أنينل ألكسندرو فنادولينا

الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية

في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر



ترجمة أنور إبراهيم

الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية

في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر

تأليف
أنيتل ألكسندرو فنادولينا

ترجمة
أنور إبراهيم



الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية

أنينل ألكسندرو فنادولينا

Османская империя в международных Отношениях (30-40-е годы xlx в)

Нинель Александровна Дулина

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ولاء الشاهد

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٣٦٧٤ ٢

صدر أصل هذا الكتاب باللغة الروسية عام ١٩٨٠.
صدرت هذه الترجمة عام ١٩٩٩.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٤.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي.
جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة للسيد الدكتور أنور إبراهيم.

المحتويات

مقدمة

اعتدتُ منذ أيامي الأولى في البعثة إلى الاتحاد السوفييتي للحصول على درجة الدكتوراه في الآداب من جامعة موسكو الحكومية؛ أن أزور المكتبات لجمع ما تَيسَّر من الكتب في تخصُّصي؛ «تاريخ الأدب الروسي» (أي الأدب الروسي الكلاسيكي قُبيلَ ثورة ١٩١٧م).

كانت رَدْهات الجامعة أيضًا مكانًا مميزًا للحصول على كافة إصدارات دُور النشر السوفييتية، فضلًا عن الإصدارات الجامعية وإصدارات أكاديميات العلوم في كافة التخصُّصات، وقد لفت انتباهي وفرةُ الكتب التي تتناول دراسةَ مصر والمنطقة العربية في مجالات التاريخ والفنون والسياسة والأدب، وهنا لم يكن أمامي سوى أن أَتخيَّر من بينها ما رأيتُ أنه على درجةٍ من الأهمية للباحثين والمُؤرِّخين وطلاب العلم.

وقد بدأتُ فوْرَ عودتي في ترجمةِ عددٍ من المقالات في المجلات والدوريات، جمعتُها لاحقًا في كتاب، ثم شرعت في ترجمةِ كتبٍ في التاريخ والسياسة، وهي كتب تضم بين صفحاتها وثائقَ مجهولةً بالنسبة لنا نظرًا لثراء الأرشيف الروسي بهذه المخطوطات. الآن أقدِّم عبرَ «مؤسسة هنداوي» المحترمة حصيلةَ ما أنجزتُه خلال سنواتٍ طويلة من العمل في ترجماتٍ صدرَت عن دُورِ نشرٍ مرموقة، وجَدَت جميعها صدًى جيدًا لدى القرَّاء والباحثين وأساتذة الجامعات المهتمين.

أنور إبراهيم
القاهرة ٢٠٢١م

المقدمة

جاء اتساع الإمبراطورية العثمانية نتيجة استيلاء الأتراك العثمانيين في الفترة ما بين القرن الرابع عشر وبداية القرن الثامن عشر على أجزاء كبيرةٍ من البلقان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبذلك ضمت الإمبراطورية في بنيتها العديد من بلادٍ وشعوبٍ متباينة في مراحل نموها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فضلًا عن تباين هذه البلاد والشعوب فيما بينها من الناحية العرقية والدينية.

لقد بدا واضحًا للعيان أن الإمبراطورية العثمانية قد أخذت في التخلف منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر، عن الدول الأوروبية المتقدمة، التي بدأت الرأسمالية فيها تتطور بخطًى متواثبة. وما لبثت الإمبراطورية العثمانية تتعرض لهزائم منكرةٍ في حروبها، في الوقت الذي تعاظمت فيه حركات التحرر الوطني داخل الشعوب المقهورة واشتدت نزعات الاستقلال لدى الحكومات الإقليمية.

كان لنظام الدولة في الإمبراطورية العثمانية وتقاليد المؤسسات فيها دورهما في الحد من تطور النظام الرأسمالي في اقتصاد البلاد. على أن التطور في هذا النظام قد حدث بالفعل، وإن جرى هذا بصورة بطيئة، وخاصةً في الأقاليم الأوروبية للإمبراطورية، تلك الأقاليم التي كانت وثيقة الصلة بالسوق الأوروبية. وكان هذا التطور هو التربة التي ساعدت على تكوين جماعاتٍ قومية داخل الشعوب الخاضعة، وكذلك على نمو حركات التحرر الوطني. لقد ظهرت هذه العمليات أول مرة بين اليونانيين في الربع الأخير من القرن الثامن عشر؛ لأسباب عديدة، ثم ما لبثت أن ظهرت بين الصرب والبلغار وشعوب أخرى. وفي الستينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر أخذ الوعي القومي لدى الشعوب المسلمة في الإمبراطورية العثمانية في التشكل على نحوٍ فعَّال، وكان من بينها الشعوب العربية والأكراد والأتراك أنفسهم.

لقد أدى ضعف الإمبراطورية العثمانية والتعقيدات بداخلها إلى زيادة حدة صراع الدول الأوروبية من أجل إخضاع الإمبراطورية اقتصاديًّا والتقسيم الإقليمي «للتركة العثمانية»، وظهر بشكلٍ حادٍّ على الساحة ما عُرف باسم «المسألة الشرقية»، تلك المسألة التي جذبت الاهتمام نحوها وخاصةً في فترة الانتفاضة اليونانية في عشرينيات القرن التاسع عشر، ثم في فترة الصراع التركي المصري من عام ١٨٣١م إلى ١٨٤١م.

لقد ظهر كم هائل من الكتب التي تناولت تاريخ المسألة الشرقية سواء باللغات الأوروبية أو الشرقية، كما نُشر عدد كبير من المصادر حول هذا الموضوع في القرنين التاسع عشر والعشرين. على أنه، ولأسبابٍ عديدة، فإن الكتابات التاريخية لم تتناول بشكلٍ كافٍ على الإطلاق دور الإمبراطورية العثمانية نفسها في الصراعات الدولية التي نشبت في القرن التاسع عشر؛ إذ جرت العادة على بحث هذا الدور من زاوية كونه أثرًا معرقِلًا للطموحات السياسية للدول الأوروبية. فضلًا عن أن تاريخ الدبلوماسية العثمانية لم يحظَ بالدراسات الكافية.

وفي غضون ذلك، فإن الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من كل ما آلت إليه من ضعفٍ وتخلف، وما عانته من مصاعب داخلية، واصلت وجودها باعتبارها شريكًا مستقلًّا في العلاقات الدولية، وكثيرًا ما استغلت بنجاحٍ التناقضات بين الدول الأوروبية.

ويقوم مؤلف هذا العمل بمحاولةٍ لدراسة الدبلوماسية العثمانية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر من داخلها، أي من وجهة نظر الأهداف السياسية الخارجية ومهام الحكومة العثمانية، وتلك المناهج التي استخدمتها الدبلوماسية العثمانية من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ظلت الإمبراطورية العثمانية طوال فترة ازدهارها وقوتها تنظر إلى العالم الأوروبي باعتباره عدوًّا لها؛ «دارًا للحرب»، وكانت ترى أن إقامة علاقاتٍ ثقافية وسياسية وطيدة معه أمر يمس هيبتها. وفي الوقت نفسه مثلت قوة الإمبراطورية العثمانية وعقائدها الدينية أسبابًا لعزلة الدولة، وهي العزلة التي انعكست بشكلٍ واضحٍ على جميع مجالات الحياة فيها.

لقد انخفضت العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأوروبية إلى الحد الأدنى. وقد أدت هذه السياسة إلى صعوبة تعرف الأوروبيين على الحياة الداخلية للإمبراطورية، ولهذا فعندما بدأ الباب العالي[١] في نهاية القرن الثامن عشر في إدراك مدى ما وصل إليه من

[١] انظر قاموس المصطلحات.

تخلفٍ عن أوروبا، واضطر تحت ضغط ظروف السياسة الخارجية إلى الدخول في علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية، فإنه قد حقق بذلك خطوةً هامة على طريق قيام تعارفٍ مشترك أوثق بين أوروبا وتركيا.

شهدت الإمبراطورية العثمانية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر قيام نظامٍ دبلوماسي جديدٍ كان مؤسسه وأكثر ممثليه وضوحًا هو رجل الدولة العثماني الشهير مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠–١٨٥٨م)، الذي ارتبطت باسمه أول فترة للإصلاحات الداخلية دخلت تاريخ البلاد، وعُرفت باسم «التنظيمات». وقد اعتبرت مشكلات السياسة الخارجية التي واجهت الإمبراطورية العثمانية في تلك الفترة واحدة من الأسباب الحافزة للبدء بهذه الإصلاحات. وعلى هذا فإن دراسة الدبلوماسية العثمانية يُمكن اعتبارها واحدةً من المداخل التي تسعى إلى توضيح أسباب وطابع تلك التغيرات التي حدثت في البلاد في تلك الفترة الصعبة من تاريخها.

لقد بات من الممكن دراسة هذا الموضوع بفضل دراسة المصادر التركية التي أصبحت متاحةً أمام الباحثين بعد نشرها في تركيا على مدى الخمس والعشرين سنةً الأخيرة.

إن قيام المؤرخين الأتراك المعاصرين بنشر عدد لا يُستهان به من الوثائق التركية، وبصورة رئيسية من أرشيف الدولة في تركيا، ومن المجموعات الشخصية المتعلقة بحياة ونشاط الدبلوماسي مصطفى رشيد باشا، قد سمح لنا بأن نوجِّه دراستنا تحديدًا للدبلوماسية التركية، أهدافها، مناهجها، إمكاناتها، وما أسفرت عنه من نتائج.

على أننا وقبل أن نشرع في وصف الوثائق ذاتها، نود أن نذكر هنا بضع كلماتٍ حول نشرها. لقد قامت الجمعية التاريخية التركية في عام ١٨٥٤م بنشر واحدة من أكثر الوثائق شمولًا وغنًى من ناحية المضمون. وقد أعدها المؤرخ التركي رشيد كاينار، الذي قام على مدى عشر سنوات بجمع وثائق ومواد أخرى حول مصطفى رشيد باشا (انظر المرجع ٤٨).

إن مؤلف رشيد كاينار، الذي تزيد صفحاته عن ٥٦٥ صفحة، يتميز بالتعقيد على نحوٍ كبير، فإلى جانب المواد التي كتبها مصطفى رشيد باشا بقلمه، وكذلك معاصروه، فإن الكتاب يضم بعض الوثائق الرسمية، إلى جانب عددٍ من المقتطفات من السجلات والمؤلفات التاريخية التركية كتبها مشاركون في صنع هذا التاريخ وشهود عيان على ما جرى فيه من أحداث.

يضم كتاب كاينار أيضًا اقتباساتٍ من المؤلفات الخاصة بالنشاط الإصلاحي والدبلوماسي لمصطفى رشيد (٢٨ صفحة من الكتاب)، وبناء على الحسابات التي أجريناها

على عدد الصفحات، فقد شكلت المواد ذات الطابع الدراسي للمصادر حوالي ٨٠٪ تقريبًا من إجمالي صفحات الكتاب. وهي تقارير السفارات والتقارير المرفوعة للسلطان، والتي أعدها مصطفى رشيد وكذلك محاضر اجتماعات المجالس ومحاضر المباحثات الدبلوماسية التي أجراها كبار رجال الدولة الأتراك مع السفراء الأوروبيين وخطابات وتقارير رجال الدولة وموظفي الباب العالي. ومعظم هذه الوثائق تُنشر للمرة الأولى.

وبفضل ما نشره كاينار، أصبحت هذه المواد متاحةً للمرة الأولى أمام الباحثين الذين لا يملكون إمكانية العمل في الأرشيف التركي. كما أن العديد من هذه الوثائق محفوظة، وفقًا لما أعلنه كاينار نفسه، في مكتبته الشخصية.

وتشكل التعليقات التي وضعها المؤلف، والتي تُمثل وصفًا موجزًا للوضع التاريخي والأحداث التي يدور حولها الحديث — ٨٦ صفحة — تشتمل على التقديم والمدخل — ٣٩ صفحة — وقد أشار كاينار في المقدمة إلى أنه لم يسعَ لإضفاء أي تقييمٍ ذاتي على الوثائق، معتبرًا أن هدفه اقتصر على نشر المصادر فقط.

لا يحمل الجزء الأكبر من هذه الوثائق أية تواريخ،[٢] كما أن نصوصها نُشرت بالأحرف اللاتينية، وغابت الصور الأصلية للوثائق، وهو ما يُقلل بطبيعة الحال من القيمة العلمية لهذا المرجع.

بداهةً فإن المختصين الذين لم يتسنَّ لهم العمل في دُور المحفوظات التركية لا يستطيعون أن يُقيِّموا هذا المصدر من زاوية وفرة ونوعية النص. ومن هنا جاءت أهمية تقييمه بالنسبة لنا من خلال ما كتبه عنه المؤرخ التركي والخبير البارز في شئون السجلات التركية أرجيومين كوران في عام ١٩٥٦م (المرجع ٢١٤).

وحول دقة قراءة نصوص كاينار كتب كوران قائلًا: «على الرغم من وجود بعض الكلمات التي جرت قراءتها على نحوٍ خاطئ، فإن نصوص الوثائق المنشورة هي نصوص صحيحة تمامًا.»

وحول وفرة التقارير التي رفعها السفير مصطفى رشيد والموجودة في هذا المرجع، يؤكد كوران على بعض الخلل الذي وقع فيه المؤلِّف، ويخبرنا أن أرشيف الدولة المركزي في إسطنبول يحتفظ بتقارير مصطفى رشيد التي أرسلها من باريس ولندن، والتي تعود إلى عامَي ١٨٣٦م و١٨٣٧م، وهي تقارير لم يضمها مؤلف كاينار. وقد نُشرت هذه التقارير

[٢] من المحتمل أن يكون تاريخ الورود إلى إدارة الباب العالي مكتوبًا على الوثائق ولكنه لم يُذكر في الكتاب.

فيما بعد على مدى الفترة من ١٨٥٤م وحتى ١٨٦٣م على يد المؤرخ التركي م. جاويد بايسون (المرجع ٤٦).

إن طبعة كاينار يشوبها بعض النقص المحدود، فلا نجد فيها ببليوجرافيا موحدةً تضم المراجع المستخدمة، كما أن الحواشي الببليوجرافية تحتوي على العديد من الأخطاء (انظر المرجع ٤٨ ص٣، ٤٢، ٤٥، ٤٨، ٥٢، ١٦٠، ٦١، ١٥٠-١٥١، وغيرها).

كما لم يُشِر مؤلف الكتاب في أحوالٍ كثيرةٍ إلى المعلومات التي صدرت قبل نشر الوثائق. وقد أشار كوران إلى ذلك أيضًا، الأمر الذي جعل من الصعب أحيانًا التحقق مما إذا كانت هذه الوثيقة أو تلك قد نُشرت من قبل أم أنها تُنشر للمرة الأولى. من ناحيةٍ أخرى فقد جرى ذكر بعض أسماء رجال الدولة الأوروبية بشكل خاطئ،[٣] ولم تُصاحب بعض الأسماء الأخرى أية إيضاحاتٍ بشأنها.[٤]

تعود المواد المعروضة في الكتاب إلى أحداث وصلت إلى ذروتها عام ١٨٤٦م. أما الأعوام الأخيرة من حياة مصطفى رشيد باشا فالمواد الخاصة بها لم تُنشر به.

تتناول تقارير السفارات الأخيرة التي كتبها مصطفى رشيد عن الأعوام من ١٨٣٤م وحتى ١٨٣٧م، ثم من ١٨٤١م وحتى ١٨٤٥م، إلى جانب المواد الأخرى التي نشرها كاينار الموضوعات التالية:

(١) جهود الباب العالي الدبلوماسية وخاصةً ما قام به مصطفى رشيد بهدف إعادة الجزائر إلى كيان الدولة العثمانية بعد أن استولت عليها فرنسا في عام ١٨٣٠م.

(٢) سياسة الباب العالي وعلاقاته بالدول الأوروبية (روسيا، إنجلترا، فرنسا، النمسا، وبروسيا) بخصوص الصراع التركي المصري (شغل مصطفى رشيد إبان فترة الصراع منصب السفير لدى فرنسا وإنجلترا، ثم أصبح وزيرًا للخارجية منذ عام ١٨٣٧م).

(٣) التنافس التركي الفرنسي في تونس.

[٣] على سبيل المثال، ورد اسم الكوماندور الإنجليزي نيبير على أنه تامبير (٤٨، ص٣٦٣)، كما تحول اسم القائم بالأعمال الروسي في باريس أ. ب. كيسليف إلى دوكسيليف (ص٥١٤)، وكذلك اسم السفير الروسي لدى إسطنبول أ. ب. بوتينيف أصبح مرة بونتيف (ص٤٦٢) ومرة أخرى بوتنييف (ص٤٦٦) إلى آخره.

[٤] على سبيل المثال، لم يولِ المؤلِّف الاهتمام اللازم لاسم قاني بك، الأمر الذي ترتب عليه أنه أخطأ في صفحة ٣١، فذكر أن اسم المتحدث مع السفير الإنجليزي هو مصطفى رشيد باشا بدلًا من قاني بك (٤٨، ص١٣٠، قارن ٥٣، المجلد ٦، ص٦-٩).

(٤) الخلاف التركي اليوناني بسبب الأقاليم التي يسكنها اليونانيون والتي ظلت داخل نطاق الإمبراطورية العثمانية بعد حصول اليونان على استقلالها عام ١٨٣٠م.

(٥) الثورة في لبنان في أربعينيات القرن التاسع عشر وتدخُّل الدول الأوروبية في الشئون الداخلية للإمبراطورية العثمانية فيما يتعلق بالأحداث الجارية في هذه المنطقة، ونشاط الإدارة التركية في تسوية الأزمة اللبنانية.

(٦) إلقاء الضوء على عدد من المشكلات، مثل: إنشاء سفارات عثمانية دائمة في الخارج في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، المحاولات التي بُذلت لمواجهة تدخلِ الدول في الشئون الداخلية للدولة العثمانية في الأربعينيات من القرن الماضي، دور مصطفى رشيد في عقد الاتفاقية التجارية بين تركيا وإنجلترا في عام ١٨٣٨م وموقفه من هذه الاتفاقية، إلى جانب بعض المشكلات الأخرى.

وتشغل المواد ذات الصلة بالنشاط الإصلاحي لمصطفى رشيد و«التنظيمات» الإصلاحية بوجهٍ عامٍّ حيزًا كبيرًا من الكتاب الذي وضعه كاينار (١٤٨ صفحة)، وقد قمنا باستخدام هذه المواد في كتابنا هذا فيما يتعلق منها بالمشكلات الدبلوماسية فقط.

وما تزال المصادر التركية التي أوردها كاينار في كتابه نادرة الاستخدام حتى وقتنا هذا، وحتى ما يُستخدم منها فإنه موجَّه فقط لإلقاء الضوء على التنظيمات الإصلاحية.[٥]

يعود تاريخ تقارير السفارات التي كتبها مصطفى رشيد من باريس ولندن إلى فترة سفارته الأولى (من سبتمبر ١٨٣٤م، وحتى أبريل ١٨٣٥م)، وكذلك إلى فترة سفارته الثانية (من سبتمبر ١٨٣٥م، وحتى أغسطس ١٨٣٧م)، وقد قام بنشرها م. ج. بايسون بدءًا من عام ١٩٤١م، ولم يتجاوز ما نشره فيها حتى عام ١٩٦٣م أكثر من ٦٥ تقريرًا (المراجع ٤٥، ٤٦)، ضم كاينار منها في كتابه عددًا محدودًا للغاية.

ومن اللافت للنظر أن الجزء الأكبر من التقارير التي نشرها بايسون مؤرخة إما بواسطة المرسل، أو بواسطة إدارة الباب العالي يوم وصولها. وقد ذكر م. ج. بايسون أن جزءًا من هذه الوثائق كان مُشفَّرًا ثم جرى فك شفرته من قِبل الناشر. وقد نُشِرت هذه التقارير كلها، كما حدث في طبعة كاينار، بالأحرف اللاتينية دون نشر للأصول.

---

[٥] استخدم كل من أ. د. نوفيتشيف (١١٠)، ف. ش. شعبانوف (١٤٦)، س. شو (١٩٨٥) في بحوثهم مواد مقتطفة من كتاب رشيد كاينار.

سنشرع الآن في تحليل مضمون المصادر التركية ذات الصلة المباشرة بموضوع كتابنا.

تُمثل تقارير مصطفى رشيد من لندن وباريس في الفترة من ١٨٣٤م وحتى ١٨٤٥م الجزء الأكبر من المصادر المذكورة. وإلى جانب هذه التقارير ففي حوزتنا تقارير مصطفى رشيد التي رفعها للسلطان،[٦] وتقارير الباب العالي المرفوعة للسلطان، وكذلك عدد من الخطابات والمذكرات وملحوظات مصطفى رشيد، ومن بينها ردُّ مصطفى رشيد على مذكرة الكاتب الفرنسي م. ديستريل، الموجهة ضد مصطفى رشيد وسياسته الداخلية والخارجية (المصدر ١٥٩). ويُظهِر لنا مضمون الرد (غير المؤرخ) أن مصطفى رشيد وقف إلى جانب القضاء على نظم الإجراءات الحكومية في الاقتصاد والاحتكار وشراء السلع إجباريًّا بأسعارٍ متدنية، وأن كبار رجال الدولة كانوا يناصرونه في آرائه (٤٨، ص١٢٩).

وتُعتبر هذه الوثيقة إحدى أهم الوثائق التي استندنا إليها في هذا العمل لنصل إلى استنتاجٍ مفاده أن اتفاقية التجارة التركية الإنجليزية عام ١٨٣٨م قد عقدها الجانب التركي ليس فقط بتأثير ضرورات السياسة الخارجية وإنما عن وعي، وبغرض خلق ظروفٍ موضوعيةٍ لتنمية الاستثمار الرأسمالي في اقتصاد البلاد.

تُعتبر تقارير السفارات التي وضعها مصطفى رشيد هي مصدرنا الرئيسي في هذا الكتاب، إن تحليلها والمقارنة بينها وبين المصادر الأوروبية يسمحان بالوصول إلى عددٍ من الاستنتاجات، بما في ذلك الاستنتاجات المتعلقة بالنشاط الموجَّه والفعَّال للدبلوماسية التركية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، وكذلك الحِرفية الرفيعة للسفير التركي مصطفى رشيد، التي تجلت على مدى نصف عامٍ منذ وصوله الأول إلى باريس عام ١٨٣٤م إبان المباحثات التي دارت بينه وبين وزير خارجية فرنسا بشأن الجزائر (٤٨، ص٧٢–٧٧).

تُمثل تقارير مصطفى رشيد التي أرسلها من لندن خلال عامَي ١٨٣٦–١٨٣٧م أهميةً بالغة، فهي تعرض لنا كيف حاول رشيد الحصول من بالمرستون على دعمٍ مؤثرٍ أكبر للسلطان محمود الثاني في صراعه مع محمد علي، وتدل هذه التقارير على أن بالمرستون

[٦] يرجع تاريخ أحد هذه المصادر إلى خريف ١٨٣٧م، عندما جرى تعيين مصطفى رشيد باشا وزيرًا للخارجية للمرة الأولى. وتتناول المذكرة الثانية (مطلع عام ١٨٤١م) الاختلافَ في وجهات النظر بين سفراء الدول الأوروبية لدى إسطنبول بخصوص الشروط التي جرت مناقشتها بشأن إخضاع والي مصر المتمرِّد محمد علي. وقد جرى عرض مضمون هذا الاختلاف بالتفصيل في كتابنا.

كان يميل إلى السماح بوقوع صدام مُسلحٍ بين جيش السلطان وجيش محمد علي، كما تدل على أنه حاول أيضًا في عام ١٨٣٧م دفع السلطان نحو هذ العمل (٤٦، رقم ١٧، ١٨، ص١٨٣–١٨٥).

إن مثل هذا الموقف من جانب بالمرستون ليس له — كما هو معروف — أي صدًى في المراجع التاريخية. فالمراجع الأوروبية لا تُناقش سوى مسألة ما إذا كان السفير الإنجليزي في إسطنبول بونسونبي هو الذي قام — بعلمٍ من بالمرستون — بحث السلطان على الدخول في حربٍ ضد محمد علي (انظر المراجع ٦٣، ص٧٤-٧٥، ١٢٤، الجزء الأول، ص٣٠١).

إن أهمية تقرير مصطفى رشيد هذا تكمن في تضمنه معلومةً تُفيد تصريحات بالمرستون الموجَّهة ضد سياسة فرنسا في مصر. كما أنها دليل نادر للغاية؛ إذ إننا نجد في جميع الوثائق الأخرى المتاحة لنا، والتي يرجع تاريخها للفترة التي سبقت وتلت أغسطس ١٨٣٧م، أن موقف الممثلين الرسميين لإنجلترا، بمن فيهم بالمرستون نفسه، تتلخص في التأكيد المستمر للباب العالي على أن الجزائر تُعد استثناءً، أما بالنسبة للقضايا الأخرى فإن فرنسا سوف تدافع عن مصالح السلطان؛ إذ إنها تقف ومعها إنجلترا ضد السياسة الشرقية لروسيا.

للأسف فنحن لا نملك معلوماتٍ كافيةً تُمكننا من الحديث عن أسباب هذه التغيرات التي طرأت على موقف بالمرستون وخاصةً في أغسطس عام ١٨٣٧م، على أن هناك — دون أدنى شكٍّ — دورًا مُحددًا في هذا التغير يرجع لنشاط الدبلوماسي التركي مصطفى رشيد، الذي نجح في الحصول على تأييد إنجلترا فيما يتعلق بإشعال الحرب التركية المصرية (انظر ٤٦، رقم ١٤، ص٦٥–٧٠، رقم ١٥، ص١٣٧-١٣٨).

وتؤكد التقارير الواردة من لندن أن تعيين مصطفى رشيد في منصب وزير الخارجية كان مؤشرًا على التقارب التركي الإنجليزي (١٢٤، ج١، ص٢٩٣).

وتؤكد ذلك المذكرة التي رفعها الوزير الجديد للسلطان محمود الثاني في خريف عام ١٨٣٧م (٤٨، ص٨٤–٩٣). وتحتوي هذه الوثيقة الهامة على اقتراح صاحب المذكرة بالتوجه ناحية إنجلترا من أجل تصفية الصراع التركي المصري.

وقد استطاع مصطفى رشيد أن يدعم وجهة نظره بالحجج من جميع النواحي، ومن أجل هذا عرض رشيد السياسة الخارجية لإنجلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا وروسيا للتحليل وعرض لمواطن التقاء المصالح والاختلاف، وكذلك موقف هذه الدول من أعدائها؛ السلطان ومحمد علي. وفي معرض محاولته لإقناع محمود الثاني بالموافقة على خططه،

سعى مصطفى رشيد لتقوية الشك لدى محمود الثاني في سياسة روسيا. وفي الوقت نفسه راح يُقدِّم له النصح بألا يُفسد علاقته بروسيا وإنما يعمل فقط على ألا يلجأ للحصول على أي مساعدةٍ عسكرية منها بموجب معاهدة أونكيار إيسكيليسي، التي كانت دول أوروبا الغربية تقف ضدها موقفًا معاديًا. أما فيما يتعلق بإنجلترا، فقد أثبت مصطفى رشيد للسلطان أن ما تُقدمه للباب العالي من مساعدة أمر لا يخلو من غرض، فإنجلترا، التي تُعادي محمد علي، تقف في الوقت نفسه ضد روسيا بسبب الخلافات المتعلقة بمصالحها في إيران وربما في الهند أيضًا. كانت الإشارة إلى الاهتمام المغرض لإنجلترا، بداهةً، برهانًا دامغًا لإقناع السلطان بقبول اقتراح مصطفى رشيد بشأن سُبل تصفية النزاع التركي المصري.

على أن الباب العالي، وبعد أن اتفق مع رأي وزير خارجيته وغيَّر من توجه سياسته الخارجية، لم يتخل تمامًا عن تحالفه مع روسيا، وإنما على العكس من ذلك، سعى ألا يُفسد هذا التحالف بأي شكلٍ من الأشكال، ولهذا قدم لها مكاسب ملموسة. وهناك العديد من الوثائق التي تدل على اهتمام الباب العالي بتأييد علاقات الصداقة مع روسيا تعود إلى الفترة من عام ١٨٣٤م وحتى ١٨٣٩م. وتشتمل هذه الوثائق على تقارير السفارات التي رفعها مصطفى رشيد من كل من باريس ولندن في الفترة من عام ١٨٣٤م وحتى ١٨٣٩م (٤٨، ص٦٥، ٤٦، رقم ١٥، ص١٣٣–١٣٦، رقم ١٦، ص٤٩–٥٣، رقم ١٧-١٨، ص٧٦–١٧٨، ١٨١–١٨٣). وكذلك محضر اجتماع الباب العالي الذي عُقد في النصف الأول من عام ١٨٣٩م (٥٣، مجلد ٦، ص١٧) بعد رفض إنجلترا لتوقيع مشروع الاتفاق التركي الإنجليزي ضد محمد علي، وأيضًا خطة السلطان حول بعثة مصطفى رشيد إلى لندن عام ١٨٣٨م (٤٨، ص١٤٢–١٤٤).

وتسمح مذكرة مصطفى رشيد، التي تتضمن تقييمًا للعلاقات الدولية في تلك الفترة، أن نَحكم على مدى الدرجة الرفيعة لأهليته وموهبته الدبلوماسية.

وتكتسب تقارير مصطفى رشيد من لندن وباريس عام ١٨٣٩م أهميةً كبيرة؛ ففي تلك الفترة التي سبقت تعيينه وزيرًا للخارجية نجح في التوصل إلى توقيع اتفاقية تحالُف مع إنجلترا، وهي الاتفاقية التي كانت موجهةً ضد محمد علي. وتدل هذه التقارير على موقف إنجلترا من الاستعدادات التي تمت للصدام المسلح بين السلطان والجيش المصري. وعلى الرغم من رفض بالمرستون توقيع الاتفاق التركي، فقد وعد مصطفى رشيد في مطلع يونيو ١٨٣٩م بتوجيه أسطول بحري عسكري نحو منطقة الصراع والتدخل في مجريات الأحداث، في حالة ما إذا تعرض جيش السلطان للهزيمة، أي وكما ورد على لسان مصطفى رشيد، أنه اعتزم أن يتبع «سياسة الحذر» تجاه هذا الأمر (٨٤، ص١٥٤).

لم تُلقِ المراجع التاريخية الأوروبية الضوء على محتوى اجتماع سفراء إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا المعتمدين لدى إسطنبول برئاسة وزير خارجية الباب العالي مصطفى رشيد من أجل إعداد شروط تسوية الصراع التركي المصري في نهاية عام ١٨٤٠م والربع الأول من عام ١٨٤١م. وتؤكد محاضر هذه الاجتماعات (٤٨، ص٣٤٣–٣٧٢) اهتمام إنجلترا بإضعاف محمد علي وفرض شروطٍ يُمكن من خلالها إخضاع السلطان وإفقاده إمكانية ممارسته لسياسةٍ مستقلة. وهذه الوثائق تُشير أيضًا إلى أن موقف السفير الإنجليزي بونسونبي كان متعنتًا إلى حد أن مصطفى رشيد اضطر إلى الكتابة بشأن هذا الموقف إلى السلطان باعتباره أمرًا مرفوضًا دعا إلى اعتراض سفراء الدول الأوروبية الأخرى أنفسهم عليه أيضًا (٤٨، ص٣٧٤–٣٨٠).

إن تقارير مصطفى رشيد تُشكل مادةً خصبة لدراسة النزاع التركي اليوناني، وخاصةً النزاع الإقليمي في النصف الأول من أربعينيات القرن التاسع عشر، وكذلك لدراسة التنافس الفرنسي التركي في تونس في تلك الفترة ذاتها. إن هذه المادة الوثائقية قد أتاحت لنا أن نتعرف على صفحاتٍ تكاد تكون مجهولةً من تاريخ نضال اليونانيين، الذين بقوا داخل كيان الإمبراطورية العثمانية، من أجل العودة إلى اليونان، ودور الدول الأوروبية في الخلاف التركي اليوناني، وعلى معلوماتٍ غير معروفة تتعلق بسياسة باي تونس، الذي استغل التنافس الفرنسي التركي في الحصول على قدرٍ كبير من الاستقلال عن الباب العالي.

وبفضل المطبوعات التركية توفَّرت لدينا وثيقتان تضمان التعليمات التي أرسلت لسفيرين:[7]

(١) إلى روح الدين أفندي، وكان يشغل منصب نائب السفير إبان توجه مصطفى رشيد لقضاء إجازته في إسطنبول، وقد أرسلها الباب العالي في الربع الأول من عام ١٩٣٥م (٤٥، رقم ١٢، ص٤٥٣، ٤٨، ص٧٧).

(٢) إلى مصطفى رشيد الذي عُيِّن سفيرًا لدى باريس في سبتمبر عام ١٨٤١م (٤٨، ص٣٩٣، ٤٩٢).

[7] من الأمور غير المؤكدة حتى الآن ما إذا كان مصطفى رشيد قد تلقَّى تعليماتٍ عند أول تعيين له باعتباره سفيرًا لدى باريس عام ١٨٣٤م، وكذلك عند انتقاله للعمل في كل من باريس ولندن عام ١٨٣٦م.

أما الوثيقة الأولى فتعود أهميتها لما تحويه من تقييم للجزائر باعتبارها «مكانًا لا طائل من ورائه»، وأما الثانية فتُقيِّم التحالف الأنجلوفرنسي من وجهة نظر مصالح العلاقات الدولية للباب العالي.

وهناك استشهاد شهير ورد في وثيقةٍ ثالثة تضم أيضًا تعليماتٍ «غير مذكورٍ بها المرسل إليه» وتتعلق بأمورٍ تخص الجزائر (٤٥، رقم ٧، ص٤٩، الملحوظة ٢).

ويعتبر سجل المؤرخ التركي أحمد لطفي الذي يضم بين دفتيه الأحداث التي وقعت في الفترة من ١٨٢٥ إلى ١٨٤٩م، واحدًا من المصادر التركية الهامة، ففي هذا السِّفر نجد تسجيلًا لبعض المناقشات التي دارت بين كبار رجال الدولة الأتراك والسفراء الأوروبيين حول مشكلات العلاقات الدولية (مثل المناقشة التي دارت بين قاني بيه والسفير بونسونبي)، كما نجد محاضر لاجتماعات الحكومة التركية، وقد قام لطفي بتقييم الاتفاقية التركية الإنجليزية التي عُقدت عام ١٨٣٨م، ورأى أنها وثيقة مفروضة من الخارج، ولكنه أشار أيضًا إلى أن عددًا من أعضاء حكومة السلطان قد أقروا نظام الاحتكار ورأوا أن القيود ضارة بالتجارة، وأن التجارة الحرة تساعد على رخاء البلاد والرعية.

لقد تركت المصادر التركية سابقة الذكر بعض الثغرات في عرضها للموضوع، كما أنها لم تقدم بشكلٍ كامل كل التيارات في العلاقات الدولية المتشابكة للإمبراطورية العثمانية. وينطبق هذا بالدرجة الأولى على تاريخ النزاع التركي المصري، على الرغم من أن كثيرًا من الكتابات التاريخية ومن بينها كتاب لطفي قد تناولتها بشكلٍ مسهب للغاية.

على أن كتاب لطفي يترك أسباب النزاع الذي كان قائمًا بين أنصار التوجه الروسي والإنجليزي داخل حكومة السلطان، والشكوك التي راودت كبار رجال الدولة الأتراك، ومن بينهم مصطفى رشيد نفسه دون توضيح، وقد كان لهذه الشكوك — بداهةً — دورها في تصرفاتهم في أوقاتٍ مختلفة. كما ظلت أيضًا أسباب الانتقاد الشديد الذي صرح به بالمرستون في أغسطس ١٨٣٧م حول موقف فرنسا تجاه مصر، وحول أسباب التغيرات التي طرأت على سياسة إنجلترا تجاه النزاعات التركية المصرية في هذه الفترة بالتحديد دون تفسير.

لا نعرف على وجه التحديد، استنادًا على لطفي، درجة استحسان مصطفى رشيد لشروط الاتفاقية التجارية المعقودة بين إنجلترا وتركيا عام ١٨٣٨م، وموقفه المتأخر منها بعد أن أصبحت سارية المفعول. ولم يُحدد الكتاب بشكلٍ قاطعٍ عددًا من التواريخ الهامة، مثل تاريخ وصول مصطفى رشيد إلى لندن لعقد المعاهدة العسكرية بين إنجلترا وتركيا ضد محمد علي. كما لم يُشر إلى تاريخ اجتماع حكومة السلطان الذي جرت فيه مناقشة

المشروع الإنجليزي لهذه المعاهدة، والذي كان مصطفى رشيد قد بعث به من لندن، كذلك لم يؤرخ للنسخة الإنجليزية من المعاهدة، وهي النسخة المحفوظة في أرشيف السياسة الخارجية الروسية (١٦، المخطوطان ٧٥، ٧٦).

لم يحدد لطفي أيضًا بشكلٍ تام أسباب تنحية مصطفى رشيد باشا من منصب وزير الخارجية في باريس ١٨٤١م بعد النجاح التام تقريبًا في إنهاء النزاع التركي المصري ومكافأته بالنجمة الماسية، وظل مجهولًا ما إذا كان ذلك الأمر قد تم بضغطٍ من النمسا، التي كانت تخشى تجدُّد النزاع المسلح من جانب فرنسا ومحمد علي في حالة المماطلة لشروط التسوية، أم تم على يد المعارضة الداخلية.

إن نشر عددٍ قليل للغاية من التعليمات التي أصدرها مصطفى رشيد إبان عمله سفيرًا أمر يدعو للأسف الشديد. كما تغيب عنا تعليمات الباب العالي له عند تعيينه في المرة الأولى سفيرًا لدى باريس عام ١٨٣٤م، ثم بعد انتقاله للعمل في لندن في خريف ١٨٣٦م. وقد كانت الفترة الأخيرة في غاية الأهمية لتوضيح موقف الباب العالي في تلك الفترة من كل من إنجلترا وروسيا.

وقد اعتمد أحمد لطفي في كتابه على مواد رسمية من نصوص اتفاقيات: أونكيار إيسكيليسي عام ١٨٣٣م (٣٩، ص٨٩–٩٢)، اتفاقية ميونخنجريتس عام ١٨٣٣م (٣٩، المجلد ٤، جزء ١، ص٤٣٨)، اتفاقية التجارة الإنجليزية التركية عام ١٨٣٨م (٤٩، المجلد ١، ص٢٧٢، ٤١، ص١١٠–١١١، ٤٢، ص٢٤٩–٢٥٣)، مشروع المعاهدة الإنجليزية التركية بشأن التحالف ضد محمد علي (٥٣، المجلد ٦، ص٧-٨، ٤٨، ص١٣١). المشروع الإنجليزي لنفس المعاهدة (النسخة الفرنسية) (١٩، المخطوطان ٧٥-٧٦)، خطي جولخانة عام ١٨٣٩م (٤٨، ص١٧٦–١٨٠/ ٣٩، ص١٧١–١٧٥/ ٤٢، ص٢٨٨–٢٩٠)، ثم قرارات مؤتمر لندن ١٨٤٠-١٨٤١م (٣٤، المجلد ١٢، ص١٢٠–١٤١/ ٤٠، الجزء ٣، ص٦٨٩–٦٩٧/ ٤٢، ص٣٠٥–٣١٤/ ٣٤، الجزء ٢، ص٤١٧، ٤٩، الجزء ٤، ص٢١٢–٢١٥/ ٤٨، ص٣٣١–٣٣٥).

ويضم أرشيف السياسة الخارجية الروسية قدرًا كبيرًا من المعلومات القيِّمة الخاصة بنشاط الدبلوماسية التركية، من بينها تقارير السفير الروسي في إسطنبول أ. ب. بوتينيف، وتتعلق مباشرةً بمباحثات محمد علي مع الباب العالي التي جرت في شهر يوليو من عام ١٨٣٩م، واستؤنفت في نهاية نفس العام ومطلع عام ١٨٤٠م (١٩، المخطوطات ٣٧٠–٣٨٠، ٢٢). ويحتفظ الأرشيف أيضًا بنسخةٍ من المشروع الإنجليزي للاتفاقية الإنجليزية

التركية (النسخة الفرنسية)، وهو المشروع الذي تقدمت به إنجلترا عام ١٨٣٩م مقابل المشروع التركي (١٩، المخطوطات ٧٥-٧٦).

وتتضمن كتابات المعاصرين، الذين عاشوا فتراتٍ طويلةً في تركيا، معلوماتٍ تصف بعض أحداث تاريخ الدبلوماسية العثمانية، على الرغم من أن هذه الكتابات كانت مكرسةً أساسًا لمشكلاتٍ أخرى، أو كانت مجرد أعمالٍ عامةٍ عن الدولة العثمانية. ومن هؤلاء الكُتَّاب: القنصل الروسي ك. م. بازيلي، الذي عمل في بيروت في الفترة من ١٨٣٩م وحتى ١٨٥٣م (٢٧)، المؤرخ والدبلوماسي السويدي مورادجا دوسون، الذي ترك لنا وصفًا تفصيليًّا شاملًا للإمبراطورية العثمانية (١٦٠، المجلد ٣، ص٤٣٧–٤٦٢)، المستشرق والدبلوماسي النمساوي إ. هامر مؤلف كتاب تاريخ تركيا (١٦٨، ص١٥٨–١٦٧)، الدبلوماسي الروسي ف. أ. تيبلوف الذي خدم في إسطنبول في السبعينيات من القرن التاسع عشر (١٣٤، ١٣٥)، المستشرق الروسي الشهير إ. ن. بيرزين (٨١)، الضابط البروسي والمدرس بالجيش التركي ج. مولتكي (١٠٣، ٣٧، العدد ٩).

ومن البحوث القيمة التي استند إليها هذا العمل ما قام به ج. روزين، الذي عمل بالسفارة البروسية في الدولة العثمانية من أربعينيات وحتى ستينيات القرن التاسع عشر (وقد صدر كتابه في ترجمةٍ روسية). وقد استعان مؤلف هذا الكتاب بالمواد الموجودة في أرشيف الدولة في بروسيا، والمواد الصحفية الأوروبية، إلى جانب مشاهداته الشخصية. والبحث مكرس لدراسة التاريخ السياسي والدبلوماسي للإمبراطورية العثمانية أكثر من كونه دراسةً للإصلاحات الداخلية فيها. في الوقت نفسه فكتاب روزين يُلقي بالضوء على العديد من قضايا سياسة الدولة الأوروبية المتعلقة بتركيا. وعلى الرغم من التحيز الواضح في تفسيره لموقف حكومة السلطان التي يرى أنه كان موقفًا غير مستقل على الإطلاق، فالكتاب يحتوي مع ذلك على مادةٍ موضوعيةٍ لم يسبق تسجيلها من قبلُ في أي مرجعٍ آخر. ويُعتبر روزين من القلائل الذين أكدوا عزم إنجلترا في النصف الأول من ثلاثينيات القرن التاسع عشر على تأييد محمد علي لا السلطان، وكيف أنها راحت تتراجع تمامًا يومًا بعد الآخر عن هذا الموقف، ويولي كتاب روزين أيضًا أهميةً كبيرةً لتطور العلاقات الإنجليزية التركية من عشرينيات وحتى خمسينيات القرن التاسع عشر (١٢٤).

إن المؤلفات التي قمنا بإحصائها (٢٧، ١٦٠، ١٦٨، ١٣٤، ١٣٥، ١٠٣، ٣٧، ١٢٤) والتي كتبها شهود عيان ومشاركون في الأحداث، هي مؤلفات تحمل في الوقت نفسه طابع المراجع والأبحاث.

وهكذا نجد أن المصادر التركية قد أتاحت لنا — بدرجةٍ معلومةٍ — أن نسد ثغراتٍ جوهرية، وأن نستكمل المعلومات المتاحة الخاصة بالعلاقات الدولية المعقدة في فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر بفضل المواد المتعلقة بنشاط الدبلوماسية التركية. كما استطعنا أيضًا — على نحوٍ موضوعي — تصحيح المعلومات المجتزأة من المصادر الأوروبية التي تناولت أهداف وجهود الإمبراطورية العثمانية استنادًا إلى المعلومات التركية، كما جرى تجنُّب بعض الأخطاء التي ظهرت نتيجة نقص المعلومات. ومن بين تلك المعلومات التي كانت مبتورة تلك الأسطورة التي شاعت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي استندت إلى التصور الأوروبي المركزي، الذي يدعي طابع التبعية الكاملة، الذي ميز الدبلوماسية العثمانية، لهذه أو لتلك من الدول الأوروبية. وقد أشار عدد من المؤرخين والدبلوماسيين الروس في مستهَل القرن العشرين إلى بطلان هذه الاستنتاجات (١١٥، ص٧٠–٧١، ١٣٣، ص٢٧). كما أسس العلماء الروس شكوكهم في صحة هذه النظرة للدبلوماسية العثمانية على حقائق مستقاةٍ من تاريخ العلاقات الروسية التركية. على أنه كان من المستحيل وبدون التعرف الواسع والمتعمق على المصادر التركية الوصولُ إلى حلٍّ مقنع لهذه المشكلة. إن المصادر الروسية والأوروبية الغربية ظلت أقل مصداقيةً بسبب الاطلاع غير الكافي لمؤلفيها، وقد أشار إلى خصائص المصادر الأوروبية كلاسيكيُّو الماركسية وعدد من الباحثين في مجال العلاقات الدولية (١٢، ص٢٢، ٨٥، ٥٦٠/١٠٢، ص١٩/٦٢، ص٢٥، ٢٧).

وقد ظهر في السنوات الأخيرة عدد من البحوث كتبها مؤرخون سوفييت وأجانب يدرسون بشكلٍ مباشرٍ مشكلات العلاقات الدولية والدبلوماسية للإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وتتفق جميع هذه البحوث على استنتاجٍ واحدٍ مفاده أن الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من تبعيتها الاقتصادية والسياسية جزئيًّا للدول الاستعمارية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، احتفظت بقدرٍ محدودٍ من استقلاليتها في مجالات العلاقات الدولية والدبلوماسية، مستغلةً بمهارةٍ التناقضات القائمة بين مختلف الدول آنذاك وبين الجماعات الأقليات الصغيرة فيها، لقد كان لدى الإمبراطورية العثمانية نظرةٌ ثاقبة قادرة على إدراك مصالحها الخاصة، ومهارة كبيرة في ملاحقة أهدافها (انظر على سبيل المثال ٥٧، ص٤، ٦٣، ص٧٦، ١٧٢، ص٦، ١٨٣، ١٩٥). وتؤكد المصادر التي يستند إليها بحثنا هذا نفس الفكرة.

وتُعد أعمال كلاسيكيي الماركسية من الأعمال الرئيسية في هذا البحث، وقد أولت جميعها اهتمامًا كبيرًا للمسألة الشرقية ولقضايا السياسة الخارجية لكل من إنجلترا

وروسيا والنمسا وفرنسا، ثم تركيا بدرجةٍ أقل. وقد عرض ماركس وإنجلز للمصالح الذاتية والتناقضات المشتركة للدول الأوروبية في تركيا، وقدما تقييمًا للإصلاحات التي تمت في الإمبراطورية العثمانية، وكذلك للقضية القومية وكيف تدخَّلت الدول الأوروبية لحلها. في عام ١٨٣٥م أشار إنجلز إلى أن الحفاظ على الحالة الراهنة في الإمبراطورية العثمانية كان يعني استمرارًا لقهر تركيا للرعايا المسيحيين، وهو الوضع الذي دفع بعشرة ملايين مسيحي أرثوذكسي يعيشون في تركيا الأوروبية لطلب المُساعدة من روسيا (١٣، ص٣٢).

وكذلك أولى المؤرخون السوفييت في مؤلفاتهم اهتمامًا كبيرًا لسياسة الدول الأوروبية وعلاقتها بالمسألة الشرقية. وقد استفاد المؤلف من هذه الأعمال ومن بعض المصادر التي اشترك في وضعها عدد من المؤرخين مثل «تاريخ العالم» (٦١، المجلد ٦)، «المسألة الشرقية في السياسة الدولية الروسية، من نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين» (٦٠ «أ»)، «تاريخ الدبلوماسية» (٨٥)، «تاريخ بلدان آسيا وأفريقيا في العصر الحديث» (٨٧)، «التاريخ الحديث لبلدان آسيا وأفريقيا» (١٠٨)، «تاريخ النضال الوطني التحرري لشعوب أفريقيا في العصر الحديث» (٨٥ أ)، إلى جانب بحوث ف. أ. جيورجيف (٦٣)، ن. س. كينيا بينا (٩٠، ٩١)، ف. ب. لوتسكي (٩٧)، أ. ف. ميلر (١٠٠، ١٠٢)، س. ب. أوكون (١١٦)، أ. ف. فادييف (١٣٢)، وغيرهم. وقد قام المؤرخون السوفييت بتحليل أسباب التوسع السياسي والاقتصادي للدول الأوروبية في الإمبراطورية العثمانية وقدموا عرضًا للتوجه العام لسياسة هذه الدول.

تناول كتاب ف. أ. جيورجيف «سياسة روسيا الخارجية في الشرق الأوسط في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر» «المرحلة الثانية» من النزاع التركي المصري (١٨٣٨–١٨٤١م). وقد وضع ف. أ. جيورجيف هذا المؤلف استنادًا إلى عددٍ كبيرٍ من الوثائق الموجودة في الأرشيف الروسي، كما وضع في اعتباره المواد المنشورة في الأرشيف الأوروبي ودائرةً كبيرةً من الباحثين الروس والسوفييت والأوروبيين. ويُعد كتاب جيورجيف من الكتب الهامة لاحتوائه على تفاصيل عديدةٍ لها علاقة مباشرة بالدبلوماسية التركية وبالسياسة الخارجية لتركيا، فضلًا عن الاستنتاجات العامة القيمة.

وتتناول مقالة ي. ن. كوشيفا واحدةً من المشكلات التي لم تتناولها الدراسات التاريخية الأوروبية بالبحث، ونعني بها مقدمات التحالف الروسي الفرنسي الذي لم يتحقق إبان حكم القيصر نيكولاي الأول (٩٥)، وهي القضية التي أرَّقت الدبلوماسية التركية، وأولاها السفير ووزير خارجية الإمبراطورية العثمانية فيما بعدُ مصطفى رشيد باشا ومعه حكومة السلطان اهتمامًا كبيرًا.

وقد قُمنا كذلك باستخدام بحوث المؤرخين الروس قبل ثورة ١٩١٧م لوصف السياسة الشرقية للدول الأوروبية، ومن أمثلة هذه البحوث ما قام به س. جوريانيوف (٦٥)، ب. أ. نولدي (١١٥)، س. س. تاتيشيف (١٣٢)، وغيرهم. وعلى الرغم من وجود بعض الخلل المنهجي فيها، فهي أعمالٌ غاية في الأهمية نظرًا لما تحويه من مادةٍ واقعية. ففي كتاب س. س. تاتيشيف، الذي يستند إلى مادةٍ تسجيلية وثائقية غزيرة، من بينها مواد من الأرشيف الروسي والنمساوي والإنجليزي والفرنسي، نقابل معلوماتٍ متناثرة من تاريخ الدبلوماسية العثمانية، وقد أورد تاتيشيف في كتابه معلوماتٍ هامةً بالنسبة لموضوع دراستنا من بينها تصريح نامق باشا، السفير التركي لدى لندن في الفترة من ١٨٣٢م وحتى ١٨٣٣م، والذي يُفيد أن السلطان لن يسمح بالتدخل المشترك للدول الأوروبية في شئونه، وهناك إشارة في تصريح السفير لإمكانية قيام تحالف روسي فرنسي، الأمر الذي أثار قلق إنجلترا والنمسا وغيرها من الدول، إلا أن الأحداث التي تمس الإمبراطورية العثمانية قد جرى عرضها في تسلسلٍ زمني يفتقد إلى الدقة.

أما أعمال مؤرخي أوروبا الغربية البورجوازيين، والمتعلقة بالسياسة الشرقية للدول الأوروبية، فعلى الرغم مما يميزها من بعض التحيز، إلا أنها تحتوي على مواد واقعيةٍ قيِّمة. وقد اعتمدنا من بينها على أعمال؛ سواء لممثلي التوجه الليبرالي في التاريخ مثل: أ. ديبيدور (٧١)، ف. بيدير (١٨٠)، ف. رودكي (١٨٢)، أو لممثلي الاتجاه الرجعي المحافظ مثل: ف. بايلي (١٥١)، ف. موصلي (١٧٨)، وغيرهم.

أولى أ. ديبيدور اهتمامًا كبيرًا للتنافس الإنجليزي الفرنسي في الشرق. بينما احتوت دراسة ف. بايلي على مادةٍ وثائقية كبيرة من الأرشيف الإنجليزي، من بينها مذكرة مباحثات بالمرستون مع مصطفى رشيد باشا وزير خارجية تركيا في الثاني عشر من أغسطس عام ١٨٣٩م، أوردها المؤلف في الملحق. عرض مصطفى رشيد في هذه المباحثات وجهات نظره حول طبيعة الإصلاحات التي كان قد اعتزم اتخاذها وموقفه من وضع المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية ودور تدخل الدول الأوروبية في الإصلاحات التركية.

استخدم ف. موصلي في كتابه بصورةٍ رئيسية مواد من الأرشيف الروسي تحتوي على وصفٍ تفصيلي للنشاط الدبلوماسي للسفير مصطفى رشيد إبان عمله في لندن في بداية عام ١٨٣٩م، من أجل عقد المعاهدة الإنجليزية التركية ضد محمد علي.

ومن البحوث اللافتة للاهتمام ما قام به المؤرخ الإنجليزي ل. ل. براون حول تاريخ تونس إبان ولاية أحمد بيه (١٨٣٧–١٨٥٥م) (١٥٤). قام براون بتحليل السياسة

الخارجية لباي تونس، وهو من رعايا الإمبراطورية العثمانية، والذي كان يسعى — مع ذلك — لتوسيع حدود استقلاله عن الحكومة المركزية. كان أحمد بيه، الذي استخدم فرنسا من أجل تحقيق هذا الهدف، يرى أن من المفيد له ألا يقطع تبعيَّته السياسية بالباب العالي بشكلٍ نهائي حتى لا يُصبح لقمةً سائغةً لفرنسا. وقد سمح لنا الوصف الذي قدَّمه براون للسياسة الخارجية لأحمد بيه أن نضع تصورًا أكثر اكتمالًا لجوهر التنافس التركي الفرنسي في تونس. ويضم كتاب براون معلوماتٍ تُفيد سعي إنجلترا لإعاقة فرنسا عن القيام ببسط نفوذها على تونس.

تتناول مقالة الباحث الفرنسي ز. مانتزان (١٧٦) تحليلًا لحالة الجزائر وتونس وطرابلس في نطاق الإمبراطورية العثمانية، ولهذه المقالة أهمية مؤكدة في إلقاء الضوء على السياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية فيما يتعلق بالأقاليم المذكورة.

وتكتسب مقالة الباحث الإنجليزي ك. ف. فندل (١٦٦) أهميتها من المعلومات المفيدة التي تتناول بالتفصيل بنية عددٍ من المؤسسات العثمانية من بينها تلك المؤسسات التي تولت شئون السياسة الخارجية قبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر وما تلاها في سنوات. على أن الباحث قد ركز كل اهتمامه على الحفاظ على التقاليد العثمانية فقط، لا على التغيرات المبدئية التي طرأت على الدبلوماسية العثمانية في تلك الفترة مما قلل من قيمة مقاله.

ويولي العالم الأمريكي ج. ك. هورفيتس في مقاله المعنون «أوربة الدبلوماسية العثمانية» (١٦٩) اهتمامه بالجوانب التي لم تُدرس على نحوٍ كافٍ من تاريخ هذه المشكلة، ويقترح تقسيم مراحل تطورها إلى فتراتٍ مُحددة.

تناولت أعمال المؤرخين الأتراك بالبحث عددًا من المشكلات المتعلقة بالدبلوماسية العثمانية مباشرة. وإن كان من الضروري أن نُشير هنا إلى قلة هذه الأعمال، فلم يصدر باللغة التركية سوى بحثٍ واحد مُكرس — على وجه الخصوص — للصراع التركي المصري في الفترة من ١٨٣١م وحتى ١٨٤١م. وهو كتاب شيناس ألتونداج عن انتفاضة محمد علي باشا (١٩٨). وللأسف فلم يُنشر سوى الجزء الأول من هذا العمل الذي يُلقي بالضوء على أحداث الأعوام من ١٨٣١ وحتى ١٨٣٣م. أي فترة بداية الصراع. استخدم ألتونداج مواد الأرشيف التركي، وعلى أساس هذه المواد قدم وصفًا تفصيليًّا لمهام ونتائج بعثة السفير التركي نامق باشا في العواصم الأوروبية عامَي ١٨٣٢، ١٨٣٣م، وقد أخبرنا ألتونداج بمحتوى التعليمات التي أُبلغت للسفير، والتي تضمنت شروط تسوية الصراع كما طرحها السلطان لإبلاغها للمسئولين في أوروبا.

بددت الدراسة التي قام بها ألتونداج الغموض حول مشكلة الأعمال الدبلوماسية التي تولاها نامق باشا، والتي تعرضت لتفسيراتٍ متضاربةٍ وغير كاملة. وقد تناول الباحث بالتحليل النتائج التي ترتبت على عقد معاهدة أونكيار إيسكيليسي، وكان منصفًا عندما أشار إلى أن هذه المعاهدة قد عملت على ازدياد حدة التنافس بين الدول الأوروبية، الأمر الذي كان مُفيدًا للسلطان التركي.

انصب اهتمام المؤرخ التركي الشهير أ. ز. كارال في كتابه الشامل «تاريخ تركيا» (المجلد الخامس) (٢٠٨) على بداية فترة الصراع ونهايتها. وقد أشار في هذا الكتاب إلى بعض النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها معاهدة أونكيار إيسكيليسي عام ١٨٣٣م، وتعرَّض لأسباب انتفاضة محمد علي، دون أن يتعرض للمقدمات الاجتماعية والاقتصادية لها. ويتعرض هذا العمل الجامع، الذي وضعه خبير التاريخ التركي، إلى قضايا أخرى ذات علاقةٍ بتاريخ الدبلوماسية العثمانية، من بينها أسباب سياسة العزلة التي انتهجتها الإمبراطورية العثمانية حتى نهاية القرن الثامن عشر، والظروف التي دفعتها لعقد علاقات وثيقة مع أوروبا.

يكرس أ. كوران بحثه المعنون «السياسة العثمانية (١٨٢٧–١٨٤٧م) الموجهة ضد احتلال الفرنسيين للجزائر» الصراع الذي خاضته الدبلوماسية العثمانية من أجل إعادة الجزائر التي احتلتها فرنسا عام ١٨٣٠م إلى كتاب الإمبراطورية العثمانية. ويعتمد البحث على مواد الأرشيف التركي، ويضم معلوماتٍ حول نشاط السفراء الأتراك في لندن (نور أفندي) وفي باريس (مصطفى رشيد) في الأعوام من ١٨٣٥ وحتى ١٨٣٧م.

كتب كوران أيضًا مقالًا تناول فيه العلاقات الفرنسية الجزائرية قبل عام ١٨٢٧م (٢١٦)، استخدم فيها عددًا كبيرًا من المراجع، كما استند إلى المصادر الفرنسية والتركية، ويضم المقال معلوماتٍ تفصيليةً عن الأحداث التي تذرعت بها فرنسا لاحتلال الجزائر، ويرى كوران أن سبب الاحتلال هو سبب جيوبوليتيكي: «الإمبراطورية العثمانية بعيدة، أما فرنسا فقريبة» (٢١٥، ص٦١).

تتناول مقالة ج. بيلسيل حول السياسات الخارجية للباب العالي في فترة التنظيمات الإصلاحية، بشكلٍ أساسي، مشكلات ضمانات تكامل الإمبراطورية العثمانية التي راحت الدول الأوروبية تتحدث عنها للمرة الأولى في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م (٢٠٣). وقد عرض الكاتب القيمة النسبية للضمانات الأوروبية.

أما الباحث ف. ر. أونات فقد نجح في جمع معلوماتٍ حول السفراء الأجانب الذين أُرسلوا إلى أوروبا فيما بين القرنين السادس عشر والقرن التاسع عشر، والتقارير التي أرسلوها لحكومة السلطان (٢٢٨).

كذلك كرَّس أن. ن. كورات بحثه المختصر لتاريخ العلاقات الدبلوماسية التركية الإنجليزية (٢١٧). كما وضع كورات أيضًا مقالًا هامًّا للغاية حول السياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية في مطلع القرن الثامن عشر عندما كانت وما تزال تتبع مبدأ العزلة وقبل أن تضعفها الحرب مع «الحلف المقدس»[٨] دون أن تتدخل في الحروب الأوروبية التركية، على الرغم من كل الجهود التي بذلتها السويد وفرنسا (٢١٨).

وللأسف فإننا لم نستطع الحصول على عددٍ من أعمال المؤلفين الأتراك.

مثلت اتفاقية التجارة الإنجليزية التركية عام ١٨٣٨م واحدةً من القضايا المركزية للسياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية في الفترة محل الدراسة. وقد تطلَّب تحليل شروط الاتفاقية من مؤلف هذا العمل كشف اتجاهات التطور الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية قبل عام ١٨٣٨م وتأثير شروط الاتفاقية على هذا التطور.

إن تقييم النتائج الاقتصادية المترتبة على الاتفاقية (وفي الوقت نفسه أسباب التخلف الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر) ما يزال يثير جدلًا حتى الآن. إن أغلبية المصادر الأوروبية الغربية تحاول أن تُظهر السياسة الخارجية لإنجلترا باعتبارها سياسةً خاليةً تمامًا من الغرض، ولا تؤكد إلا على الجوانب الإيجابية لنتائج الاتفاقية. وعلى النقيض من ذلك نجد الكثير من المؤرخين وعلماء الاقتصاد الأتراك يلفتون الانتباه إلى الجوانب السلبية فقط لهذه الاتفاقية.

وهناك تقييم عام لهذه الاتفاقية عند ماركس (٥، ص٤٠٤). ويستند مؤلف هذا العمل — عند تحليله هذه الاتفاقية — على البحوث السوفييتية التي تنعكس فيها المعلومات الخاصة بتطور اقتصاد الإمبراطورية العثمانية منذ ثلاثينيات وحتى خمسينيات القرن

[٨] حلف رجعي قام بين النمسا وبروسيا وروسيا، وُقِّع في باريس في ٢٦/ ٩/ ١٨١٥م بعد سقوط إمبراطورية نابوليون الأول، وتتلخص أهدافه في ضمان قرارات مؤتمر فيينا ١٨١٤–١٨١٥م وإخماد الثورات وحركات التحرر القومي. وقد انضمت فرنسا إلى هذا الحلف عام ١٨١٥م ومعها بعض الدول الأوروبية الأخرى، وقد سقط هذا التحالف فعليًّا في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين بسبب التناقضات بين الدول الأوروبية ونمو الحركات الثورية. (المترجم)

التاسع عشر (انظر ٥٦، ص٦، ١٤–١٧، ٢٦–٢٨ / ٦٩، ص٥٠، ٩٠، ١٤٨، ٢٦٣–٣٢٠، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٥٠–٣٥٦ / ٧٠، ص٤٥ / ٨٢، ص٣٥، ٤٣، ٤٨، ٥٥ / ٨٣، ص٤٧ / ٨٨، ص٤١٥ / ٩٦، ص٥٩ / ٩٧، ص٩٩ / ١٠٠، ص٦٦-٦٧، ٨٢ / ١١٠، ص١٥١–١٦٢، ١٩٢ / ١١٣، ص٧٣، ١٠١، ١١٤ / ١٢٠، ص١٧٨ / ١٢١، ص١٤٥، ٢٥٩، ٢٦٢ / ١٢٥، ص١٢٧-١٢٨ / ١٢٦، ص٤٧ / ١٢٨، ص٢٨١–٢٩٦، ٣٠١–٣١٣ / ١٢٩، ص٧٠).

وقد استعنَّا أيضًا بأعمال المؤرخين البلغار الذين يدرسون ماضي بلادهم بشكلٍ مكثفٍ ومثمر، هذه البلاد التي كانت في الفترة محل بحثنا ضمن كيان الإمبراطورية العثمانية (انظر ٥٨، ص٩٨ / ٩٤ / ١٠٥، ص١٢٥–١٢٨، ١٧٤، ١٩٧–٢٠٦ / ١٣٧، ص٣٩-٤٠، ٤٥، ٤٨-٤٩، ٥٢ / ١٣٨، ص٤٦، ٥٢، ١٨٥-١٨٦، ١٩٥-١٩٦، ٢٦٧ / ١٨٨، ص٨٣–٨٥).

وهناك معلومات قيِّمة حول مستوى اقتصاد مختلف مناطق الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر (تتناول نظام الاحتكار والبيع الجبري حتى عام ١٨٣٩م، والطابع المعوق لسياسة جباية الضرائب التي انتهجها الباب العالي قبل وبعد عام ١٨٣٩م، والإنتاج الزراعي والإصلاحات التي جرت في الشئون المالية ونمو الرواج التجاري بعد عام ١٨٣٩م)، وهذه نجدها في مؤلفات الأوروبيين الذين عاشوا في هذه المناطق وأتيحت لهم فرصة دراستها (انظر ٢٧، ص٢٤٣-٢٤٤ / ٣١، ج١، ص٢٨٥ / ج٢، ص٢٨٣–٢٨٦، ٢٨٧ / ٣٣، ص٢٥٨، ٢٨٣–٢٩٥ / ٣٥، ص٦٧-٦٨ / ٢٣٧ العدد ٩، ص١٢٤ / ١٤١، ص١٢٩ / ١٦٣، ص١٠٢-١٠٣ / ١٨٩، ص٣١٩، ٣٢٥، ٣٧٦–٣٧٩، ٣٩٠).

وقد استعنا بالمقالات المتخصصة وبعددٍ من المعلومات وردت في مؤلفات الكُتَّاب الأتراك المكرسة لدراسة مختلف جوانب النمو الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية (انظر ٢٠٠، ص٥٤، ٦٩–١٧٧ / ١٥٣، ص١٣٩-١٤٠ / ٥٠٧، ص٢٨ / ٢٠٤، ص٦٨، ٩١–٩٣ / ١٦٤، ص٧٩-٨٠ / ٢٠٦، ص١١٠-١١١ / ٢٠٨، ص١٧٧ / ٢٠٩، ص١٢١، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٤٢–٢٥٠، ٢٥٦–٢٥٩، ٢٨٥-٢٨٦ / ٢١٢، ص١٧، ١١٩–١٢٢ / ١٧٠، ص٩٩-١٠٠ / ٢٤٨، ص١٩١–٣١٦، ٣٦١، ٣٦٨، ٣٧٦ / ٩٢، ص٥–١٧ / ١٧٢، ص٤٧، ٥١، ٥٣ / ٢٢٠، ص٤–١٢، ١٥ / ٢٢٤، ص١-٢، ٢٤ / ٢٢٦، ص٦٦، ٦٩–٢٧٢، ٨١–٨٧).

ومن المواد الموضوعية المفيدة التي استندنا إليها أيضًا بحوث المؤرخين الروس قبل الثورة، والأوروبيين الغربيين التي كُتبت في القرن العشرين حول مستوى نمو التجارة والاقتصاد بالإمبراطورية العثمانية (انظر ٨٠، ص١٥٦ / ١٠٦، ص٧٦–٨٥، ١٥٠،

١٨٨، ٢٢٤ / ١٢٤ ج١، ص٣٠٦-٣٠٧ / ١٦٢، ص٧-٨ / ١٧٧، ص٣٩٥ / ١٨٠، ص١١٨، ١٢٤-١٢٤، ١٢٧، ١٨٧).

ومن أجل أن نصل إلى تقييمٍ كامل للمشكلات الخارجية للإمبراطورية العثمانية فقد قمنا في هذا العمل ببحث الأنشطة الإصلاحية التي قام بها مصطفى رشيد باشا. وقد كانت الإصلاحات الداخلية ذات صلة مباشرة بالسياسة الخارجية؛ إذ إن الحفاظ على وحدة الدولة وخاصةً أقاليمها الأوروبية كان مرتبطًا بتحسين الوضع الداخلي للبلاد. بالإضافة إلى ذلك فإن مصطفى رشيد وضع في حسبانه أن القيام بالإصلاحات سوف تظهر آثاره على نحوٍ إيجابي على الرأي العام للدول الأوروبية، ومن ثم فإنها سوف تُساعد بذلك على حل مشكلات السياسة الخارجية بشكلٍ مناسب.

وقد أشار فردريك إنجلز إلى الطابع البورجوازي للإصلاحات التي تمت في الإمبراطورية العثمانية (انظر ١٠، ص٤٦٨)، وهذه الخاصية الرئيسية للتنظيمات الإصلاحية قد أكدها أيضًا المؤرخون السوفييت.

وهناك ثلاث وثائق وضعها مصطفى رشيد، ويُمكن من خلالها التعرف على برنامجه الإصلاحي[٩] وعلى التحولات التي كان مصطفى رشيد هو صاحب المبادرة فيها.

يضم كتاب د. كاينار الذي ذكرناه آنفًا مادةً وثائقيةً قيمةً (٤٨، ص٨٦، ١٦٤–٣١٦)، وخاصةً تلك الوثائق الخاصة بالإجراءات التي اتخذها الباب العالي الذي سعى لأن يوصل لكل قطاعات المواطنين مغزى الإصلاحات، وكذلك الوثائق المتعلقة بعلاقة الدوائر الحاكمة بالموظفين تجاه الإصلاحات وعن الإصلاحات نفسها وموقف الدول الأجنبية منها، ثم ما يتعلق منها بالدور الذي قام به مصطفى رشيد في هذه الإصلاحات.

وتحتوي مؤلفات الكُتَّاب الذين عاصروا التنظيمات الإصلاحية (انظر ٢٧، ص٢٤٧-٢٤٨ / ٢٨، ص٤٦، ٤٩ / ٥٣، المجلد ٥، ص١٠٦، المجلد ٨، ص٣٩٠) معلوماتٍ قيمةً عن التنظيمات، ومنها ما جاء في المؤلف الشهير الذي وضعه إ. إنجلجارد، قنصل فرنسا في بلجراد، والذي خصصه للتنظيمات الإصلاحية (١٦٣).

---

[٩] نص خطي جولخانة ١٨٣٩م تُرجم إلى اللغات الروسية والإنجليزية والفرنسية، وقد صدرت طبعاته باللغات المذكورة، إلى جانب الطبعة التركية عدة مراتٍ (انظر ٢٠٨، ص٢٥٥–٢٥٨ / ٤٨، ص١٧٦–١٨٠ / ٣٩، ص١٧١–١٧٥ / ٤٢، ص٢٨٨–٢٩٠). للاطلاع على محضر مباحثات مصطفى رشيد مع بالمرستون التي جرت في الثاني عشر من أغسطس ١٨٣٩م، (انظر ١٥١، ص٢٧١–٢٧٦)، وعلى مذكرة مصطفى رشيد باشا التي أرسلها إلى مترنيخ في مارس ١٨٤١م، (انظر ١٧٧، ص٣٨٢–٣٩٨).

كذلك أولى علماء الدراسات التركية السوفييت أهميةً كبيرةً للإصلاحات التي جرت في الإمبراطورية العثمانية (انظر ٨٢، ٩٩/ ٧٧، ص٦٨، ١١٠، ص١٠٩–١٢٦، ١٣٦–١٩٨/ ١٠٠، ص٦٨–٧٠/ ١٢١، ص٣٩–٤٢، ٥٠–٥٥، ١٢٥، ١٢٨–١٢٩، ١٤٦). وقد أصبح تاريخ الإمبراطورية العثمانية في العقدين الأخيرين هدفًا لاهتمامٍ بالغٍ من جانب عددٍ من العلماء الأجانب الذين كتبوا مقالاتٍ وكتبًا في الموضوع المذكور (انظر ١٥٦، ١٥٨، ص٧٨، ١٨٥، ص٥٧، ٦٢، ٦٣).[١٠] وقد أخذنا في اعتبارنا أن نعرض في كتابنا هذا للمواد الحديثة والاستنتاجات التي تناولت العمليات الداخلية والتغيرات، بما فيها الأيديولوجيا التقليدية.

كما أولينا في كتابنا اهتمامًا كبيرًا لأكثر مشكلات العلاقات الدولية حدةً في تلك الفترة، وهي الصراع التركي المصري، سعي السلطات العثمانية لإعادة الجزائر التي استعمرتها فرنسا، تفريغ خطط اليونان، التي كانت تطمح في توسيع أراضيها، من قوتها، ثم التنافس التركي الفرنسي في تونس. وبطبيعة الحال فإن البحث الذي قمنا به لا يزعم الإحاطة التامة بمشكلات العلاقات الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر للإمبراطورية العثمانية من جميع جوانبها. غير أننا التزمنا فقط بتلك الموضوعات التي عملت الإمبراطورية العثمانية في تلك الفترة على حلها بفاعليةٍ تامة. لقد بحثت الإمبراطورية — في ظروف وجود المشكلة والتطور اللاحق لعملية دخولها في عجلة الاقتصاد الرأسمالي العالمي — إمكانية التكيف مع هذه الظروف، مستغلةً التناقضات الموجودة بين الدول الكبرى مطبقةً إصلاحاتٍ داخليةً جزئيةً تتلاءم والتغيرات العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإبان سنوات الثورة (١٨٤٨–١٨٤٩م) وما تلاها من أحداثٍ تفاقمت المسألة الشرقية التي تركت بدورها أثرًا كبيرًا في بداية مرحلتها الجديدة التي انتهت بحرب القرم، مما أدى إلى ظهور مشكلاتٍ جديدةٍ للإمبراطورية العثمانية.

جدير بالذكر أن جميع التواريخ في هذا الكتاب موافقة للتقويم الجريجورياني الأوروبي. وفي حالة استخدام التاريخ الهجري فقد استخدمنا الجداول التي وضعها د. أوناط، إ. أ. أوربيلي وف. ف. تسيبولسكي (انظر ٢٢٧، ١١٧، ١٤٥).

[١٠] لمزيد من الاطلاع على تفاصيل الكتابات التاريخية الغربية والتركية المعاصرة حول موضوع هذا الكتاب، انظر أيضًا المرجع (١٤٠) والمرجع (١٥٧).

الفصل الأول

الإمبراطورية العثمانية

في العشرينيات ومطلع الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وعلاقاتها بالدول الأوروبية

ارتبط ظهور البواكير الأولى للعلاقات الرأسمالية في الإمبراطورية العثمانية، وخاصةً في الأقاليم الغربية منها، بالسوق الأوروبية، وقد أسهمت هذه العلاقات في تشكل ونمو الوعي القومي في هذه الأقاليم. ونتيجةً للتطور الاجتماعي والاقتصادي غير المتوازن في مختلف أقاليم الإمبراطورية، فقد نضجت هذه العمليات في أوقاتٍ متباينةٍ وأصبح من الجلي أن الأتراك أنفسهم قد تخلفوا عن عددٍ من الشعوب الخاضعة لسلطانهم. وقد أدت هذه الظروف إلى خلق تناقضاتٍ داخليةٍ راحت تُهدد وجود الإمبراطورية العثمانية ذاتها باعتبارها دولةً واحدة.

لقد استغلت الدبلوماسية الأوروبية على نحوٍ فعَّال المشكلات الداخلية للإمبراطورية العثمانية في تحقيق أهدافها. وما لبثت حدة التناقضات بين الدول الأوروبية وتركيا أن اشتدت في عشرينيات القرن التاسع عشر، أي في فترة الكفاح القومي التحرري للشعب اليوناني من أجل حصوله على الاستقلال.

لقد تمخض ضعف الإمبراطورية العثمانية والذي تمثل في تخلفها الاقتصادي عن الدول الأوروبية وتأزم الأوضاع الداخلية فيها عن عدد من الأحداث. ففي عام ١٨٣٠م توَّج الشعب اليوناني نجاحه ضد النير العثماني (١٨٢١–١٨٢٧م) بإعلان الاستقلال. وفي العام نفسه احتلت فرنسا الجزائر، وفي عام ١٨٣١م خرج والي مصر محمد علي عن طوع السلطان، واستولى على سوريا وأخذ يُطالب بالاعتراف بالسلطة الموروثة في مصر

وسوريا، ثم بعد ذلك بالاستقلال. وفي عام ١٨٣١م حصلت صربيا بمساعدة روسيا على استقلالها الذاتي، وبناءً على صلح أدرنة ساهمت روسيا في إدخال تغيراتٍ جذريةٍ في بنية ممالك الدون تبعًا لما كان يُعرف بالترتيبات العضوية (انظر ٦٩، ص٢٦٣–٣٢٢) وهو ما زاد من حقوق هذه الممالك في الاستقلال الذاتي. وفي الثلاثينيات أيضًا بدأت فرنسا صراعها ضد الباب العالي من أجل السيطرة على تونس.

لقد أدت كل هذه الأحداث إلى أن الحكومة السلطانية أصبحت تدرك ضرورة إجراء تغييراتٍ في نظام إدارة الدولة. وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر كانت السياستان الداخلية والخارجية للباب العالي موجهتين لتحقيق هدفٍ واحد: تقوية الدولة والحفاظ على وحدتها، فمن أجل تقوية الوضع الداخلي والقضاء على تذمر الشعوب الخاضعة اتخذت الإجراءات الإصلاحية، بينما تركز هدف السياسة الخارجية والدبلوماسية في الحفاظ على وحدة الدولة. وقد تنامى دور الأخيرة بشكلٍ خاص بعد عام ١٨٤٣م عندما أقيمت علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية.

ومن المعروف أن اليونانيين، شأنهم في ذلك شأن الشعوب السلافية في شبه جزيرة البلقان، كانوا يعلِّقون آمالهم منذ أمدٍ بعيدٍ على تلقي المساعدة من روسيا في تحريرهم من الهيمنة التركية. وقد أشار كل من ماركس وإنجلز مرارًا إلى أن اليونانيين والسلاف كانوا يرون في روسيا نصيرهم الطبيعي (انظر على سبيل المثال ١٢، ص٢٢).

غير أن سياسة روسيا تجاه حركات التحرر القومي في ذلك الوقت اتسمت وبشكلٍ واضحٍ بالازدواجية. فمن ناحيةٍ سعت روسيا لاستغلال هذه الحركات للحصول على مكاسب شخصيةٍ تحت ستار أهدافٍ نبيلة، مثل مساعدة إخوة الدين المضطهدين. ومن ناحيةٍ أخرى أدت السياسة العامة للحلف المقدس والذي كان من أهدافه مقاومة الحركات الثورية وحركات التحرر القومي، وسعت دول الحلف للتعاون الناجح مع الحكومة المركزية للإمبراطورية العثمانية إلى تذبذب السياسة الروسية وعدم الثبات على مواقفها.

وبعد إعلان استقلال اليونان عملت إنجلترا وفرنسا على تصعيد الصراع ضد التأثير الروسي في اليونان. لقد كانت دول أوروبا الغربية تخشى أن تُصبح الدولة اليونانية القوية نصيرًا للسياسة الروسية. كما لم ترغب هذه الدول أيضًا في إضعاف الإمبراطورية العثمانية؛ إذ كانت ترى فيها حاجزًا ضد روسيا (١٤٨، ص٤٣–٦١، ١٤٩، ص٦١). ولهذا فإن إنجلترا وروسيا وفرنسا هي التي قامت برسم حدود اليونان، فأدخلت فيها المناطق الخالية من احتياطيات المواد الخام والأراضي الأقل خصوبة. كما ظلت كريت وجزر أيونيا بسكانها

اليونانيين، والتي احتلتها إنجلترا منذ ١٨٠٩م إلى جانب عددٍ من جزر بحر إيجة[1] خارج الحدود اليونانية.

بعد عام ١٨٣٠م انفجرت الخلافات التركية اليونانية، وعلى الأخص الخلافات الإقليمية، وهذه اشتدت حدتها في العقود التي تلت ذلك.

سعت الدول الكبرى للحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالعلاقات اليونانية التركية والحيلولة دون وقوع أي صدامٍ عسكري بينهما؛ إذ إن مثل هذا الصدام كان من الممكن أن يكون سببًا لنشوب حربٍ بين الدول الكبرى ذاتها.

ظلت اليونان لسنواتٍ طويلةٍ بعد حصولها على الاستقلال عاجزةً عن بلوغ الاستقرار، سواء داخل الدولة، وذلك بسبب الصراعات داخل الأحزاب أو الصراعات الطبقية، أو خارجها، أي في علاقاتها من الإمبراطورية العثمانية، وبطبيعة الحال فإن كل محاولات اليونان التي بُذلت في هذه الظروف من أجل استعادة وحدتها باءت بالفشل. على أن الدول الأوروبية استغلت الطموحات القومية لليونانيين باعتبارها وسيلةً لتقوية تأثيرها في اليونان. كانت الأحزاب اليونانية تُناصر إما التوجه الإنجليزي أو الفرنسي أو الروسي. وقد دفع ذلك الباب العالي لأن يتخوف من أن تؤدي حماية الدول الأوروبية إلى مساعدة اليونان في توسيع حدودها (٢٠٢، ص١٤). وقد أعطت كل من فرنسا والنمسا وروسيا المبررات، المرة تلو الأخرى، لمثل هذه المخاوف (١٣٢، ص٣٩٠، ٣٩٤–٣٩٥، ٤٧٣، ٦١٤، ١٢٤، ج٢، ص١١٥، ١١٨–١٢٠).

أما المشكلة الثانية والهامة التي واجهت الباب العالي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر فكانت انتفاضة محمد علي باشا والي مصر الذي عينه الباب العالي في هذا المنصب عام ١٨٠٥م.

أصبح محمد علي الحاكم المطلق السلطة لمصر بعد أن تخلص في عام ١٨١١م من المماليك (مع استحسانٍ صامتٍ من جانب الباب العالي). وارتبطت به كلية الصفوة التي دفعها للأمام بعد أن أنعم عليها بالأراضي. كان محمد علي ينظر إلى مصر كضيعةٍ يمتلكها وتُمثل له مصدرًا للثراء. إن التبعية الهشة بالسلطة المركزية (وهو ما كان يميز إلى حدٍّ

[1] تم رسم الحدود بين الإمبراطورية العثمانية واليونان في عام ١٨٣٢م. وقد مرَّت الحدود عبر خط خليجَي أرتا وفولوس. وحول مباحثات الدول الكبرى والدولة العثمانية بشأن تقسيم الحدود في الفترة من عام ١٨٢٨ وحتى عام ١٨٢٩م (انظر ١٤٧، ص٧٥–٧٧، ٨٣–٨٥، ١٠٠، وغيرها).

كبيرٍ علاقة الحكام بالأقاليم الأخرى بفضل النظام الإداري الذي كان قائمًا في الإمبراطورية العثمانية) والسلطة غير المحدودة في البلاد سمحت لمحمد علي بإقامة احتكاراتٍ حكوميةٍ تُقدر بـ ٩٥٪ من البضائع المصدرة للخارج (٤٨، ص٣٦١، ٣٦٨، ٣٧٦، انظر أيضًا ٢٧، ص٢٤٤، ٥٦، ص١٤–١٩، ٢٥، ٨٢، ص٤٣، ٤٨، ٥٥، ١٢٠، ١٧٨، ٢٤، ص٢٤). إن هذا المدخل الجديد لم يكن بمقدور أي حاكمٍ آخر أن يسمح به لنفسه. لقد ساعد قرب محمد علي من الأسواق الأوروبية ودعم فرنسا له إلى جانب العائدات الضخمة التي حصل عليها أن يُقيم جيشًا جديدًا منظمًا وأسطولًا جبارًا. قام محمد علي، بموافقة الباب العالي، بإقامة علاقاتٍ تجارية ودبلوماسية وثقافية باسمه مع الدول الأوروبية، كان أغلبها مع فرنسا. وكان جيشه مدربًا على الطريقة الأوروبية مزودًا بضباطٍ فرنسيين. وقد تأسست في مصر معاهد تعليمية عمل بها مدرسون أوروبيون. كما تجاوز نجاح الإصلاحات وتحديث الجيش والتعليم فيها قدرًا أكبر بكثيرٍ من إصلاحات السلطان التركي سليم الثالث (١٧٨٩–١٨٠٧م) حيث لم يعد في مصر بعد القضاء على المماليك أي معارضةٍ داخليةٍ قوية.

بدأ تمرد محمد علي بالنسبة للإمبراطورية العثمانية تقليديًّا، وبدا وكأنه لا يُمثل تهديدًا لوحدة الدولة. لم يكن تمرد حكام الأقاليم ضد السلطة المركزية في الإمبراطورية العثمانية يحمل في أغلب الأحوال طابع الوقوف في وجه السلطان، ولم يكن يستهدف الانفصال عن الإمبراطورية. وعلى العكس من ذلك كان الإقطاعيون المتمردون يرون أنفسهم أكثر خدم السلطان إخلاصًا. عن مثل هذه المواقف كتب بازيلي قائلًا: «كان هذا الشكل الخاص من التمرد معروفًا منذ القدم وممكنًا في الشرق فقط، لم يكن الباشاوات يعلنون تمردهم على السلطان، الذي ظلت حقوقه الروحية والسياسية مصونةً بصفته خليفة رسول الله، وإنما كان التمرد موجهًا ضد الحكومة التي عينها هذا السلطان، وحيث إن التناقضات كثيرًا ما تتجاوز وتتشابه، فإن الاستبداد الشرقي يقف هنا جنبًا إلى جنبٍ مع راديكالية الغرب» (٢٧، ص١٠٤).

كانت الحكومة المركزية تلجأ أحيانًا لاستغلال التمردات لإقصاء الموظفين الذين لم تعد لهم حاجة إليهم، وذلك على أيدي أعدائها من المتمردين (٢٧، ص١٠٠)، وقد طبَّق هذه الوسيلة نفسها الباشاوات (الولاة) على من يتبعونهم من إقطاعيين. كتب الدبلوماسي البروسي والمراقب الحصيف للأحداث ج. روزين يقول إن ولاة الأقاليم كانوا «تارةً ما يستغلون النزاعات القديمة بين القبائل، وتارةً ما يغرون بالوعود إقطاعيًّا ضد إقطاعي بالرضاء الدائم للديوان عليه، وتارة ما يضربون الأضعف بالأقوى، وعندما يُطالب المنتصر الذي أنفق على الصراع أفضل جزءٍ من أملاكه وضياعه أملًا في مكافأةٍ تعوضه عما قدمه

من خدماتٍ للباشا كان الولاة يتعاملون معه بلا رحمةٍ باعتباره متمردًا أو — في نهاية الأمر — يعزلونه على نحوٍ غادرٍ.» (١٢٤، ج١، ص١٣٨).

أخذت الخلافات بين محمد علي والسلطان في التراكم بالتدريج. كان السلطان قد وعد محمد علي بتوليته كريت وسوريا جزاء ما قدمه من عونٍ في قمع الانتفاضة في اليونان. ولكن بعد تحطيم الأسطول المصري على يد الأسطول الأوروبي الموحد في نافارين في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧م، غادر الجيش المصري المورة دون إذن السلطان. كما لم تقدم مصر للسلطان أي مساعدة أثناء الحرب الروسية التركية عامَي ١٨٢٨م و١٨٢٩م، حيث لم يستجب محمود الثاني لرغبات محمد علي في تعيين قائد للجيوش في الأناضول وتعيين ابنه إبراهيم قائدًا لروميلية. وبعد توقيع صلح أدرنة عام ١٨٢٩م بين روسيا والإمبراطورية العثمانية حدد محمد علي طلبه بالحصول على الأقاليم التي وُعِد بها من قَبل (كريت وسوريا)، لكن محمودًا اكتفى بإعطائه كريت فقط جزاء ما أظهره محمد علي من عصيان.

لم يمضِ وقتٌ طويل إلا وقد قرَّرت الحكومة السلطانية معاقبة محمد علي، وهو ما علم به من جواسيسه المندسين في بلاط السلطان. وقد اتخذ محمد علي من هذا الأمر ذريعةً للقيام بمحاولةٍ مستقلةٍ للاستيلاء على سوريا. ففي ديسمبر عام ١٨٣١م استغل محمد علي الخلافات التي تفجَّرت بينه وبين عبد الله باشا، والي عكا، فوجَّه إليه جيشًا قوامه ٢٤ ألف رجل. وطبقًا لمرسوم السلطان اعتبر محمد علي بفتوى أصدرها شيخ الإسلام في ٢٣ أبريل ١٨٢٣م عاصيًا (٢٠٨، ص١٢٨–١٢٩، انظر أيضًا ٧٤، ص٤٨٨–٤٨٩، ٩٧، ص٩٢).

بعد أن استولى محمد علي على سوريا أمر جيشه بالتحرك تجاه الأناضول ليُرغم السلطان على الاعتراف بحقوقه في الأراضي التي احتلها. وقد هددت هزيمة قوات السلطان عند قونية عام ١٨٣٢م وتقدُّم جيوش الباشا المصري نحو إسطنبول وجود الأسرة الحاكمة.

في نهاية عام ١٨٣٢م أرسل السلطان محمود الثاني السفير نامق باشا[٢] إلى العواصم الأوروبية بهدف استيضاح موقف هذه الدول من تمرد محمد علي ومن السلطان نفسه، وأوصاه، في حالة توصله إلى نتيجةٍ إيجابية، أن يطلب من إنجلترا المساعدة. من نوفمبر

[٢] نامق باشا (١٨٠٤–١٨٩٥م): تلقى تعليمه في الإدارة السلطانية (Dîvân-ı Hümâyun Kalemleri) كان على معرفة باللغة الفرنسية، وعمل مترجمًا لدى الباب العالي، شارك في الحرب التركية الروسية عامَي ١٨٢٨م و١٨٢٩م. زار بطرسبورج بصحبة خليل باشا بعد توقيع صلح أدرنة. عمل في الفترة من عام

عام ١٨٣٢م وحتى مارس ١٨٣٣م زار نامق باشا كلًّا من فيينا وباريس ولندن وبرلين وبطرسبورج. وعلى الرغم من استقباله في لندن بحفاوةٍ كبيرةٍ وإهدائه عددًا من المدافع، إلا أنه لم يتلقَّ وعدًا بالمساعدة العسكرية (لمعرفة الأسباب انظر ١٩٨، ص٨٢، ٩٥، ١٩٩، ص٢٤٠–٢٥١، ١٨٢، ص١٤، ١٢٤، ج١، ص٢٥٣).

ربما لم تكن إنجلترا — في الفترة الأخيرة التي عمل فيها نامق باشا سفيرًا لبلاده — ترى في ثورة محمد علي اعتداءً على وحدة الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم فإنها تعاملت مع هذه الثورة باعتبارها تمردًا عاديًّا (٢٠٨، ص١٣٣، ١٥١، ١٣٥، ١٩٨، ص٢٤٦). بالإضافة إلى ذلك فقد كانت إنجلترا في النصف الأول من ثلاثينيات القرن التاسع عشر عاقدةً العزم على إقامة علاقاتٍ وديةٍ مع باشا مصر، وفتح طريقٍ أكثر قربًا إلى الهند عبر أراضي ما بين النهرين ومصر.

على أية حال فإنجلترا لم تخمن أن محمود الثاني الذي اضطرته الظروف لقبول مساعدةٍ عسكريةٍ من روسيا سوف يعقد معها وبعد عدة أشهر (في يونيو ١٨٣٣م) معاهدة أونكيار إيسكيليسي للدفاع المشترك، وهي المعاهدة التي استقبلتها إنجلترا باعتبارها انتصارًا دبلوماسيًّا كبيرًا لروسيا.

في فبراير ١٨٣٣م وصلت قوات محمد علي إلى مدينة كوتاهية في آسيا الصغرى. وقد أثار ذلك اضطرابًا شديدًا في إسطنبول. قدرت الحكومة القيصرية خطورة الموقف وهي تُشاهد إمكانية الانهيار السريع للإمبراطورية العثمانية، وهي المعنية بالاحتفاظ «بجارٍ ضعيف» هو سلطان تركيا، لا جار قوي ممثلًا في شخص محمد علي (٢٣٤، مجلد ٤، ص٤٣٨، انظر ١٤٢، ص٣٢٧–٣٢٩)، وعلى الفور تقدمت باقتراح لمساعدة السلطان فأرسلت الجنرال ن. ن. مورافيوف إلى إسطنبول ومعه هذا الاقتراح، وذلك في مطلع شهر ديسمبر عام ١٨٣٢م (٦٣، ج٢، ص٢٠٧) وفي الثاني من ديسمبر عرض ممثل روسيا في إسطنبول بصورةٍ رسميةٍ تقديم مساعدةٍ عسكريةٍ إلى الباب العالي، ولما كان محمود الثاني في مأزقٍ فقد وافق على الاقتراح على الفور.

١٨٣٢م وحتى ١٨٣٣م سفيرًا خاصًّا لدى العواصم الأوروبية، ومن سبتمبر عام ١٨٣٤ حتى مارس ١٨٣٥م سفيرًا دائمًا لدى لندن. وفي عام ١٨٣٥م شغل منصب نائب القبودان دار. شارك في عام ١٨٣٦م في حرب طرابلس، شغل بعدها مناصب الوالي والسرعسكر ووزير التجارة ووزير البحرية وغيرها من المناصب.

وصل الأسطول الروسي الأول إلى البوسفور يوم ٢٠ فبراير ١٨٣٣م، أما أول إنزالٍ (ما يزيد على خمسة آلاف جندي روسي) فقد قام به الأسطول الروسي الثاني على الشاطئ الآسيوي للبوسفور في وادي أونكيار إيسكيليسي في ٤ أبريل. وفي الثالث والعشرين من أبريل وصل الأسطول الثالث، وكان مكونًا من ٤٥٠٠ جندي آخر تقريبًا (١٣٢، ص٣٦٧).

استقبلت دول أوروبا الغربية وجود الأسطول الحربي الروسي في البوسفور بانزعاجٍ بالغ، عندئذٍ راحت تلح في النصح على محمود الثاني بأن يُسارع بالتصالح مع هذا التابع العنيد، وأثارت لديه المخاوف من جراء النيات العدوانية لروسيا، نتيجةً لذلك أصدر محمود الثاني فرمانًا يؤكد فيه حق محمد علي في إدارة سوريا وكريت وجدة (في الجزيرة العربية). وعلاوةً على ذلك فقد أنعم عليه محمود الثاني بالإيالات والصناجق في سوريا وفلسطين: صيدا، طرابلس، القدس، نابلس.

في يناير عام ١٨٣٣م يتوجَّه إلى مصر المشير[٣] خليل رفعت باشا قائد الأسطول[٤] ومعه رئيس إدارة الشئون الخارجية مصطفى رشيد بك، وذلك بناءً على خطي همايوني (٤٨، ص٥١-٥٢).

وعندما أحس محمد علي بما آلت إليه السلطة المركزية من ضعف، لم يكتفِ بما قدمه له السلطان من تنازلات، فراح يُطالب بأراضٍ إضافية: إيالات الشام (دمشق) وحلب في سوريا، وصناجق إيتشل وآلاي في آسيا الصغرى الواقعة على سواحل البحر الأسود. وقد هدد محمد علي بإرسال حملةٍ إلى إسطنبول إذا لم يُجب إلى طلبه. وهنا صرح له السفيران

---

[٣] المشير هي الرتبة الأولى بين الموظفين المدنيين ... حتى إن نائب الملك في مصر لم يكن أعلى مرتبةً من المشير ... وهناك رتبة المشير أيضًا بين الرتب العسكرية، ولكن من يحملونها هم أدنى منزلةً من أقرانهم المدنيين، ذلك أن أصحابها من العسكريين أكثر عددًا من المدنيين، ولهذا أيضًا يتقاضون رواتب أقل كثيرًا منهم (٣٠، ص٣١٢/ انظر أيضًا ٨٠٢، ص٣٥١).

[٤] خليل رفعت باشا: من أصلٍ قوقازي، كان في طفولته عبدًا لدى خسرو باشا وابنًا له بالتبني. عمل ضابطًا بالجيش النظامي وشارك في إخماد الانتفاضة اليونانية. بعد حرب ١٨٢٨-١٨٢٩م مُنح لقب باشا نظير ما أبداه من شجاعةٍ وبفضل راعيه خسرو باشا (الذي كان يشغل آنذاك منصب السرعسكر). وعلى مدى ستة أشهر عمل سفيرًا لدى روسيا، وفور عودته منها أصبح صِهرًا للسلطان محمود الثاني، ثم عُيِّن في منصب القبودان باشا (قائد الأسطول)، وفي عام ١٨٣٦م عُيِّن في منصب السرعسكر، وهو آخر منصب شغله وحتى إبان حكم السلطان عبد المجيد الثاني. وفي عام ١٨٤٠م عُيِّن عضوًا في مجلس وزارة العدل، ومن عام ١٨٤٤ وحتى عام ١٨٥٤م قام على تنظيم أمور الحكم في لبنان.

بأنهما لا يملكان الشجاعة على إبلاغ السلطان بهذه الشروط، على أن محمد علي أصر على أن يكتبا إلى السلطان برغباته أو يقوم هو بنفسه بإبلاغه.

وفي إحدى المباحثات التي دارت مع خليل رفعت باشا وشارك فيها مصطفى رشيد بك تناول محمد علي السلطان بكلمات مقذعة. كان هذا الأمر مفاجئًا لموظف السلطان كما جعله يدرك أن الباشا المصري ليس خادمًا مخلصًا للسلطان وأن تمرده يُهدد وحدة الإمبراطورية العثمانية بأسرها.

لم تُحقق المباحثات التي دارت بين ممثلي تركيا ومحمد علي يناير ١٨٣٣م نجاحًا يُذكر. واضطر السفيران أن يبعثا بمذكرةٍ تفسيريةٍ للباب العالي، الذي رد بضرورة بقاء خليل رفعت باشا في الإسكندرية وعودة مصطفى رشيد بك إلى إسطنبول. وصل خليل رفعت باشا إلى العاصمة في ٢١ مارس ١٨٣٣م على متن سفينةٍ فرنسيةٍ كانت في طريقها إليها (١٩٨، ص١١١). وسرعان ما بعث به الباب العالي إلى كوتاهية لإجراء مباحثات مع إبراهيم باشا قائد الجيش المصري وابن محمد علي.

أدار المباحثات مع إبراهيم باشا الدبلوماسي الفرنسي فارين ممثلًا للباب العالي، وقد بذل فارين جل جهوده لمنع الدبلوماسية الروسية من استغلال الموقف المتردي للسلطان وزيادة تأثير روسيا على الإمبراطورية العثمانية. ولما كان السلطان يرغب كذلك في تجنب مشاركة القوات الروسية مباشرةً في المعارك ضد محمد علي وعدم السماح لها بدخول الأناضول، فقد وافق على الوساطة الفرنسية. أتاح الباب العالي لفارين بعضًا من حرية الحركة، وخاصةً فيما يتعلق بالتنازل لمحمد علي عن بعض الأقاليم (١٢٤، ج١، ص١٨٠، ١٩١). كان على مصطفى رشيد، الذي صاحب فارين، ممثل الباب العالي، أن يُبلغ إبراهيم أن السلطان سوف يمنح أباه، إضافةً إلى ما أنعم به عليه من قبل، إيالات (دمشق). أما محمد علي فقد طالب، كما ذكرنا من قبل، بإيالات الشام (دمشق) وحلب وصناجق إيتشل وآلاي. وعلاوةً على هذا الطلب أُضيفت — كما علمنا من تقرير مصطفى رشيد — كل من أوفا والرقة وأدنة (٤٨، ص٥٦، ١٢٤، ج١، ص١٩٢).

في الثلاثين من مارس عام ١٨٣٣م غادر إسطنبول ممثلو تركيا: مصطفى رشيد وشكيب أفندي والقائم بالأعمال الفرنسي فارين (١٩٨، ص١١١).

ويتضح لنا من تقارير مصطفى رشيد أن الباب العالي كان يُدرك الدور النشط الذي اضطلع به القائم بالأعمال الفرنسي في المباحثات وكيف أنه سعى للمصالحة بين المتنافسين بعد أن أرغمهما على السير في طريق التنازلات المتبادلة، ومن المحتمل أن يكون قد اقترح على

إبراهيم أن يتخلى عن صناجق إيتشل وآلاي وأن يكتفي بالتنازل عن أدنة، وأن يحصل من الصناجق المذكورة على أخشاب البناء بعد موافقة السلطان. نصح فارين إبراهيم أن يُقرر هذا الأمر بنفسه دون أن ينتظر موافقة محمد علي. وقد أبلغ مصطفى رشيد الباب العالي بأن فارين كان يتصرف إبان إجراء المباحثات باعتباره «موظفًا مخلصًا لدى السلطان التركي» (٤٨، ص٥٥).

أظهرت الجولة الأولى من المباحثات مع إبراهيم في كوتاهية لمصطفى رشيد أن الابن عنيد مثل أبيه. لقد رفض إبراهيم الاكتفاء بدمشق وكرر مطالب محمد علي وهدد بالزحف نحو إسطنبول في حالة رفض هذه المطالب. باءت محاولات مصطفى رشيد مداعبة المشاعر الوطنية لإبراهيم بالفشل، ولم تترك مسألة تذكيره بأن أوروبا باتت تعرف بأمر إنزال القوات الروسية وأن هذا أمر «غير لائق وغير مقبول» أي انطباعٍ لديه. لم يخشَ إبراهيم أي شيء، حتى التهديد بحتمية القبض عليه في حالة إنزال قوات روسيةٍ حددها مصطفى رشيد بحوالي من ٣٠ إلى ٤٠ ألف جندي (٤٨، ص٥٤).

يلاحَظ من تقارير رشيد بك أنه كان يقف إلى جانب تسوية الصراع عن طريق التفاوض المباشر مع إبراهيم، وأنه لم يكن معارضًا لتنازلات إقليمية. على أن الباب العالي لم يوافق على إعطاء أدنة لمحمد علي وأصدر أمرًا إلى رشيد بك بأن ينتظر توجيهاته التالية.

في الرابع عشر من أبريل عام ١٨٣٣م قدم فارين شروط الصلح إلى الباب العالي الذي أسرع بالإعلان عن النهاية السلمية للصراع، على أن أدنة لم تكن ضمن الأقاليم التي أعطيت لمحمد علي. وردًّا على ذلك لم تُغادر القوات المصرية كوتاهية واتهمت السفارة الفرنسية الباب العالي بالخيانة.

وقع محمود الثاني في حيرةٍ من أمره، ولم يعد يعرف أي المصيبتين أكبر: أن يستجيب لمطالب محمد علي كلها وأن يُطأطئ رأسه إذلالًا للباشا المتمرد، أم يسمح للقوات الروسية بالدخول إلى أراضي آسيا الصغرى. لقد أخافت الدبلوماسية الأوروبية الباب العالي من عزم الروس الاستيلاء على إسطنبول (١٢٤، ج١، ص١٨٩). كانت غالبية أعضاء الحكومة التركية تقف ضد قبول المساعدة الروسية؛ إذ كانوا يدركون أنه ما إن يقبل الباب العالي هذه المساعدة حتى يقوم الروس بعزله عن بقية الدول الأوروبية (١٢٤، ج١، ص١٨٠).

ونتيجةً لعناد محمد علي، وإلحاح السفارتين الفرنسية والإنجليزية، إلى جانب المخاوف المرتبطة بوجود قواتٍ روسيةٍ فوق أراضي الإمبراطورية العثمانية؛ قرر محمود الثاني التضحية بأدنة وإعطائها للباشا المصري. في الخامس من مايو ١٨٣٣م أصدر السلطان

فرمانًا بتعيين محمد علي حاكمًا على سوريا وكيليكيا. وفي الرابع عشر من مايو تم الاتفاق في كوتاهية[٥] على وقف العمليات العسكرية بين قوات السلطان ومحمد علي، وفي نفس اليوم يبدأ انسحاب القوات المصرية من طوروس. وفي الرابع والعشرين غادرت كوتاهية آخر فصيلةٍ مصرية (١٢٤، ج١، ص ١٨٠، ١٨٣، ١٩٠–١٩٦).

بعدما زال التهديد المباشر للعرش، قام السلطان بعقد اتفاقية دفاعٍ مشتركٍ مع روسيا لمدة ثمانية أعوامٍ جرى توقيعها في الثامن من يوليو ١٨٣٣م في إسطنبول.[٦] وقد عُرفت هذه الاتفاقية باسم اتفاقية أونكيار إيسكيليسي، نسبةً إلى الوادي الذي نزلت به القوات الروسية (غادرت القوات الروسية الشواطئ التركية بعد يومين من توقيع الاتفاقية). نصَّت الاتفاقية على التزام روسيا بتقديم المساعدة العسكرية بناءً على طلب السلطان، وذلك في حالة قيام محمد علي بأي هجومٍ جديد، بينما تلتزم تركيا بإغلاق مضيق الدردنيل أمام السفن الحربية لجميع الدول[٧] (انظر ٣٤، ج١٢، ص٥٠).

اعتبر السلطان أن اتفاقية أونكيار إيسكيليسي تحميه من أي تمردٍ جديدٍ من قِبل والي مصر، كما عقد آماله أيضًا على مساعدة روسيا له في المستقبل على قمع محمد علي وإعادة ولو حتى سوريا على الأقل.

عملت المساعدة التي قدمتها روسيا إلى السلطان آنذاك إلى جانب اتفاقية أونكيار إيسكيليسي، التي رأى فيها محمود الثاني عاملًا هامًّا في قمع الباشا المصري وربما أيضًا إلى دحره إلى الأبد، على تقوية النفوذ الروسي. لم يكن من الممكن أن تقف دول أوروبا

---

[٥] لم يكن الفرمان معاهدةً دولية، وإنما كان وثيقةً من جانبٍ واحدٍ هو السلطان. وعلى هذا لا تُعد «معاهدة كوتاهية» معاهدةً بمعنى الكلمة. وقد استخدمنا بعد ذلك اصطلاح «اتفاق كوتاهية».

[٦] حول عقد معاهدة أونكيار إيسكيليسي بمبادرة من الباب العالي، انظر ١٨/ ٩٠، ص١٧٥–١٧٦، ١٨٣–١٨٤/ ٦٤، ص١٤١/ ١٩٨، ص١٥٠/ ٢٠٨، ص١٣٦. انظر نص المعاهدة في المرجع ٣٩، ص٨٩–٩٢.

[٧] كان هناك بندٌ سري في معاهدة أونكيار إيسكيليسي يُلزم الباب العالي بإغلاق مضيق الدردنيل في حالة تعرض الممتلكات الروسية في البحر الأسود للتهديد بالتدخل من جانب الأساطيل المعادية في المضايق، أي في حالة دخول روسيا الحرب مع الدول الغربية. كان إغلاق الدردنيل يشترط فتح المرور أمام السفن الروسية الحربية وحليفتها تركيا عبر البحر الأسود … وعلى الرغم من الفائدة الكبرى التي بدا أن روسيا قد حصلت عليها من هذا البند السري … فإن هذا البند فقد فعاليته بسبب ما أحاطه من غموضٍ (٦٥، ص٣٤).

الغربية مكتوفة الأيدي أمام هذا النجاح السياسي الذي أحرزته روسيا والذي جاء مُفاجئًا لهذه الدول جميعًا.

لقد أوجست الدول الأوروبية خيفةً من شروط هذه الاتفاقية؛ تحسبًا لاندلاع حدة الصراع التركي المصري وقيام روسيا عندئذ بدفع قواتها بحيث لا تغادر بعدها أبدًا لا إسطنبول ولا المضايق.

منذ ذلك الوقت اتخذ الصراع الدبلوماسي للدول الأوروبية في الإمبراطورية العثمانية طابعًا خاصًّا حادًّا. وعلى مدى سنواتٍ طويلةٍ بذلت الدول الغربية جهودًا كبيرةً لتجعل من اتفاقية أونكيار إيسكيليسي حبرًا على ورق، ومن أجل هذا راحت تسعى للحصول على موافقة الباب العالي على عقد اتفاقيةٍ مماثلةٍ مع جميع الدول الكبرى. فلو أن مثل هذه الاتفاقية قد عُقدت لفقدت روسيا حرية الحركة في حالة تجدُّد الصدامات العسكرية بين السلطان ومحمد علي (٨٥، ص٥٥٩، ٩١، ص٣٠، ٤٩، ٧٤، ص٨٤٧، ١٣٢، ص٤٢٨).

لقد وقع الصدام العسكري الثاني بين جيشي الباشا المصري والسلطان في يونيو ١٨٣٩م، فلم تكن الفترة ما بين ١٨٣٣م و١٨٣٩م في الواقع سوى فترة سلامٍ شكلي؛ إذ واصل الجانبان خلالها سعيهما لتحقيق أغراضهما: فمحمد علي يسعى للحصول على استقلالٍ رسمي (كان محمد علي يملك استقلالًا واقعيًّا لكنه استقلال غير راسخ)، أما السلطان فكان يهدف، استنادًا إلى سلطته العليا، إلى قمع الوالي المتمرد وإعادة مصر إلى حكمه، فإن لم يتيسر له ذلك فسوريا على الأقل.

تميز تمرد محمد علي عن بقية الصراعات المعتادة باستمراريته، إلى جانب تدخل الدول الأوروبية فيه بفضل الضعف النسبي لسلطان تركيا الذي أُرغم في النهاية على التوجه إلى الدول الأوروبية طلبًا للعون.

شاركت كل من روسيا وإنجلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا، فضلًا عن تركيا ومصر، في النزاع الدبلوماسي الطويل (١٨٣٣–١٨٤١م) بسبب الصراع التركي المصري.

لقد بدا أن الصراع الدبلوماسي في تلك الفترة كما لو كان اتخذ له مسارين. فالدول الأوروبية جميعها كانت تُحارب، أولًا وقبل كل شيء، ضد الزيادة المحتملة لقوة منافسيها على حساب الإمبراطورية العثمانية، وخاصةً في منطقة المضايق، على الرغم من أنها كانت تؤكد للباب العالي أن كلًّا منها لا تسعى إلا للدفاع عن مصالحها. وفي خضم صراع الدول الأوروبية على المضايق (وخاصةً صراع الدول الأوروبية ضد روسيا) اكتفت الدبلوماسية التركية بدورٍ ثانوي. فالحقيقة أن الإمبراطورية العثمانية في هذه الفترة أصبحت هدفًا

للمصالح الأخرى. على الرغم من أن مبادرتها في هذا الصدد اتضحت بشكلٍ ملحوظ. وهذه المبادرة من جانب الباب العالي والدبلوماسية التركية جاءت في سياق الصراع من أجل الحفاظ على مصر ضمن كيان الإمبراطورية العثمانية. كان سعي السلطان لقمع محمد علي صادرًا عن إحساسه بما تُمليه عليه سلطته العليا. بينما ظل اهتمام جميع الدول الأوروبية في النصف الأول من ثلاثينيات القرن التاسع عشر بخصوص إعادة الأقاليم المغتصبة اهتمامًا محدودًا في واقع الأمر. فقد أظهرت هذه الدول ولسنوات طويلة لامبالاتها نحو مسألة التسوية الإقليمية بين السلطان ومحمد علي، ساعية في الوقت نفسه لبقاء الأوضاع الإقليمية والقانونية بينهما على ما هي عليه (٦٣، ص٥٤). وقد لوحظت هذه اللامبالاة من جانب روسيا طوال فترة الصراع بعد عام ١٨٣٣م (٢٣/ ٣٦، ج٢، ص٢٠٦-٢٠٧/ ٢٥، ص٦٢/ ٦٥، ص٤٤، ٥٥-٥٦/ ١٢٤، ج١، ص٢٥١/ ١٣٢، ص٥١٠/ ١٩٨، ص٩٩)، ومن جانب إنجلترا في النصف الأول من الثلاثينيات. وظلت فرنسا حتى عام ١٨٣٩م تؤيد بقاء الوضع على ما هو عليه (٦٣، ص٧٣-٧٤). ولهذا فإن مهمة الدبلوماسية السلطانية تلخَّصت في الحصول على موافقة الدول الأوروبية وإدخال تعديلات على شروط معاهدة كوتاهية عام ١٨٣٣م. وحيث إن دول أوروبا الغربية كانت تخشى أن يؤدي التجدد المحتمل للعمليات العسكرية بين محمد علي والسلطان، وفقًا لشروط اتفاقية أونكيار إيسكيليسي، إلى تدخلٍ عسكري جديد من جانب روسيا، فقد راحت هذه الدول تضع العراقيل أمام عزم السلطان تجدد الصراع العسكري بهدف استعادة سوريا، ومن ناحيةٍ أخرى حاولت منع محمد علي من إعلان استقلاله بمصر؛ إذ إن محاولة هذا أو ذاك تحقيق رغبته كانت ستؤدي حتمًا إلى اشتعال الحرب بين الجهات المتنازعة.

وعلى الرغم من أن التعاون بين إنجلترا وفرنسا فيما يتعلق بالسياسة الشرقية في فترة الصراع التركي المصري كان يُعاني من تناقضاتٍ داخلية ومن التضارب بين مصالحهما المشتركة في منطقة البحر المتوسط (بما فيها الجزائر ومصر) فإنهما تراجعتا إلى خلفية الصورة في اللحظة التي ظهر فيها شبح الطموحات الروسية في الإمبراطورية العثمانية يُخيم على الموقف.

وحول عدوانية السياسة الشرقية لروسيا تكرَّرت تصريحات رجال الدولة في إنجلترا وفي فرنسا. وفي الوقت نفسه راح بالمرستون يستغل درجة المبالغة في هذه التأكيدات لأغراضه السياسية. وفي السادس والعشرين من فبراير عام ١٨٣٥م كتب بالمرستون خطابًا إلى السير ويليام تمبل جاء فيه: «ليست روسيا سوى وهمٍ كبير، ولو أرادت إنجلترا أن تتخلص منها

حقيقةً لتخلصت منها في حملةٍ واحدة منذ نصف قرنٍ مضى» (الاقتباس من المرجع ١٣٢، ص٣٣٩).

لاحظ المؤرخ الأمريكي ف. س. روكي أنه حتى في عام ١٨٣٦م، أي بعد حادثة السفينة «ويكسن»،[٨] المرتبطة بازدياد حدة المسألة الشرقية، عندما بدا أن الحرب بين روسيا وإنجلترا آنذاك أمر حتمي، أن بالمرستون كان على قناعة تامة بأن روسيا لم تكن لديها أي نوايا عدوانية. هذا ما ذكره «بالمرستون» في اجتماع دورة البرلمان الإنجليزي (١٨٢، ص٥٦).

يؤكد المؤرخ السوفييتي ي. ف. تارلي، في معرض حديثه عن أسباب التوجه العام للسياسة الشرقية لنيكولاي الأول أن القيصر بالغ في تقديره لضعف الإمبراطورية العثمانية وكان على ثقةٍ تامة من انهيارها الحتمي السريع، ولهذا فإنه لم يشأ أن يُفرِّط في نصيبه في «التركة العثمانية» ومن ثم راح يبحث عن حلفاء وهو يدرك أن روسيا بمفردها ليست في حالةٍ تسمح لها بمواجهة أطماع بقية أوروبا إذا ما حانت لحظة وفاة (الرجل المريض) الإمبراطورية العثمانية (انظر ٨٥، ص٥٦١–٥٦٤).

على أن إنجلترا استغلت بذكاءٍ مخاوف فرنسا من جراء السياسة الشرقية لروسيا، التي دعمت موقفها في الإمبراطورية العثمانية بعقدها اتفاقية أونكيار إيسكيليسي. وكانت إنجلترا على حقٍّ عندما اعتمدت على أن فرنسا لن تجرؤ على قطع «الاتفاق الودي» الإنجليزي الفرنسي بحثًا عن حل للخلاف التركي المصري. فهذا الاتفاق ما يزال يغل يدها ولن يسمح لها أن تتحمس لدعم مطامع محمد علي. وقد ظلت إنجلترا طوال فترة الصراع التركي المصري تؤكد للباب العالي أن التعاون الفرنسي الإنجليزي بخصوص المسألة المصرية هو تعاون لا ينقض، وأن فرنسا سوف تسلك نفس النهج الذي تسلكه إنجلترا؛ إذ إن سياستهما موجهة بالدرجة الأولى ضد روسيا. يصف المؤرخ الفرنسي أ. ديبيدور الموقف الصعب لفرنسا تجاه الصراع التركي المصري بقوله: «كان مجلس الوزراء منعقدًا في قصر التويلري وقد تملكته الحيرة … كان عليه أن يختار حلًّا من ثلاثة: إما أن تعقد فرنسا اتفاقًا وثيقًا مع القيصر على غرار اتفاق كارل العاشر، أو أن تُخاطر بالدفاع عن قضية محمود الثاني، أو أن تقف

[٨] استولت القوات الروسية على السفينة الإنجليزية «ويكسن»، التي أُرسلت محملةً بالسلاح إلى الجبليين عند سواحل القوقاز عام ١٨٣٦م.

صراحةً في صف محمد علي. كان الخيار الأول يعني قطع العلاقات مع إنجلترا، وهو ما كان يرفضه مجلس الوزراء، كما كان الخيار الأخير يعني أن تكتسب لها عدوًّا هو إنجلترا، التي كانت تُحافظ بكل غيرة على تأثيرها في الشرق، ومن ثم تغامر بدخول الحرب ضد روسيا. لم يتبقَّ إذن سوى قبول الخيار الثاني: دعم السلطان لصالح البلاط الإنجليزي في لندن، وبهذا تفوت عليه فرصة بقاء السلطان تحت حماية القيصر. على أنه، من ناحيةٍ أخرى، لم يكن البلاط في قصر التويلري يرغب إطلاقًا في أن يفقد محمد علي كل ثمار انتصاراته. كان لدى الباشا المصري الكثير من الفرنسيين الذين يعملون منذ زمنٍ بعيد في الإدارة وفي الجيش. وكانت فرنسا تعتبره موجودًا تحت حمايتها، فضلًا عن أنه كان يتمتع بشعبيةٍ كبيرة في باريس. ولو أن فرنسا لم تقدم العون للباشا لما غفر البرلمان ولا الصحافة ولا المجتمع لحكومتها هذا الموقف. من ذلك يتضح لنا أي وضع عسير كانت تواجهه حكومة ١١ أكتوبر ١٨٣٢م. ليس من المستغرب إذن أنها لم توفَّق في الخروج من هذا المأزق دون أن يمس شرفها» (٧١، المجلد ١، ص٣٤٠).

ظهر اهتمام إنجلترا باستغلال أراضي الإمبراطورية العثمانية باعتبارها طريقًا للعبور إلى الهند عبر البحر المتوسط أو الخليج الفارسي منذ نهاية القرن الثامن عشر. كانت إنجلترا تُولي الإمبراطورية العثمانية أهميةً كبرى من الناحية التجارية، فضلًا عن أهميتها الاستراتيجية، وقد سعت إنجلترا لاستغلالها ضد السياسات الروسية والفرنسية في الشرق (٧٤، ص٤٨٢–٤٨٥، ص١٧٣-١٧٤). وكانت فرنسا قد وضعت نصب أعينها ومنذ نهاية القرن الثامن عشر تحويل البحر المتوسط إلى بحيرةٍ داخلية خاصة بها (١٦١، ص١٤٧).

عندما اشتد أوار الصراع التركي المصري، أخذ نيكولاي الأول عن طيب خاطر جانب السلطان حتى يجعل منه تابعًا لروسيا ولا يُعطي لمحمد علي، الأكثر قوة من السلطان، فرصة الاستيلاء على عرش آل عثمان. وقد أدى تدخل نيكولاي الأول إلى جانب تركيا إلى إعاقة انتشار تأثير فرنسا المؤيدة لمحمد علي والتي كان القيصر بعد عام ١٨٣٠م يعتبرها مصدرًا للثورة.

يقول المؤرخ السوفييتي م. ن. بوكروفسكي: «كان التحالف مع النمسا من الأمور التقليدية بالنسبة للدبلوماسية الروسية حتى منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر. وكان للإمبراطوريتين عدو مشترك يقف لهما بالمرصاد على نهر الدون، وفي الوقت نفسه كانا يتنافسان فيما بينهما على شبه جزيرة البلقان، آنذاك لم تكن إحداهما لتخطو خطوةً واحدة دون أن تبلغ بها الأخرى. كلتا الإمبراطوريتين سعتا للسير جنبًا إلى جنب، لا لتؤازرا

بعضهما البعض، وإنما لتقتفي كل منهما أثر الأخرى. كان تعاظم قوة روسيا يعني ضعف النمسا، والعكس، كانت الحليفتان تخشيان لو أن إحداهما نجحت في استغلال الأخرى لتحقيق مطامعها من جانبٍ واحد» (١٢٢، ص٦، انظر أيضًا ٨٥، ص٥٥٧).

وبعد توقيع معاهدة أونكيار إيسكيليسي؛ قرَّر نيكولاي الأول أن يدعم علاقاته بالنمسا؛ حتى يتمكن من مواجهة الائتلاف الإنجليزي الفرنسي، معتمدًا في سياسته الشرقية على تحالفه معها. وفي اللقاء الذي جمع عواهل الدول الثلاث (روسيا والنمسا وبروسيا) في سبتمبر عام ١٨٣٣م في ميونخنجريتس (حاليًّا منيخوفو جراديشت) أكد قيصر روسيا للنمسا أنه لو حدث وسارت الأمور في الإمبراطورية العثمانية على نحوٍ يتطلب تدخل روسيا فإنه لن يتخذ أي خطوة دون أن يُشرك فيها النمسا، وصرَّح بأنه ليس لديه أي نية للتوسع في أراضيه على حساب تركيا (٣٤، المجلد ٤، ص٤٤٦–٤٤٨، ٠٩، ص٢٠٦–٢١٠، ١٣٢، ص٣٩٦، ١٣٣، ص٣٣) وقد طمأنت تأكيدات القيصر الحكومة النمساوية.

في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع جرى دعم «توازن القوى» في أوروبا عن طريق مجموعتين: إنجلترا وفرنسا في جانب، وروسيا والنمسا وبروسيا في الجانب الآخر. على أن هاتين المجموعتين لم تصمدا طويلًا نتيجةً للتناقضات التي كانت قائمةً بداخلهما.

وفوق هذا وذاك، جاء احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠م ليُضاف إلى مشكلات السياسة الخارجية التي أرَّقت الباب العالي ولتظهر على السطح التناقضات بين الدول الأوروبية، على أن الحكومة السلطانية في الثلاثينيات والأربعينيات لم تفقد الأمل في أن يتسنى لها إعادة الجزائر إلى كيان الإمبراطورية العثمانية عن طريق استغلال هذه التناقضات.

جاء فقد الأتراك للجزائر نتيجة خطأ في التقديرات الدبلوماسية للحكومة السلطانية التي أعطت لفرنسا مبررًا مناسبًا لاحتلالها. ووفقًا للتقاليد التي ترسَّخت بدءًا من زمن خير الدين بارباروسا، عندما راح دايات الجزائر يشجعون نشاط القرصنة، فقد وجدت حكومات دول البحر المتوسط نفسها مضطرة لعقد اتفاقات مع الداي تكفل لهم أمن تجارتهم البحرية. الأمر الذي عاد على الجزائر بأرباح طائلة (٩٨، ص٦٧–٩٣). بيد أن الدول الأوروبية المتفوقة على بلدان الشرق عسكريًّا واقتصاديًّا قرَّرت أن تضع حدًّا لأعمال النهب البحري. ففي عام ١٨١٦م قام الأسطول الإنجليزي بضرب الجزائر وأغرق أسطول الداي. استغلَّت فرنسا ما آلت إليه الجزائر من ضعف وانشغال الباب العالي في الحرب الروسية (١٨٢٨–١٨٢٩م) لتُحقق طموحها — الذي بدأ منذ نابليون — في فرض

سيطرتها على البحر المتوسط. وكانت الحجة التي استندت إليها فرنسا في غزو الجزائر هي الإهانة التي وجهها والي الجزائر إزميرلي حسن باشا إلى قنصل فرنسا بأن قذفه على وجهه بمروحة كانت في يده وهو يُطالبه بأن تُعيد الحكومة الفرنسية دينًا كانت أخذته من شخص ما. وكان الوالي قبل هذه الواقعة قد استولى على بعض سفن فرنسية متعللًا بعدم سداد فرنسا للدين المذكور.

أرسل الفرنسيون إلى الجزائر مائة سفينة حربية وخمسمائة سفينة نقل. وفي الرابع عشر من يونيو عام ١٨٣٠م نزل إلى السواحل الجزائرية ٣٧ ألف جندي فرنسي. وبعد معركةٍ قصيرة تم أسر الداي. وكانت الإمبراطورية العثمانية قد خرجت آنذاك لتوها من حربها ضد روسيا ولم ترد على احتلال الجزائر سوى بمذكرة احتجاج (٢١٦، ص٥٣–٦٢).

يذكر الباحث الفرنسي ر. مانتران أنه على الرغم من أن السيطرة العثمانية على الجزائر وتونس وطرابلس (منذ نهاية القرن السابع عشر وحتى مطلع القرن الثامن عشر) كانت سيطرةً اسمية، إلا أنها خلقت وضعًا سياسيًّا ظلت الدول الأوروبية تناضل من أجل تغييره على مدى قرونٍ ثلاثة. وقد تمثَّل الوجود العثماني في هذه الولايات عمليًّا في النمط التركي للإدارة: ولاة، جيش، موظفون كبار من أصل تركي، مراسيم رسمية كُتبت باللغة التركية إضافةً إلى الألقاب التركية السائدة. وحتى عندما كانت هذه الولايات تتعرض للتهديد من جانب الأوروبيين فإنها لم تكن تتوانى عن طلب العون من السلطان. كما أنها كانت في الغالب تُقدِّم لتركيا المساعدة العسكرية بناءً على طلب السلطان. خذ مثلًا ما أرسله دايات تونس إلى السلطان من عونٍ عسكري إبان الحملة إلى طرابلس عام ١٧٩٥م، وإلى كريت عام ١٨١٠م، وإلى اليونان من عام ١٨٢٢ وحتى عام ١٨٢٧م. وقد غرق الأسطول التونسي، الذي كان جزءًا من الأسطول العثماني في معركة نافارين (عام ١٨٢٧م).

ارتبط ضعف الروابط بين إسطنبول والولايات الغربية بسقوط قوة آل عثمان وانعدام المصالح الاقتصادية للدولة المستعمرة (المتروبول) في هذه الولايات البعيدة ذات العوائد المحدودة. كانت الجزائر وتونس تتمتعان باستقلالٍ اقتصادي ذي توجه غربي أكثر من جميع الولايات العثمانية الأخرى (١٧٦، ص٢٠٥، ٢١٤–٢١٥). وتؤكد التعليمات (الموجهة لروح الدين أفندي، القائم بالأعمال التركي في فرنسا عام ١٨٣٤م) الاهتمام الاقتصادي المتدني للإمبراطورية العثمانية في الجزائر؛ إذ وصفت هذه التعليمات الجزائر بأنها «مكان لا قيمة له» (٤٨، ص٧٨).

وعن المفاوضات الدبلوماسية التركية الفرنسية بشأن الجزائر والتي سبقت الاحتلال، يكتب ج. روزين قائلًا إن فرنسا حاولت مرارًا وتكرارًا أن تُنحي خلافاتها مع داي الجزائر جانبًا من خلال وساطة الديوان.

لقد اعتبر الباب العالي هذه الولاية ولايةً مستقلة إلى حد أنه كان يرفض التدخل في شئونها وكأنها لا تعنيه. وفي السادس عشر من مارس عام ١٨٣٠م أبلغت فرنسا الباب العالي أنها سترسل جيشها إلى الجزائر ما دام الديوان لم يتعاون في إزالة الخلافات القائمة بينها وبين داي الجزائر، وقامت في الوقت نفسه بإحاطة الدول الأوروبية علمًا بذلك، عن طريق مذكراتٍ أرسلتها إليها. ورغم كل ذلك لم يقم الباب العالي بتوجيه أسطوله أو جيشه إلى الجزائر (٢١٥، ص٢٥–٢٦). «بعدما وصل الأمر إلى استيلاء فرنسا على «وصاية العرش»،[٩] هنا فقط أدرك رجال الدولة في تركيا أنهم ارتكبوا خطأً فادحًا بتخلِّيهم عن حقهم السياسي دون مقابل، راحوا بعدها يرسلون المذكرات والسفراء إلى مجلس الوزراء في التويلري لتصحيح الخطأ. لقد أكد وزير الباب العالي أن السلطان له الحق في الجزائر، وأن الباب العالي يرغب في وقف القرصنة البحرية وأن تقوم قواته النظامية باحتلال مدينة الجزائر، ولكن للأسف إن هذا لم يحدث من قبل» (١٢٤، ج١، ص١٤٠).[١٠]

إن عدم إدراك الباب العالي للأهداف العدوانية للسياسة الخارجية لفرنسا في البحر المتوسط في السنوات من ١٨٢٧ إلى ١٨٣٠م، يُعتبر، من وجهة نظرنا، هو السبب الرئيسي لإصرار الباب العالي على عدم التدخل في النزاع الفرنسي الجزائري،[١١] إن سوء التقدير هذا هو الذي استغلته فرنسا تحديدًا.

---

[٩] يستخدم المؤلف الأوروبي هنا اصطلاح «وصاية العرش» بهدف التأكيد على الطابع المستقل لحكم الولاية في شخص الدايات.

[١٠] لمزيد من المعلومات حول احتلال فرنسا للجزائر انظر كذلك ٢١٥، ص١٤–٢٥/ ١٠٠، ص٤٠/ ١٠٩، ص١٨٠.

[١١] نلاحظ هنا — للمقارنة — أنه في عام ١٨٣٥م، أي بعد مرور خمس سنوات، عندما دخل اثنان من الولاة في طرابلس في جدل حول أيهما أحق بالجلوس على العرش، لم يكن الباب العالي قد اندفع بعد في علاقاته مع الدول الأوروبية. كان الباب العالي قد نجح في أن يمنع فرنسا وإنجلترا من التدخل في طرابلس. لم تقبل حكومة السلطان الاقتراح بالوساطة في الجدل القائم بين الواليين قط، وإنما سارعت بإرسال قواتها (أنزلت أسطولًا) إلى طرابلس، الأمر الذي كان من نتيجته تحويل الوصاية على العرش إلى باشالكة (١٢٤، ص٢٤٣–٢٤٥).

كانت إنجلترا غاضبةً تمامًا من غزو الجزائر، وهو ما أعلنته رسميًّا؛ إذ رأت في هذا العمل محاولةً من جانب فرنسا لإزاحتها عن البحر المتوسط.

وقد سعت فرنسا بعد غزوها للجزائر لإضعاف علاقة تونس بالإمبراطورية العثمانية وإخضاعها لتأثيرها. كما حاولت الحكومة الفرنسية القضاء على محاولات الباب العالي تقديم مساعداتٍ عسكرية إلى الجزائر في نضالها وذلك من الأراضي التونسية، وقد أدى هذا إلى زيادة حدة التنافس بين تركيا وفرنسا في تونس، وقد ظهر هذا التنافس في أشكال متعددة.

وفي أربعينيات القرن التاسع عشر أُضيفت إلى المشكلات السابقة مشكلة أخرى، وهي تدخل الدول الأوروبية في تسوية نظام الإدارة في سوريا؛ نظرًا لانتفاضات السكان المحليين التي لم تنقطع، وكذلك للصدامات العسكرية التي كانت تقع بين الدروز والمارونيين.

وهكذا وجدت الحكومة السلطانية نفسها — في مطلع الثلاثينيات من القرن التاسع عشر — أمام عدد من المشكلات وثيقة الصلة بمصالح السياسة الخارجية للدول الأوروبية في الإمبراطورية العثمانية، وفي التنافس بينها، وفي تعاظم حدة المسألة الشرقية.

أدى تفاقم مشكلات السياسة الخارجية بحكومة السلطان إلى التفكير في ضرورة إجراء إصلاحات في مجال الدبلوماسية.

لقد أدرك رجال الدولة الأتراك أن باستطاعتهم استغلال التنافس القائم بين الدول العظمى لتحقيق أهداف سياسية بالطرق الدبلوماسية، وهي الأهداف التي أصبح تحقيقها بالجهود العسكرية أمرًا صعبًا بسبب ما آلت إليه الإمبراطورية العثمانية من ضعف ووهن.

تعرضت الدول الأوروبية منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر لعدد من الهزات الثورية؛ ومن بينها الثورة الفرنسية العظمى (١٧٨٩–١٧٩٤م)، ثورات العشرينيات من القرن التاسع عشر في إسبانيا والبرتغال وإيطاليا، ثورة التحرر القومي في عام ١٨٢١م في اليونان، ثم في بولندا في عام ١٨٣٠م، وثورات الثلاثينيات في فرنسا وبلجيكا.

بحلول القرن التاسع عشر بدأت حروب نابليون التي انتهت بقيام عائلة بوربون في عام ١٨١٤م. وقد بدأت الحكومات الأوروبية تخوفها من الصدامات العسكرية الجديدة بسبب الإمبراطورية العثمانية. وهذه الصدامات كانت من الممكن أن تُساعد بدورها على ظهور أوضاع ثورية في أوروبا. وقد أشار كارل ماركس إلى أنه «بدءًا من عام ١٨١٥م، كان

أكثر ما تخشاه الدول العظمى في هذا العالم هو تغيير الوضع الراهن Status-quo.» (٢، ص١٦٨). ولهذا فقد ساعد الوضع الدولي آنذاك على زيادة دور الدبلوماسية في العلاقات الدولية.

الفصل الثاني

التغيرات التي طرأت على الدبلوماسية العثمانية

في ثلاثينيات القرن التاسع عشر

أتاح انسحاب قوات إبراهيم باشا من كوتاهية والتصالح الشكلي بين محمد علي والسلطان ثم عقد مُعاهدة أونكيار إيسكيليسي بين الأخير وروسيا عام ١٨٨٣م، أتاح للباب العالي مواصلة سياسة الإصلاحات (انظر ٥٣، ج٦، ص٥، ١٠٩، ص٢١٤) التي كانت قد بدأت منذ عام ١٨٢٦م بالإصلاحات في الجيش. وقد مسَّت الإصلاحات التي أجراها السلطان محمود الثاني الشئون الدبلوماسية أيضًا، وكان التجديد الأساسي في هذا المجال هو إقامة الباب العالي لسفارات دائمة في العواصم الأوروبية.

كانت تصرفات الباشا المصري، التي فشل السلطان في إخمادها بقواه الذاتية، هي البرهان الأخير الذي أقنع الحكومة السلطانية بضرورة إقامة علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية. في العاشر من مارس عام ١٨٤١م كتب شتيورمر، سفير النمسا لدى الإمبراطورية العثمانية، رسالةً إلى مترنيخ، جاء فيها: «لقد أجبرت المشكلة المصرية الحكومة التركية على أن تمد بصرها صوب الدول الأوروبية» (الاستشهاد من المرجع رقم ١٥١، ص٢٨١، انظر أيضًا ٦٣، ص٦/ ١٦٩، ص٤٥٩).

لقد أدت معاهدة أونكيار إيسكيليسي، التي زادت من حدة الخلافات بين الدول الأوروبية، إلى اهتمام هذه الدول (من خلال علاقات ثابتة) بالإمبراطورية العثمانية بدرجة لا تقل عن اهتمام الإمبراطورية العثمانية بها. على أن من المحتمل أن يكون الباب العالي قد أحس بضرورة إقامة مثل هذه العلاقات الثابتة مع الحكومات الأوروبية قبل ذلك،

أي بمجرد أن وضعت الحرب الروسية التركية (١٨٢٨-١٨٢٩م) أوزارها، وهي الحرب التي أدت إلى حصول اليونان على الاستقلال. وقد ساد الدوائر الدبلوماسية رأيٌ مفاده أنه لو أن الباب العالي قد استفاد من سلطة الدول الأوروبية وقَبِل بالشروط التي طرحتها هذه الدول لإقرار السلام في اليونان الثائرة عام ١٨٢٧م (١٢٤، ج١، ص٤٠-٤١/١٤٧، ص١٨-١٩)، لاستطاعت الإمبراطورية العثمانية الاحتفاظ باليونان ضمن كيانها بعد أن أعطتها الحكم الذاتي. من المعروف أن الساسة الإنجليز «لم يبحثوا، قبل توقيع معاهدة أدرنة (١٨٢٩م)، أمر إقامة مملكة مستقلة في اليونان، وإنما أرادوا فقط إنشاء دولة تابعة لسيادة الباب العالي، أي على غرار فالاخيا ومولدافيا» (٨، ص٢٩٨). وقد ظلت إنجلترا على موقفها من هذه المسألة ولم تغيره إلا بعد عام ١٨٢٩م، خشية أن تترك المبادرة في تحرير اليونان في يدي روسيا.

لقد شاركت الدول الكبرى على نحوٍ مؤثر في منح اليونان استقلالها وفي تقرير مصير الجزائر، وكذلك في الصراع التركي المصري، وكانت كل دولة من الدول الكبرى تضع في اعتبارها مصالحها السياسية. لقد أجبرت الظروف الباب العالي على التورط في سلسلة من المشكلات الدولية المعقدة. فالأخطاء الدبلوماسية التي ارتكبها الباب العالي والتي أدت إلى فقدانه كلًّا من اليونان والجزائر ترجع في الأساس لنقص المعلومات عن العلاقات الدولية، وهو ما يُمكن تفسيره استنادًا إلى سياسة العزلة التي اتبعتها الإمبراطورية العثمانية منذ قيامها. إن عزلة الإمبراطورية العثمانية قبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر أمر فرضته التقاليد القائمة على القوة العسكرية التي لم تشعر إطلاقًا بالخوف من الدول الأوروبية، أضف إلى ذلك سيادة التصورات الدينية التي تخللت كل أوجه حياة الدولة ورعاياها (٢٢٨، ص١٤).[١] يرى م. روسون أن المسلمين تولد لديهم شعور بالكبرياء نتيجة جهادهم واحتقارهم لكل ما هو غريب. وقد زادت المعتقدات الدينية من قوة هذا الشعور لديهم. «لقد أقام الدين حائطًا بين أتباع الرسول محمد وبين الشعوب الأخرى بعد أن قسَّم العالم إلى جزءين؛ جزء تمثله البلاد الإسلامية والآخر يُمثله أعداؤها» (١٦٠، ج٣، ص٢٠).

اقتصرت العلاقات الدولية للباب العالي مع الدول الأجنبية على وجود سفارات تركية لديها بشكلٍ عرضي وعلى فترات قصيرة، كانت مهمتها فيها إبلاغ الحكام الأوروبيين

[١] لم تلتزم كل الدول الإسلامية بمبدأ العزلة، على سبيل المثال الهند المغولية.

بالأحداث الهامة وبوصول سفراء من أوروبا إلى إسطنبول، وهؤلاء كانوا يقومون بالاتصال بمترجمي الباب العالي، حيث إن غالبيتهم لم يكونوا على دراية باللغة التركية.

كان السفراء الأتراك يملكون الصلاحيات التالية:

(١) إبلاغ الحاكم الأوروبي باعتلاء سلطان تركي جديد للعرش.
(٢) تسليم نص التصديق على الاتفاقية التجارية.
(٣) التأكيد على العلاقات الودية والنيات السلمية.
(٤) تقديم المقترحات الخاصة بإقرار العلاقات السلمية في حالة وجود خلافات.
(٥) تقديم عروض إقرار السلام في زمن الحرب.
(٦) تقديم الهدايا وردود السلطان على رسائل الحكام الأوروبيين.
(٧) ترضية السفراء الأجانب الذين وجِّهت إليهم إهانات إبان وجودهم في إسطنبول.
(٨) رد الزيارات التي يقوم بها سفير أوروبي فوق العادة وغيره من الشخصيات (٢٢٨، ص١٧–١٩، انظر كذلك ١٦٠، ج٣، ص٤٦١-٤٦٢ / ١٦٨، ص١٥٨–١٦٧).

إن الجهل باللغات الأجنبية وغياب التعليم الأوروبي لدى سفراء السلطان وزياراتهم الخاطفة للبلاد الأجنبية عوامل أدت جميعها إلى امتلاء تقاريرهم عن رحلاتهم في البلدان الأوروبية بأوصاف مفصلة في معظمها للمراسم فضلًا عن «الملاحظات الصبيانية» (١٦٠، ج٣، ص٤٦٢، انظر أيضًا ٢٠٣، ص٣٤).

إن هذا الشكل من أشكال العلاقات الدبلوماسية ما كان له ليظهر لولا جهل الحكومة التركية وساستها بالدول الأوروبية. كتب لودفيج الرابع عشر ملك فرنسا في تعليماته إلى ديزاليير، سفيره في إسطنبول يقول: «إن العالم كله يعرف أن الأتراك جاهلون بكل ما يهتم به الحكام المسيحيون» (الاستشهاد من المرجع ٢١٨، ص٢٧٢، انظر أيضًا ١١٧ أ، ص٢٣).

وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية كانت تولي اهتمامًا أكبر بالحصول على معلومات عن الإمبراطورية العثمانية (وكانت الأخيرة تُمثل في العصور الوسطى خصمًا عسكريًّا خطيرًا وشريكًا تجاريًّا مفيدًا)، فإنها لم تكن تمتلك هي الأخرى أي تصورات موضوعية عنها.

استمر عدم صلاحية الطرفين قائمًا طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد أشار ف. إنجلز إلى أن تركيا قبل الثورة اليونانية في عام ١٨٢١م، ظلت بصفة عامة «بلادًا مجهولة» بالنسبة للأوروبيين، الذين وضعوا تصوراتهم عنها استنادًا إلى حكايات

«ألف ليلة وليلة» (انظر ١٢، ص٢٠). يرى أ. ف. ميلر أنه لهذا السبب فإن كثيرًا من رجال السياسة الأوروبيين في مطلع القرن التاسع عشر كانوا يعتبرون القسطنطينية (إسطنبول) هي الإمبراطورية بأسرها انطلاقًا من كون حياة وقوة تركيا تتركزان فيها (١٠٢، ص١٦٨). لم يكن سفراء الدول الأوروبية فوق ذلك يعرفون اللغة التركية حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد أشار مصطفى رشيد باشا في أحد تقاريره عام ١٨٣٧م أن السفير الفرنسي في إسطنبول، الأدميرال روسين لم يستطع قراءة خطاب كان مكتوبًا باللغة التركية، على الرغم من أن هذا السفير قضى أربع سنوات يخدم في إسطنبول (٤٦، العدد ١٦، ص٤٣). يذكر ف. إنجلز أن «كل تصرفات الدبلوماسية الغربية تجاه تركيا اعتمدت لزمن طويل على التصورات التقليدية والأحكام القائمة على معلومات فقيرة للغاية.»

وقد شاعت في فترة الصراع التركي المصري (١٨٣١–١٨٤١م) مختلف التصورات الخاطئة عن الشرق؛ فعلى سبيل المثال، كان هناك عدد من أعضاء البرلمان الفرنسي يعتقدون تمامًا أن محمد علي يُناضل من أجل إقامة دولة عربية مستقلة، بينما كان الأمر في الواقع أنه كان يسعى لتحقيق مصالحه في إقامة نظام الحكم بالإرث، وكان يُكن مشاعر الاحتقار للعرب، معتبرًا نفسه تركيًّا، وكذلك لم يكن نيكولاي الأول، الذي أخذ على عاتقه حل قضية مصير الإمبراطورية العثمانية، على علم بالحياة الاجتماعية في تركيا المجاورة إلى حد أنه صدق الشائعات التي زعمت أن السلطان محمود الثاني قرر اعتناق المسيحية، بعد أن واجه مقاومة شديدة في تطبيق الإصلاحات من جانب رجال الدين المسلمين. وقد بعث القيصر بوصاياه في هذا الصدد إلى السلطان التركي عن طريق السفير خليل باشا (١٦٢ أ، ص٤٤، ١٣٢، ص٣٤١، ٣٥٢).[٢] يذكر ف. أ. جيورجيف في بحثه عن الصراع التركي المصري أن السفير الروسي في لندن ف. إ. برونوف «لم يفهم طابع الأزمة التركية المصرية ولا سياسة الدول الأوروبية في تركيا» (٦٣، ص٢٧).

لقد انعكست سياسة العزلة الدبلوماسية وأيديولوجية التفوق الذاتي التركيتان ظاهريًّا في عدد من العادات شديدة الخصوصية.

كان عام ١٤٥٤م هو العام الذي بدأت فيه العلاقات الدبلوماسية بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأوروبية (١٦٠، ج٣، ص٤٣٧–٤٦٣، العددان: ٥، ٦)، عندما راحت

[٢] لمزيد من الاطلاع على صفات نيكولاي الأول كما أوردها ي. ف. تارلي، انظر ٨٥، ص٥٢٦–٥٣٨.

الدول الأوروبية تواصل التقاليد الدبلوماسية، فأرسلت ممثليها الدبلوماسيين إلى إسطنبول. كان هدف الدبلوماسيين الأوروبيين هو عقد الاتفاقيات التجارية والملاحة البحرية والمحافظة على سلامة التجار، إلى جانب إبلاغ حكوماتهم بالمعلومات اللازمة حول الوضع في الإمبراطورية العثمانية. وكانت علاقات سفراء الدول المسيحية ببلاط السلطان في إسطنبول شحيحةً للغاية. ووفقًا للمراسم المتبعة، فقد كان باستطاعتهم أن يُقابلوا الصدر الأعظم والسلطان مرة عند قدومهم للبلاد ومرة أخرى عند مغادرتهم لها. أما في غير تلك الأوقات فقد كان لهم الحق في تسليم أوراق اعتمادهم إلى الريس أفندي الذي كان يرسلها إلى الجهات المختصة.[٣] كان على الدبلوماسيين الأجانب أن يستعينوا في تصريف أمورهم بالمترجمين المحليين، الذين اكتسبوا آنذاك أهميةً كبيرة في عالم الدبلوماسية بفضل ما كانوا يقومون به من عمل في هذا المجال. كان غالبية المترجمين من اليونانيين الفناريين،[٤] وبحلول نهاية القرن الثامن عشر كان تعلم لغة أوروبية — بالنسبة للمسلمين — يُعد من المحرمات (٢٠٩، ص١٨١).

ولما كانت علاقة البلاط السلطاني بالسفراء قائمةً على الشعور بالتعالي تجاههم، فقد اتبعت بعض الإجراءات التي كانت تحط من قدرهم إبان استقبالهم، وعلى الرغم من أن ضرب السفراء لارتكابهم أخطاءً ما، بل والزج بهم أيضًا في السجون، كان يُمثل ظاهرةً اعتيادية. فقد كان أغلب السفراء يتحملون هذا بصبرٍ بالغ (٨١، ص٨٩، ١١٢)، وكان السبب في ذلك يرجع إلى الاهتمام الشديد من جانب الدول الأوروبية بإقامة علاقات ودية مع الإمبراطورية العثمانية التي كانت تعطيهم فرصة كبيرة للتجارة المربحة معها، وتقدم لهم امتيازات متعددة. كان السلطان يعطي للسفراء أموالًا طائلةً من خزانة الدولة بالإضافة إلى المواد الغذائية ويمنحهم أماكن للسكنى، معتبرًا إياهم ممثلين لبلادٍ فقيرة. وقد أُلغيت هذه العادة بعد إرسال البعثات الدبلوماسية التركية إلى أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر. وفي حالة نشوب الحرب مع أي دولة، كانت الإمبراطورية العثمانية تتبع قاعدةً ثابتة في سجن سفراء الدول المتحاربة معها في قلعة سيميباش.

[٣] في عام ١٨٢٠م كان من الممكن تسليم مذكرات السفراء الأجانب إلى الريس أفندي باللغة التركية أو الفرنسية أو الإيطالية (١٦٠، المجلد ٣، ص٤٦).

[٤] المترجمون الفناريون: نسبة إلى حي فنار بإسطنبول، حيث يوجد مقر بطريرك الطائفة اليونانية. وكانوا يمثلون رجال الدين اليونانيين والأرستقراطية التجارية. كما كانوا يتمتعون بميزاتٍ كبيرة، من بينها التعيين في المناصب الرفيعة في الإدارة التركية.

كان فرانسيسك الأول ملك فرنسا هو أول حاكم مسيحي يعقد، في عام ١٥٤٢م، تحالفًا عسكريًّا مع السلطان (الكافر)، ضد مملكة هابسبورج المجاورة والتي كانت مطمعًا أيضًا للسلطان التركي. أما سليمان الثاني القانوني فكان ينظر إلى التحالفات العسكرية مع المسيحيين دون أي حكم ديني مسبق، متوخيًا أهدافه التوسعية، معتبرًا أن من المفيد له إضعاف دولة مسيحية بواسطة دولة مسيحية أخرى. وبالطبع فقد كانت هناك أسباب نفسية تُفسر هذا التحالف؛ فقد كان سليمان يرى نفسه «سلطان السلاطين»، وكان يعتبر بلاطه ملاذًا «للأمراء اللاجئين»، كما اعتبر المساعدة التي يقدمها لفرنسا بمثابة «المكافأة لمن يتوجه لعظيم» (٢٢١، ص٣٩–٤٩، ١٨٤، ص١٨٥).

كان الأتراك في القرن السادس عشر يطلقون على إنجلترا اسم «الولاية الكبرى»، آنذاك كانت إنجلترا تُخاطب السلطان باعتباره «التركي العظيم» (The Great Turk)، بينما كان السلطان يُخاطب ملكة إنجلترا باعتبارها «ملكة الولاية الإنجليزية» (Vilayeti Ingiltere Karlicesi) (٢١٧، ص٦، انظر أيضًا ١٠٢، ص٦١–٦٢). بعد انقضاء حكم سليمان الثاني القانوني لم يعقد رجال الدولة في الإمبراطورية العثمانية أي تحالفات عسكرية مع الدول المسيحية باعتبار أن دولةً مسلمة لا يُمكنها أن تقف مع مسيحيين على قدم المساواة (٢٠٨، ص٨–٩).

على أن علاقة الأتراك بالأوروبيين تغيرت نظرًا لما أصاب الإمبراطورية العثمانية من ضعف، وما لحق بها من هزائم في القرنين السابع عشر والثامن عشر (انظر المرجع ١١٧ ب)، لقد اضطر الأتراك بعد الهزيمة أن يقبلوا الذهاب إلى مؤتمرات عامة يتفاوضون فيها مع الأوروبيين حول شروط السلام (١٣٤، ١٦٩، ص٤٥٦).

في هذه الفترة تعاظم الدور السياسي للدبلوماسيين الأوروبيين، وأصبح السفراء الأجانب لدى الباب العالي يؤدون دورًا سياسيًّا أكبر (٢١٧، ص٣، ٦، ٩، ١٢). يذكر الفيلد مارشال البروسي «مولتكي» في معرض حديثه عن التغيرات التي حدثت في عادات بلاط الإمبراطورية العثمانية في عشرينيات القرن التاسع عشر وأسبابها «أن الجميع كانوا يعلمون أن ممثلي أكبر الدول كانوا يُرغمون فيما سبق على الانتظار عدة ساعات عند عتبة السراي … ثم يُغلق الباب الأول بعد دخول الضيف، أما الباب الثاني أو بوابة النعيم التي تُفضي إلى غرفة السلطان فلم تكن لتُفتح إلا بعد تسلم الموافقة السنية منه بالدخول. والمحظوظ يصحبه اثنان من البوابين الكبار ليدخلاه في كشك معتم حيث يتربع الباديشاه، يأمر الضيف بالسجود، وبعد هذه المراسم يُلقي السفير كلمته، التي يكتفي المترجم بنقل

بضع كلمات منها، يلي ذلك تقديم الهدايا، وبعد أن يتلقى السلطان هذه الهدايا يُعطي إشارة إلى الوزير، الذي يُلقي بدوره كلمةً رسمية كيفما اتفق، وبهذا ينتهي الأمر. وعلى هذا النحو كانت مراسم الاستقبال تؤدى منذ سنوات عشر مضت، ولكن بعد تحطيم الانكشارية، وبالأحرى بعد أن أثبت الروس للأتراك أنهم لم يعودوا هؤلاء المنتصرين تغير شكل الاستقبال» (٣٧، العدد ٩، ص١٣٩-١٤٠).

لقد ظهرت عزلة الحكومة في الشئون الدبلوماسية والسياسية، فضلًا عن ظهورها في جميع مجالات الحياة في المجتمع العثماني. لم يكن لدى كبار رجال الدولة المحيطين بالسلطان «أي تصور عن الدول الأوروبية، عن الحياة الاقتصادية أو النظم الإدارية فيها أو عن جيوشها ... إلخ» (١١١، ص٢١٨). وقد كان راتب أفندي، السفير فوق العادة، والذي أرسل بعد توقيع معاهدة الصلح المنفرد مع النمسا عام ١٧٩١م، إلى فيينا، وتعرَّف هناك بتكليف من السلطان سليم الثالث (١٧٨٩–١٨٠٧م) على المؤسسات السياسية والمالية والعسكرية في النمسا، وكذلك على جيوش بروسيا وفرنسا وروسيا، من أوائل الذين أشاروا إلى تفوق النظم الأوروبية على مثيلاتها التركية (١١١، ص٢١٩، ٢١١).

وقد سادت العزلة أيضًا مجالات الثقافة والتعليم. وفي تلك الفترة كانت الإمبراطورية العثمانية على ثقة تامة بتفوقها الذاتي، كان العلماء ورجال الدين يعتبرون إقامة علاقات ثقافية مع الغرب ضربًا من التجديف (٢٠٩، ص١٨٤). وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر بدأ في الإمبراطورية العثمانية افتتاح المدارس المدنية حيث يتعلم التلاميذ مبادئ المعارف الأوروبية، وكانت المعاهد العلمية العسكرية المتخصصة قد ظهرت قبل ذلك في القرن الثامن عشر نتيجة ضرورة إعادة تنظيم الجيش التركي الذي كان في حاجة ماسة لضباط متعلمين تعليمًا أوروبيًّا (٧٧، ص٣٥–٣٩، ٤٥، ٥٤، وكذلك ٧٨، ص١٣، ١٥، ٢٠٩، ص١٨١-١٨٢).

اكتفت الحكومة السلطانية بالتقارير التي كانت تتلقاها من السفراء الأجانب الموجودين لديها في إسطنبول، أو إذا شئنا الدقة من المترجمين اليونانيين. فلم يكن لها ممثلون دائمون لدى الدول الأوروبية. وكذلك كان الباب العالي يتلقى المعلومات حول الأوضاع في البلاد المسيحية من البايات في فالاخيا ومولدافيا، وهؤلاء كان لهما عملاء في عواصم الدول الأوروبية. يورد س. بيليسيل في كتابه كيفية حصول كارادجا بل قائد جيش مولدافيا إبان انعقاد مؤتمر فيينا (١٨١٤-١٨١٥م) على معلومات كانت تهمه، وذلك عن طريق سكرتير مترنيخ مقابل أموال دفعها له (٢٠٣، ص٢٢، ٣٤). وكان بايات كل من فالاخيا ومولدافيا ومعهما المترجمون اليونانيون يخونون مصالح الباب العالي إذا

ما اقتضت الضرورة ذلك، فإذا كان قبول معلومات من هذين المصدرين أمرًا مقبولًا، وقت أن كانت الإمبراطورية العثمانية دولة ذات نفوذ، فقد ظهرت الحاجة الماسة لديها الآن للحصول على المعلومات السريعة والدقيقة التي تتعلق بالدرجة الأولى بأهداف السياسة الخارجية للدول الأوروبية في فترة ضعف الإمبراطورية العثمانية، وبدون سفراء دائمين لها في الخارج، أصبح من المستحيل الحصول على هذه المعلومات.[٥]

لقد أجبر ضعف الإمبراطورية العثمانية، مقارنة بالنمو المتصاعد لبلدان أوروبا، رجال الدولة الأتراك على اللجوء إلى الإصلاحات وإنشاء مؤسسة للعمل الدبلوماسي، على غرار تلك المؤسسات القائمة في أوروبا (٢٢٥، ٧٦، ص١٢٥–١٢٦).

لقد اعترف سليم الثالث بضرورة إقامة علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية، على الرغم من أن الباب العالي إبان حكمه قد قام بمحاولة لم يُقدَّر لها النجاح تمامًا في هذا المجال. يذكر المؤرخ التركي إ. ز. كارال أنه «لم يكن بمقدور الإمبراطورية العثمانية التي أصابها الوهن أن تواجه بمفردها روسيا والنمسا اللتين ازدادت قوتهما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لقد جعل التمسك بمبدأ العزلة الإمبراطورية العثمانية دخيلة على دبلوماسية الغرب» (٢٠٨، ص٨–٩)، وعندما احتل نابليون بونابرت مصر في عام ١٧٩٨م، خرج سليم الثالث عن مبدئه الثابت في ألا تقف الدول الأوروبية غير المسلمة معه على قدم المساواة في العلاقات السياسية، فأبرم معاهدةً مع إنجلترا وروسيا ضد فرنسا (٢١٧، ص١٣)، وفي عصر سليم أيضًا أقيمت أول سفارات تركية دائمة في فيينا وبرلين ولندن وباريس. لقد واجهت الباب العالي صعوباتٌ جمة عندما قرر إرسال بعثاتٍ دبلوماسية دائمة إلى العواصم الأوروبية؛ كان على رأسها البحث عن دبلوماسيين يرغبون في البقاء في أوروبا لفترة زمنية متصلة. وعلى الرغم من توفير ظروف مجزية للدبلوماسيين فإن كثيرًا منهم لم يستطع التغلب على نفوره من السفر إلى بلدٍ مسيحي، ومن ثم راح الباب العالي يعدهم بألا تمتد فترة بعثتهم أكثر من ثلاث سنوات (١٦٠، المجلد ٣، ص٤٦٣، ٢٢٨، ص٢٠).

كان للحلف الذي قام بعد ذلك بين الإمبراطورية العثمانية وبين فرنسا نابليون، ثم مؤامرة الأخير ضد مصالح حليفه واتفاقه مع الدول الأوروبية على تقسيم الإمبراطورية

[٥] حول نفوذ المترجمين في مطلع القرن التاسع عشر انظر ١٠٢، ص٢١.

العثمانية، أثره في إحباط آمال الباب العالي في سياسة التحالفات مع الدول الأوروبية (٢٠٣، ص٢٣).[٦]

لم يُحقق نشاط السفارات التي افتُتحت إبان سليم الثالث في نهاية القرن الثامن عشر نجاحًا يُذكر؛ وسرعان ما تم إغلاقها (١٦٩، ١٦٠، المجلد ٣، ص٤٦١، ٢٠٣، ص٢٢، ملحوظة ٢).

على أن إدراك ضرورة إقامة علاقات أكثر قوةً مع الدول الأوروبية، الأمر الذي لم يعد بمقدور الباب العالي تحاشيه، ثم البحث عن دعم للعلاقات الدولية له من جانب بعض الدول الأوروبية بهدف الاعتماد على هذا الدعم ضد دولٍ أخرى، أدى من جديد إلى إنشاء سفارات تركية في بلدان أوروبا في عام ١٨٣٤م.

مثَّلت ثلاثينيات القرن التاسع عشر حدًّا فاصلًا في تاريخ الدبلوماسية العثمانية. إن السعي لتحقيق قوة الدولة (بتطبيق مبدأ المساواة بين كل القوى في السياسة الأوروبية) كان تغييرًا جذريًّا في أساليب السياسة الخارجية للباب العالي (٢٠٨، ص١٠٧). وبدءًا من الثلاثينيات، وبعد إنشاء السفارات، أصبحت تصرفات الدبلوماسية العثمانية الجديدة تقوم على أساليب مختلفة، أكثر مرونةً مع الوضع المتغير للدولة العثمانية على الساحة الدولية.

وإذا كان نشاط السفارات التركية التي تأسست للمرة الأولى في فترة حكم سليمان الثالث في الفترة من عام ١٧٩٣ وحتى عام ١٧٩٧م. والذي جرى إلغاؤه بحلول عام ١٨٢١م، لم يُحقق أي نجاح، فإن الاهتمام المتبادل في إنشاء سفارات تركية، سواء من جانب الإمبراطورية العثمانية أو من جانب الدول الأوروبية، قد أدى في عام ١٨٣٤م إلى قيام علاقات دبلوماسية مشتركة وطيدة ودائمة. «وفي الوقت الذي ظلت فيه تركيا منعزلة، بشكل أو بآخر، على تخوم أوروبا ... مؤكدةً وحدتها الإقليمية اعتمادًا على قوتها، متصديةً لخصومها، فإن دور الدول الكبرى اقتصر على مجرد الانتظار؛ كان التدخل من جانب هذه الدول في شئون تركيا الداخلية غير ذي جدوى، وخاصةً أنها لم تكن

---

[٦] لمزيد من التفاصيل عن السياسة الشرقية لنابليون انظر كتاب أ. ف. ميلر «مصطفى باشا البيرق دار» (١٠٢، ص١٥٩–١٨٠، ٢١٠–٢٢٨، وغيرها). يحتوي هذا الكتاب على معلوماتٍ ببليوجرافية عن المراجع الكثيرة في هذا الموضوع. من الأعمال الحديثة للمؤرخين السوفييت الذين تناولوا هذه المشكلة انظر المقالات التي كتبها ف. ف. جراتشيف عن السياسة الشرقية لفرنسا (٦٧–٦٨).

لتسمح به. على أن تمرد محمد علي في عام ١٨٣١م وانتصاراته في سوريا غيرا من الموقف. ها نحن نرى السلطان يوقع أولًا مع الإمبراطور نيكولاي معاهدة دفاع وهجوم ... لتستمر وحدة الإمبراطورية العثمانية بمساعدة الدول الكبرى، ومن الآن يصبح من حق هذه الدول توجيه النصح للباب العالي، وتبدأ الإمبراطورية في الاستفادة منها» (١٣٢، ص١٠).

في عام ١٨٣٤م جرى تأسيس سفارتين في باريس ولندن (٥١، ص١٥-١٦، ٤٨، ص٦٣-٦٤)، وفي عام ١٨٣٥م في فيينا، وفي عام ١٨٣٧م في برلين، وفي عام ١٨٤٠م في أثينا، استمر توسع شبكة السفارات حتى بلغ عددها خمس عشرة سفارة مع نهاية القرن التاسع عشر (١٦٩، ص٤٦٠، ٢١٣، ص٤٣٣).

ونتيجةً لاستغناء الحكومة السلطانية، في فترة الانتفاضة اليونانية، عن خدمات اليونانيين الفناريين، الذين كانوا يُمسكون في أيديهم بخيوط العلاقات الدولية للباب العالي ظهرت الحاجة إلى دبلوماسيين أتراك (مسلمين). ووفقًا لتقديرات ج. ل. خوريفيتس، لم يزد عدد اليونانيين الفناريين وغيرهم من الموظفين غير المسلمين العاملين في البعثات الدبلوماسية على مدى العامين الأخيرين من الثلث الأول من القرن التاسع عشر، عن ثلث العدد الإجمالي للدبلوماسيين، زد على ذلك أنهم لم يعودوا يشغلون المناصب العليا، على الرغم مما أثبتوه من كفاءة وإخلاص (٢٠٨، ص٣٤، ٤٨، ص١٥٧).

أصبح الدبلوماسيون الأتراك يتعلمون اللغات الأجنبية، وهو ما يسَّر لهم إمكانية استيعاب الدبلوماسية الأوروبية، فضلًا عن الثقافة والعادات الأوروبية (٢٠٣، ص٣٤/٤٨، ص١٥٧).

تميزت الدبلوماسية التركية الشابة في القرن التاسع عشر بسمتين واضحتين. فعندما تعين على السفيرين التركيين في عام ١٨٣٥م (مصطفى رشيد في باريس، ونوري أفندي في لندن) اتخاذ مبادرة دبلوماسية بشأن محاولة استعادة الجزائر، فإنهما توجَّها لطلب المشورة من سفراء روسيا والنمسا المعتمدين (٢١٥، ص/٣٨-٤٣، ٤٨، ص٦٥، ٦٦، ٧٢). وحيث إن السفيرين التركيين كانا مزودين بتعليمات من حكومتهما بخصوص الجزائر، وكانا على علم بما يجب عليهما أن يُحققاه بشأنها، فقد كان من البديهي أن تكون نصائح السفراء الأجانب لهما غير صالحة لاعتبارها خططًا محددةً يُمكن العمل بها لإنجاز الأهداف المطروحة أمامهم، واستغلال الفرص التي تُتيحها الأوضاع الدولية والقواعد الدبلوماسية. كان السفيران التركيان يعتزمان الحصول على مساعدات في هذه

المسألة من إنجلترا، معولين في حساباتهما على الخلافات بين إنجلترا وفرنسا، ساعيَين للحصول على مشورة سفراء دولتين أخريين، هما روسيا والنمسا.

في عام ١٨٣٥م طلب السفير التركي في لندن، نوري أفندي، من القائم بالأعمال الروسي ك. أ. بوتسو دي بورجو، أن يشرح له ما الذي ينبغي على تركيا أن تقوم به لاستعادة الجزائر، عندئذٍ أشار عليه الدبلوماسي الروسي بأن يُقدِّم مذكرةً رسمية إلى السفير الروسي وأن يسعى لدى الحكومة الإنجليزية لإقناعها بتقديم المساعدة لبلاده. وقد واصل نوري أفندي مشاوراته مع بوتسو دي بورجو، الذي علَّمه كيف يتصرف، وماذا يقول، وما هو الوقت المناسب للتحدث في مسألة الجزائر (٢١٥، ص٣٨-٣٩).

يدل توجه الأتراك لطلب المشورة من سفيرَي روسيا والنمسا على نقص الخبرة العملية لديهم، مما اضطرهم لاتباع هذا الأسلوب، ويبدو أن استمرار طلب المشورة بدا للأوروبيين واحدًا من أهم الأسباب التي دفعتهم للتعجل بالحكم على الدبلوماسية التركية بأنها دبلوماسية غير مؤهلة لاتخاذ مواقف مستقلة.[٧]

وهناك عدد من الأمثلة التي تثبت بطلان التقدير الأوروبي للدبلوماسية التركية باعتبارها دبلوماسية تابعة كلية، منها استغلال الباب العالي للتنافس المحتدم بين الدول الأوروبية بعضها ببعض.

يكتب مصطفى رشيد في أحد تقاريره في بدء توليه منصب السفير (سبتمبر ١٨٣٤م، مارس، أبريل ١٨٣٥م) أنه اتخذ موقف المدافع، إبان المباحثات التي جرت مع رجال الدولة الفرنسيين، عن منهج حكومته في الخلاف الذي ينشأ بينها وبين مصر منذ فترة قريبة، وأنه وجَّه اللوم إلى سفيرَي فرنسا وإنجلترا لموقفهما المتقاعس في اللحظة الحاسمة، عندما كانت الإمبراطورية مشغولةً بتسوية نزاعاتها مع مصر، جاء ذلك في معرض حديثه عن قبول تركيا للمساعدات الروسية ضد محمد علي.

وردًّا على توصية فرنسا وإنجلترا التي نقلها إليه السفير الفرنسي السابق في إسطنبول، الجنرال جيليمينو، بألا تقبل تركيا مستقبلًا أي مساعدات عسكرية روسية ضد محمد علي، قال مصطفى رشيد إنه لن يقبل المساعدة إذا قدمتها إنجلترا وفرنسا، وفي الوقت نفسه أكد مصطفى رشيد على العلاقات الودية القائمة بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا. وأعلن

[٧] أشار ج. بيلسيل إلى أن الإمبراطورية العثمانية لم يكن لديها سفراء لدى الدول الأوروبية أثناء مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م.

السفير التركي أيضًا أنه من الضروري الحفاظ على شروطٍ ثلاثة من أجل قيام علاقات صداقة حقيقية بين إنجلترا والإمبراطورية العثمانية، هي:

(١) الدفاع عن الإمبراطورية العثمانية هو واحد من المهام المترتبة على تمرد محمد علي، الذي يُثير — وعلى نحوٍ مستمر — الاضطرابات في الدولة.

(٢) عدم توجيه النقد أو التدخل في الشئون التي تُقرر كل دولة مصالحها الذاتية بشأنها وتضع سياستها بناءً عليها.

على الرغم من أن الدول الكبرى تكلمت عن أهمية الاستقرار العام، إلا أن الأساطيل الفرنسية والإنجليزية تواصل ظهورها من وقت لآخر فوق مياه البحر المتوسط، الأمر الذي أدى إلى انتشار مختلف الشائعات وأثار المخاوف لدى جميع الأطراف، ولهذا فإن الشرط الأخير يتلخص في رفض هذه الإجراءات عديمة الجدوى والتي لا تُعطي الفرصة للإمبراطورية العثمانية لأن تعمل وفقًا لوجهة نظرها الشخصية لكي تُحقق وضعًا أفضل لكل قضاياها الداخلية والخارجية.

وقد وعد الجنرال جيليمينو بأن يبلغ البرلمان رأي السفير التركي (٤٨، ص٧٠).

ومن الأمور المثيرة للاهتمام، اعتراض السفير التركي في لندن، مصطفى رشيد، على بالمرستون في ٢٩ يناير ١٨٣٧م، وكان الأخير قد وجَّه اللوم للسفير التركي باعتبار أن الباب العالي مستسلم تمامًا لنصائح روسيا، وقد رد مصطفى رشيد بقوله: «إن الإمبراطورية العثمانية لا يُمكنها أن تعرف ما ينفعها وما يضرها، ومن هم أصدقاؤها المخلصون، وإذا كانت روسيا قد عبَّرت ضمنًا عن بعض آرائها بشأن بعض القضايا، فإن هذا لا يعني أن الباب العالي يستجيب لكل نصائحها، وإذا كان الباب العالي يتصرف ظاهريًّا بحذر بالغ تجاه روسيا، فكيف له أن يتقيد في هذه التصرفات بفن دبلوماسية الدولة في علاقته مع جيرانه، وهو المشغول تمامًا بمشكلات بلاده الداخلية وإجراء الإصلاحات الضرورية بها؟» (٤٦، العدد ١٥، ص١٣٦).

في مطلع عام ١٨٣٦م رأى الباب العالي ضرورة إنشاء وزارة للخارجية (٥٣، المجلد ٨، ص٣٨٩ / ١٤١، ص٧١)، فقبل عام ١٨٣٦م لم يكن لدى حكومة السلطان موظفون متخصصون في الشئون الخارجية. وقد تم تكليف ريس الكُتَّاب، وهو أحد ثلاثة مساعدين للوزير الأعظم بعد صلح كارلوفيتس سنة ١٦٩٩م، الذين تولوا مهام الشئون الخارجية إضافة إلى وظائفه الأساسية، ومنذ ذلك الحين تم اعتباره كبيرًا للمستشارين في القضايا الدولية (١٦٦، ص٣٣٦-٣٣٧).

كان تكوين وزارة الخارجية إشارة إلى أن الدبلوماسية العثمانية تشكلت باعتبارها مؤسسةً مستقلة داخل الحكومة، وأن أهمية قضايا السياسة الخارجية قد تعاظمت بشكلٍ ملحوظ (٥٣، المجلد ٥، ص١٠٨، ٤٨، ص١٠٧، ١١٠)، وفي تلك الفترة تلقَّى معظم كبار رجال الدولة والسفراء وموظفو الباب العالي إعدادًا خاصًّا في قلم المترجمين (Tercume odasi)؛ إذ إن الحكومة السلطانية رأت أن التصريف الجيد للأعمال وثيق الصلة بإعداد واستخدام الموظفين الأكفاء (٥٣، المجلد ٥، ص١٠٨).

أنشئ قلم الترجمة في عام ١٨٢١م[٨] بعد أن تم الاستغناء عن خدمات اليونانيين الفناريين، الذين اعتمد عليهم الباب العالي، إبان الانتفاضة اليونانية (١٤١، ص٧٧). وقد عمل هذا القلم على ترجمة الدروس الهامة للجيش والمدارس إلى اللغة التركية (٢٠٩، ص١٨١)، وكذلك جرى استكمال النشاط التقليدي في هذا القلم بتدريس اللغة الفرنسية والتاريخ والرياضيات وغيرها من العلوم. كما أن العديد من رجال الدولة العثمانية البارزين في القرن التاسع عشر، ومن بينهم الوزراء العظام وموظفو وزارة الخارجية، تلقوا فيه تدريباتهم المتخصصة. وقد ساعد اثنان من خريجي هذا القلم على إنشاء نظام الاتصال البرقي في الإمبراطورية العثمانية. وهنا تخرَّج رجال الدولة والشخصيات الاجتماعية، مثل علي باشا، فؤاد باشا، أحمد وفيق باشا، ومنيف باشا، نامق كامل بك، وغيرهم. وقد شغل المستشرق الإنجليزي المعروف ردهاوس بعض الوقت منصب رئيس قلم المترجمين، كذلك قام (المرتد) البروسي أو النمساوي أمين أفندي بتدريس اللغات الأوروبية وكان يعمل في نفس الوقت أمينًا لمكتبة وزارة الخارجية. وهنا في قلم الترجمة عمل عثمانيون مسيحيون ويونانيون وأرمن، وحتى من اليهود (١٥٧، ص٢٨–٣٠).

وقد صاحب كل هذه التغيرات مولد تقاليد جديدة، فللمرة الأولى يقوم السلطان التركي عبد المجيد، عشية حرب القرم، بالخروج على التقاليد العتيقة فيستقبل بنفسه السفراء الأوروبيين، الذين طلبوا مقابلته للتباحث معه في موضوعات سياسية (٢٠٩،

[٨] يؤكد ط. ج. روزين أن «الدبلوماسية الأوروبية اعتادت على تبعية الباب العالي، حتى إنها لم تتصور إطلاقًا أن يتصرف الباب العالي دون دعم من حليفٍ ما قويٍّ يُملي عليه ماذا ينبغي عليه أن يفعل» (١٢٤، ج١، ٢٦٦).

ص١٠٣)، وبعد أن وضعت حرب القرم أوزارها، أصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الدبلوماسية لوزارة الخارجية في الإمبراطورية العثمانية (١٦٩، ص٤٥٨، ٢٣، ٣٥).[٩]

يصف المؤرخ التركي أ. ز. كارال التغيرات التي طرأت على الدبلوماسية التركية بالكلمات التالية: «لقد أحدثت السياسة النشيطة تغييرًا في السياسة العثمانية السلبية التي كانت قائمة مع الدول الأوروبية» (٢٠٨، ص٢١٨، انظر كذلك ٢٠٣، ص٣٤). لقد سعى الباب العالي للتنبؤ بتطور الأحداث في أوروبا والتأثير فيها. وكانت إقامة علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية وتولي الأتراك المسلمين مهام إنجازها واحدةً من أهم إصلاحات فترة التنظيمات. وقد سمحت العلاقات الدبلوماسية لممثلي تركيا أن يقتربوا من المؤسسات الاجتماعية والسياسية الأوروبية وأن يتعرفوا أيضًا على ثقافة أوروبا. وقد ساعد هذا على أن يكون للدبلوماسيين الأتراك مبادراتهم في استكمال الإصلاحات في فترة حكم محمود الثاني وفي فترة التنظيمات. كما نتج عن هذه العلاقات الدبلوماسية تغييرات جذرية في مبادئ السياسة الخارجية للباب العالي. كذلك سمح التخلي الاضطراري عن عدد من الأحكام الدينية المسبقة، لدولةٍ تدين بالإسلام، للباب العالي للانخراط في النظام الدبلوماسي الأوروبي والاستفادة من المشاركة فيه للاستمرار في النضال من أجل الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية، وذلك من خلال استغلال التناقضات القائمة بين دول أوروبا.

يؤكد المؤرخ أحمد جودت باشا في «مذكراته» أن مصطفى رشيد هو مؤسس النظام الدبلوماسي الجديد في الإمبراطورية العثمانية (٤٧، العدد ١، ص٩-١٠).

كان طريق مصطفى رشيد بك (باشا بدءًا من عام ١٨٣٧م) نحو قمم العمل الوظيفي طريقًا تصاعديًّا تقليديًّا. ومثله كمثل كثيرٍ غيره من كبار رجال الدولة، فقد بدأ عمله موظفًا صغيرًا في إدارات الباب العالي، على أن مواهبه الفطرية وظروف عمله التي أحاطها التوفيق (وعلى رأس هذه الظروف وجوده لمدةٍ طويلة في عواصم الدول الأوروبية بصفته سفيرًا) قد هيأت له أن يقدِّر وعلى نحوٍ موضوعي مقدار التخلف الذي أصاب مؤسسة الدولة ومستوى النمو الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية وأن يُشير إلى طرق تجاوزها. وقد ساعدت نجاحات مصطفى رشيد في مجال وظيفته، وشغله للمناصب

---

[٩] يرى ج. ك. خوريفيتس أن عام ١٨٢٣م هو العام الذي أُنشئ فيه المكتب (١٦٩، ص٤٥٨)، بينما يرى ب. لويس أنه عام ١٨٣٣م (١٧٤، ص٨٦).

الحكومية العليا (وزيرًا للخارجية ثم وزيرًا أعظم ... وغيرها من مناصب) في تحقيقه لعدد من الإصلاحات كانت انعكاسًا لمطالب زمنه. لقد ذاع صيت مصطفى رشيد باعتباره إصلاحيًّا وواضعًا لبيان خطي شريف جولخانة عام ١٨٣٩م، فضلًا عن أنه كان أكثر الدبلوماسيين الأتراك في عصره موهبة وكفاءة.

في يونيو عام ١٨٣٤م تم تعيين مصطفى رشيد سفيرًا مفوضًا فوق العادة Orta elcisi في باريس. وفي نهاية شهر يونيو غادر مصطفى رشيد إسطنبول وفي صحبته كل من نوري أفندي،[١٠] ابن أخيه وسكرتيره الخاص، وروح الدين أفندي، المترجم والمدرس السابق بمدرسة الهندسة البحرية. كان ممثلو السفارة التركية يُسافرون إلى باريس عن طريق المجر والنمسا. وفي فيينا التقى مصطفى رشيد مترنيخ، الذي وصل إليها خصيصًا قادمًا من محل إقامته في ضاحية المدينة ليُقيم استقبالًا حافلًا للسفير التركي. كانت هذه هي المرة الأولى التي يُسافر فيها مصطفى رشيد بك إلى الخارج، حيث راح يتعرف للمرة الأولى على رجال الدولة والمجتمع في أوروبا. وفي منتصف شهر سبتمبر عام ١٨٣٤م وصل إلى باريس باقي أعضاء السفارة التركية.

وفي باريس قابل لويس فيليب ملك فرنسا مصطفى رشيد، وقد ولدت مراسم أول استقبال يلقاه لدى الملك مشاعر الرضا لديه. وقد وصف مصطفى رشيد تفصيلًا كل قواعد التشريفات الفرنسية التي أجريت لدى المقابلة وكلمات المجاملة التي ألقاها الملك والتي عبَّر فيها عن سعادة فرنسا لتأسيس سفارة تركية وعن ثقته في أن مصطفى رشيد سوف يتقن اللغة الفرنسية بسرعة (٤٨، ص٦٤).

سرعان ما تأقلم مصطفى رشيد مع واجباته وتعرف على مشكلات السياسة الدولية. ويشهد معاصروه أنه اشتهر بأنه أفضل الدبلوماسيين الأتراك ليس في وطنه فقط، وإنما في أوروبا بأسرها (١٢٤، ج١، ص٢٧١/ ١١٨، ص١٩/ ١٣٢، ص٤١١-٤١٢).

---

[١٠] في عام ١٨٢٩م كان نوري أفندي ممثلًا لتركيا (مع مصطفى رشيد) عند توقيع الصلح مع روسيا، وكان في ذلك الوقت يشغل منصب رئيس الإدارة (بايليكتشي قلم)، ثم أصبح سفيرًا لتركيا لدى لندن منذ شهر مارس ١٨٣٥م، ومنذ منتصف عام ١٨٣٦م خلف مصطفى رشيد في منصب سفير تركيا لدى باريس. ثم عاد مرةً أخرى في يونيو عام ١٨٣٧م ليشغل منصب السفير لدى لندن بدلًا من مصطفى رشيد الذي تولى مهام وزير الخارجية. وبعد عودته إلى الوطن في عام ١٨٣٨م شغل منصبي رئيس مجلس الأشغال العامة ووزير المالية. شارك في وضع مشروع المعاهدة التجارية بين إنجلترا وتركيا عام ١٨٣٨م. توفي في عام ١٨٤١م وهو في طريقه إلى برلين بصفته وزيرًا مفوضًا.

إن القراءة الواعية للتقارير التي كان يرفعها مصطفى رشيد للسلطان في نهاية عام ١٨٣٧م تدلنا على أن المناقشات والمشاورات مع رجال الدولة والسفراء الأوروبيين كانت مدرسة عظيمة لفنون الدبلوماسية التي استفاد منها السفير التركي. كان الدبلوماسيون الذين تحاور معهم مصطفى رشيد يدافعون عن مصالح بلادهم، التي كانت كل منها في تنافس مع بقية الدول الأوروبية الأخرى. وقد راح كل منهم في حواره مع مصطفى رشيد يصف، من وجهة نظره، الوضع الدولي آنذاك، مما أعطى مصطفى رشيد مادةً خصبة للمقارنة وساعده على التقييم الصحيح للمواقف السياسية للدول الأوروبية. كان المتحدثون يسعون، متوخين في ذلك مصالحهم الشخصية، للإشارة إلى المصاعب والمخاطر التي تُهدد الإمبراطورية العثمانية من جانب منافسيهم، متعمدين — في أحيان كثيرة — المبالغة في تصوير هذه التهديدات، مسهبين في إسداء النصح وشرح كيفية التصرف والردود التي ينبغي على الحكومة السلطانية استخدامها، في حالة إذا ما وجهت إليها اتهامات محددة من جانب الدول الأخرى (٤٨، ص٨٤–٩١).

استطاع مصطفى رشيد أن يُدرك مغزى وإمكانات وجود سفارات دائمة لتركيا في الدول الأوروبية. وقد كتب في تقرير له أن من الضروري فتح سفارات أخرى في بطرسبورج وبرلين إلى جانب السفارات الموجودة في باريس ولندن، ورأى أن هذه السفارات سوف تزود الباب العالي بالمعلومات الحديثة حول كل التقلبات والتغيرات في الأساليب السياسية للدول الأوروبية. وفي تقريره إلى السلطان المؤرخ في ٩ أكتوبر ١٨٣٤م أشار مصطفى رشيد إلى أنه حتى الدول الصغيرة مثل بافاريا وفورتمبيرج والحكومة اليونانية الجديدة لهم سفراؤهم، ونبَّه إلى أن غياب السفارات التركية قبل عهده قد ساعد محمد علي على النجاح في جذب انتباه الرأي العام في الدول الأوروبية إلى صفه ضد السلطان التركي (٤٨، ص٦٧).

كتب أ. أوبيتشين يقول: «أثار وصول مصطفى رشيد إلى باريس ضجةً كبيرة. كان أول سفير تركي يُشاهد في فرنسا، منذ بعثة محمد سعيد غالب أفندي في عام ١٨٠٢م، لقد أثار الإعجاب بمظهره كدبلوماسي شاب وبحيويته ومعارضته المهذبة في الحوار، وبعدم التكلف في سلوكه، الذي كان بعيدًا تمامًا عن التصورات المألوفة حول مفوض السلطان.» وبعد مرور عامين على وجوده، أصبح مصطفى رشيد «محطًّا للأنظار». كان يحضر كل الاجتماعات ويُقيم الحفلات التي يتحدث عنها الجميع، يواظب على الحضور إلى القصر مع الوزراء، ويُشارك في الحفلات التي يُقيمها السفراء، ولا يستخف مع ذلك باللقاءات

ذات الطابع الودي؛ كان كثيرًا ما يتردد على المسارح ويتعرف على الأدباء والصحفيين ومشاهير النقَّاد، كما طلب من جول جانين أن يُعلمه اللغة الفرنسية. كان العام الذي وصل فيه مصطفى رشيد إلى لندن بصفته سفيرًا بمثابة إنهاء لتعليمه في أوروبا (١٩٠، ص١٥٦–١٥٧).

ترك معاصرو مصطفى رشيد وصفًا لمظهره وشخصيته. يذكر ستريتفورد كانينج، السفير الإنجليزي لدى الإمبراطورية العثمانية، والذي تعرَّف عليه من قبل في مطلع الثلاثينيات، أن مصطفى رشيد كان شابًّا وقورًا، يتمتع بالذكاء والحيوية، يُشبه في مظهره رجلًا شركسيًّا، متوسط الطول، يتمتع بجاذبية وروح مرحة (٤٨، ص١٦٤، انظر أيضًا ١٧٣، المجلد ٢، ص١٠٤–١٠٥).

يذكر أ. أوبيتشين أن مصطفى رشيد كان يتمتع بموهبة الإقناع بتفوق، إلى جانب ما كان يتحلى به من كياسة ولباقة ودماثة خلق. ويُضيف أنه كان على دراية جيدة بخطط ومصالح الحكومات الأوروبية ونفاذ بصيرة رائع بشأنها، إضافةً إلى موهبة بلاغية رائعة (١٩٠، ص١٦٠).

قبل أن يحل خريف عام ١٨٣٦م كان مصطفى رشيد قد أنجز المهام المكلف بها بصفته سفيرًا لدى باريس. وفي ١٣ سبتمبر ١٨٣٦م يتلقى أمرًا من الباب العالي بتبادل موقعه مع نوري أفندي، سفير تركيا لدى لندن (٢٠٧، ص٧٠١، انظر كذلك ٤٦، العدد ١٤، ص٦١). وفي نفس الوقت أنعم على مصطفى رشيد بلقب مستشار الشئون الخارجية (٤٨، ص٨٢). لقد تم تبادل مواقع السفراء على هذا النحو؛ لأن آمالًا كبارًا كانت معقودةً على مصطفى رشيد، باعتباره دبلوماسيًّا محنكًا، لتحقيق رغبة السلطان في الوصول إلى حلول حاسمة للمشكلات الدبلوماسية التي كانت تواجه الباب العالي (٥١، ص١٨، ٤٨، ص٨٣). وقد أعلنت الحكومة السلطانية عن تبادل السفيرين بحجة أن المناخ في إنجلترا غير ملائم لصحة نوري أفندي.

وفي يونيو عام ١٨٣٧م يتم تعيين مصطفى رشيد وزيرًا للخارجية.

تدلنا كل الوثائق التي في حوزتنا إلى فكرةٍ مؤداها أن الباب العالي قد أعطى سفراء تركيا صلاحيات كافية لاتخاذ مبادرات شخصية — في حدود معلومة — استفاد منها مصطفى رشيد بطريقةٍ عملية في عهد محمود الثاني (١٨٣٤–١٨٣٩م)، وفي عهد عبد المجيد الأول (١٨٤١–١٨٤٥م)، كان مصطفى رشيد سفيرًا مبدعًا، تدل على ذلك النصائح التي أدلى بها عامَي ١٨٣٤، ١٨٣٥م، وإعلانه عن ضرورة التوسع في فتح سفارات تركية.

ويمتلأ التقرير الذي رفعه إلى السلطان في عام ١٨٣٧م بالعديد من المعلومات الخاصة بالعلاقات الدولية في تلك الفترة، والتي كانت — بالطبع — غير معروفة لغيره من ممثلي الحكومة السلطانية وللسلطان نفسه. وقد رفعته هذه الأهلية إلى مكانة رفيعة فوق رجال الدولة الآخرين، وكانت وراء نشاطه الذي جعله موضع استحسان من جانب الحكومة. من البديهي أن هذا الأمر الجديد — أمر إتاحة الفرصة أمام السفراء لعقد علاقات دبلوماسية مع أوروبا في عهدي كل من محمود الثاني وعبد المجيد الأول — قد لعب دورًا لا يُستهان به في اكتشاف موهبة مصطفى رشيد.

من الشائع أن عهد عبد المجيد الأول (١٨٣٩–١٨٦١م) كان عهدًا لملك ضعيف الشخصية، تنازل طواعية تحت تأثير مصطفى رشيد وشركائه في الرأي عن الاستبداد بالسلطة وتقييدها بالقانون المدني والمؤسسات المدنية. على أن الدور الحاسم في تغير طبيعة السلطة العليا في فترة حكم عبد المجيد يعود لا إلى صفاته الشخصية، وإنما لسعي حكومته، عن طريق التنظيمات الإصلاحية، لتقوية دور الدولة. لم تعطِ عملية إضفاء الصبغة الليبرالية على نظام الدولة، والتي ترجع بدايتها إلى عام ١٨٣٩م، النتائج المرجوة منها لأسباب عديدة، وقد أدى ذلك لإعطاء السلاطين، بدءًا من عبد العزيز الأول (١٨٦١–١٨٧٦م)، إمكانية العودة تدريجيًّا للشكل الاستبدادي للحكم. وهكذا نرى أن حرية الإبداع التي أُتيحت للسفراء، والتي أعطيت لهم بناءً على صفاتهم الشخصية، إلى جانب علاقتهم بالباب العالي، كانت، استنادًا إلى جميع الظواهر، مرتبطةً بالإصلاحات التي تم إنجازها. ونتيجةً لما سبق، فقد تركزت كل خيوط السلطة، وخاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٥–١٩٠٨م) في يد القصر، وأصبح «الحديث مع السفراء الأتراك في الموضوعات السياسية مضيعة للوقت.» على حد قول الدبلوماسي الإنجليزي ر. سولسبري (٢١٣، ص٤٢٢).

الفصل الثالث

الدبلوماسية العثمانية والصراع التركي المصري (١٨٣٣–١٨٣٨م)

موقف الباب العالي من السياسة الشرقية للدول الأوروبية في فترة الصراع

بعد توقيع معاهدة كوتاهية عام ١٨٣٣م، واصل السلطان التركي وحكومته البحث عن وسائل لإرغام الوالي العاصي[١] على الإذعان لإرادتهما، وبالتالي إبقاء مصر وسوريا ضمن كيان الإمبراطورية العثمانية.

كان محمود الثاني يضع في اعتباره، بكل تأكيد، وهو يوقع على معاهدة أونكيار إيسكيليسي مع روسيا أنه لو تمكن من تحقيق أهدافه، فإن الدبلوماسية الروسية، وربما الجيش الروسي أيضًا،[٢] سوف يمدان له يد العون. على أن آماله ذهبت سدًى.

---

[١] كان محمد علي يشغل رسميًّا منصب والي مصر، التي كانت تُعتبر ولايةً عادية ضمن الإمبراطورية العثمانية، كان الأوروبيون يُسمون محمد علي بحاكم مصر بسبب استقلاله الحقيقي بهذه الولاية عن الحكومة المركزية. وفي معرض حديثه عن طابع الإدارة المستقلة لمحمد علي كتب أ. ف. ميلر في عام ١٨٠٧م يقول: «إن محمد علي في هذه الفترة لم يكن باشا عاديًّا أو موظفًا من موظفي الباب العالي، وإنما صاحب إقطاع تابع (Vassal)» (١٠٢، ص١٩٣).

[٢] في مذكرة السفارة التي رفعها مصطفى رشيد من باريس والمؤرخة ٢٦ أكتوبر ١٨٣٤م، يتضح إحساسه بالإحباط نتيجة الأنباء الواردة عن رفض نيكولاي الأول تقديم مساعدة عسكرية للسلطان، على الرغم من أن محمد علي، كما كتب مصطفى رشيد، يستعد للحرب وأنه لم يؤدِّ حتى الآن التزاماته التي تم الاتفاق عليها في كوتاهية (لم يدفع الجزية).

كانت علاقة الباب العالي بسياسة روسيا في فترة الصراع، علاقةً ملؤها التناقض والازدواجية. لقد تردد السلطان وحكومته طويلًا وهما يهمان بقبول المساعدة الروسية لهما في عام ١٨٣٣م. غير أن أسباب الخوف من روسيا كانت تتضاءل لدى الباب العالي بمرور الوقت. لم تكن لدى روسيا أية نوايا عدوانية تجاه الإمبراطورية العثمانية، وقد أدرك الباب العالي ذلك (١٢٤، ج١، ص١٦٥). لقد عادت معاهدة أونكيار إيسكيليسي مع روسيا، والتي كانت تسعى للحفاظ على تأثير المعاهدة على الإمبراطورية العثمانية ضد التأثير العكسي للإنجليز، بفائدة ملموسة على الباب العالي، فقد خفضت روسيا بشكل كبير من قيمة التعويضات التي كان على الإمبراطورية العثمانية سدادها بناءً على معاهدة أدرنة عام ١٨٢٩م، واختصرت مدة احتلالها لممالك الدانوب. لقد حمت معاهدة أونكيار إيسكيليسي الإمبراطورية من مخاطر تهديدات محمد علي بالهجوم عليها (٢٠٨، ص١٣٦)، وأتاحت للسلطان محمود الثاني إمكانية إجراء الإصلاحات الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، فقد زادت معاهدة أونكيار إيسكيليسي من حدة المنافسة بين دول أوروبا الغربية وروسيا، وشجَّعت على زيادة نشاط هذه الدول، بهدف التأثير في إسطنبول، وقد استغل الباب العالي هذه الظروف لتحقيق مآربه الدبلوماسية الشخصية. ليس من قبيل الصدفة — كما لاحظ د. ج. روزين — «أن كثيرًا من رجال الدولة الأتراك، بل وربما غالبيتهم، كانت لديهم رغبة شديدة، بعد حرب القرم، في أن تقوم روسيا بإحداث توازن دبلوماسي» (١٢٤، ج٢، ص٢٥٨). يُمكننا أن نتفق مع رأي المؤرخ التركي ش. ألتونداج في أن معاهدة أونكيار إيسكيليسي قد ساعدت الدبلوماسية التركية على إعادة النظر عام ١٨٤٠م في معاهدة كوتاهية والاحتفاظ بمصر ضمن كيان الإمبراطورية العثمانية (١٩٨، ص٩٠).

على أنه وبالرغم من الفوائد الواضحة التي عادت على الإمبراطورية العثمانية من جراء التحالف مع روسيا، فقد ظلت الإمبراطورية غير راضية تمامًا عن هذا التحالف. وهو ما تدلنا عليه مساعي الباب العالي منذ عام ١٨٣٤م لعقد تحالف عسكري مع إنجلترا ضد محمد علي ومن وراء ظهر روسيا. ومن المثير للاهتمام هنا أن بالمرستون ومترنيخ أكدا في مباحثتهما مع مصطفى رشيد في الفترة من ١٨٣٤م إلى ١٨٣٧م على ضرورة دعم العلاقات الودية التي تربط بين روسيا والإمبراطورية العثمانية (٤٨، ص٨٤، ٨٦).

من الممكن أن نجد تفسيرًا لأسباب عدم رضا الباب العالي عن تحالفه مع روسيا إذا ما قمنا بتحليل الأحداث المترتبة على عقد معاهدة أونكيار إيسكيليسي.

لقد جاءت معاهدة كوتاهية بين ممثلي السلطان ومحمد علي تحت ضغط دول أوروبا الغربية، التي كانت تسعى لإبعاد القوات الروسية الموجودة في البوسفور، بعد

أن نجح الدبلوماسيون الأوروبيون الغربيون في إقناع السلطان بخطورة وجودها هناك. كان الاحتفاظ بالوضع الراهن بين السلطان ومحمد علي والذي تنص عليه شروط هذه المعاهدة أمرًا غير مرضٍ لكلا الطرفين. كان محمود الثاني متعطشًا للانتقام ولو باستعادة سوريا، بينما كان محمد علي يُناضل لتوطيد سلطانه واستقلاله، وقد أصبح من المستحيل على السلطان أن ينال منهما بإزاحته عن منصبه كوالٍ بعد أن أصبح هذا المنصب حقًّا لمحمد علي ولآله من بعده (١١٢، ص٦٠/ ١٠٩، ص١٨٣–١٨٩/ ١١٠، ص٧–١٣/ ٢٠٨، ص١٢٨-١٢٩، ١٤٠).

في عام ١٨٣٤م بدأت انتفاضة سكان فلسطين ولبنان ضد محمد علي، والتي أشعلتها المعاملة الجائرة لإدارته، بمساندة من محمود الثاني (٢٠٨، ص١٣٩، ١٢٤، ج١، ص٢٣٥–٢٣٧/ ١٢٩، ص٦٠). كان في نية السلطان انتهاز هذه الظروف للقيام بأعمال عسكرية ضد والي مصر المتمرد، بل إنه أصدر أمرًا بالفعل بإرسال الأسطول الحربي التركي إلى الشواطئ المصرية (١٣٢، ص٤٢١/ ١٥١، ص١٦٦). على أن الدول الكبرى اتخذت كافة التدابير لمنع وقوع الصراع. ظلت روسيا، على وجه الخصوص، مصرةً على إحلال السلام، وأبلغ القائم بالأعمال الروسي الباب العالي، أنها لن تقدم له العون المرجو الذي وعدته به، بناءً على شروط معاهدة أونكيار إيسكيليسي، إذا ما قام بدور الدولة المعتدية (٣٤، المجلد ١٢، ص٥٨/ ١٢٤، ج١، ص٢٣٩/ ١٨٢، ص٤٥).[٣]

«لم تكن روسيا راغبةً في تدخلات جديدة في الشرق؛ إذ كان من الممكن أن تقودها هذه التدخلات بسهولة إلى الصدام مع إنجلترا وفرنسا. خشيت الدول الأخرى، احتلال إنجلترا وفرنسا للبوسفور مرةً أخرى بناءً على دعوة السلطان، فقد كان هذا يعني اختفاء القوات الروسية منه إلى الأبد» (١٣٢، ص٤٢٠. انظر أيضًا ١٨٢، ص٤٥). ولذلك فقد استمرت روسيا، وحتى عام ١٨٣٩م، تمنع السلطان من الهجوم على محمد علي (٦٢، ص١٧٦/ ١٢٤، ج١، ص٢٦٥-٢٦٦، ٣١١، ١٣٢، ص٤٢٩، ١٧٨، ١٢٩). هذا هو بالتحديد السبب الرئيسي الذي يبدو لنا وراء عدم رضاء الباب العالي عن معاهدة

[٣] كانت معاهدة أونكيار إيسكيليسي معاهدةً ذات طابعٍ دفاعي، وهو ما اشترطه بوجهٍ خاص ممثلو روسيا الذين ناقشوا بنودها. «سوف تُدافع روسيا عن تركيا ضد العدوان فقط» (انظر ٩١، ص٤٢٠/ ٦٥، ص٣١).

أونكيار إيسكيليسي.[٤] ويكمن السبب الثاني في استمرار عدم الثقة الذي كانت حكومة السلطان تضمره للسياسة الروسية (٦٥، ص٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٤، ١٢٤، ج١، ص٢٢٧، ٤٨، ص٨٣–٩٢)، والذي لم ينتهِ إلا بانتهاء الحرب في عام ١٨٢٩م. ولسببٍ ما، بدءًا من عام ١٨٣٤م، راح الباب العالي يبحث عن حليف ليحارب معه محمد علي، عاقدًا آماله على أن تكون إنجلترا هي هذا الحليف.

وبعد أن قامت الدول الأوروبية في عام ١٨٣٤م بالوقوف ضد نية السلطان استعادة سوريا (وكذلك ضد محاولة محمد علي إعلان الاستقلال)، اقتنع الباب العالي، بصورةٍ نهائية، بأنه لن يستطيع أن يتجنب تدخل الدول الأوروبية، أو يُحاول بدونها حل الصراع التركي المصري، بالإضافة إلى ذاك، لم يحاول الباب العالي إبان هذا الصراع عقد معاهدة جماعية مع الدول الأوروبية، معاهدة تكون بديلًا لمعاهدة أونكيار إيسكيليسي (انظر ٣، ص٢١٠-٢١١، انظر أيضًا ٦٣، ص١٠٩). من الواضح أن الباب العالي أدرك أن الدول الأوروبية وحدها هي التي كانت بحاجة إلى مثل هذه المعاهدة، وأنها سوف تُمثل خطرًا على الإمبراطورية العثمانية، فهذه المعاهدة لن تكون موجهة ضد محمد علي (الذي كانت معاهدة أونكيار إيسكيليسي كافية لكبح نواياه العدوانية)، وإنما ضد سياسة روسيا الشرقية. ولو أن الحكومة السلطانية وافقت على التوقيع على مثل هذه المعاهدة، لأصبحت مبادرتها في حل الصراع التركي المصري، رهنًا للإدارة المشتركة للدول الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت كل الظواهر تُشير إلى أن الباب العالي رأى في قيام تحالف مع الدول الأوروبية المتحدة نوعًا من الانتقاص لاستقلاله. ومما يؤكد هذا الاستنتاج، المباحثات التركية الإنجليزية التي جرت قبل ذلك في لندن عامَي ١٨٣٢-١٨٣٣م، عندما طلب السفير التركي نامق باشا أن تُقدم إنجلترا المساعدة للسلطان ضد محمد علي. آنذاك رفض السفير التركي تمامًا اقتراح بالمرستون عقد معاهدة جماعية مع الدول الكبرى. وأعلن نامق باشا: «أن السلطان لم يسمح مطلقًا بالتدخل الجماعي لهذه الدول في شئونه» (١٣٢، ص٣٥٨).

على هذا النحو يُمكننا أن نُحدد أن الخطوط الرئيسية لسياسة الباب العالي في الفترة من ١٨٣٤م وحتى ١٨٣٩م تلخصت في: سعي الباب العالي للحفاظ على العلاقات الطيبة مع روسيا واستغلال المكاسب المترتبة على الاتفاقية الثنائية بينه وبينها، رفض قيام

[٤] في عام ١٨٣٩م على سبيل المثال «أوضح الباب العالي لروسيا أن المساعدة التي قدمتها الأخيرة لها إبان أزمة عام ١٨٣٨م، أي عندما اعتزم محمد علي إعلان استقلال مصر، لم تكن كافية» (١٧٨، ص٩٥).

معاهدة جماعية مع الدول الأوروبية، البحث عن حليف يُمكنه أن يُقدم للباب العالي مساعدة من شأنها إخضاع محمد علي.

واستنادًا إلى شهادة د. ج. روزين، فقد توجه الباب العالي، إبان الانتفاضة التي جرت في لبنان وفلسطين عام ١٨٣٤م، إلى إنجلترا بطلب مساعدته ضد محمد علي، لكن «سفير السلطان»[٥] لم يستطع إقناع وزراء الملك ويليام بالحصول على أي وعود، إضافة إلى أن إنجلترا كانت في مسيس الحاجة آنذاك لاستقلال محمد علي، لتسهيل الروابط بينها وبين الهند،[٦] ولهذا فقد وجَّهت النصح للديوان بالتخلي عن الهجوم المسلح (١٢٤، ج١، ص٢٣٩-٢٤٠).

لم تُنشر حتى الآن الوثائق التركية التي تؤكد عزم الباب العالي الحصول على دعم دبلوماسي (وربما عسكري أيضًا) من إنجلترا في عام ١٨٣٤م، ويؤكد أحد التقارير التي أرسلها مصطفى رشيد إلى الباب العالي على نحوٍ غير مباشر أن نامق باشا قد أجرى في لندن مباحثات بخصوص مصر. يقول مصطفى رشيد في تقريره: «بما أن القنصل الإنجليزي موجود في الإسكندرية لدى محمد علي، فإن هذا يعني أن مباحثات نامق باشا في لندن جاءت في وقتها» (٤٥، العدد ٢، ص١٤٥).

وهناك شهادات موثقة حول عدم اتخاذ إنجلترا جانب السلطان على نحوٍ مباشر في البداية، أي في النصف الأول من الثلاثينيات، وإعلانها للعلاقات الطيبة مع محمد علي، وهو ما أكدته بحوث عديدة. فعلى سبيل المثال، كتب المؤرخ الأمريكي ف. س. رودكي: «أن بعض الإنجليز، الذين كانوا على ثقة من أن الباشا (محمد علي) سوف يتحد مع إنجلترا بهدف دعم مصالحها في الهند، واتفق هؤلاء على أن على بلادهم أن تتحد معه، مثلما تفعل فرنسا، لا مع تركيا» (١٨٢، ص٦٣). وفي تقرير كتبه مصطفى رشيد للسلطان في نهاية عام ١٨٣٧م، أشار إلى أن إنجلترا لم تكن مهيأة، في وقت ما، للوقوف ضد محمد علي؛ إذ إنها كانت تعول على أنه «يمثل حصنًا ما ضد روسيا» (٤٨، ص٨٩/ انظر أيضًا ٣٤، المجلد ١٢، ص٥٠، ٤١/ ١١٦، ص٢٠٥–٢٠٧/ ١٢٤، ج١، ص٢٤٠، ٢٥٢-٢٥٣/ ١٥١، ص٦٦، ١٢٤–١٢٦/ ١٨٢، ص٣٨–٤١، ٤٩، ٥٨–٦٠/ ١٩٨، ص١٤١).

---

[٥] في عام ١٨٣٤م كان نامق باشا يعمل سفيرًا لتركيا لدى لندن.

[٦] المقصود هنا هو بحث إنجلترا عن طريق تؤدي إلى الهند عبر الأراضي التي كانت تقع تحت حكم محمد علي.

طرحت المناقشات التي دارت في برلمان لندن سؤالًا حول عدم قيام إنجلترا بتقديم المساعدة للسلطان عامَي ١٨٣٢م و١٨٣٣م، آنذاك أجاب السيد جراي، الذي كان يترأس مجلس الوزراء الإنجليزي بقوله: «إن إنجلترا ... لها علاقات تجارية واسعة مع محمد علي، وإن قطع هذه العلاقات ليس في صالحها» (الاستشهاد من المصدر ٥، ص٣٩١).

نكاد نجد في معظم المراجع والمؤلفات موقفًا عامًّا، فحواه أن إنجلترا كانت تعتبر استمرار تحالفها مع السلطان التركي واحدًا من أهم المبادئ التي تقوم عليها سياستها، التي تستهدف إعاقة السياسة الشرقية لروسيا وفرنسا. على أن هذا الموقف الصحيح لم يضع في الاعتبار علاقة إنجلترا بمحمد علي وبالسلطان في النصف الأول من ثلاثينيات القرن التاسع عشر (انظر على سبيل المثال ٢٠٨، ص٢٠٨ / ٧٤، ص٤٨٥ / ٨٥، ص٥٥٨-٥٥٩ / ٨٦، ص٤٩٦ / ٩٠، ص١٧٢، ١٧٩-١٨٠ / ٩٧، ص٩٣ / ١٣٢، ص٤٨٢).

لقد اعتبر محمد علي، بعد محاولته الأولى إعلان استقلال مصر في عام ١٨٣٤م، والتي قوبلت بالرفض من جميع الدول الأوروبية، أن إنجلترا هي المسئولة عن ذلك، ورأى فيها منذ ذلك الحين عدوًّا له (١٢٤، ج١، ص٢٥٠-٢٥١ / ١٨٢، ص٤٩). وانطلاقًا من ذلك فقد أعلن محمد علي في عام ١٨٣٥م رفضه لنشاط البعثة الإنجليزية في منطقة شمال سوريا، التي كانت تقع تحت إمرته آنذاك، وكانت إنجلترا قد نجحت بعد مساعٍ طويلة في الحصول من الباب العالي على السماح بقيام بعثة تحت قيادة الفريق تشيسن تستهدف إنشاء خط ملاحي عبر نهر الفرات. عن ذلك كتب روزين يقول: «الآن أدركت الحكومة البريطانية ... أي مكافأة عليها أن تدفع مقابل سياسة الإذلال التي انتهجتها والتي وصلت إلى حد الاحتقار» (١٢٤، ج١، ص٢٥٣). وقد أشار ش. ألتونداج، الذي كرَّس أبحاثه لتاريخ الصراع التركي المصري إلى أن «محمد علي اكتسب عداوة أوروبا بأسرها وخاصةً إنجلترا، ولم يستثنِ من هذه العداوة سوى فرنسا» (١٩٩، ص٢٣).

في النصف الثاني من الثلاثينيات، أخذت علاقات الحكومة السلطانية مع إنجلترا تزداد قوةً تدريجيًّا. آنذاك، كانت إنجلترا قد قررت نهائيًّا الوقوف في صف السلطان ضد محمد علي. لم يكن بالمرستون سعيدًا بالوضع في الشرق، ليس فقط بسبب معاهدة أونكيار إيسكيليسي، ولكن لأن محمد علي أصبح يقض مضاجع إنجلترا، بعد أن نجح في استخدام سوريا كرأس جسر لغزو شبه الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين، وهما اللتان كانتا تُمثلان مدخلًا إلى الهند من جهة الغرب (٤٦، العددان: ١٧، ١٨، ص١٨٠-١٨١ / ٦٢، ص١٧٦-١٧٧ / ١٥١، ص١٦٨ / ١٨٢، ص٥٧).

كان الباب العالي يرغب في أن يكون تحالفه مع إنجلترا تحالفًا ثنائيًّا هجوميًّا، لا تحالفًا دفاعيًّا جماعيًّا، وهو ما كانت تريده الدول الأوروبية، التي كانت تسعى إلى أن تستبدل تركيا بهذا التحالف تحالفها مع روسيا. ولما كانت تركيا غير واثقة تمامًا أن إنجلترا سوف توافق على عقد مثل هذا التحالف معها، فقد فضَّلت أن تبقي على علاقتها الودية المضمونة مع روسيا، حتى يتسنى لها تهديد محمد علي بمعاهدة أونكيار إيسكيليسي.

منذ عام ١٨٣٤م راح السفير الإنجليزي بونسونبي (سفير إنجلترا لدى الباب العالي بدءًا من فبراير عام ١٨٣٣م) في تأييد الطموحات العدوانية للسلطان ضد محمد علي ويوقظ لديه الأمل في أن إنجلترا سوف تُقدم الدعم العسكري البحري لتركيا السلطانية إذا ما دعت الضرورة (١٢٤، ج١، ص٢٣٩–٢٤٠/ ١٨٢، ص٦٧/ ١٥١، ص١٦٧/ ٥٣، المجلد ٦، ص٦/ ٤٨، ص١٣٢). كان هذا الموقف وسيلة فعَّالة لإضعاف التحالف الروسي التركي ولتوطيد العلاقات التركية الإنجليزية. وكان بالمرستون على علم بهذا التوجه الذي يتبناه بونسونبي، وإن كان من الواضح أنه لا يؤيده في رأيه (٤٣، المجلد ٢، ص٤٤٢/ ١٨٢، ص٥٣)، غير أن بالمرستون لم يفصح صراحة عن رغبته في تغيير الأمر الواقع. يُشير روزين إلى أن «الحكومة الإنجليزية ... على الرغم من أنها لم تكن تفكر آنذاك (في مارس ١٨٣٨م، المؤلف) في تعكير صفو السلام في أوروبا، إلا أنها راحت تؤكد علنًا وجهة نظر اللورد بونسونبي، أي إنها تؤيد الحرب في الشرق، تلك الحرب التي لو قُدِّر لها أن تنشب لوقفت فيها إنجلترا بكل وضوح إلى جانب الباب العالي؛ إذ إن ذلك كان سيقضي على الأفضلية التي حصل عليها الفرنسيون المحيطون بمحمد علي، فضلًا عن أنها كانت ستؤدي إلى إلغاء التحالف الذي تستند عليه روسيا في سيطرتها على القسطنطينية؛ ولهذا لم تكن هناك من وسيلة، كما افترض الجميع، لتجنب نشوب الحرب» (١٢٤، ج١، ص٣٠١).

في عام ١٨٣٦م أعلن بونسونبي باسم حكومته احتجاجه على احتكار الباب العالي للحرير وبعض السلع الأخرى في سوريا. كان الاحتكار في مصر وسوريا (بعد أن غزا محمد علي الأخيرة) يُمثل مصدرًا لعوائد هائلة لمحمد علي. ولهذا فقد رد الباب العالي على احتجاج إنجلترا بالموافقة عن طيب خاطر، وأصدر فرمانًا يحظر فيه سريان هذا النظام في سوريا، بشرط أن تتعهد إنجلترا بإرغام محمد علي بتنفيذه. وهكذا جرى القضاء على الاحتكار في سوريا. كان الباب العالي يأمل أن يؤدي هذا التنازل الذي قدمه للمصالح التجارية الإنجليزية، إلى أن توافق إنجلترا على مساعدته عسكريًّا ضد محمد علي. «وقد

ساعد هذا الأمر إلى حدٍّ كبير السفير الإنجليزي في محاولاته للتقرب من وزراء الباب العالي، وكان بنية السلطان ومن حوله أن يضعوا ثقتهم في استعداد إنجلترا لإمدادهم بالمساعدة» (١٢٤، ج١، ص٢٦٤).

استمرَّت الحرب الدبلوماسية بين إنجلترا وروسيا، طوال فترة الصراع التركي المصري من أجل الاستئثار بالسيادة في التأثير على الباب العالي، وكانت كفة النجاح تميل تارة لصالح الأولى وتارة أخرى لصالح الثانية.

وقد سجَّل مصطفى رشيد في تقاريره أن كلًّا من إنجلترا وفرنسا لم تتوقفا عن إخافة الباب العالي من التهديد الروسي (٤٦، العدد ١٤، ص٦٨، ٦٩/ ٤٨، ص٨٤) وتقديم النصح له بألا يقبل في المستقبل المساعدة من روسيا؛ إذ إن قبول المساعدة منها سوف يؤدي إلى حرب شاملة سوف تعاني منها تركيا (٤٨، ص٧٠، ١٣٠-١٣١/ ٥٣، المجلد ٦، ص٦).

وعلى امتداد الصراع التركي المصري، كانت فرنسا تمد يد العون لمحمد علي، ولكنها كانت مضطرةً لمعارضة محاولته إعلان الاستقلال؛ حتى لا تُعطي لروسيا مبررًا للتدخل العسكري وللاحتفاظ بتركيا السلطانية باعتبارها عازلًا، وحتى لا تستفز إنجلترا ضدها.

لقد استغلت الدبلوماسية السلطانية الوضع المعقد لفرنسا، محاولةً أن توطد علاقاتها الودية معها، وأن تكسب إلى صفها الرأي العام فيها ضد محمد علي.

النشاط الدبلوماسي لمصطفى رشيد بك

في باريس ولندن في الفترة من عام ١٨٣٤م وحتى عام ١٨٣٧م

يذكر صلاح الدين بك، أول من وضع سيرةً لحياة مصطفى رشيد بك سفير تركيا في باريس عام ١٨٣٤م، أن السفير التركي كانت أمامه مهمتان رئيسيتان: الأولى «تغيير الصورة الخاطئة التي تكوَّنت عن تركيا» لدى رجال السياسة في أوروبا، والثانية محاولة التوصل لحل للمشكلة المصرية يتناسب وحقوق الدولة ومصالحها (٥١، ص١٥-١٦/ ٤٨، ص٦٣). وفي الوقت نفسه كان مصطفى رشيد مكلفًا بمهمةٍ ثالثة غير رسمية، وهي القيام بمباحثات سرية مع الحكومة الفرنسية بهدف استعادة الجزائر (٢١٥، ص٣٥).

في تلك الفترة، كان رجال السياسة والرأي العام في الدول الأوروبية يبالغون في الإنجازات الاقتصادية والثقافية التي حققتها مصر تحت سلطة محمد علي، ولكنهم في

الوقت نفسه، كانوا لا يعرفون سوى القليل عن الأوضاع في الإمبراطورية العثمانية، بما في ذلك الإصلاحات التي قام بها محمود الثاني، ولهذا فإن مهمته (تغيير الصورة الخاطئة التي تكوَّنت عن تركيا)، والتي كلف الباب العالي سفيره بالقيام بها، كانت مهمةً حيوية للغاية، وكانت علاقة الرأي العام، بل وجميع مجالس الوزراء في الدول الأوروبية بكل الأطراف المتنازعة (الحكومة السلطانية ومحمد علي) متوقفةً على نجاح مصطفى رشيد في إنجاز هذه المهمة.

تناولنا قبل ذلك كيف أن محمد علي قام في عام ١٨٣٤م بمحاولة الحصول على الاستقلال بالطرق الدبلوماسية، وهي المحاولة التي قوبلت بالرفض من جانب الدول الكبرى. وكان رأي مصطفى رشيد أن محمد علي لو حاول تحقيق هذا الهدف بالطرق العسكرية لجعل من قضية الباب العالي استعادة الجزائر، أمرًا ثانويًّا للغاية أمام السفير التركي مقارنة بالتكليف الذي تلقاه من الحكومة بشأن التوصل لأفضل حل للمشكلة المصرية. وقد كتب مصطفى رشيد في أحد تقاريره المؤرخ ١٨٣٤م من باريس يقول: «إن الوقت والوضع الحالي يجعلان من المشكلة المصرية أمرًا عويصًا للغاية، بحيث تُصبح المشكلة الجزائرية تافهة بالمقارنة بها» (٤٨، ص٦٥). وقد وضع مصطفى رشيد هذا الظرف نصب عينيه إبان قيامه بواجباته الدبلوماسية في باريس. ومن الملاحظ أن الإمبراطورية العثمانية كانت تولي اهتمامًا كبيرًا الاحتفاظ بمصر يفوق كثيرًا اهتمامها بالجزائر، فالأخيرة كانت تدخل في نطاق الإمبراطورية العثمانية اسميًّا فقط؛ كانت مصر تدفع جزيةً كبيرة، وكانت مُلزمةً أن تضع تحت تصرف الباب العالي قواتها العسكرية، وقد كانت قوات لا يُستهان بها، بمقياس ذلك الزمن.

وقد بلغت قيمة الجزية التي كان على مصر أن تدفعها في عام ١٨٣٤م «٣٢ ألف كيس»، أي ما يُعادل ٦ ملايين فرنك (١١٢، ص٦٠/١٩٨، ص١٤٠). وقد دفعت ممالك الدانوب للباب العالي في نفس العام (نورد ذلك للمقارنة) ٣ ملايين قرش، وهو ما يُعادل ٦٨٠ ألف فرنك تقريبًا (١٢٤، ج١، ص٢٢٨).

وقد كلف الباب العالي أيضًا مصطفى رشيد أن يستوضح موقف فرنسا إذا ما اشتعلت الحرب، التي كان الباب العالي يستعد لدخولها ضد محمد علي إبان الانتفاضة السورية واللبنانية عام ١٨٣٤م.

وقد علمنا مما سبق أن مصطفى رشيد توقف في فيينا وهو في طريقه إلى باريس في سبتمبر عام ١٨٣٤م للتباحث مع مترنيخ، وقد أكد له الأخير أن الدول الكبرى لا ترغب في تصعيد الصراع التركي المصري، وأنها لن تسمح به. وأعرب السفير التركي عن أمله

ألا تُبدي روسيا وحدها مشاعرها الطيبة نحو السلطان، بمناسبة انتفاضة السكان في سوريا، بل وأن تحذو الدول الكبرى أيضًا حذوها (٤٥، العدد ١، ص٣١-٣٢). ويدل هذا التصريح على الأمل الذي راود الحكومة السلطانية في تلقي الدعم من الدول الأوروبية لقمع تمرد محمد علي.

وفي باريس أجرى مصطفى رشيد مباحثات مع جاك ديزاج رئيس إدارة البروتوكول بوزارة الخارجية الفرنسية، متمنيًا أن يتوصل من خلالها إلى التعرف على موقف فرنسا من الوضع المتأزم. وقد حذره ديزاج من أنه في حالة قيام أي دولة أوروبية بالمبادرة بالحرب (أي لو ساندت أيًّا من الطرفين المتنازعين سواء السلطان أو محمد علي) فإن الدول الأخرى لن تسمح بذلك «دفاعًا عن مبادئ الحضارة»، وأشار ديزاج «ولهذا فإن نية السلطان التصالح مع محمد علي أمر يتفق والسياسة الراهنة» (٤٥، العدد ٦، ص٤٣١).

عندئذ بدأت المباحثات بين ممثلي كل من السلطان ومحمد علي، بعدما اقتنع الجانبان باستحالة تحقيق مخططاتهما بسبب تضارب مصالح الدول الأوروبية، كان السلطان يُطالب محمد علي بإعادة آلاي الرقة الذي استولى عليه وأن يدفع الجزية (٤٥، العدد ٦، ص٤٣٠)، والتي كان والي مصر قد امتنع عن دفعها، متعللًا بأعذار كثيرة، قاطعًا بذلك التزامه بتنفيذ شروط معاهدة كوتاهية. وقد انتهت المباحثات بتقديم تنازلات من الجانبين (١٢٤، ج١، ص٢٥٠).

وقد أفرد مصطفى رشيد مساحةً كبيرة من تقاريره الدبلوماسية التي أرسلها من باريس خلال العامين ١٨٣٤م و١٨٣٥م للمعلومات التي نشرتها الصحافة الفرنسية عن تركيا. كان مصطفى رشيد يسعى دائمًا لاستمالة العاملين في الصحافة المحلية وكذلك الرأي العام الفرنسي نحو تركيا السلطانية.

وقد أبلغ السفير التركي الباب العالي أن فرنسا تُعد نصيرًا لمصر، وأن صحافتها تأتي على ذكر محمد علي بلهجة استحسان، وأشار إلى أن الشائعات التي روَّجها محمد علي عن نفسه قد تلقَّاها الناس هنا باعتبارها طموحًا منه إلى «الحضارة» (٤٥، العدد ٦، ص٤٣٣). وأكد أيضًا على أن عددًا من التجار المعروفين ينشرون في الصحف الفرنسية، مع ما يتكبدونه من نفقات، معلومات تعود بالفائدة على محمد علي، وأنهم يسعون لاستمالة عقول الفرنسيين نحوه (٤٥، العدد ١، ص٣٩). على أن الناس في فرنسا، وبفضل مساعي مصطفى رشيد، أصبحوا يتحدثون عن المعاملة الفظة واضطهاد محمد علي للأهالي، كما راحوا يتحدثون أيضًا عن الإصلاحات التي تجري في الإمبراطورية العثمانية. وعلى الرغم

من أن النتائج التي حققها مصطفى رشيد لم تكن شديدة الأثر، إلا أنه عبَّر عن آماله في سرعة سقوط «الهيبة الزائفة» التي اكتسبها والي مصر (٤٥، العدد ٦، ص٤٣٣، ٤٨، ص٦٦). كانت علاقات العمل مع العاملين في الصحف الفرنسية تتطلب نفقاتٍ مالية. وكان على مصطفى رشيد أن يدفع شهريًّا، على سبيل المثال، ١٥٠ فرنكًا لأحد محرري صحيفة Message، التي أخذت لهجتها، كما أشار مصطفى رشيد، تتغير تدريجيًّا لصالح تركيا (٤٥، العدد ٤، ص٢٩٤/ ٤٨، ص٦٦).

وقد أوصى الجنرال جيليمينو، السفير السابق لدى إسطنبول، مصطفى رشيد بالتعامل مع موظفٍ تربطه علاقات عمل بعدد من الصحف، وتنحصر مهمته في تقديم موجز للمقالات الصحفية قبل صدورها بأربع وعشرين ساعة، وإرسالها إلى الوزراء المحليين. وكان هذا الموظف يُرسل هذا الموجز إلى عدد من السفراء الذين استطاعوا عقد علاقات طيبة معه، فإذا ما اعتبر بعضهم أن شيئًا ما في هذه المواد يتناقض وتوجهات السياسة الخاصة ببلادهم، فإنهم يقومون بتنبيه الموظف إلى ذلك، فيقوم هذا بسحب هذه المقالات تمامًا أو بتخفيف لهجتها. كما كان هذا الموظف يقوم أيضًا بنشر المواد التي يتلقاها من السفراء في الصحف التي له معها علاقات، وكانت خدماته بالطبع تتطلب تمويلًا. وقد وعد هذا الرجل بنشر معلومات في صحيفتَي Deba وMoniteur عن إنشاء دور للبريد وعن التعليم في الأسطول العثماني وعن إعفاء السلطان لمحمد علي من الضرائب المستحقة عليه، انتظارًا لأن تترك هذه المعلومات انطباعًا حسنًا (٤٥، العدد ٦، ص٤٣٢). كان مصطفى رشيد يُبلِّغ الباب العالي أولًا بأول أنه قد أحاط القراء الفرنسيين علمًا بإنشاء طريقٍ بري يربط بين أوسكودار وإيزميت (٤٥، العدد ٦، ص٤٣٢)، وأنه قد تقرر إقامة حجرٍ صحي للإمبراطورية العثمانية، وإن كانت المشاغل المتعلقة بمصر قد حالت دون إتمامه (٤٥، العدد ٣، ص٢٩١).

وبعد وصوله إلى باريس، أشاد السفير التركي بأهمية الدور الذي تؤديه الصحف التي يصدرها السيد بلاك[٧] باللغة الفرنسية في الإمبراطورية العثمانية، وقد كتب مصطفى رشيد قائلًا: إن وصول هذه الصحف إلى فرنسا قد ساعد على تغيير رأي الفرنسيين في

[٧] وُلِد ألكسندر بلاك (Blacque) عام ١٧٩٧م في باريس، وسافر إلى أزمير في فترة الدعوة لإعادة النظام البائد (١٨١٥–١٨٢٠م). أصدر صحيفتَي Courrier de Smyrne وle Spectateus Oriental. وأصدر في إسطنبول صحيفة le Moniteur Ottoman بناءً على اقتراح من السلطان. توفي عام ١٨٣٧م.

الإمبراطورية العثمانية إلى الأفضل، حتى إن هناك مقالات تناولت محمد علي بنوع من السخرية. كما أشار السفير التركي إلى أن تحول الرأي العام الفرنسي قد ساعدت عليه أيضًا الإصلاحات التي أجراها محمود الثاني. وقد أخذت الصحف الفرنسية في استخدام «لهجة غير متحيزة» تجاه تركيا السلطانية (٤٥، العدد ٩، ص٢١١).

وقد علم مصطفى رشيد أن محمد علي يدفع ٦٠٠ فرنك لمحرر جريدة Courrier francais شهريًّا، على أن السفير التركي لم يكن يملك إمكانية دفع مثل هذا المبلغ، وأعرب في تقاريره عن أسفه لهذا (٤٥، العدد ٩، ص٢١٩).

يدل الاهتمام الذي أولاه السفير التركي للصحافة الفرنسية، على الأهمية التي كان يُعلِّقها على الرأي العام الفرنسي وعلى ما بذله من مساعٍ للتأثير فيه. كان مصطفى رشيد يعلم أن الرأي العام له أثرٌ معلوم في علاقة الدبلوماسية الفرنسية وحكومة فرنسا بالصراع التركي المصري.

وفي باريس ازداد اقتناع مصطفى رشيد بإمكانية حل الصراع التركي المصري بمساعدة إنجلترا، فأرسل في مارس عام ١٨٣٦م يلفت انتباه الباب العالي إلى استخفاف القنصل الإنجليزي في أليبو بالإدارة المصرية، ووصل إلى استنتاجٍ مفاده أن سخط إنجلترا على محمد علي قد ازداد، وأشار على الباب العالي ألا يُضيع هذه الفرصة المواتية (٤٥، العدد ١٢، ص٤٦١)، وبعد فترة، في الثالث من يوليو عام ١٨٣٦م، عاود السفير التركي الكتابة من جديد إلى الباب العالي ليخبره أنه «بناءً على السياسة الراهنة مع إنجلترا، فإن من المفيد توطيد العلاقة معها؛ إذ إن تدهور هذه العلاقة يُمكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة» (٤٥، العدد ١٣، ص٥٢). كانت هذه المشورة تُمثل رد فعل مصطفى رشيد تجاه ما حدث في إسطنبول وأدى إلى تراجع في العلاقات الإنجليزية التركية.[٨]

في ١٣ سبتمبر عام ١٨٣٦م تلقَّى مصطفى رشيد أمرًا من الباب العالي بأن يتبادل موقعه مع سفير تركيا في لندن نوري أفندي (٢٠٧، ص٧٠، انظر أيضًا ٢٤٥، العدد

---

[٨] لقد تصادف أن أصاب أحد المواطنين الإنجليز، ويُدعى تشرشل، أثناء قيامه بالصيد طفلًا تركيًّا، وعندها أصرَّ الأهالي على إلقاء القبض على تشرشل، الذي ظل مصيره مجهولًا لبضعة أيام. وقد اعتبر بونسونبي السفير الإنجليزي لدى إسطنبول أن السلطات التركية قد خرقت بهذا قانون حصانة المواطنين الإنجليز في الإمبراطورية العثمانية وأعرب عن استيائه. وقد ساءت العلاقات بين البلدين، إلى حد أن الباب العالي فوَّض مصطفى رشيد في إبلاغ الحكومة الإنجليزية بما حدث وطلب منه إدانة سلوك بونسونبي (لمزيد من التفاصيل انظر المرجع ١٢٤، ج١، ص٢٦٦–٢٦٩).

١٤، ص٦١). كان الباب العالي يعوِّل على مصطفى رشيد، الذي برهن على أنه أكثر الدبلوماسيين حنكة، في تحقيق أقصى ما يُمكن من نجاح في لندن، بما في ذلك الوصول إلى حل الصراع التركي المصري.

لم يكن هناك أي تحسن قد طرأ على العلاقات المتوترة بين تركيا ومصر. وفي ١٤ من أكتوبر عام ١٨٣٦م، أي في الأسابيع الأولى لوجوده في لندن بصفته سفيرًا، أبلغ مصطفى رشيد إسطنبول أن الصحف الفرنسية عاودت مرةً أخرى الكتابة حول نية محمد علي إعلان منصب والي مصر منصبًا وراثيًّا، كما أفادت هذه الصحف، علاوةً على ذلك، أن محمد علي أعلن رسميًّا في حضور قناصل أوروبا في القاهرة ولدَه إبراهيم خليفة له على سوريا، وحفيده عباس باشا خليفة له على مصر (٤٦، العدد ١٤، ص٦٥–٨٨).

كان لهذه الأنباء وقعٌ شديد على مصطفى رشيد، الذي سارع فور وصوله إلى لندن في أكتوبر ١٨٣٦م بالتوجه لمقابلة بالمرستون، حتى يستوضح منه مدى صحة هذه الشائعات ويتعرف على الموقف الذي سوف تتخذه إنجلترا حياله. آنذاك كانت الحكومة الفرنسية قد استدعت سفيرها في إسطنبول، الأدميرال روسين، إلى باريس. وفسَّر مصطفى رشيد هذا الاستدعاء بأن له علاقة بما يجري من أحداث في مصر. هدَّأ بالمرستون من روع السفير التركي بخصوص عزم فرنسا، بعد أن أخبره أن المسألة الجزائرية تُعد استثناءً، وأن فرنسا فيما يتعلق بالقضايا الأخرى سوف تقف إلى جانب الإمبراطورية العثمانية. وفي الوقت نفسه حاول بالمرستون أن يستوضح موقف السفير التركي والحكومة السلطانية في سياسات كل من فرنسا وروسيا. اكتفى مصطفى رشيد بالتعبير عن موافقته على رأي بالمرستون بشأن علاقة فرنسا بالسلطان، وأضاف متوخيًا إلقاء الضوء على هدفه الرئيسي، وهو تلقِّي مساعدة إنجلترا، أن الهدف الرئيسي للإمبراطورية العثمانية هو صداقة إنجلترا. وأكد بالمرستون في رده أن إنجلترا على استعداد دائمًا لإظهار تعاطفها مع كل مشكلات الباب العالي. اعتبر مصطفى رشيد أن من الضروري جذب انتباه محدثه إلى أن رغبة السلطان تتلخص في إخراج المصريين من سوريا وفي الالتزام الكامل لمحمد علي بواجباته كتابع للسلطان، وأشار السفير التركي إلى أن محمد علي يتحدث منذ الآن عن خلفائه؛ ولهذا فإن مثل هذه الظروف سوف تدفع بالباب العالي لإعلان الحرب عليه بدلًا من الدخول في مفاوضات معه.

أجاب بالمرستون بلهجةٍ ودية، مؤكدًا أن إبعاد محمد علي عن سوريا لا يتم بإلقاء المواعظ، وفي الوقت نفسه فإن محمد علي يمتلك هناك قوات جديرة بالاعتبار، ولذلك فإنه

يقترح عدم إثارة هذا الموضوع ما بقي محمد علي على قيد الحياة، فهو عجوز يشكو من المرض ولن يعيش طويلًا، فإذا وعد السلطان بذلك، أضاف بالمرستون، فإن إنجلترا من جانبها سوف تُخبر محمد علي أنه لا يملك الحق في استبقاء قواته في سوريا وإظهاره للعصيان، وسوف يسمح هذا للباب العالي بأن ينتبه لمشكلاته الداخلية ويعمل على رفع مستوى الحياة ورفاهية السكان. وأشار بالمرستون أن إنجلترا كانت تنظر دائمًا إلى محمد علي باعتباره مجرد والٍ لا أكثر وأنه واحد من رعايا السلطان، وهو ما نبهته إليه إنجلترا مرارًا، وأن ما يدعيه من انتقال السلطة إليه بالوراثة يبدو — في رأي بالمرستون — أمرًا غريبًا.

ومع هذا فلم يتجاهل وزير خارجية بريطانيا علاقة روسيا بتركيا السلطانية ووجه إليها انتقادًا حادًّا.

وقد رد السفير التركي على بالمرستون — متجاهلًا اقتراحه بشأن الحفاظ على السلام، وإبقاء الوضع بين السلطان ومحمد علي على ما هو عليه — معلنًا أن مشكلة سوريا تتطلب مباحثاتٍ دقيقة مستقبلًا. وقد أعرب وزير خارجية إنجلترا عن موافقته على هذا الرأي.

كتب مصطفى رشيد إلى الباب العالي يخبره أن مباحثاته استمرَّت طويلًا، وأنهى تقريره بالاستنتاجات الآتية:

(١) لا تُحبذ إنجلترا نية محمد علي في الحصول على سلطةٍ وراثية في مصر، وترى أن من الضروري القضاء على تمرده دون ضجيج (أي بطريقة دبلوماسية وليس باللجوء إلى الحرب)، وتعتزم حل الصراع لصالح السلطان.

(٢) ينبغي تقوية الحدود مع روسيا مع عدم الاستناد إلى معاهدة أونكيار إيسكيليسي ودون إعطاء روسيا حجة للتدخل في الصراع التركي المصري.

(٣) لن تسمح فرنسا — على الرغم من أنها تؤيد الوالي المصري — بتصاعد حدة الصراع؛ إذ إن إنجلترا تُظهر اهتمامًا بما يقوم به محمد علي من أعمال، وهو اهتمام يتناقض ومصالح فرنسا، كما أن الاهتمام الذي تُظهره فرنسا من حين إلى آخر تجاه روسيا لم يعد متينًا كما كان، فضلًا عن أنه لا يلقى تأييدًا من الفرنسيين.

غير أن التأييد الواضح من جانب روسيا لكارل العاشر المخلوع يبدو أنه قد ضعف الآن، ولعل روسيا الآن تميل أكثر لسياسة الملك لويس فيليب. وإن كان الأمر لم يصل إلى حد تبادل الثقة بين الدولتين، بحيث يعرض السفير الفرنسي آراءه على السفير الروسي،

وبخاصة أن نيات فرنسا تجاه مصر تتعارض والمصالح الروسية (٤٦، العدد ١٤، ص٦٥–٧٠).

على هذا النحو نجد أن مصطفى رشيد في أول تقرير له من لندن حول وضع الصراع التركي المصري وموقف الدول الأوروبية منه، يقترح عددًا من النقاط للقضاء على النزاع التركي المصري، وتتلخص في:

(١) التوجه إلى إنجلترا؛ إذ إنها تعتزم مساعدة السلطان في تحقيق أهدافه.

(٢) عدم طلب أي مساعدة من روسيا بموجب معاهدة أونكيار إيسكيليسي.

(٣) عدم التخوف من فرنسا؛ حيث إنها — كما يبدو — لا ترغب في تأييد محمد علي، وهي لن تفعل هذا تضامنًا مع إنجلترا، التي تتعارض مصالحها مع مصالح روسيا.

ويرى السفير التركي أن محاولات التقارب الروسي الفرنسي لا تقوم على أساسٍ متين.

تتيح لنا التقارير الدبلوماسية التي بعث بها مصطفى رشيد من لندن عامَي ١٨٣٦م و١٨٣٧م التعرف على نقطة البدء في التقارب الإنجليزي التركي. ونظرًا لأنه، حتى الآن، ما تزال المؤلفات تتناول قضية ما إذا كانت إنجلترا متورطةً في إشعال فتيل الصدام العسكري الثاني بين السلطان ومحمد علي (انظر ٦٣، ص٧٥)، فإن هذه التقارير تُمثل وثائق تركية ذات أهمية بالغة، وترجع هذه الأهمية لأنها تُلقي بالضوء على مراحل تكوِّن الموقف الدبلوماسي للباب العالي عامَي ١٨٣٦م و١٨٣٧م، أي في تلك الفترة التي حوَّلت فيها الدبلوماسية السلطانية توجهاتها الدولية بشكلٍ واضح، وراهنت خلالها على التحالف مع إنجلترا.

وفي أكتوبر عام ١٨٣٦م، وبعد أن فشلت محاولة محمد علي فرض سلطاته بسبب رفض الدول الأوروبية، بدأت من جديد المفاوضات المباشرة بين ممثلي الدولتين المتنازعتين. واستمرت هذه المفاوضات بدءًا من الربع الأخير لعام ١٨٣٦م وحتى النصف الأول من عام ١٨٣٧م.

ويُمكن أن نستنتج من تقارير مصطفى رشيد أن فرنسا في مبادرتها (التي لم تلقَ قبولًا من إنجلترا) أخذت على عاتقها مسئولية الوساطة في المفاوضات. ففي يناير عام ١٨٣٧م اقترح السفير الفرنسي في إسطنبول، الأدميرال روسين، على محمد علي أن يحصل من السلطان على اعتراف بأحقيته في حكم مصر بالوراثة وبحقه في حكم سوريا مدى حياته (٤٦، العدد ١٥، ص١٣٧–١٣٨). وفي يونيو عام ١٨٣٧م استجاب السلطان لهذا الطلب، على أنه وعد بإعطاء محمد علي السلطة في حكم جزء من سوريا حتى عكا

مدى حياته، على أن تبقى صيدا تحت حكم السلطان (٤٦، العدد ١٦، ص٥٨-٥٩)، وفي مصادر أخرى نعرف أن محمد علي رفض رفضًا قاطعًا التخلي عن فكرة وراثة أسرته للحكم في سوريا، وهكذا وصلت المفاوضات التي أدارها ساري أفندي نيابةً عن الباب العالي (٤٦، العدد ١٥، ص١٣٠-١٣١) إلى طريقٍ مسدود (٢٧، ص١٥٢-١٥٣/٤٨، المجلد ٤، ص٢٤٣/٩٧، ص٩٩/ ١٢٤، ج١، ص٢٩٢–٢٩٤، انظر أيضًا ٤٦، العددين ١٧، ١٨، ص١٨٧).

في تلك الفترة، لفت بالمرستون، مرةً أخرى، انتباه مصطفى رشيد إلى أن محمد علي لن يترك سوريا بمحض إرادته، وأشار عليه بألا يُحاول أن يتخذ أي خطوة بالقوة لخطورة الأمر، على الرغم من أنه أكد أن إنجلترا ترغب في تحرير سوريا من نير محمد علي، على أن السفير التركي اعتبر أن الأمر لا يستدعي استخدام القوة، وأنه يكفي أن توجه كل من فرنسا وإنجلترا تهديدات حاسمة لمحمد علي. لكن بالمرستون لم يقتنع بجدوى استخدام مثل هذا الحل السهل. ومع ذلك فقد ألمح إلى أنه في حالة موافقة السلطان على حل هذه المشكلة بالشروط التي اقترحها السفير الفرنسي روسين، فسوف توافق إنجلترا عليها، ولو عُرضت عليها الوساطة فستقبلها.

بدا لمصطفى رشيد أن موافقة السلطان على ترك سوريا خاضعةً لمحمد علي أمر غير واقعي، ولهذا فقد اعتبر أنه قد أصبح من غير الممكن التدخل في المفاوضات الجارية وهو ما أعلنه للوزير الإنجليزي (٤٦، العدد ١٥، ١٣٨).

وهكذا وفي يناير عام ١٨٣٧م عاد بالمرستون إلى موقفه السابق، بل إنه أشار إلى خطورة وقوع الحرب بين السلطان ومحمد علي. وقد نبه مصطفى رشيد بالمرستون إلى أنه في حالة استمرار الباب العالي في محاولاته لعقد اتفاق مع محمد علي وعامله «معاملة حسنة»، فإن هذا الموقف يُمكن أن يطول؛ فالوصول إلى اتفاق ثابت في ظل بقاء سوريا تحت حكم محمد علي أمر مستحيل، كما أنه ليس من المعروف من سيستغل وقوع أي أحداث مفاجئة (٤٦، العدد ١٥، ص١٣٧).

كان السفير التركي يقصد بهذا التصريح حفز الوزير الإنجليزي على اتخاذ موقفٍ أكثر حسمًا نحو تأييد السلطان، موقف من شأنه أن يُغيِّر من الوضع القائم. لقد ألمح مصطفى رشيد مباشرةً ودون مواربة إلى أن وقوع «أحداث مفاجئة» يعني تحديدًا نشوب الحرب بين محمد علي والسلطان، وهو ما يُمكن أن تستغله روسيا لصالحها. كما أبلغ مصطفى رشيد بالمرستون أيضًا أنه في حالة الوصول إلى تسوية الصراع التركي المصري،

فإن الإمبراطورية العثمانية سوف تُنسق سياستها مع سياسة إنجلترا وفرنسا، حتى ولو جرى مد العمل بمعاهدة أونكيار إيسكيليسي. كان مصطفى رشيد يرى أن إمكانية مد المعاهدة يتوقف على السعي للحصول على تسويةٍ ملائمة للصراع التركي المصري، وبحيث لا تتعارض هذه التسوية مع مبادئ سياستَي كل من إنجلترا وفرنسا (٤٦، العدد ١٥، ص١٣٧).

كان الوعد الذي بذله السفير التركي بشأن عزم الباب العالي التوجه مستقبلًا ناحية الدول الغربية، بغض النظر عن العلاقات الشكلية بروسيا، يستهدف أيضًا الحصول على تأييدٍ أكثر فعاليةً من جانب إنجلترا.

في يونيو عام ١٨٣٧م تم تعيين مصطفى رشيد وزيرًا لخارجية الإمبراطورية. وقد جاء هذا التعيين تأكيدًا على التقارب الواضح بين إنجلترا وتركيا (١٢٤، ج١، ص٢٩٣/ ١٣٢، ص٤١٤–٤١٥، انظر أيضًا ٣٤، المجلد ١٢، ص٧٣/ ١١٥، ص٨٠)، وقد تأجل موعد مغادرة الوزير التركي عائدًا إلى بلاده حتى شهر أغسطس. وفي مطلع شهر أغسطس عام ١٨٣٧م استقبلت الملكة فيكتوريا،[٩] ملكة إنجلترا، مصطفى رشيد، وذلك قبل شهور قليلة من اعتلائها عرش البلاد. وفي مساء ذلك اليوم أجرى مصطفى رشيد مباحثات سرية مع بالمرستون استمرت ساعتين، تناولا خلالها مشكلات السياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية، وصرَّح فيها وزير الخارجية الإنجليزي لنظيره التركي أنه طلب من قنصل إنجلترا الثاني في مصر (والذي كان موجودًا آنذاك في لندن) أن يبلغ محمد علي أن إنجلترا لا تعتبره سوى تابع وخادم للسلطان، وهذا يعني أن مصر، فضلًا عن سوريا، يخضعان للسلطان، وأن محمد علي نفسه ليس أكثر من والٍ لهاتين الولايتين، وعلى هذا فإن إنجلترا لا تؤيد ادعاءاته فيهما نهائيًّا. وأنه وعلى الرغم من أن سوريا في الوقت الحالي تخضع لسلطانه، فإن إنجلترا تأمل في أن تقوم الإمبراطورية العثمانية في أقرب وقت بإعادة الأمور إلى نصابها وتحرير سوريا، وعلى الرغم من إصرار محمد علي الذي ازداد حتى وصل إلى أنه يعتزم الاستيلاء على اليمن ليصل من خلالها إلى المحيط الهندي، فإن إنجلترا لا يُمكنها أن تسمح بذلك.

[٩] اعتلت الملكة فيكتوريا العرش في السابع والعشرين من يونيو عام ١٨٣٧م بعد وفاة عمها ويليام الرابع ملك إنجلترا.

أعرب مصطفى رشيد عن امتنانه لبالمرستون، وأعلن أنه سيبلغ حكومته على الفور بمضمون هذه المباحثات، وعقَّب قائلًا: «لا شك أن جلالة السلطان سوف يُسر لهذه الأخبار» (٤٦، العددان: ١٧، ١٨، ص١٨٠–١٨١).

وهكذا، وبعد تسعة أشهر من وصول مصطفى رشيد إلى لندن تغيرت وبصورة جادة علاقة بالمرستون من قضية تحرير سوريا ومن حكم محمد علي. وإذا به يتحدث في أغسطس عام ١٨٣٧م لا عن مخاطر نشوب الحرب بين السلطان ومحمد علي، كما حدث في أكتوبر ١٨٣٦م، وإنما عن التحرير الوشيك لسوريا. كانت هذه الكلمات موجهة في حقيقة الأمر إلى الوالي المتمرد، ولكن بالمرستون رأى أن من الضروري أن يبلغ بها السفير التركي لعلمه بأن السلطان كان متعطشًا للحرب.

وخلال المباحثات التي تمت بعد ذلك ببضعة أيام، لفت بالمرستون انتباه وزير خارجية الإمبراطورية العثمانية إلى أن محمد علي يستخدم الفرنسيين بأعداد كبيرة في الجيش والأسطول. فعلى سبيل المثال، فإن قائد ترسانة طولون يقوم للسنة السادسة بمتابعة تطور شئون البحرية في مصر، وأن فرنسا لم تكتفِ بإعطائه راتبًا مساويًا لما كان يتقاضاه من قبل، وإنما أنعمت عليه بوسامٍ لقاء ما قدمه من خدمات للوالي المصري، كما أن الضباط الفرنسيين يعملون على متن سفن محمد علي وفي المدارس والمطابع التي افتُتحت في مصر وفي إدارات الجيش.

لقد بلغ تعاطف فرنسا مع محمد علي ورعايتها له إلى حد أن قنصلها في مصر لم يعرب من جانبه، بناءً على تعليمات من حكومته، عن أي اعتراضات على نظام الاحتكار الذي كان محمد علي يُطبقه، على الرغم من مخالفته للاتفاقات الدولية، حتى إن الرعايا والتجار الفرنسيين كانوا يضحون أحيانًا بمصالحهم إرضاءً لمحمد علي.

وقد ذكر بالمرستون فيما بعد أنه في الوقت الذي كان فيه محمد علي مجرد والٍ وخادم للسلطان، فقد كان يسعى لتقوية مصر بدعم من الفرنسيين، وكانت الإمبراطورية العثمانية، للأسف الشديد، تُمانع في دعم قواها الذاتية، قاصرةً اهتمامها على سماع وشايات بعض أعدائها. ولو أن السلطان قام بالارتفاع بمستوى الجيش والبحرية جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات التي حقَّقت نجاحًا حتى الآن، واستنادًا إلى موقع الإمبراطورية العثمانية وكفاءات السكان فيها، لنجح في تنظيم شئونها المالية ولاستطاع بالمرستون أن يقسم أنه بالإمكان بعد فترة قصيرة القضاء على محمد علي، ولأصبح للإمبراطورية العثمانية، فضلًا عن ذلك، شأن عظيم يُضارع الدول الأخرى.

رفض مصطفى رشيد تأكيد بالمرستون على وجود تدخل أجنبي (يعني الدبلوماسية الروسية)، ولكنه أعرب عن رضائه عن الثقة التي يوليها له محدثه، وقال إن السلطان ينظر بعين الاهتمام دائمًا للإصلاحات التي من شأنها أن تعود على البلاد بالفائدة، وإن كان الأمر يتطلب إنجازها بالتدريج، وهو ما وافقه عليه بالمرستون (٤٦، العددان: ١٧، ١٨، ص١٨٣–١٨٥).

إن هذا التقرير الأخير (المؤرخ ١٠ أغسطس ١٨٣٧م)، والذي كتبه مصطفى رشيد عشية رحيله إلى الوطن قادمًا من لندن، يتضمن الحديث عن أوضاع كثيرة جديدة، كما يتعرض أيضًا لموقف إنجلترا من الصراع التركي المصري.

لقد تغير موقف إنجلترا من قضية إشعال الحرب بين السلطان ومحمد علي. لم يعد بالمرستون يُطالب الباب العالي بعدم الدخول في حرب ضد محمد علي، ولم يعد يُذكره بخطورتها على تركيا السلطانية، وإنما راح على العكس من موقفه السابق، يدعوه لرفع قوته العسكرية ودعم أوضاعه الداخلية، وأعرب له عن ثقته في إحراز النصر على الوالي المتمرد بعد أن يُعد لكل شيء عدته اللازمة. ومن الملاحظ أيضًا أن تقديرات بالمرستون لسياسة فرنسا في مصر قد تغيرت هي الأخرى. لقد أدان بالمرستون هذه السياسة صراحة، وأوضح لمصطفى رشيد أنه يعتبر ما تقوم به فرنسا من أعمال موجهة ضد مصالح السلطان. كما تحدث بالمرستون عن محمد علي حديثًا يُشبه التهديد، وذلك بعد أن شعر بالقلق من جراء مخططات محمد علي بغزو اليمن وخروجه إلى المحيط الهندي.

على أن المصادر التاريخية، للأسف، لا تُقدم لنا شروحًا لأسباب هذه التغيرات في هذه الفترة تحديدًا،[١٠] وإن كان مضمون المباحثات يدل على أن الأمل الذي كان يحدو مصطفى

[١٠] يُمكن أن نفترض أن دفع بالمرستون للسلطان تجاه الحرب في أغسطس ١٨٣٧م، كان مرتبطًا بزيارة الأمير أ. ف. أرلوف إلى لندن في يوليو ١٨٣٧م. وقد أسفرت زيارة أرلوف عن تسويةٍ نهائية لحادثة السفينة «ويكسن»، التي كادت أن تؤدي إلى وقوع صدام عسكري بين الدولتين. إن الثقة التي بثها أرلوف لدى الوزير الإنجليزي من ناحية أن روسيا راغبة عن الدخول في تعقيدات عسكرية، ربما تكون قد شجَّعت بالمرستون نحو مشروعات أكثر شجاعةً في الشرق الأوسط، موجهة سواء ضد مصالح روسيا أو ضد فرنسا. على أن هناك احتمالًا لتفسيرٍ آخر يستند إلى تقارير ومذكرات مصطفى رشيد، ومفاده أن بالمرستون كان يخشى إمكانية قيام تحالفٍ فرنسي روسي موجَّه سواء ضد الإمبراطورية العثمانية أو ضد إنجلترا.

رشيد في الحصول على دعم عسكري من إنجلترا يؤازره في صراعه مع محمد علي كانت وراءه مبررات حقيقية.

واستنادًا إلى التقارير الدبلوماسية التي أرسلها مصطفى رشيد من لندن في الفترة من أكتوبر ١٨٣٦ وحتى أغسطس ١٨٣٧م (٤٦، الأعداد: ١٤–١٨)، يُمكن أن نصل إلى استنتاجٍ مفاده أن الباب العالي كان يتبع سياسةً مزدوجة تجاه روسيا، فعلى الرغم من عدم ثقته الكاملة تجاهها، وهو ما انعكس بشكلٍ واضح في تقارير مصطفى رشيد، حاول الباب العالي ألا يتسبب أي شيء في إفساد علاقته الطيبة معها. ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك أن الباب العالي فضَّل تبرم إنجلترا على فقدان رضا روسيا، فقد رفض الباب العالي، لهذا السبب، دعوة الخبراء العسكريين الإنجليز إلى الإمبراطورية العثمانية خشية اعتراض روسيا على هذه الخطوة (٤٦، العدد ١٥، ص١٣٣–١٣٦، قارن ما جاء في المرجع ١٢٤، ج١، ص٢٦٦، ٢٧٠–٢٧٣).

ويدلنا الحرص البالغ، وعدم التدخل التام من جانب الإمبراطورية العثمانية في الصراع الإنجليزي الروسي، والذي انفجر على إثر استيلاء الروس على السفينة الشراعية الإنجليزية «ويكسن» في نهاية عام ١٨٣٦م، على أن الباب العالي نجح في الحفاظ على موقفٍ حيادي صارم، فضلًا عن نجاحه في إخفاء تعاطفه مع الإنجليز في هذه الحادثة عن الروس (انظر ٤٦، العدد ١٦، ص٤٩–٥٣، العددين: ١٧، ١٨، ص١٧٦–١٧٨).

لقد أظهر الباب العالي هذا الحذر، عندما أعلن بالمرستون عن اهتمامه بتأييد الإمبراطورية العثمانية لبلجيكا المستقلة ولملكة إسبانيا، التي كانت قد دخلت في صراع ضد أنصار الملك كارل. فقد حاول مصطفى رشيد أن يجد حجةً يؤجل بمقتضاها اتخاذ الحلول الملائمة للباب العالي، وخاصةً وهو يعلم أن روسيا لا تقف في صف ملكة إسبانيا، كما أنها لا تؤيد العلاقات السياسية مع بلجيكا (٤٦، العددان: ١٧، ١٨، ص١٨١–١٨٣). على أي حال، فقد عقد مصطفى رشيد معاهدةً تجارية ودية مع بلجيكا بعد مرور عام، وفي الوقت نفسه اعترف الباب العالي بملكة إسبانيا، وهو أمر لم يجد ترحيبًا في بطرسبورج (انظر ١٢٤، ج١، ص٣٠٦).

وعلى الرغم من أن الباب العالي كان يوافق في أحيان كثيرة على رغبات روسيا باعتبارها حليفةً له ويستمع إلى مشورتها، إذا لم تتعارض هذه المشورة مع مصالحه، فإن هذا لم يمنع الباب العالي من أن يتحرى تحقيق أهدافه السياسية في القضايا الأكثر أهميةً والتي تمس مصالح الدولة العليا، وقد تُوِّجت سياسة تركيا السلطانية بالنجاح؛

لقد استطاعت هذه السياسة، ودون أن تفسد العلاقات الودية مع روسيا مستغلةً إياها لصالحها، أن تحصل في الوقت نفسه على مساعدة إنجلترا في حل الصراع التركي المصري، وهو ما لم تكن تريده روسيا، التي لم تكن ترغب في أن يكون لإنجلترا دور رئيسي في التدخل في شئون الإمبراطورية العثمانية.

الفصل الرابع

التقارب مع إنجلترا

وتوقيع اتفاقية التجارة الإنجليزية التركية عام ١٨٣٨م

تحتوي المراجع الأوروبية على معلومات تُفيد أن الحكومة التركية تقدمت في عام ١٨٣٦م (١٨٢، ص٦٧)، أو في عام ١٨٣٧م (١٥١، ص١٦٧)، إلى إنجلترا باقتراح عقد تحالف عسكري ضد محمد علي. ويُشير ف. أ. بايلي إلى أن الباب العالي اقترح هذا التحالف وهو يعي الضعف الذي آلت إليه العلاقات بين روسيا والنمسا وبروسيا، كما كان على علم بالخلافات التي دبَّت بين إنجلترا وفرنسا في تلك الفترة (١٥١، ص١٦٧). والواقع أن الدبلوماسية العثمانية كانت ترقب باهتمامٍ فتور العلاقات بين إنجلترا وفرنسا عامَي ١٨٣٦م و١٨٣٧م (٤٦، ١٧–١٨، ص١٨٤ / ٤٨، ص٨٥–٨٧، انظر أيضًا ١٨٢، ص٦٦). وعن أسباب سخط إنجلترا انظر ٥، ص٥٦٠ / ٧١، ص٣٥٩–٣٦١، ٣٨٠–٣٨١. وقد كان لدى إنجلترا أيضًا مخططاتها لعقد تحالف مع النمسا، ومن الممكن دراسة ظهور هذه المخططات والمحاولات التي تمت من أجل تحقيقها استنادًا إلى الوثائق العثمانية لتلك الفترة. لقد كان الباب العالي يضع في حسبانه آنذاك تفاقم التناقضات الروسية الإنجليزية بسبب استيلاء الروس على السفينة الشراعية الإنجليزية «ويكسن» (١٣٢، ص٤٠٠–٤٠٢، ٤١١–٤١٣، ٨٩، ص١١٤–١١٦، ٤٦، العدد ١٦، ص٥٣).

وبعد عودة مصطفى رشيد إلى الوطن في سبتمبر عام ١٨٣٧م وتعيينه وزيرًا لخارجية الإمبراطورية العثمانية، قام بتسليم السلطان محمود الثاني مذكرة (انظر ٤٨، ص٨٤–٩٣)،[١] أورد فيها، استنادًا إلى ما تجمع لديه من ملاحظات شخصية إبان نشاطه

[١] المذكرة غير مؤرخة، ويشتمل نصها على عبارةٍ (٨٤، ص٢٩) تؤكد أنها قد كُتبت قبل بدء الانتفاضة السورية ضد محمد علي. فالانتفاضة بدأت مع نهاية عام ١٨٣٧م (انظر ٨٤، المجلد ٤، ص٣٤٢)، ومن

الدبلوماسي في باريس ولندن، في الفترة من ١٨٣٤م وحتى ١٨٣٧م، الحلول الممكنة للقضاء على مشكلتين من أهم مشكلات العلاقات الخارجية للدولة: الصراع التركي المصري، وعودة الجزائر إلى الإمبراطورية العثمانية. وتدل المذكرة على أن هاتين المشكلتين كانتا من أكثر المشكلات التي أرَّقت حكومة السلطان في عام ١٨٣٧م. وتحتوي المذكرة على مقترحات الوزير حول أهم الاتجاهات في السياستين الخارجية والداخلية للإمبراطورية العثمانية. وقد قدم مصطفى رشيد رؤيته للوضع الدولي وللسياسات الخارجية لكل من إنجلترا وروسيا وفرنسا والنمسا وبروسيا، وعلاقة هؤلاء بالصراع التركي المصري وبالاحتلال الفرنسي للجزائر. وتورد الوثيقة كذلك استشهادات جاءت على لسان رجال دولة مثل بالمرستون ومترنيخ والأمير إسترجازي، سفير النمسا لدى إنجلترا، والسيد ديزاج، رئيس إدارة البروتوكول في وزارة الخارجية الفرنسية، كما تورد آراء مصطفى رشيد الشخصية.

لقد لفت مصطفى رشيد انتباه السلطان إلى وجود جماعتين سياسيتين متنافستين داخل أوروبا؛ وهما فرنسا وإنجلترا من جانب، وروسيا والنمسا وبروسيا من جانبٍ آخر.

إن التقرير — الوثيقة — مليء بالحقائق التي تؤكد على التنافس الواضح بين الدول الأوروبية، وخاصةً بين إنجلترا وروسيا، على الإمبراطورية العثمانية. ويُشير مصطفى رشيد إلى كلمات بالمرستون، التي نستدل منها على أن أكثر ما كان يؤرق إنجلترا آنذاك هو وجود معاهدة أونكيار إيسكيليسي الموقعة عام ١٨٣٣م. وكان السفير التركي يُعرب دائمًا عن ثقته في أن إنجلترا سوف تؤيد السلطان عسكريًّا ضد محمد علي، وكثيرًا ما لفت انتباه السلطان إلى أن هذا التأييد يُلبي مصالح السياسة الخارجية الخاصة لإنجلترا، وهي المصالح التي كانت تصطدم مع مصالح روسيا في الشرق (٤٨، ص٩٠)،[٢] كما أن مصطفى رشيد كان دائم التأكيد على أن روسيا تدعم محمد علي، وهو دعم يُمكن أن يؤدي إلى انفصال مصر عن الإمبراطورية العثمانية ووقوعها تحت سلطة روسيا، كما كان يرى أن إمكانية وقوع هذا الأمر هو واحد من أسباب الكراهية الشديدة التي تكنها إنجلترا لروسيا؛ إذ كانت الأولى ترى أنه في حالة استيلاء روسيا على مصر، فربما يُصبح بإمكانها

ثم يُمكن اعتبار تاريخها هو الربع الأخير من عام ١٨٣٧م، في الفترة الواقعة بين وصول مصطفى رشيد إلى إسطنبول في سبتمبر عام ١٨٣٧م وبدء الانتفاضة في سوريا.

[٢] كانت لدى إنجلترا مخاوف من نيات عدوانية روسية مزعومة نحو الهند (انظر ٨٥، ص٥٥٨–٥٥٩).

عندئذٍ غزو إيران والهند.[٣] وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعرب مصطفى رشيد بشيء من الارتياح أن محمد علي لا يولي ثقته لإنجلترا وروسيا وإنما يوليها لفرنسا (٤٨، ص٨٩).

كان مصطفى رشيد يشك في متانة التحالف بين فرنسا وإنجلترا، وهو ما حاول بالمرستون إقناعه به، وأكد رشيد أن الاستخفاف الذي شاب بعض عبارات بالمرستون عن فرنسا، وكذلك المعلومات التي استقاها من أعضاء البرلمان الفرنسي حول وجود بعض المؤيدين لروسيا داخله، تدل على إمكانية حدوث تقارب بين فرنسا وروسيا، وقد أكد هذا الاستقراء للأمور، في رأي مصطفى رشيد، الآراء الهجومية التي صرَّح بها الوزراء الإنجليز بشأن فرنسا ونظرائهم الفرنسيين بشأن إنجلترا. في الوقت نفسه صرَّح الوزير التركي أن ملك فرنسا كان يخبره بمَيله ومشاعره الودية تجاه السلطان، كما أعرب له عن أمله ألا تُلقي الخلافات القائمة بينهما بسبب الجزائر، بظلها على العلاقات بين بلديهما.

اهتم التقرير اهتمامًا كبيرًا بالشائعات التي انتشرت في تلك السنوات حول التقارب الملحوظ بين روسيا وفرنسا، ولهذا فقد كتب مصطفى رشيد يقول: «إن العمل الدائم على تحقيق الإجراءات الهامة والسرية بهدف إعاقة التقارب بين فرنسا ورسيا يُمثل إحدى المهام القديمة للسفارة التركية في باريس» (٤٨، ص٨٩). وعلى امتداد التقرير نجد أن مصطفى رشيد جاء على ذكر إمكانية التقارب بين روسيا وفرنسا ست مرات، معتبرًا إياه، إلى جانب الصراع مع مصر، من أخطر الأمور التي تُشكل تهديدًا للإمبراطورية العثمانية.

وفي معرض تحليله لسياسة الدول الأوروبية (إنجلترا، فرنسا، روسيا، النمسا، بروسيا)، قام وزير الخارجية التركي بدراستها في ضوء سياسة دولته. لقد رأى مصطفى رشيد أن من واجبه تعريف السلطان والباب العالي بالوضع العالمي الراهن، فضلًا عن تعريفه بصورةٍ ما بتاريخ العلاقات السياسية الدولية الأوروبية. كما قام أيضًا بوصف كل التدابير والخطط المتوقع اتخاذها من جانب الدول الأوروبية، وذلك حتى يتسنى له تحاشي الوقوع في الخطأ عند اختياره لتوجهه السياسي، وليتمكن من امتلاك القدرة على متابعة التغيرات والتقلبات المنتظرة في المخططات السياسية، ومن ثم إعادة حساباته تجاهها في الوقت المناسب. وقد أكد مصطفى رشيد وجود تحالفين سياسيين في أوروبا

[٣] حول انتفاء أي نية لدى روسيا لغزو الهند، انظر أعمال المؤرخين الروس والسوفييت (٧٩/ ٣٤، المجلد ١٢، ص٧٤–٧٦/ ١٥٠، ١٣٠)، وعن العلاقات الروسية الإيرانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، انظر ٨٧، ص٢٠٥–٢٠٩/ ١٠٨، ص١٤٠–١٤٦.

(إنجلترا وفرنسا من ناحية، وروسيا والنمسا وبروسيا من ناحيةٍ أخرى)، وأشار إلى الأسباب التي جعلت منهما تحالفات ضعيفة. كان مصطفى رشيد يرى أن من أهم ما يعوق التحالف بين إنجلترا وفرنسا هو التنافس بينهما فيما يتعلق بالسياسة الشرقية، بما فيها مصر، والعلاقة الحميمة التي تربط بين محمد علي وفرنسا. كما نبَّه صاحب التقرير أيضًا لخطورة التقارب بين فرنسا وروسيا من جهة، وبين إنجلترا والنمسا من جهة أخرى، وأشار إلى إمكانية انضمام النمسا وبروسيا وجميع الدول الجرمانية الأخرى إلى التحالف الفرنسي الروسي المزمع.

وبناءً على ما ذكره مصطفى رشيد، فإن الخطوات السرية التي قامت بها النمسا بهدف زيادة قوة روسيا وفرنسا، بالإضافة إلى غياب علاقات سياسية متينة بين بروسيا وروسيا، وتوجه رجال الدولة البروسيين إلى الدول الغربية لا إلى روسيا، كانت جميعها عوامل مهددة للتحالف الروسي النمساوي البروسي.

وفيما يخص النمسا، كتب مصطفى رشيد منبهًا أن التوجه الرئيسي لسياسة الأمير مترنيخ لا يخدم على نحوٍ جاد المصالح الحقيقية لروسيا: «إن موقف الأمير مترنيخ يتلخص فيما يلي: التظاهر بمظهر الصديق الوفي لروسيا، والإفصاح لها عن رغباته الدفينة، في الوقت الذي يقوم فيه بشكل غير ملحوظ بمواءمة تصرفاته بحيث تتوافق وتصرفات الدول المعادية لروسيا، والتي تستهدف في واقع الأمر إعاقة روسيا عن تحقيق آمالها من خلال وساطة هذه الدول» (٤٨، ص٨٦).

بمقتضى العرض الذي قدمه مصطفى رشيد لتصريحات مترنيخ، نجد أن الأخير لم يكشف (ظاهريًّا) أمام السفير التركي عن موقفه العدواني تجاه روسيا، على أن مصطفى رشيد كان على علم بهذا الموقف، كما لاحظ رشيد بحق أنه في حالة وقوع حرب شاملة فإن النمسا لن تكون حليفًا لروسيا، على الرغم من احتمال بقائها مؤيدةً لها.[٤] وأشار إلى أن «نمو ثروة وقوة روسيا من شأنه الإضرار بالنمسا وأنه لا يوافق رغبة النمساويين». وقد افترض الوزير التركي، استنادًا إلى تحليله للعلاقات الروسية النمساوية وعلى ملاحظاته الشخصية، وجود تحالفٍ إنجليزي نمساوي سري، جرى عقده كنوع من خلق توازن في مواجهة التقارب المفروض بين روسيا وفرنسا (٤٨، ص٨٧–٨٨، قارن مع المرجع ٩٠، ١٩٦).

[٤] تأكد ذلك إبان حرب القرم. وعن موقف النمسا انظر ١٣١، المجلد ١، ص٩، ٢٥١.

استشرف مصطفى رشيد أيضًا إمكانية قيام تحالف بين روسيا وفرنسا، يُمكن أن ينضم إليه بعد ذلك النمسا وبروسيا وجميع الدول الجرمانية، بينما من المحتمل أن تبقى إنجلترا معزولةً عنه. وقد لاحظ مصطفى رشيد أن مثل هذا الموقف يُمكن أن ينعكس على نحوٍ سلبي على الإمبراطورية العثمانية، وعدَّد وزير الخارجية، مُحللًا هذا الاحتمال، العوامل التي يُمكنها، بناءً على جميع الظواهر، أن تعوق قيام التحالف الروسي الفرنسي وهي: التزام الدول الأوروبية تجاه أسرة البوربون الملكية المخلوعة؛ ومن ثم الموقف السلبي لنيكولاي الأول تجاه حكم لويس فيليب في فرنسا، كراهية الفرنسيين لروسيا، العلاقات الطبيعية والحميمة بين الإنجليز والفرنسيين والقائمة على التجارة والتقارب الإقليمي.

يتعرَّض صاحب التقرير (المذكرة) بعد ذلك لموقف الدول الأوروبية من محمد علي، مشيرًا إلى التعاطف الخاص نحوه من قِبل الفرنسيين، ويؤكد مصطفى رشيد، في سياق حديثه عن موقف إنجلترا تجاه هذا الأمر، أن من المتوقع في الوقت الراهن أن تُبدي إنجلترا موافقتها الكاملة على تغيير العلاقات القائمة بين السلطان ووالي مصر؛ إذ إنها قد أُصيبت بالإحباط من جراء السياسة الخارجية لمحمد علي، وأنها باتت تخشى علاقاته مع روسيا (٤٨، ص٨٩).

وفي ختام تقريره يُشير مصطفى رشيد إلى ضرورة القيام بعدد من الإصلاحات الداخلية، نتيجةً للوضع الدولي المتدهور، بهدف رفع هيبة الدولة واستمالة الرأي العام الأوروبي، تمامًا مثلما فعل محمد علي.

نستطيع أن نلحظ في هذا التقرير برنامج الإصلاحات الذي شمل توسيع الإدارة العسكرية، إنشاء المدارس العسكرية، زيادة حجم الجيش وتحديث سلاحه وتحسين نظام الالتزام (فرض الضرائب وتحصيلها من سكان الإمبراطورية)، إنشاء الحجر الصحي، بناء المصانع ودعوة المتخصصين لها من أوروبا، زيادة إنتاج السلع المحلية، بما في ذلك السلع المعدَّة للبيع خارج البلاد مع خفض الاستيراد من أوروبا.

ومن أجل أن يستحث مصطفى رشيد السلطان والباب العالي على تطبيق الإصلاحات، استند في تقريره على الرأي العام الأوروبي، وكتب يقول إن الإصلاحات الجارية الآن في الإمبراطورية العثمانية «تلقى استحسانًا واعترافًا من أوروبا بأسرها» وأن «أوروبا كلها تُعارض» نظام الالتزام المطبق في الإمبراطورية العثمانية. كان مصطفى رشيد يعلم أن محمود الثاني في تلك الفترة تتملكه الرغبة في أن يضع واليه المتمرد موضع الاتهام، ولهذا فإن الرأي العام الأوروبي، الذي كان مصير المشكلة المصرية يتوقف عليه بدرجة معلومة،

كان يُمثل أهميةً فائقة بالنسبة للسلطان، كما كان يُمثل مبررًا قويًّا يُمكن استخدامه كأداة للضغط عليه لدفعه لاتخاذ خطوات إصلاحية أكثر إيجابية. وفي معرض حديثه عن ضرورة إقامة نقاط للحجر الصحي في مختلف مناطق الإمبراطورية العثمانية، أكد مصطفى رشيد أن وجود نقاط للحجر الصحي في إقليمين فقط من أقاليم الإمبراطورية العثمانية هما فلاخيا وصربيا أمر لا طائل من ورائه من الناحية السياسية.[٥]

ويدل التقرير الدبلوماسي إلى أن مصطفى رشيد كان مؤيدًا للتوجه الإنجليزي وخصمًا صريحًا لروسيا.

ولعل قواعد الرسميات السائدة آنذاك في البلاط التركي، والوضع الذي لم يستقر بعد للوزير الجديد، والذي كان على علم بأن هناك مؤيدين أقوياء لروسيا داخل البلاط،[٦] أمور لم تسمح لمصطفى رشيد أن يُصرِّح على نحوٍ أكثر تحديدًا لموقفه السابق، علمًا بأن توجهات سياسته الخارجية في هذه الوثيقة واضحة تمام الوضوح بحيث لا يصعب رصدها. كما أنه من الواضح أيضًا أن السلطان محمود الثاني كان ما يزال في تلك الفترة مترددًا بشأن قضية علاقته بروسيا، كما أنه لم يكن واثقًا من أن إنجلترا ستقف إلى جانبه. ويترك هذا التقرير لدينا انطباعًا أن مصطفى رشيد كان يسعى لاستمالة السلطان إلى جانبه؛ حتى يُشاركه اقتناعه وخططه.

لم يكن لدى إنجلترا، كما اتضح في أربعينيات القرن التاسع عشر، أي موانع لضم مصر إلى ممتلكاتها (٨٥، ص٥٦٣)، لكنها كانت تعتزم القيام بذلك مستقبلًا. آنذاك لم تكن إنجلترا تطمح في الاستيلاء على مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية، وكانت حكومتها تطبق سياسةً معادية لروسيا ولفرنسا في الشرق، معلنةً عن عزمها الاحتفاظ بوحدة الإمبراطورية العثمانية، ربما بقصد التخفيف من وضوح التأثير الإنجليزي في كل مجالات الإمبراطورية، وقد اقترح مصطفى رشيد استغلال هذا الظرف.

كان تأكيد مصطفى رشيد على أن روسيا تؤيد محمد علي مبالغةً واضحة، فبعد صلح أدرنة (عام ١٨٢٩م) رأت روسيا أن من صالحها أن يكون لها جارة ضعيفة وهي تركيا

[٥] أُقيمت مراكز الحجر الصحي في هذه الأقاليم بواسطة الإدارة الروسية إبان الحرب الروسية التركية (١٨٢٨–١٨٢٩م).

[٦] كان السرعسكر خسرو باشا والقبودان دار أحمد فخري باشا ووزير الداخلية عاكف باشا من المناصرين لروسيا.

(٣٤، المجلد ٤، ج١، ص٤٣٨، انظر أيضًا ٤١، ص٣٢٧–٣٢٩). ولهذا فقد أظهرت روسيا بعد عام ١٨٣٣م، وعلى امتداد فترة الصراع كله، لامبالاة تجاه التسوية الإقليمية السلمية بين السلطان ومحمد علي (٢٣، ٣٦، ج٢، ص٢٠٦-٢٠٧/ ٦٥، ص٤٤، ٥٥-٥٦/ ١٢٤، ج١، ص٢٥١/ ١٣٢، ص٥١٠). كانت روسيا مهتمةً بأن يبقى الوضع على ما هو عليه، ومن ثم لم تُقدِّم للسلطان أي دعم عسكري لاستعادة سوريا من يدي محمد علي. ويرجع هذا الموقف أيضًا لتخوف روسيا من تدهور موقفها مع إنجلترا وفرنسا اللتين دأبتا على التصريح بأنهما لن تسمحا لروسيا بأي تدخل عسكري جديد في الصراع التركي المصري.

ومن الحقائق المثيرة للانتباه أن مصطفى رشيد لا يُعبِّر في تقاريره أو مذكراته عن عدم ترحيبه بسياسة فرنسا تجاه محمد علي في تقديم الدعم، وهذا الموقف يُمكن تفسيره بأن تحالف محمد علي مع دول أكثر قوة من فرنسا آنذاك، كان يُمكن أن يُشكل خطورةً أكبر على وحدة الإمبراطورية العثمانية، وهو ما يُمكن أن نفسره كذلك بطموحات إنجلترا في تقوية الخلافات بين فرنسا وروسيا بسبب معاهدة أونكيار إيسكيليسي، مع السعي لدعم علاقاتها مع فرنسا في مواجهة السياسة الروسية في الشرق. فالحكومة الفرنسية لم تستطع، بدافع الخوف من «الخطر الروسي»، أن تستمر في زيادة حدة توتر علاقاتها مع إنجلترا (٦٣، ص٧٤)، وقد عملت إنجلترا على تهويل، عن وعي، من حجم هذا «الخطر الروسي» سواء في عيون فرنسا أو لدى الباب العالي (انظر ١٣٢، ص٣٣٩، ١٨٢، ص٥٦). ومن الحقائق المثيرة للانتباه، استنادًا إلى الوثائق التركية، أن رجال الدولة في إنجلترا لم يتحدثوا إطلاقًا مع ممثلي الباب العالي إلا عن موقف إنجلترا من المسألة الشرقية وإن كانوا قد تحدثوا عن تضامن فرنسا معها.[٧] وكانوا بذلك يوحون إلى الباب العالي أن تأييد فرنسا لمحمد علي لا يُمثل أي خطورة على تركيا؛ إذ إن الخلاف بين فرنسا وروسيا خلاف كبير للغاية بحيث لن يسمح لفرنسا أن تضعف الإمبراطورية العثمانية. وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت فرنسا بالنسبة للباب العالي حليفًا أكثر منها خصمًا. ومن البديهي أن إنجلترا لم تكن ترى أن سياسة فرنسا في مصر في ثلاثينيات القرن التاسع عشر تُشكل خطورةً كبيرة على وحدة الإمبراطورية العثمانية طالما ظلت فرنسا خصمًا لروسيا.

[٧] هناك استثناءٌ واحد مشهور وهو مباحثات بالمرستون مع مصطفى رشيد في لندن في العاشر من أغسطس ١٨٣٧م.

ومن واقع الحال نرى أن الباب العالي، في فترة الصراع التركي المصري، كان يُفضل أن يُساهم في دعم العلاقات الفرنسية الإنجليزية على حساب العلاقات الفرنسية الروسية. وهذا الاستنتاج يقودنا إليه مضمون مذكرة مصطفى رشيد وتعليماته التي أرسلها إلى السفير التركي في فرنسا في سبتمبر عام ١٨٤١م، مكلفًا إياه بضرورة المساهمة في دعم روابط الصداقة بين إنجلترا وفرنسا؛ إذ إن قيام مثل هذه الصداقة أمر يعود بالفائدة على الإمبراطورية العثمانية (٤٨، ص٣٩٢-٣٩٣).

لقد أولى مصطفى رشيد اهتمامًا كبيرًا لاحتمال قيام تحالف بين فرنسا وروسيا، فمثل هذا التحالف، لو تم، لكان من الممكن أن يحمل في طياته خطرًا كبيرًا على الإمبراطورية العثمانية. ويعود السبب في عدم قيام هذا التحالف للتحذير الشخصي الذي وجَّهه نيكولاي الأول للملك لويس فيليب، ملك فرنسا، (ملك المتاريس)، وكذلك بسبب المخاوف التي أثارتها الثورة الفرنسية (انظر ١٣٢، ص٤٧٥). على أن المخاوف التي راودت مصطفى رشيد بشأن احتمال قيام تقاربٍ بين روسيا وفرنسا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر كان لها ما يُبررها. «إن هذا العمل المشترك والمستحيل في الوقت الراهن قد أثار الفزع والرعب لديهما (إنجلترا وفرنسا، المؤلف) فيما يُمكن أن يُسفر عنه في المستقبل، فالنتيجة التي لا مناص عنها، لو أنه تم، كما يرى اللورد بالمرستون، هي انقسام الإمبراطورية العثمانية إلى دولتين منفصلتين، إحداهما مصر وسوريا والجزيرة العربية، وهذه ربما تخضع لفرنسا، والأخرى، أي تركيا الأوروبية وآسيا الصغرى، فسوف تدور في فلك روسيا» (١٣٢، ٤٧٥). وسوف نرى فيما بعد أن مصطفى رشيد سيُضمن أحد تقاريره من باريس عام ١٨٣٩م ملحوظةً مفادها أن عددًا من بين نواب الجمعية الوطنية في فرنسا قد تناقشوا طويلًا حول المسألة الشرقية، وأن مؤيدي روسيا ذكروا أن غزو الإمبراطورية العثمانية من جانب روسيا أمر يتعارض ومصالح إنجلترا فقط لا مصالح فرنسا، وأنه في حالة قيام تحالف بين روسيا وفرنسا، فإن ذلك سوف يؤدي إلى اتساع حدود فرنسا لتصل إلى نهر الراين، وإلى الحدود مع بلجيكا (٤٨، ص١٥٨).

وقد أشارت الباحثة السوفييتية ي. ن. كوشيفا إلى التقارب الفرنسي الروسي الذي حدث في أربعينيات القرن التاسع عشر بقولها: «على الرغم من الفارق الكبير بين بنية الدولة في فرنسا بعد الثورة وروسيا القيصرية، فقد لوحظ في الكتابات الاجتماعية الفرنسية في الأربعينيات وجود تيار يُثبت ضرورة قيام تحالف بين روسيا وفرنسا ضد إنجلترا» (٩٥، ص١٣٩). وقد احتوت بعض المؤلفات الفرنسية التي ظهرت في تلك الفترة على

مبرراتٍ تقف في صف قيام هذا التحالف، وهي تتفق والمبررات التي أوردها مصطفى رشيد في تقريره.

إن نفس هذه التيارات الموجهة ضد إنجلترا، لوحظت أيضًا في الفكر الاجتماعي الروسي في الربع الثاني من القرن التاسع عشر، الأمر الذي انعكس في المراجع الروسية (٩٥، ص١٣٩–١٤١). فعلى سبيل المثال نجد أن بوتسو دي بورجو، سفير روسيا لدى فرنسا في الفترة من ١٨١٥م وحتى ١٨٣٤م، يؤيد قيام تحالفٍ روسي فرنسي. وقد ظل يعمل بحماس على دعم التفاهم المشترك بين فرنسا وروسيا في القضايا الشرقية حتى انتهاء خدمته في باريس (انظر ٣٤، المجلد ١٥، ص١٥٨-١٥٩ / ١٧٨، ص٦١–٦٦).

وعلى الرغم من أن مصطفى رشيد لم يكن يولي ثقته روسيا القيصرية، فإنه سعى مع ذلك لتقديم بعض التنازلات لها كما سعى ألا يُفسد علاقاته معها.

كان تقدير مصطفى رشيد باشا للعلاقات النمساوية الروسية ينم عن درايةٍ واسعة بها. كانت النمسا في تلك الفترة لا تثق بالفعل في السياسة الشرقية التي تنتهجها روسيا، على الرغم من أن مخاوف مترنيخ بدت هادئةً بفضل اتفاقية ميونخ (١٨ سبتمبر عام ١٨٣٣م) والوعود التي بذلها نيكولاي الأول في مؤتمر ميونخ، وخلاصتها أنه في حال تفاقم الأوضاع في الإمبراطورية العثمانية، مما يتطلب معه تدخل روسيا وفقًا لشروط معاهدة أونكيار إيسكيليسي، فإن أي إجراء لن يُتخذ إلا بوساطة النمسا أدبيًّا.

ومن الحقائق اللافتة للنظر هنا أن القائم بالأعمال الروسي في فيينا عام ١٨٤٠م، أ. م. جورتشاكوف قيَّم متانة التحالف النمساوي الروسي بنفس الكلمات تقريبًا التي استخدمها مصطفى رشيد عام ١٨٣٧م. كتب جورتشاكوف يقول إنه يشك في متانة التحالف مع النمسا، وأنه في حالة وقوع الحرب فإن «كل ما نتوقعه منها (النمسا، المؤلف) هو الحفاظ على حيادها» (الاستشهاد من المرجع ١٣٢، ص٤٠٤).

وكما هو واضح، فقد أكد مصطفى رشيد على وجود تناقضات بين النمسا وروسيا تهدف إلى دفع السلطان نحو اتخاذ موقفٍ معادٍ للتحالف مع روسيا وإثبات أن مواقف روسيا ليست إلى هذا الحد من القوة، حيث إنها لا تعتبر أن النمسا حليف مخلص لها.

ويقترح مصطفى رشيد في مذكراته القيام بعدد من الإصلاحات، ولكنه لا يُسمي مجمل الإصلاحات التي أشار إليها. بطبيعة الحال فإن من الضروري التعرض بالشرح لطابع هذه المذكرة (التقرير) والتي تتناول أساسًا مشكلات السياسة الدولية. إن ورود ذكر الإصلاحات الداخلية في هذه الوثيقة يُمكن تفسيره، في المقام الأول، إلى أن الوزير الجديد أراد أن يؤكد على مغزى هذه الإصلاحات بهدف رفع هيبة الدولة في المجال الدولي.

وهكذا نجد أن تقرير وزير الخارجية يحتوي على عرضٍ شامل لقضايا السياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية، التي كان قد طرحها من قبلُ في تقاريره الدبلوماسية من موقعه كسفيرٍ لبلاده. إن محتوى التقرير يقودنا إلى الاستنتاجات التالية:

(١) ضرورة التوجه نحو إنجلترا لحل الصراع التركي المصري؛ لأنها مهتمة بتأييد السلطان وتقديم العون له.

(٢) يرى مصطفى رشيد عدم الاعتماد على روسيا لأنها تؤيد محمد علي، كما أنه لا يرى أي خطورة من جانب روسيا أو من غضبتها التي يُمكن أن تأتي نتيجةً لتغيير الباب العالي سياسته، فروسيا لا تملك حلفاء مخلصين يؤازرونها في سياستها الشرقية.

(٣) بذل الجهود لمنع التقارب بين فرنسا وروسيا؛ إذ إن قيام تحالف بينهما يُمكن أن يمثل خطرًا حقيقيًّا على الإمبراطورية العثمانية، فإذا ما حافظت فرنسا على تحالفها مع إنجلترا ولم تدخل حليفًا لروسيا فإن الدعم الذي تقدمه فرنسا إلى محمد علي لن يُشكل أي تهديدٍ لوحدة الإمبراطورية العثمانية.

وعلى الرغم من أن التحالف الإنجليزي الروسي الذي دافع عنه مصطفى رشيد مفيد لكلا الجانبين، فإن تحقيقه لم يكن أمرًا هينًا. وقد حالت عوامل السياسة الخارجية والداخلية دون قيامه.

ولعل النتائج المباشرة لهذا التحالف على إنجلترا كانت ستتمثل فيما يلي: زيادة تأثير إنجلترا على تركيا، فقدان روسيا لإمكانية تقدم قواتها نحو الأراضي التركية (وهو ما كانت تخشاه دول أوروبا الغربية)، فبعدما تراجعت الحاجة لدعوتها من قبل السلطان، ضعف التأثير الروسي على الإمبراطورية، وكذلك قيام تحالف عسكري مع إنجلترا من شأنه أن يؤدي إلى خضوع محمد علي للسلطان ومن ثم عودة سوريا ومصر إلى حكم السلطان.

وفي الوقت نفسه فإن الاتفاق الثنائي بين إنجلترا وتركيا لم يكن ليوقف سريان اتفاقية أونكيار إيسكيليسي، وبالتالي يظل التهديد بالتدخل العسكري من جانب روسيا قائمًا في حالة تجدد الصراع العسكري بين السلطان ومحمد علي، ثم إن تدخل إنجلترا من جانبٍ واحد كان من الممكن أن يُفسد «الاتفاق الودي» بين إنجلترا وفرنسا، أو قد يخلق حالةً من الاستياء لدى دول أوروبا الغربية الأخرى.

نتيجةً لذلك فإن المعاهدة الإنجليزية التركية المزمعة لن تؤدي إلى تحقيق الهدف الرئيسي لبالمرستون وهو التقييد المحكم للمبادرة الروسية، بل ربما أدى الأمر إلى نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة لعلاقات إنجلترا الخارجية.

بطبيعة الحال فقد كان السلطان والباب العالي يدركان مدى صعوبة عقد اتفاقٍ عسكري ثنائي مع إنجلترا ضد محمد علي. ولهذا فقد كان لمؤيدي التوجه الروسي داخل تركيا نفسها، على امتداد فترة الصراع، مكانة راسخة (١٧٨، ص١٢١).

في هذه الظروف اضطرت الحاجة كلًّا من إنجلترا والباب العالي لأن يعملا تدريجيًّا، فإنجلترا، بهدف إبعاد الباب العالي عن الدخول في تحالف مع روسيا، أعلنت أنه باستطاعتها مد يد العون إلى الإمبراطورية العثمانية، ورأت أن أفضل مبرر لها للتدخل في خضم التناقضات في الشرق هو نشوب الحرب بين السلطان ومحمد علي، على أنها راحت تتخذ كافة الإجراءات بحيث لا تصبح معاهدة أونكيار إيسكيليسي سارية المفعول عند وقوع الحرب. وكما ذكرنا آنفًا، فقد تم تحذير الباب العالي أنه في حالة استدعاء السلطان للقوات الروسية، فإن دول أوروبا الغربية سوف تتحد في جبهةٍ واحدة ضد روسيا وتركيا. لقد تعجَّل بالمرستون في اتخاذ موقفه من مجمل الأحداث، وراح يُعِد تدخلًا جماعيًّا يوقف به أي مبادرة من جانب روسيا، بل إنه وجَّه اللوم لكونها تشعل نيران الصراع عمدًا لكي تتمكن من التدخل بقواتها العسكرية استنادًا إلى الصراع التركي المصري المسلح.

لقد كانت هناك مصاعب جمة أخرى أمام الباب العالي. كان الباب العالي يخشى نقض تحالفه صراحة مع روسيا مع فقدانه الثقة في استعداد إنجلترا تقديم مساعدة عسكرية له ضد محمد علي. فإذا ما ألغى هذا التحالف، فربما يجد نفسه وحيدًا أمام قوة محمد علي والدول الأوروبية الأخرى بما فيها روسيا وفرنسا والنمسا، وكانت كل واحدة منها، وهو ما كانت حكومة الباب العالي تعرفه تمامًا، تطمع في أراضيها. لقد دفع الحادث الذي وقع عام ١٨٣٣م، عندما رفضت الدول الأوروبية مساعدة السلطان، بالحكومة التركية للتراجع عن اتخاذ أي خطوة تتسم بالمخاطرة.

كان مصطفى رشيد على علمٍ بكل هذه الظروف، إلا أنه كان ما يزال على ثقة في إمكانية قيام تحالف بين إنجلترا وتركيا.

مع نهاية عام ١٨٣٧م هبَّت من جديد في سوريا انتفاضة الدروز المسلمين ضد نظام قرعة التجنيد وزيادة الضرائب اللتين فرضتهما إدارة محمد علي (٢٧، ص١٣٢–١٣٦). ومن الواضح أن الباب العالي كانت له يد في هذه الانتفاضة (٤٨، المجلد ٤، ص٢٤٣/ ١١٠، ص١١). وقد نجح إبراهيم بن محمد علي في إخماد هذه الانتفاضة بعد معركةٍ دامية استمرت ثمانية أشهر.

وبعد انقضاء هذه الأحداث مباشرة أعلن والي مصر من جديد في مايو عام ١٨٣٨م قناصل إنجلترا وفرنسا وروسيا عن عزمه إعلان الاستقلال ودعمه بالسلاح، وقد حاول محمد علي الحصول على حق انتقال الحكم إلى أولاده بالميراث في المناطق الخاضعة له، وذلك بعد أن تلقى ردًّا سلبيًّا حادًّا من الدول الأوروبية (٢٧، ص١٥٣-١٥٤). وفي تلك الفترة ازداد استعداد كل من السلطان ومحمد علي للدخول في الحرب (١٣٢، ص٤٢١-٤٢٢).

وقد قدم مصطفى رشيد، بعد أن تولى منصب وزير الخارجية، مبادرة لإجراء عدد من الإصلاحات التي كان يرى، من وجهة نظره، أنها ضرورية لتقوية الأوضاع الداخلية.

وفي مارس عام ١٨٣٨م، وبناءً على مبادرة مصطفى رشيد الخاصة بإعداد مشروعات الإصلاح، تم إنشاء مجلسين حكوميين عاليين.

كان تطوير الاقتصاد يشغل أهمية كبرى وقد أُنشئت لذلك لجنة خاصة أُطلق عليها مجلس الأعمال الاجتماعية، دأبت على دراسة وبحث مشكلات استخدام المصادر الطبيعية وتنمية الزراعة والحرف والتجارة والصناعة إلى جانب التعليم المدني (١٠٩، ص٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٧/ ٢٠٨، ص١٦٢–١٦٤، ١٧٧/ ٨٤، ص٩٩/ ١٨٥، ص٥٤–٥٧).

في صيف عام ١٨٣٨م وإبان المباحثات التي دارت بين محمد علي والقناصل الأجانب بشأن إعلان استقلال مصر، اعتزمت تركيا بفضل المشاركة الفعَّالة لمصطفى رشيد باشا تقديم تنازلات حقيقية للمصالح التجارية الإنجليزية تمثلت في موافقة الحكومة التركية على عقد اتفاقية تجارية تعود بأرباح طائلة على إنجلترا.[٨]

تقضي الاتفاقية التجارية التي سعت إنجلترا إلى عقدها مع الإمبراطورية العثمانية على مدى عدة سنوات (٢٢٤، ص١١–٢٢) بإنشاء نظام للتجارة الحرة في الإمبراطورية، أي إمكانية بيع وشراء جميع السلع، مهما بلغت كمياتها، تبعًا لأسعار السوق، سواء في الموانئ أو في جميع أنحاء الإمبراطورية، فضلًا عن وضع نظام لتحصيل الجمارك (وعلى رأسها السلع التي لم يتم تحصيل رسوم جمركية داخلية عليها من التجار الإنجليز).

وعلى الرغم من رغبة الباب العالي في الحصول على دعم عسكري في إنجلترا يُساعده في حربه ضد محمد علي، إلا أنه ظل لسنوات طويلة يرفض اقتراح إنجلترا توقيع مثل هذه الاتفاقية.

---

[٨] للاطلاع على نص معاهدة التجارة التركية الإنجليزية عام ١٨٣٨م انظر ٤١، ص١١٠-١١١/ ٤٢، ص٢٤٩–٢٥٣/ ٤٩، المجلد ١، ص٢٧٢.

في عام ١٨٣٨م فقط كان مشروع الاتفاقية معدًّا من قِبل لجنة عادية واشترك في إعداده عن الجانب التركي نوري أفندي وزير المالية، وبوجوديديس محافظ جزيرة ساموس، وعن الجانب الإنجليزي القائمون بالأعمال ج. ل. بولفار، وج. كارترايت. وقد لقيت المعاهدة استحسان السلطان محمود الثاني. ووقعها في السادس عشر من أغسطس عام ١٨٣٨م مصطفى رشيد باشا وزير خارجية الإمبراطورية العثمانية وبونسونبي سفير إنجلترا (٢٢٤، ص٢١/ ١٨٠، ص١٢٣–١٢٤). وقد حدثت بعض الخلافات في وجهات النظر أثناء مناقشة مشروع الاتفاقية التي شارك فيها مصطفى رشيد باشا وقاني بك نائب الصدر الأعظم (٤٩، المجلد ١، ص٢٧٢)، لكن الوثائق التي كان من الممكن أن تكشف لنا عن مغزى هذه الخلافات لم يتم العثور عليها (٢٢٤، ص١٧). من المحتمل أن يكون لمشروع الاتفاقية الإنجليزية التركية التي وضعها سكرتير السفارة الإنجليزية د. وركفارت علاقة بجوهر الخلافات المذكورة. يفترض وركفارت، على سبيل المثال، أن يكون فرض ضرائب جمركية على دخول وخروج البضائع قيمتها ٣٪ إلى جانب بعض الشروط الأخرى كانت ستعود بفائدة أقل كثيرًا على تركيا مما كانت تعود به عليها شروط الاتفاقية التي عُقدت عام ١٨٣٨م (ص١٩١، ص٤٠٨–٤٠٩).

كان مصطفى رشيد في صيف عام ١٨٣٨م قد وعد السفير الإنجليزي بونسونبي أن يؤيد المفاوضات المناسبة. واعتبر بالمرستون أن نجاح المفاوضات توقَّف بشكل كبير على موافقة مصطفى رشيد (١٨٠، ص١٢٤).

في الأول من مارس عام ١٨٣٩م أصبحت الاتفاقية سارية المفعول. ويتفق المعاصرون والباحثون في أن ظروف السياسة الخارجية المتعلقة بالصراع التركي المصري هي التي فرضت على الباب العالي توقيع هذه الاتفاقية. كان محمود الثاني يعتبر أن القضاء على نظام الاحتكار في الإمبراطورية العثمانية، الذي كان محمد علي يُطبقه بصورة واسعة في مصر، سوف يقضي على القوة الاقتصادية لهذا الوالي المتمرد. كان السلطان يأمل أيضًا أن تقوم إنجلترا بالموافقة على إنشاء تحالف عسكري ضد محمد علي مقابل هذا التنازل من جانبه (٢٧، ص٢٢٤/ ١١٠، ص٢٣–٢٥/ ١٣٢، ص٤١/ ٤١، ص١١٠/ ٢٠٨، ص١٤٠/ ٥٣، المجلد ٥، ص١١١–١١٢/ ٢٢٤، ص٢٢).

كانت المعاهدة مفيدة في المقام الأول لإنجلترا، التي كانت بحاجة ماسة — وقد راحت الرأسمالية تنمو وتتطور فيها — إلى فتح أسوق جديدة (انظر ١٢٥، ص٤١–٤٢، ٤٥). لم تكن المعاهدة متكافئة؛ إذ تعرَّضت للتجارة فوق أراضي الإمبراطورية العثمانية فقط

ورسَّخت نظام الامتيازات الذي أفقد الباب العالي إمكانية الدفاع عن صناعته الخاصة بفرض رسوم الحماية الجمركية (٨٠، ص١٥٦). وتقضي المعاهدة بحرية التجارة في جميع السلع، سواء للأجانب أو لرعايا الإمبراطورية العثمانية (بما في ذلك المنتجات المحلية) فوق جميع أراضي الإمبراطورية، وحددت حجم رسوم الاستيراد بـ ٥٪ و١٢٪ بالنسبة للتصدير (٤٩، المجلد ١، ص٢٧٢). لقد كانت القوى الاقتصادية لإنجلترا وللإمبراطورية العثمانية مختلفة تمام الاختلاف بعضهما عن بعض، وكان مفترضًا مقدمًا تبادل السلع الجاهزة بالمواد الخام.

في الفترة ما بين عام ١٨٣٩م و١٨٤١م انضمت إلى المعاهدة فرنسا وعدد من المدن الألمانية، وكذلك بروسيا وسردينيا وهولندا والسويد وإسبانيا وبلجيكا والدنمارك وتوسكانا، وفي عام ١٨٤٦م انضمت إليها روسيا (٢٢٤، ص١-٢).

لقد بشَّرت المعاهدة بتحقيق مكاسب محددة للإمبراطورية العثمانية، وقد ساهمت بالفعل في زيادة الرواج التجاري وأدت إلى إلغاء نظم احتكار الدولة والتنظيمات الحكومية والبيع الجبري المميز للدول الإقطاعية والذي كان الباب العالي يطبقه على نحو كبير. من هذا المنطلق فقد ساعدت معاهدة ١٨٣٨م على تطور قوى الإنتاج في الإمبراطورية العثمانية (انظر ٥، ص٤٠٤).

في الوقت الحالي يُعاني الباحثون من نقص الوثائق التي تسمح لهم بالإجابة على سؤال حول ما إذا كان لدى مصطفى رشيد أو لدى أي من معاصريه برنامج اقتصادي كامل.[٩] إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة إلى أي حد كانت معاهدة ١٨٣٨م التجارية وليدة الظروف القهرية للسياسة الخارجية، وإلى أي حد كانت عملًا واعيًا إداريًّا، على الأقل من جانب الأشخاص الذين شاركوا في إعدادها وعقدها.

---

[٩] يرى المؤرخ التركي المعاصر نيازي بيركس أن السلطان محمود الثاني أدرك إبان فترة حكمه، التي عُقدت فيها المعاهدة، أن الحكومة يُمكن أن تكون عاملًا مساعدًا في إدخال نظام اقتصادي جديد. إن غالبية إصلاحات محمود كانت، في رأي بيركس، مقدمة لتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة، التي بدأت منذ عام ١٨٣٨م، أي بعد إبرام معاهدة التجارة الإنجليزية التركية (انظر ١٥٣، ص١٣٣-١٣٤). ويعتبر المؤرخ التركي أن المعاهدة قامت على الإيمان بأن إلغاء كافة القيود وإنشاء التجارة الحرة سيزيد أيضًا من حجم التجارة التركية ويُساهم في رخاء الشعب التركي (١٥٣، ص١٣٩).

على أن هناك معلومات تسمح لنا بالتصريح بعدد من الافتراضات المحددة.[١٠]

لقد شكلت الضرائب الباهظة ونظام الالتزام عند جمعها والإجراءات الحكومية (انظر ٩٢، ص٥–١٠ / ١٣٧، ص٣٩–٤٠ / ٤٤ / ٥٠ / ٢٢٦، ص٦٩–٧٠)، وكذلك احتكار الدولة والبيع الجبري حجر عثرة أمام تطور الإنتاج الزراعي (١٠٤، انظر كذلك ٢٧، ص٢٤٤ / ١٤٨ / ٦٩، ص٩٠ / ٥٢، المجلد ٦، ص٧٢).[١١] لقد تسنى للدولة حتى عام ١٨٣٨م التدخل الكامل في الإنتاج والتجارة وتحديد الأسعار بفضل الإجراءات الحكومية. إن هذه الإجراءات الموازنة نفسها هي التي أعاقت تمايز الطبقات الاجتماعية بين أصحاب الحرب وصعَّبت عملية تراكم رأس المال ووصلت بأجور الحرفيين إلى حد الكفاف (١٣٧، ص٤١، ٤٨–٤٩).

وقد أشار المؤرخ السوفييتي أ. ج. إندجيكيان إلى أن «هناك أمثلة محددة مأخوذة من مجالات الزراعة والإنتاج الصناعي والتجارة تؤكد أن العامل الرئيسي في كبح التقدم هو نظام الدولة وتطفل الصفوة الإقطاعية وعسفها وتمزق الطبقات المالكة للشعوب المسيحية» (٨٢، ص٤٧).[١٢]

وقد أعرب مصطفى رشيد في إحدى وثائقه عن موقفه الرافض لنظام احتكار الدولة الذي كان سائدًا في البلاد.[١٣] وقد لاحظ المؤرخ التركي لطفي أنه في عام ١٢٥٣ هجرية (الموافق ١٨٣٧ / ١٨٣٨ ميلادية) تقرر القضاء على نظام الاحتكارات الضار. وكتب يقول إن الضرر الذي تحدثه الاحتكارات وتقييد التجارة في الإمبراطورية العثمانية أصبح أمرًا واضحًا وإن ضرورة حرية التجارة لن تمنع من رخاء البلاد ونمو ثروتها (٥٣، المجلد ٥، ص١١١–١١٢). كانت معاهدة ١٨٣٨م تُلبِّي هذه الطموحات بالتحديد. وقد ورد في نص المعاهدة ما يلي: «تعلن الإمبراطورية العثمانية رسميًّا إلغاءها التام لنظام الاحتكارات

[١٠] لمزيد من التفاصيل حول النتائج التي ترتبت على معاهدة التجارة الإنجليزية التركية عام ١٨٣٨م (انظر المرجع ٧٣ ب).

[١١] يصف الباحث الإنجليزي ف. ج. بريير هذا النظام بأنه «حق الامتياز في الشراء» (١٨٠، ص١١٨، ١٢٥، ١٨٧). أما العالم البلغاري ج. ناتان فيرى فيه نظامًا للاحتكار.

[١٢] حول أسباب التخلف الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر، انظر أيضًا ١٠٥، ص١٢٧–١٢٨ / ٩٣، ص٤٥ / ٩٤، ص٣٤–٥٧.

[١٣] لا يحمل رد مصطفى رشيد على كتاب م. ديستريل (انظر ١٥٩) أي تاريخ، وقد قام ر. كاينار بنشره (٤٨، ص١٢٨).

الذي كان مطبقًا سواء على السلع الزراعية والحرفية أو على السلع الأخرى، وقد استبدل به نظام آخر سمح به الباب العالي، ويقضي بالتجارة أو جلب السلع من مكان إلى آخر بناءً على طلب البلديات والموظفين» (٤٩، المجلد ١، ص٢٧٢).

وبعد أن أصبحت المعاهدة سارية المفعول ازداد حجم التجارة، ومن ثم حصيلة الجمارك، وارتفع حجم المعاملات المالية (انظر ٢٧، ص٢٤٣/ ٥٦، ص٢٦–٢٨/ ٦٩، ص٣٥٠–٣٥٦/ ٩٦، ص٦١/ ١٠٥، ص١٥٣–١٥٥/ ١٠٦، ج١، ص١٥٠/ ١٠٩، ص٢٦٥/ ١١٠، ص١٥٨/ ١١٤، ص١٩/ ١٢٤، ج١، ص٣٠٦-٣٠٧/ ١٢٨، ص٢٨٣–٢٨٨، ٢٩٠، ٣٠٤/ ١٥٣، ص١٣٩-١٤٠/ ١٨٨، ص٨٣–٨٥/ ٢٠٩، ص٢٥٦–٢٥٩).

وقد أشار الباحثون إلى أن عملية نشوء النمط الرأسمالي بدأ منذ القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر في أماكن متعددة من الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من بطء إيقاعها (٥٦، ص٦/ ٨٨، ص٤١٥/ ٨٢، ص٣٥/ ١١٤، ص١٥–١٨/ ١٢٨، ص٢٨١-٢٨٢، ٣٠٨–٣١٣/ ١٣٧، ص٤٩/ ١٣٨، ص١٨٥). واستمر نمو الأشكال الرأسمالية للاقتصاد بعد توقيع المعاهدة. بل إنه ازداد قوة. على أن الإصلاحات، التي أدخلتها حرية التجارة مع الدول الرأسمالية، قيدت النمو الرأسمالي بأطر مختلفة أدت إلى تكيف الاقتصاد العثماني مع حاجات السوق الرأسمالي العالمي.

وبعد عام ١٨٣٨م لوحظ بعض النهوض في الإنتاج الزراعي (١١٠، ص١٥٣/ ٦٩، ص٣٣٨–٣٤١/، ١٨٩، ص٣٧٧-٣٧٨)، كما ازداد استغلال الفلاحين وبدأت عملية تمييزهم اجتماعيًّا (١٢٨، ص٢٩١–٢٩٦). كما حدث نمو أيضًا في أوساط الحرفيين (١٣٧، ص٤٥). وازدادت أعداد المصانع والورش في عدد من ولايات الإمبراطورية العثمانية (١٠٥، ص١٧٤/ ٩٣، ص٣١-٣٢/ ١٢٨، ص٢٨٧، ٣٠١، ٣٠٤–٣٠٨/ ٢٢٠، ص٤، ٦-٧)، وأُنشئت الشركات المساهمة (١٠٨، ص١٧٤–١٧٩)، وازداد الطلب على العمال الأجراء (١٢٨، ص٢٩٧-٢٩٨، ٣٠٥–٣٠٨، ٣١١/ ١٣٧، ص٥٣)، وارتفع معدل سكان المدن (١٣٧، ص٥٢)، وازداد دور البورجوازية التجارية والصناعية (١٢٨، ص٣١١). وبناءً على ذلك يُمكن القول إن النتائج الاقتصادية للمعاهدة كانت مزدوجة. فمن ناحية لوحظ تسارع نمو النمط الرأسمالي وزيادة الرواج التجاري، ومن ناحية أخرى فقد كان لتنافس السلع الأوروبية الرخيصة أثره في إعاقة نمو عدد من الصناعات المحلية.

إن معاهدة عام ١٨٣٨م التي أبرمتها الحكومة التركية تحت ضغوط ظروف السياسة الخارجية تُعد بناءً على ذلك، بداية مرحلة جديدة لوقوع الإمبراطورية العثمانية تحت

الضغط الاقتصادي للرأسمالية الأوروبية. وفي الوقت نفسه كانت المعاهدة تُمثل أول خطوة في الإصلاحات المتتابعة التي دخلت التاريخ تحت اسم «التنظيمات» والتي كان لها طابع بورجوازي إيجابي.

إن إلغاء نظم الاحتكارات والبيع الإجباري واللوائح الحكومية كان مطلبًا من مطالب المرحلة، وقد ساعد ذلك على خلق ظروف موضوعية لتطوير النمط الرأسمالي، على الرغم من أنها جاءت بشروط خضوع البلاد اقتصاديًّا لرأس المال الغربي.

الفصل الخامس

الصراع الدبلوماسي في المراحل الختامية للصراع التركي المصري (١٨٣٨–١٨٤١م)

المبادرة التركية لعقد تحالف إنجليزي تركي ضد محمد علي

في مايو عام ١٨٣٨م واجه محمد علي مقاومة جماعية من جانب الدول الأوروبية عندما حاول إعلان استقلاله عن الإمبراطورية العثمانية، لكنه عاد في سبتمبر من نفس العام ليُقابل القناصل العموميين لكل من روسيا والنمسا وفرنسا، داعيًا إياهم لتأييده لدى السلطان في طلبه الاعتراف بحق الوراثة في حكم ولايته. وبالإضافة إلى ذلك فقد تعمد محمد علي أن يتجنب — لأسباب دبلوماسية — الخوض في مسألة حدود إقطاعيته المستقلة.[١] وفي مواجهة التهديد الجديد لوحدة الإمبراطورية العثمانية قرر بالمرستون، كما يؤكد س. س. تاتيشيف: «ألا يُكرر أخطاء عام ١٨٣٣م وأن يؤيد السلطان من كل قلبه وبكل قوة، سواء بالاشتراك مع فرنسا أو حتى بدونها» (١٣٢، ص٤٢٣). وقد بذل بالمرستون جهودًا مضنية من أجل الدعوة لعقد مؤتمر لمناقشة المسألة الشرقية (١٧٨، ص١١٧)، معلقًا على هذا المؤتمر آمالًا محددة. كانت المشكلة في تلك الظروف تتلخص فيما إذا كان باستطاعة إنجلترا — كما أشار ف. موصلي — القضاء على أفضلية روسيا لدى تركيا وتحويل معاهدة أونكيار إيسكيليسي لتصبح حبرًا على ورق (١٧٨، ٩٣).

---

[١] لمزيد من التفاصيل حول المذكرة التي أرسلها محمد علي للدول الأوروبية والمؤرخة ٥ سبتمبر ١٨٣٨م وحساباته الدبلوماسية في تلك الفترة، راجع (٢٧، ص١٥٣–١٥٤).

وقد أعلن الباب العالي رسميًّا — بعد عقد اتفاقية التجارة بين إنجلترا وتركيا — أن الأسطول التركي سوف ينضم إلى نظيره الإنجليزي تحت قيادة اللورد ستوبفورد للقيام برحلة بحرية مشتركة في اتجاه غير معلوم (١٧٨، ص٩٧). كان الجانب الإنجليزي يسعى من وراء هذه الرحلة لأن يبث الأمل لدى السلطان في إمكانية استخدام هذين الأسطولين في ضرب الباشا المصري (١٧٨، ص٩٤). ولقد تم بالفعل جمع الأسطولين لكن الإعلان عن وحدة إنجلترا وتركيا لم يثمر عن شيء؛ إذ لم يؤدِّ بالفعل للقيام بأية أعمال ملموسة.

ما إن تم توقيع المعاهدة التجارية، حتى سارع الباب العالي بوضع مشروع معاهدة عسكرية مع إنجلترا تقتضي سرعة البدء في الدخول في عمليات عسكرية بحرية ضد محمد علي. وقد أحيط بونسونبي السفير الإنجليزي لدى إسطنبول مقدمًا إبان مباحثاته مع قاني بك نائب الوزير الأعظم علمًا بذلك. ولما كان بونسونبي متخوفًا من احتمال تدخل روسيا في الصراع التركي في حالة تفاقم الموقف فقد بادر بسؤال محدثه عما إذا كان بنية الباب العالي طلب المساعدة من روسيا، وهل يرغب حقًّا في الحصول على دعم من الأسطول البريطاني. ثم ذكر بعد ذلك أنه على الرغم من أن روسيا — على حد قول بوتسو دي بورجو، سفيرها في لندن — متفقة مع الدول البحرية بشأن القضية المصرية، وأنها وعدت عند الضرورة بالاعتراف بإرسال الأسطول الإنجليزي إلى الإسكندرية وسوريا، إلا أنه صرَّح في هذا الصدد أن روسيا سوف تُقدِّم المساعدة للباب العالي إذا لم يستجب محمد علي إلى النصائح والتحذيرات وظل مصرًّا على مطالبه. واستطرد بونسونبي قائلًا إنه إذا جرى استدعاء الجيش والأسطول الروسيين إلى تركيا، فإن جميع دول أوروبا الغربية سوف تجد نفسها بلا شك في حالة عداء تجاه روسيا وتجاه الإمبراطورية العثمانية، وسوف يُصبح الموقف إجمالًا خطيرًا للغاية. وردًّا على سؤال بونسونبي حول ما هو المطلوب، من وجهة نظر الباب العالي، من أجل تسوية الصراع التركي المصري، عدَّد قاني بك النقاط الأربع التالية لعقد الاتفاقية الإنجليزية التركية الموجهة ضد محمد علي:

(١) يقوم السلطان، باعتباره السلطة العليا لمصر، بتكليف السفن الحربية الإنجليزية والسماح لها باحتجاز السفن الحربية والتجارية المصرية.

(٢) حيث إن محمد علي استطاع أن ينقل قواته وإمداداته العسكرية إلى سوريا على سفن بعض الدول المحايدة فإن بإمكان الأسطول العثماني، استنادًا إلى الحقوق العليا للسلطان، احتجاز هذه السفن وتفتيشها.

(٣) يقوم الأسطول العثماني بالاشتراك مع أسطولي إنجلترا وفرنسا بعملياتهم قبالة السواحل المصرية والسورية.

(٤) تصبح هذه الشروط مؤكدة بموجب اتفاقية تتراوح مدتها من ست إلى ثماني سنوات (٥٣، المجلد ٦، ص٧–٨، ٤٨، ص١٣١).

أبلغ قاني بك السفير الإنجليزي أن الباب العالي يعتزم أن يرسل إلى إنجلترا بمشروع الاتفاقية، إلى جانب دفاتر تحوي معلومات عن أعداد القوات التركية في الأناضول. كانت هذه الدفاتر ضرورية لإثبات أن الباب العالي قد استعد تمامًا لأن يخوض الحرب ضد محمد علي. وفي محاولة منه للتأثير في السفير الإنجليزي وإقناعه بضرورة تأييد إنجلترا للباب العالي على نحوٍ حيوي، أكد قاني بك أن محمد علي ربما يتخلى في الوقت الحالي عن عزمه الحصول على حق الحكم الوراثي في مصر وسوريا بعد أن بلغه نبأ الأعمال المشتركة للدول البحرية والباب العالي، علاوة على خوفه من قيام انتفاضة سورية، وعلى أي الأحوال، فإنه (قاني بك) سوف ينتظر دائمًا الوقت المناسب للشروع في تحقيق الهدف. وأشار قاني بك بعد ذلك إلى المبادرة التي أعلنها نيكولاي الأول لتقويض الاتفاق الإنجليزي الفرنسي وإقامة تحالف روسي فرنسي. وعلى الرغم من أن فرنسا قد رفضت هذا الاقتراح، على حد قول قاني بك، فإن روسيا لم تتوقف عن الاستمرار في محاولة إقامة هذا التحالف. ورأى أنه إذا ما ظهرت في المستقبل أي مصاعب داخلية أو خارجية لدى إنجلترا وفرنسا تستحوذ على اهتمامها، فإن ذلك سوف يُعد، دون أدنى شك، فرصة مناسبة، سواء لروسيا أو لمحمد علي، لتنفيذ مخططاتهما.

لقد حاول قاني بك، عندما جاء على ذكر إمكانية قيام تحالف بين فرنسا وروسيا ووجود نيات عدوانية لدى محمد علي وربما لدى روسيا، أن يُثير مشاعر القلق لدى إنجلترا وأن يحثها على إزالة الصراع التركي المصري.

وافق بونسونبي قاني بك، إلا أنه أشار إلى أنه لا يملك الحق، بتقديمه المشورة، في تجاوز ما لديه من تعليمات. واستطرد قائلًا إن نتائج المفاوضات التركية في إنجلترا سوف تتوقف على السفير الذي يجب أن يُحسن اختيار الوقت وعلى قيامه بالتنفيذ المتقن للإجراءات، وأنه مهما فعلت إنجلترا بخصوص مصر، فإنه مما لا شك فيه أن فرنسا سوف يكون لها دورها، وأن المعاهدة التجارية الموقعة من الممكن أن تُسهل في حل المشكلة.

واستمرارًا لمحاولته استيضاح موقف إنجلترا، على نحوٍ أكثر تحديدًا، من مسألة إمكانية إشعال فتيل الحرب بين السلطان ومحمد علي وآفاق تقديم إنجلترا لدعم عسكري

في مثل هذه الظروف، سأل قاني بك محدثه عن رأيه في الكيفية التي ينبغي على تركيا أن تتصرف بمقتضاها إذا ما جرى توقيع معاهدة بينها وبين إنجلترا.

وعندما لفت قاني بك نظر بونسونبي إلى الظروف المواتية المتمثلة في: الانتفاضة السورية ضد محمد علي، والخسائر الفادحة في صفوف الجيش المصري، ثم الأعداد الهائلة لقوات الباب العالي. رد بونسونبي على هذه الملاحظة بحرص شديد، مشيرًا إلى أن الحروب تتم الغلبة فيها لا لأصحاب الأعداد الغفيرة أو الشجاعة الشخصية، وإنما لمن يملكون المعرفة والمهارة. وأشار بونسونبي إلى أن محمد علي يمتلك قادة عسكريين أوروبيين، ولهذا فإن هناك مخاوف من أن يضطر الباب العالي للجوء إلى طلب المساعدة من روسيا. وأكد بونسونبي أن لدى الفرنسيين نفس المخاوف (٥٣، المجلد ٦، ص٦–٩).

وفي مباحثاته التالية مع وزير الخارجية مصطفى رشيد باشا، أشار بونسونبي عليه تحديدًا، باعتباره أكثر الدبلوماسيين الأتراك حنكة، بالذهاب إلى إنجلترا والإعراب عن أمله في أن المعاهدة التجارية السابقة بين إنجلترا وتركيا سوف تُساعد بشكل كبير على تحقيق الهدف المطروح.

وكرر بونسونبي على مصطفى رشيد أن دول أوروبا الغربية تشعر بالقلق إزاء إمكانية الباب العالي طلب المساعدة من روسيا. وهذا ما جعل كلًّا من فرنسا وإنجلترا يتوصلان — بعد حوالي خمس سنوات — إلى استنتاج حول ضرورة بقاء الوضع على ما هو عليه بالنسبة للعلاقات التركية المصرية طالما أن الباب العالي لم يصبح بعد قويًّا بشكل كاف. ووعد بونسونبي بأن يبذل كل جهوده ليصل إلى حلٍّ نهائي للمشكلة المصرية (دون أن يُحدد بدقة خططه في هذا الشأن). وأكد بونسونبي أن المصاعب التي يُمكن أن تواجه مصطفى رشيد في لندن يُمكن أن يكون مرجعها الرأي السائد هناك حول ميل الباب العالي نحو روسيا، ولهذا فإن مصطفى رشيد، باعتباره وزيرًا لخارجية تركيا، سوف يتمكن من تهدئة المخاوف الموجودة لدى حكومة إنجلترا. قال بونسونبي لمصطفى رشيد باشا: «آمل أن تُكلل مهمتك بالنجاح، ولست أرى شيئًا من شأنه أن يعوق تنفيذ رغبتك.» وألمح بونسونبي إلى أن إنجلترا لا تريد أن تدفع الباب العالي لاتخاذ خطوات من شأنها إثارة حفيظة روسيا، إلا أنه صرَّح أن روسيا لا تجرؤ بمفردها على مهاجمة الإمبراطورية العثمانية، وأضاف قائلًا إن النمسا لن تتصرف ضد سياسة إنجلترا وفرنسا، وهو ما يُمكن اعتباره إثباتًا مناسبًا (٤٨، ص١٣٤–١٣٦).

على هذا النحو اعتبر الباب العالي ومعه السفير الإنجليزي بونسونبي أن عقد اتفاقية عسكرية بين إنجلترا وتركيا سوف يؤدي إلى عزل سوريا عن مصر، عن طريق فرض

حصار بحري عسكري، وهو ما سوف يوفر بدوره ظرفًا مواتيًا تمامًا لتنفيذ مخططات السلطان في سلخ سوريا عن مصر محمد علي بالقوة. وفي الوقت نفسه فإن هذا التحالف الإنجليزي التركي ربما يجعل السلطان التركي في غير حاجة لطلب المساعدة من روسيا، ومن ثم، يتم دفن معاهدة أونكيار إيسكيليسي نهائيًّا (انظر ٦٣، ص٧٤–٧٥، ١٧٨، ص٩٣).

يذكر المؤرخ الإنجليزي هـ. تمبرلي، استنادًا إلى أرشيف بالمرستون الخاص، والموجود في برودلين، أن بونسونبي في فبراير ١٨٣٩م «قدم اقتراحًا مباشرًا للسلطان بأن يُهاجم محمد علي، واعدًا إياه بتأييد إنجلترا له بحريًّا» (١٨٦، ص٤٤١–٤٤٢، انظر أيضًا ٦٣، ص٧٥).

لقد أدى التأكيد الذي أبداه بونسونبي لنجاح مهمة مصطفى رشيد باشا إلى أن أصبح جيش السلطان في حالة تأهب تام، لا ينقصه سوى تلقي الأوامر لبدء العمليات العسكرية (١٧٨، ص١٣٤). وفي الوقت نفسه أبدت حكومة السلطان رفضها، بناءً على نصيحة روسيا، المشاركة في الاستعدادات التي كان يُجريها بالمرستون لعقد مؤتمر أوروبي شامل لبحث المسألة الشرقية. كان الوزراء الأتراك يخشون أن يتوصل هذا المؤتمر إلى قرارات لصالح محمد علي لا لصالح تركيا، على غرار تلك المؤتمرات التي عُقدت من قبل لبحث مصير اليونان وبلجيكا وأسفرت عن إعلان استقلال الدولتين (١٧٨، ص١١٧–١١٨). كان السلطان مفعمًا بالعزم على إخضاع الوالي المتمرد بالقوة العسكرية، سواء بمساعدة إنجلترا أو بدون مساعدتها. وبعد أن أعلن الباب العالي رفضه الاشتراك في المؤتمر الذي كان على وشك الانعقاد، قرَّر إرسال سفيره إلى لندن، وكان على السفير أن يمر في طريقه بفيينا وبرلين وباريس، ليستوضح مرة أخرى موقف الدول الكبرى قبيل قيامها بتنفيذ الخطط المرسومة.

كان مصطفى رشيد قد قام في أوائل أغسطس عام ١٨٣٨م بإطلاع السفير الروسي لدى إسطنبول أ. ب. بوتينيف أن السلطان يشعر بالضيق للتأييد الذي طال أمره لبقاء الأوضاع على ما هي عليه، وأن السلطان قد أرسله إلى لندن وباريس لطلب دعم حاسم من حكومتي إنجلترا وفرنسا (١٧٨، ص٩٧).

وفي أكتوبر عام ١٨٣٨م بدأ مصطفى رشيد باشا رحلته (١١٨، ص٥/ ١٧٨، ص١٢٠/ ١٩٠، ص١٥٤). في فيينا أجرى وزير خارجية تركيا مباحثات مع مترنيخ. وقد صرَّح مستشار النمسا أن محمد علي لن يتنازل عن سلطته طواعية، وأشار بالانتظار

حتى توافيه المنية. وفي سياق مباحثاته مع مصطفى رشيد في برلين، أشار وزير خارجية بروسيا فيرتر أيضًا عليه بتأجيل النظر في المشكلة المصرية، معربًا عن رضائه بالوضع الحالي والفوائد الناجمة عن التحالف مع روسيا (١٧٨، ص١٢٠-١٢١). وفي مارس ١٨٣٩م قام مصطفى رشيد بزيارة فينيسيا في طريقه إلى لندن (٤٨، ص١٤٧).

وفي لندن بدأ مصطفى رشيد باشا مباحثاته مع بالمرستون. وعلى الرغم من أن بالمرستون كانت لديه الرغبة في تقديم المساعدة للسلطان، إلا أنه كان يرى أن من المستحيل أن تتخذ إنجلترا موقفًا منفردًا في المؤتمر. كانت الحكومة الإنجليزية مرتبطة بعدد من الالتزامات الدبلوماسية استهدفت جميعها الحيلولة دون وقوع صراعات مسلحة في الشرق. كان بالمرستون يخشى أن يواجه باحتجاج شديد من جانب روسيا وفرنسا (١٧٨، ص١٢٢، ١٢٦). وفي الوقت نفسه كانت روسيا مرتبطة بالباب العالي بمعاهدة ثنائية، إلى جانب امتلاكها جيشًا قويًّا، الأمر الذي كان من الممكن أن يجعل باستطاعتها المشاركة في رسم الخرائط إذا ما تدخَّلت في الصراع. كانت فرنسا نصيرًا واضحًا لمحمد علي، وكان من المستبعد تمامًا أن توافق على سلخ سوريا عن مصر، وهو ما أكدته أحداث عامَي ١٨٣٩م و١٨٤٠م فيما بعد. كل هذه الملابسات دفعت إنجلترا لاستبعاد المشروع التركي للمعاهدة، والذي كان يقضي بسرعة فرض الحصار على السواحل السورية. على أن وصول مصطفى رشيد إلى لندن، كان مقدرًا له، وفقًا لحسابات بالمرستون، أن يعمل على تدهور العلاقات التركية الفرنسية (١٧٨، ص٩٤) وهو ما كان يُلبي أهداف حكومة إنجلترا. وقد تم اقتراح المشروع الإنجليزي لصياغة المعاهدة الإنجليزية التركية بدلًا من المشروع التركي.

تميز المشروع الإنجليزي عن التركي بمقدمته التي غيرت جوهريًّا من مغزاه: إن العمل الإنجليزي التركي المشترك يتم فقط «في حالة إعلان الباشا المصري للاستقلال، أو بوفاته وعدم خضوع أولاده لإرادة السلطان». استمر المشروع الإنجليزي بعد ذلك متفقًا مع المشروع التركي في أفكاره:

(١) يكلف السلطان الأسطول الإنجليزي بإيقاف السفن العسكرية والتجارية للباشا. وحيث إن الباشا يُرسل شحناته من المؤن والعلف والقوات إلى سوريا على متن سفن محايدة فإن من حق أسطول السلطان تفتيش هذه السفن ومصادرة ما تحمله من شحنات.

(٢) يعمل الأسطول الإنجليزي بالاشتراك مع الأسطول التركي، ويقومان بالدوريات في المياه المصرية والسورية.[٢]

وفي الفترة من العاشر وحتى السادس عشر من أبريل عام ١٨٣٩م ناقش الباب العالي والسلطان المشروع الإنجليزي، وتوصلا إلى استنتاج مفاده أن المشروع لا يُلبي مصالح الدولة العثمانية (١٧٨، ص١٢٨)، وإن كان لا يُشجع محمد علي على إعلان الاستقلال (٤٨، ص١٤٨). وقد أعلن نوري أفندي، نائب وزير الخارجية: «أن المعاهدة التي يقترحها بالمرستون سوف ترغم تركيا على الانتظار إلى أجل غير مسمى ... كما أنها تمنعها من استغلال الظروف المواتية التي يُمكن أن تتشكل لصالحها مستقبلًا» (٦٣، ص٨٠)، وفي هذا الصدد أيضًا كتب ف. موصلي يقول: «إن الفشل في توقيع معاهدة هجومية مع إنجلترا، لم يزد عن أن دفع السلطان لوضع مصير جيوشه على الخريطة فقط» (١٧٨، ص١٣٤).

بداهة فإن إنجلترا كانت راضيةً تمامًا عن الأوضاع التي تشكلت، والتي كانت ستؤدي حتمًا إلى نشوب الحرب بين السلطان ومحمد علي؛ إذ إن كليهما قد أعطى بذلك المبرر للتدخل الدبلوماسي من جانب الدول الأخرى والتي كانت تسعى إليه في تلك الفترة. وعلى الرغم من رفض إنجلترا عقد معاهدة إنجليزية تركية تتفق والمشروع التركي، إلا أنها لم تتخلَّ عن عزمها تقديم مساعدة فعلية للباب العالي من أجل إخضاع محمد علي للسلطان. وهو ما تؤكده جميع الأحداث التي وقعت فيما بعد.

لقد أدى الصدام المسلح الذي وقع في ربيع عام ١٨٣٩م بين جيشي السلطان ومحمد علي دوره، وساعد إنجلترا في حصولها على النتيجة التي كانت تطمح إليها دون أن تسوء علاقاتها بالدول الأوروبية الأخرى (٦٣، ص٧٥–٧٦). «كانت القطيعة بين الباب العالي والباشا المصري بمثابة نقطة انطلاق نحو مفاوضات متصلة ومعقدة بين الدول الكبرى، أدت إلى ما عُرف باسم الاتفاق الأوروبي بشأن الشرق» (١٣٢، ص٤٣٠).

كانت حكومة السلطان تشعر بالإحباط التام من نتائج المفاوضات التي أجراها مصطفى رشيد باشا في لندن، ومن ثم قرَّرت اتخاذ إجراءات تهدف إلى تقوية تحالفها مع روسيا (٦٣، ص٨٠). وفي اجتماع مجلس الوزراء تقرر طرح الإجراءات التالية لاعتمادها

[٢] لمراجعة نص المشروع الإنجليزي للمعاهدة باللغة الفرنسية، انظر ١٩، المدونات ٧٨–٨٠.

من السلطان: إقالة فتحي باشا سفير تركيا لدى باريس من منصبه، وكانت روسيا قد اشتكت من تصريحاته المعادية لها، تعيين مصطفى رشيد سفيرًا لدى كل من باريس ولندن في نفس الوقت، بعد إعفائه من منصب وزير الخارجية. وتجنبًا لمشاعر عدم الارتياح من جانب إنجلترا تجاه إقالة مصطفى رشيد باشا اقتضى الأمر توضيحًا يُفيد أن مصطفى رشيد أُرسل إلى باريس من أجل توطيد العلاقات مع الحكومة الفرنسية. على أن السلطان عاد فأعرب عن شكه في صحة اتخاذ هذه الخطوة، بعد أن كتب في قراره أن استبدال الوزير وتعيينه في باريس أمور لم يكن ينبغي أن تظهر أمام إنجلترا على هذا النحو المتعجل. وأنهى السلطان قراره بقوله: «إن رشيد باشا قد لا يُعد شخصًا ضروريًّا، ولكنه شخصية ينبغي حمايتها من القرارات المتعجلة» (٥٣، المجلد ٦، ص١٧، انظر أيضًا ٤٨، ص١٥٠–١٥١).[٣]

إبان المفاوضات التي أجراها مصطفى رشيد في لندن، كانت الحكومة التركية تقوم بإحاطة السفير الروسي لدى إسطنبول أ. ب. بوتينيف علمًا بمسار هذه المفاوضات، وكانت تنبه دائمًا إلى أنها سوف ترفض المعاهدة إذا ما أبدت روسيا تأييدًا أكثر فعاليةً للسلطان. وبعد فشل المفاوضات تظاهَر الباب العالي بأنه هو الذي رفض التحالف الإنجليزي التركي، وذلك حتى يتمكن من دعم علاقات تركيا بروسيا. ومما يؤكد اهتمام تركيا باحتفاظها بتحالفها مع روسيا هذه العبارات التي وردت في مرسوم السلطان، الذي صدر قبيل سفر مصطفى رشيد إلى لندن.

في هذه الوثيقة يأمر السلطان بإحاطة السفارة الروسية لدى إسطنبول علمًا ببعثة رشيد باشا، وذلك قبل سفره بأسبوع، كما يُصدر السلطان كذلك أمرًا بإحاطة الإمبراطور نيكولاي الأول شخصيًّا نيابة عنه بذلك سرًّا، حتى لا يُزعج روسيا بأخبار مفاجئة ولتجنب حدوث أي فجوة معها (٤٨، ص١٤٣–١٤٤). لكن هذه الوثيقة للأسف لا تحتوي على أي معلومات تصف الطريقة التي كانت تُرسل بها أنباء المفاوضات إلى كل من السفير الروسي وإلى نيكولاي الأول.

[٣] حول الإحباط الذي أصاب السلطان والباب العالي لنتائج سفارة مصطفى رشيد في لندن وعن الإجراءات التي اتخذتها حكومة السلطان لتقوية التحالف مع روسيا انظر كذلك ١٢٤، ج١، ص٣٢٥–٣٢٦/ ١٧٨، ص١٠٥، ١١٠، ١٢٣–١٢٤، ١٢٦–١٢٨.

لقد دفعت خطورة التقارب الإنجليزي التركي روسيا لأن ترسل في العاشر من أبريل عام ١٨٣٩م بمذكرة إلى محمد علي تطلب منه فيها وقف تركيز قواته العسكرية في سوريا وسحب جيش إبراهيم إلى دمشق (٦٣، ص٨٠، ٨٢–٨٣). آنذاك كان الجيش التركي يقف عند الحدود السورية مستعدًّا لعبورها. «كان بوتينيف يلح على الديوان، محذرًا إياه من نقض السلام القائم بكل طريقة، حتى يؤكد بذلك أن صمت مجلس الوزراء الروسي لا يعني تأييد الاستعدادات العسكرية للباب العالي» (١٢٤، الجزء الأول، ص٣١١، ٢٠، انظر أيضًا ٦٢، ص١٧٥، ٦٣، ص٧٧، ١٧٨، ص١٢٩). لكن التحذيرات لم يكن بمقدورها أن تُغير من الأمر شيئًا؛ ففي الواحد والعشرين من أبريل عام ١٨٣٩م اجتازت القوات التركية نهر الفرات، وبعد مرور شهرين تمامًا على بدء العمليات الحربية، وفي الواحد والعشرين من يونيو عام ١٨٣٩م انهزم جيش السلطان على يد قوات محمد علي عند نصيبين.

وصلت أنباء بداية الأعمال العسكرية إلى مصطفى رشيد وهو في باريس بعد وصوله من لندن إليها، بهدف التعرف على موقف فرنسا منها. وسرعان ما رجع مرة أخرى إلى لندن.

وإبان المفاوضات التي أجراها مصطفى رشيد في كل من لندن وباريس، تلقى في الرابع من يونيو عام ١٨٣٩م وعدًا من بالمرستون بأن يتلقى مساعدة عسكرية من أساطيل فرنسا وإنجلترا في حالة تعرض جيش السلطان للهزيمة، وبعدم التدخل في حالة الانتصار. وقد جاء في التقرير الذي بعث به مصطفى رشيد يوم الرابع من يونيو عام ١٨٣٩م (٤٨، ص١٥٤) «أن الحكومة الإنجليزية تعتزم اتخاذ إجراءاتٍ حذرة أخرى سوف تحيط بها فرنسا والنمسا علمًا». وفي إسطنبول أبلغ بونسونبي الباب العالي أمر اعتزام إنجلترا تقديم مساعدة للأسطول التركي الذي كان يتحرك تجاه السواحل السورية (٦٣، ص٣٦).

كان مصطفى رشيد يرى أن رفض إنجلترا بدء الحرب ضد محمد علي لا يعني خيانةً لسياستها الشرقية. ولهذا فقد اقترح في تقاريره، كما فعل سابقًا، التوجه نحو إنجلترا لا نحو روسيا. وفي أحد هذه التقارير كتب مصطفى رشيد يقول إنه سمع بنشوب الحرب بين محمد علي وجيش السلطان، وإنه دعا الله أن ينصر جيش السلطان وألا يضطر السلطان لطلب المساعدة من الجيش الروسي مرة أخرى. وصف مصطفى رشيد طلب المساعدة من روسيا بأنه مشكلة عويصة وشديدة الحساسية. واستطرد قائلًا إن وصول القوات الروسية سوف يُغضب الدول الأخرى التي لن تكتفي في سياق الأحداث

بالوقوف في مواجهة روسيا وإنما سيمتد الأمر لدخولها في حرب ضد بعضها البعض وضد الإمبراطورية العثمانية أيضًا. ودعا رشيد إلى التنبؤ ببدء هذه الأحداث (٤٨، ص١٥٨). إن هذا الخوف الذي أعرب عنه مصطفى رشيد يُشير إلى النظرة الواقعية في الموقف السياسي للإمبراطورية العثمانية وسياسة الدول الأوروبية. وهو موقف يدعونا لأن نفكر كيف أن التوجه نحو إنجلترا، والذي جاء اختيارًا ومبادرة من جانب مصطفى رشيد، كان موقفًا أكثر فائدة للإمبراطورية العثمانية لحل الصراع التركي المصري، فضلًا عن أنه كان تقديرًا صحيحًا لأهمية هذا التوجه. بعبارة أخرى، لو أن الإمبراطورية العثمانية أرادت استدعاء القوات الروسية، استنادًا إلى شروط معاهدة أونكيار إيسكيليسي، فإن دول أوروبا الغربية لم تكن لتسمح بذلك ولدخلت في حرب ضد روسيا، التي يُمكن أن تسقط فيها، وهي الحليفة، ضحية للتنافس بين دول أوروبا وبين الإمبراطورية العثمانية.

نفس هذا الرأي حول آفاق التحالف الثنائي بين تركيا وروسيا طرحه في حينه أيضًا ك. ف. نيسيليرودي الذي كتب إلى نيكولاي الأول يخبره أنه لا أمل في مد العمل بمعاهدة أونكيار إيسكيليسي، وكان يعني ليس فقط مغزاها بالنسبة للباب العالي، وإنما أيضًا وبصورة أساسية علاقة دول أوروبا الغربية بها. كتب نيسيليرودي يقول: «ليس باستطاعتنا مد يد العون للسلطان دون أن نكون مستعدين لدخول الحرب ضد الإنجليز» (٢١، انظر أيضًا ١١٥، ص٨٠، ٣٤، المجلد ١٢، ص٧٣، ٦٣، ص٨٩–٩٠). لقد جاء رفض روسيا تقديم مساعدة عسكرية لتركيا بعد هزيمة قوات السلطان في نصيبين انطلاقًا من هذه الأفكار تحديدًا.

وترى المراجع التاريخية أن بعثة مصطفى رشيد إلى لندن أمر جانبه التوفيق كلية (١٦٩، ص٤٥٨) وتُرجِع السبب في ذلك إلى رفض إنجلترا التوقيع على المشروع التركي للمعاهدة. على أن جميع الأحداث التي وقعت بعد هزيمة الجيوش التركية عند نصيبين تدفعنا للشك في هذا الرأي، فعلى الرغم من أن إنجلترا رفضت توقيع معاهدة عسكرية هجومية مع الباب العالي، إلا أنها واصلت الدفاع عن مصالح تركيا فيما يتعلق بالصراع التركي المصري (انظر ٦٣، ص٩٥–٩٧، ١٠٩، ١٤٦–١٤٨، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥–١٧٣، وغيرها، ١٣٢، ص٤٤٣، ٤٨، ص٣٢٣–٣٢٤). وقد لعب هذا دورًا حاسمًا في نتائج تصعيد الصراع، عندما تترك هزيمة القوات العسكرية التركيبة عند نصيبين أي أثر سلبي على علاقتهما. لقد تم إعداد شروط إخضاع محمد علي للسلطان نتيجة المفاوضات الدبلوماسية بين ممثلي الدول الكبرى والباب العالي في كل من لندن وإسطنبول في الفترة من عام

١٨٣٩ وحتى عام ١٨٤١م، والتي كان موقف إنجلترا فيها مرتبطًا، بشكل خاص، بنشاط الدبلوماسية التركية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وكذلك بموقف محمد علي الذي أثار كل الدول الأوروبية عليه باستثناء فرنسا.

المباحثات التي دارت بشأن المسألة الشرقية والتنظيمات الإصلاحية

توفي السلطان محمود الثاني في الأول من يوليو عام ١٨٣٩م، أي بعد بضعة أيام من الهزيمة التي لحقت بالجيوش التركية عند نصيبين، وفي الرابع من يوليو قام القبودان باشا أحمد فوزي بخيانة الإمبراطورية وتسليم أسطول السلطان إلى محمد علي. لقد أدت سلسلة الخسائر التركية إلى إثارة الاضطراب لا في تركيا فحسب، وإنما في أوروبا أيضًا. كانت دول أوروبا الغربية في هذا الوقت تخشى من قيام روسيا بالتدخل العسكري. على أن الجهود الدبلوماسية التي بُذلت في وقت سابق لم تذهب هباء. لقد دفعت انتصارات محمد علي بالدول الأوروبية للتدخل على نحوٍ أكثر حماسًا لتسوية الصراع.

ما إن وصلت أنباء هزيمة القوات التركية إلى مسامع مترنيخ مستشار النمسا، حتى سارع في نهاية يوليو ١٨٣٩م بتقديم اقتراح إلى السلطان عبد المجيد الأول بأن تقوم الدول الأوروبية بمعالجة هذا الصراع. كان مترنيخ يأمل أن يتم حل هذا الصراع في إطار دبلوماسي حتى يحرم روسيا من فرصة تطبيق معاهدة أونكيار إيسكيليسي وأن يمنع محمد علي من أن يواصل تطوير نجاحاته (٤٣، المجلد ٢، ص٤١٧، انظر أيضًا ٦٥، ص٤٥). وقد وافق السلطان على الاقتراح. وكان قد لجأ، قبل ذلك بفترة قصيرة، إلى أسلوب الصلح الذي كانت حكومة السلطان قد وافقت عليه أكثر من مرة: «العفو» عن محمد علي. وقد أبلغ السلطان نبأ العفو إلى القبودان باشا أحمد فهمي أيضًا، الذي وقع في أسر المصريين هو والأسطول التركي وأمر بإعادة الأسطول. وقد صرَّح عاكف أفندي، سفير السلطان بأن محمد علي يطلب أن يضم إليه كل الأراضي التي تمكن من الاستيلاء عليها. وقد وصل الأمر بحكومة السلطان، التي فقدت روحها المعنوية أمام سيل الأحداث المتلاحق؛ مثل وفاة السلطان محمود الثاني وهزيمة الجيش وتسليم الأسطول، إلى إعلان استعدادها تلبية مطالب محمد علي، معتبرة أن الحل الوحيد لإنقاذ البلاد هو عقد الصلح معه (٤٨، ص١٦٠). في تلك الفترة كان نيكولاي الأول قد ترك تركيا دون أن يقدم لها

أي مساندة، بعد أن نصح السلطان بالقيام بإجراء مفاوضات مباشرة مع محمد علي واعدًا إياه بتقديم «خدمات قيمة» له في الإسكندرية (٦٣، ص٩١، ٦٥، ص٤٤، ١١٠، ص٥٠).

على امتداد الصراع التركي المصري (١٨٣١–١٨٤١م) بذل كل من السلطان ومحمد علي محاولات أربعًا للاتفاق فيما بينهما متجاوزين الوساطة الأوروبية، مدركين أن كليهما بحاجة للتسوية السلمية للصراع. كان السلطان قد وافق على إعطاء محمد علي حق الحكم الوراثي لمصر باعتباره نائبًا له فيها، وكذلك حق إدارة سوريا مدى الحياة، بشرط رفع قيمة الجزية السنوية التي تُدفع للباب العالي. لكن محمد علي ظل رافضًا التخلي عن سوريا، مُصممًا على أن يحكمها هو وأسرته من بعده. وقد دارت المفاوضات المباشرة في فبراير عام ١٨٣٣م بمبادرة من السلطان محمود الثاني، وفي عامي ١٨٣٦م و١٨٣٧م بمبادرة من محمد علي (١٢٤، ج١، ص٢٩٢-٢٩٣/٢٧، ص١٥٢-١٥٣)، وفي يوليو عام ١٨٣٩م بمبادرة من السلطان عبد المجيد (١٩ مدونة ٣٧٠–٣٨٠)، ثم في نهاية عام ١٨٣٩م بمبادرة من محمد علي (٢٢).

في يوليو عام ١٨٣٩م كان محمد علي ينتظر هو والسلطان في آنٍ واحد قرار الدول الأوروبية. وكان محمد علي يُعوِّل على أن الانتصار الذي أحرزه على جيش السلطان سوف يُساعده من جديد في الاحتفاظ بسوريا.

لم يتم افتتاح أعمال المؤتمر الأول في لندن لشئون الشرق إلا في ديسمبر عام ١٨٣٩م (٦٣، ص١١٦). وقد شارك في أعمال مؤتمر لندن بدءًا من مارس ١٨٤٠م نوري أفندي وشكيب أفندي، ممثلين لتركيا فيه (١٣٢، ص٥٠٤-٥٠٥، ٥١١/٢٠٣، ص١٥).[٤] كان مصطفى رشيد، الذي عاد إلى إسطنبول عام ١٨٣٩م لتسلم مهام منصبه مرة أخرى كوزير للخارجية، سعيدًا بدعوة ممثلين عن تركيا إلى المؤتمر. فقد اعتبر أن حضورهم إليه يمثل ضمانًا لعدم وجود أي تواطؤ من جانب الدول الأوروبية لتقسيم الإمبراطورية العثمانية. كان كل ما يخشاه مصطفى رشيد آنذاك أن تقوم كل من إنجلترا وروسيا بالاتفاق فيما بينهما على تقسيم الإمبراطورية (٦٣، ص١٢٣).

[٤] وصل نوري أفندي إلى لندن في منتصف مارس عام ١٨٤٠م (٦٣، ص١٢٣)، وفي يونيو من نفس العام حل محله شكيب أفندي (٦٣، ص١٢٤).

كان بالمرستون قد اقترح قبل ذلك في خريف عام ١٨٣٨م أن تقوم الدول الخمس الكبرى بافتتاح المؤتمر في لندن لمناقشة شئون الشرق. وقد أجابت روسيا في البداية بالرفض القاطع، لكنها عادت بعد ذلك فأبدت موافقتها. وهذا يعني أن روسيا كانت قد قرَّرت، تحت تأثير دول أوروبا الغربية، رفض إجراء أي اتفاق ثنائي مع الإمبراطورية العثمانية (٦٣، ص٩٤).

كان الهدف الرئيسي لدول أوروبا الغربية هو استبدال معاهدة أونكيار إيسكيليسي باتفاقية أوروبية مشتركة، تمكنها من حل مشكلة نظام المضايق وحرمان روسيا من إمكانية تنفيذ سياسة من جانب واحد في الإمبراطورية العثمانية. في الوقت نفسه كان على هذه الدول أن تصل إلى رأي موحَّد بخصوص الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمساعدة السلطان في معركته مع محمد علي. أما المشكلة الثانية والأكثر حدة بالنسبة لتركيا فقد تضمنت، بعد الهزيمة الثانية لجيش السلطان في عام ١٨٣٩م، مسألة الشروط الخاصة بإخضاع محمد علي للسلطان.

وإبان المفاوضات التي جرت في لندن عام ١٨٤٠م (٦٣، ص٩٥–١٢٨) أثارت الخلافات الإقليمية بين السلطان ومحمد علي خلافات أخرى بين الدول الأوروبية، التي راحت تماطل في إصدار قرار نهائي. كانت سوريا محل جدل بين إنجلترا وفرنسا، فبينما راحت إنجلترا تسعى لإعادة سوريا إلى السلطان، ظلت فرنسا تسعى لإبقائها ضمن ممتلكات محمد علي.

وقد اقترح بالمرستون على فرنسا، أثناء سير المفاوضات معها، على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر بينهما، أن يعملا معًا ضد روسيا. وقد وافقت فرنسا؛ إذ إن ذلك كان يُعطيها الفرصة لعرقلة خطط روسيا، ويوفر في الوقت نفسه مناخًا ملائمًا لمحمد علي لحل مشكلاته. وبدورها فقد سعت الحكومة القيصرية لاستغلال الخلافات بين إنجلترا وفرنسا لعزل فرنسا وعقد اتفاقية ثنائية بينها وبين إنجلترا، وذلك بعد أن تبين لها أنه من غير الممكن أن تعمل بمفردها، وإلا أدى ذلك بها إلى الدخول في حرب ضد دول أوروبا الغربية المتحالفة.

والآن وقد أصبح حل الصراع عن طريق الاتفاق المشترك في أيدي الدبلوماسيين، راحت إنجلترا تبذل كل ما في وسعها لتصبح أكثر الدول تشجيعًا للسلطان. أما فرنسا، التي بالغت في تقديرها لقوة محمد علي العسكرية، فقد أظهرت صلابة في آرائها إبان المفاوضات، واستندت إلى أن الباشا المصري سوف يستطيع بقوته العسكرية أن يُحقق مطالبه الإقليمية.

في هذا الوقت أعلن مصطفى رشيد باشا من إسطنبول اعتراضه الشديد على مقترحات فرنسا إعطاء سوريا وجزيرة كريت ليصبحا تحت إدارة ورثة محمد علي، وكان معتمدًا في اعتراضه على تأييد إنجلترا له. وقد فسَّر دي بونتوا، سفير فرنسا لدى إسطنبول رغبة حكومته في التخلي عن الباب العالي لصالح محمد علي بزعم وجود تهديد عسكري روسي بالتدخل واحتمال قيام حرب شاملة. وقد أشار مصطفى رشيد بحصافة إلى أن القوات الروسية لا يُمكنها أن تأتي إلى تركيا على أساس معاهدة أونكيار إيسكيليسي دون دعوة من السلطان، وأن روسيا، في الوقت الراهن، لن تقوم بأي عمل منفرد دون اتفاق مع الدول الأوروبية. وأعرب مصطفى رشيد عن عدم ثقته في محمد علي، طالما أنه لم يعد الأسطول التركي حتى الآن (٤٨، ص٣١٧–٣٢٠) والذي سلمه إليه أحمد فوزي بعد وفاة محمود الثاني. أما ما حدث في عام ١٨٣٩م فيُعد تكرارًا لما حدث عام ١٨٣٨م؛ إذ حاول مصطفى رشيد، عند توقيع المعاهدة التجارية بين إنجلترا وتركيا، استغلال الأوضاع السياسية المعقدة المحيطة بالإمبراطورية العثمانية ليحصل على موافقة الباب العالي في القيام بعدد من الإصلاحات. ومما ساعده على ذلك صغر سن السلطان عبد المجيد، إضافة إلى تأثير مصطفى رشيد القوي عليه. لقد استهدفت الإصلاحات، وفقًا لمخططات مصطفى رشيد، القضاء على أسباب السخط لدى الشعوب الخاضعة للإمبراطورية والعمل على وحدة وقوة الدولة. وفي الوقت نفسه توقع رشيد أن يكون لهذه الإصلاحات صدًى إيجابي في أوروبا، الأمر الذي رأى أنه قد يُساعد في إيجاد حل ملائم للمشكلات السياسية الخارجية بما فيها الصراع التركي المصري.

في الثالث من نوفمبر عام ١٨٣٩م وفي احتفال مهيب في حضور ممثلين عن كل الطبقات والسفراء الأجانب أُعلن عن خطي شريف جولخانة (انظر ٢٠٨، ص٢٥٥–٢٥٨ / ٤٨، ص٢٨٨–٢٩٠ / ٣٩، ص١٧١–١٧٥ / ٤٢، ص١٧٦–١٨٠ / ١٥١، ص٢٧٧–٢٧٩).

لقد فتح بيان خطي جولخانة عهدًا جديدًا في تاريخ الدولة العثمانية؛ إذ وضع عددًا من الشروط الضرورية لحفز النظام الرأسمالي في الاقتصاد على النمو، كما ساعد كذلك في نشر التقاليد البورجوازية في حياة المجتمع المثالي. لقد أُعلن البيان بصورة احتفالية عن حرمة حياة وشرف وممتلكات رعايا السلطان ومساواتهم أمام القانون، سواء كانوا من المسلمين أو من غير المسلمين، وسمو القانون المدني على إرادة السلطان ... إلى آخره. لقد اشتمل خطي جولخانة على أفكار جديدة تعارضت بدرجة كبيرة مع التقاليد والشريعة؛

ولهذا فقد تنبأ مصطفى رشيد بأنها سوف تثير معارضة السكان المسلمين.[٥] كان مصطفى رشيد مؤمنًا، كما تؤكد المصادر، بأن الإصلاحات التي بشر بها خطي جولخانة ممكنة التحقيق، ورأى أن الضمان الرئيسي لذلك يتمثل في موافقة السلطان عليها ودعمه لها (١٧٧، ص٣٩٦، ١٥١، ص٢٧٤)، كما رأى أن العقيدة الإسلامية قادرة على تكييف أفكار الغرب البورجوازية لصالحها (١٥١، ص٢٧٤/ ١٧٧، ص٣٩٣). على أن صدور أمر من السلطان لوضع هذه الأفكار، التي تطوَّرت فيما بعد في إصلاحات الفترة من ١٨٣٩ إلى ١٨٥٦م (والتي عرفت باسم فترة التنظيمات الإصلاحية الأولى) موضع التنفيذ لم يكن كافيًا في حد ذاته. لقد انعكست مثالية مصطفى رشيد في المبالغة في دور السلطان تجاه العمليات الاجتماعية، وفي سوء تقديره للقوى المناوئة من مختلف فئات المجتمع العثماني لهذه الإصلاحات. لقد اعتبر خصوم الإصلاحات أن خطي جولخانة ما هو إلا إجراء وقتي استعراضي وأن الحاجة إليه ستزول بمجرد زوال الصراع التركي المصري (٤٧، العدد ٦، ص١٥٧/٧، ص٣٨/ ١٧٧، ص٣٨٧). أما أنصار الإصلاحات فقد أدركوا أن ضرورتها التاريخية والفائدة التي ستعود بها على تطوير المجتمع سوف تكون ضئيلة للغاية.

وفي عام ١٨٤٨م علق فريدريك إنجلز على الطابع البورجوازي للتنظيمات الإصلاحية بقوله: «وهذه النجاحات الباهرة «للحضارة» في تركيا ومصر وتونس وفارس وفي غيرها من البلاد الهمجية لم تتمثل سوى في تهيئة الظروف من أجل ازدهار البورجوازية القادمة» (١٠، ص٤٦٨). وقد لاقت هذه الآراء الخاصة بالإصلاحات تأييدًا من جانب المؤرخين السوفييت أيضًا (انظر على سبيل المثال ١٠٠، ص٧٠/ ١١٠، ص١٩٨/ ١٢١، ص٤٠/ ١٤٦، ص٣١). وقد تحدث أ. ف. ميلر عن الخطط الإصلاحية لمصطفى رشيد بقوله: «فكر مصطفى رشيد في إجراء إصلاحات جذرية حتى يضع بلاده على قدم المساواة مع أوروبا ... وعلى الرغم من أن الأمر كان يكتنفه الغموض والتشويش، فقد تشكل هناك وعي بأن تركيا يجب أن تتخلى عن أسلوب الاستبداد الشرقي للعصور الوسطى وأن تنتقل إلى نظام جديد يضمن لها الحياة وحقوق الملكية.»

بالإضافة إلى ذلك فإن أصحاب المبادرة للتغيير والإصلاحات ذات الطابع البورجوازي رأوا أن من الضروري الاحتفاظ بالمؤسسات التقليدية الأساسية للمجتمع الإسلامي:

---

[٥] في الليلة التي سبقت إعلان الخط؛ صرَّح مصطفى رشيد لرئيسه أنه لا يدري إذا كان سيظل على قيد الحياة حتى اليوم التالي (انظر ٥٣، المجلد ٦، ص٦٠–٦٤/ ٤٨، ص١٧٥).

تعايش قوانين الشريعة مع القوانين الجنائية الجديدة، الحفاظ على تفوق المسلمين على غير المسلمين في الإدارة الحكومية (إدارة الدولة) وفي الوقت نفسه تحرير نظام الدولة وإكسابه طابعًا ليبراليًّا، استمرار نظام التعليم في المدارس في أداء وظيفته عن طريق التدريس بالطريقة التقليدية التي وضعها المفكرون الإسلاميون، وفي الوقت نفسه يُنشأ في البلاد نظام للتعليم المدني وتتم الاستفادة من منجزات العلوم الغربية، إقامة المؤسسات الرأسمالية مع الاحتفاظ بمبادئ السياسة الضريبية للدولة الإقطاعية ... إلخ.

لقد أعاقت هذه الازدواجية من قيام مؤسسات بورجوازية جديدة، على أن هذه الازدواجية نفسها كانت حتمية؛ إذ إن المصلحين لم يكن باستطاعتهم (حتى ولو أرادوا) أن يصبحوا منطقيين تمامًا في إنجاز الإصلاحات البورجوازية. وفي هذا الصدد كتب كارل ماركس عام ١٨٤٥م يقول: «هل من الممكن المساواة أمام القرآن في الحقوق بين المسلمين والكفار، بين المسلمين وباقي الرعية؟ إن هذا قد يعني حتمًا في الواقع استبدال القرآن بقانون مدني جديد، بعبارة أخرى: تحطيم بنية المجتمع التركي وإقامة نظام جديد للأشياء على أنقاضه» (٧، ص١٣٠). وقد ذكر الباحث الأمريكي الشهير ر. هـ. دافيون المتخصص في فترة الإصلاحات أنه كان من الضروري هدم المجتمع كله من أجل إجراء إصلاحات أكثر نجاحًا وحسمًا (١٥٨، ص٧٨). وقد عبَّر عن هذه الفكرة نفسها إ. ن. بيريزين عام ١٨٥٨م (٢٨، ص٥١).

على أي حال فقد قوَّضت التنظيمات الإصلاحية النظام القائم، سواء من الناحية الاقتصادية أو الأيديولوجية. ويومًا بعد الآخر أدى اندماج الإمبراطورية العثمانية في السوق الرأسمالية العالمية إلى تراكم الثروات لدى التجار ورجال الصناعة، وكان ثراؤهم هذا مصدر قلق فضلًا عن الاضطهاد من جانب الدوائر الحاكمة التي كانت الفئات الطفيلية والخاملة تشكل الجزء الأكبر منها والتي كانت تخشى — في الوقت نفسه — التيارات الانفصالية في أوساط الشعوب الخاضعة. وقد انعكست التناقضات القومية، سواء الطبقية أو الدينية، أو تلك التناقضات التي جرى استيعابها على نحوٍ مشوش لدى السكان المسلمين، في الصراع الداخلي الذي دار في فترة الإصلاحات.

لقد أحدثت المبادئ التي أعلنها خطي جولخانة طفرة أيديولوجية (ثورة أيديولوجية) في المجتمع. إن هذا البيان وما تلاه من إصلاحات حدثت إبان حياة مصطفى رشيد باشا قد ألقت ببذور أيديولوجية بورجوازية جديدة، كما خلقت مؤسسات اجتماعية بورجوازية لم تكن موجودة من قبل، لكنها مع ذلك لم تضع أساسًا لنمو البلاد في المستقبل. وفي الوقت نفسه فقد استخدم مصطفى رشيد باشا خطي جولخانة باعتباره «سلامًا دبلوماسيًّا»

(١٥٧، ص٣٨) يُمكن أن يساعده في جذب انتباه الرأي العام في الدول الأوروبية إلى جانب السلطان وضد محمد علي.

الصراع الدبلوماسي في إسطنبول

أثارت المفاوضات المطولة التي أجرتها الدول الأوروبية في لندن شكوك غالبية الوزراء الأتراك في أن تُسفر هذه المفاوضات عن نتائج مبشرة، بينما ازداد الصراع لدى الباب العالي، الذي اعتبر بعض ممثليه، ومن بينهم الصدر الأعظم خسرو باشا، أن المفاوضات المباشرة مع محمد علي أجدى وأكرم (١٢٤، ج٢، ص٣٠–٣٢/٤٨، ص٣٢٧، ٣٢٨–٣٢٩).

وحتى يتفادى تدخل إنجلترا، التي كانت تقف ضد انضمام سوريا إلى مصر، قام السيد تير رئيس حكومة فرنسا بمحاولة من وراء ظهر الدول الأخرى أيضًا استهدفت التوصل إلى اتفاق مباشر بين السلطان ومحمد علي.

وقد أجرى خسرو باشا، وكان معروفًا بمناصرته لروسيا، مراسلات سرية مع محمد علي. ولما علمت النمسا بالخطابات السرية التي أرسلها خسرو باشا إلى محمد علي أبلغت بونسونبي، الذي قام بدوره بإبلاغ مصطفى رشيد باشا (٤٨، ص٣٢٨–٣٣١، انظر أيضًا ٢٧، ص١٧٩–١٨١). كانت إنجلترا تأمل ألا يُقدم محمد علي أي تنازلات هو وراعيته فرنسا، وراحت تبذل كل مساعيها من أجل عرقلة قيام مفاوضات مباشرة؛ إذ كانت تخشى أن تؤدي هذه المفاوضات إلى انقسام الإمبراطورية العثمانية إلى دولتين، إحداهما تابعة لفرنسا، والأخرى تدور في فلك روسيا (٣١٢، ص٥١٦، ٤٨، ص٣٢٩). وفي هذا الوقت بالتحديد قرَّرت إنجلترا أن تعمل بالتعاون مع روسيا ضد فرنسا.

كان بونسونبي يخشى أن يُعطي مصطفى رشيد أفضلية للمفاوضات المباشرة على انتظاره لقرارات المجتمعين في لندن. فكتب إلى مصطفى رشيد يخبره أن التأخير الذي كان سببًا لقلق الباب العالي يعود إلى ضرورة التوصل لحل النزاع التركي المصري لصالح السلطان، وأن الباب العالي سوف يصطدم بمؤامرات ومضايقات جديدة من جانب محمد علي لو أنه استجاب لمطالبه، كما أن وساطة جارته (روسيا) سوف تؤدي إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية. وأن العداوة والحرب سينتج عنهما استيلاء شخص آخر على السلطة العليا (يعني محمد علي)، وأن توقيع معاهدة صلح سوف يؤدي إلى وجود حاكمين (محمد علي والسلطان). واستطرد بونسونبي قائلًا إن فرنسا تأمل في تأييد محمد علي، وحيث إنه لن يستطيع تحقيق أي نجاح إلا بمساعدتها، فإن من البديهي أن يسعى

السفير الفرنسي لحل مشكلات الإمبراطورية العثمانية دون وسطاء. وأكد بونسونبي على أن ترك الجزء الأصغر أو الأكبر من سوريا لمحمد علي يُمثل خسارة، بل وخطرًا على الإمبراطورية العثمانية، وأن روسيا أعلنت أيضًا أنه ليس باستطاعة أحد أن يُجبر السلطان على إعطاء محمد علي أي أقاليم أخرى غير مصر.

وفي معرض حديثه عن المكاتبات السرية بين الصدر الأعظم خسرو باشا ومحمد علي، كتب بونسونبي يقول إن سفير النمسا لدى إسطنبول عرض عليه وثيقة رسمية كتبها محمد علي إلى الصدر الأعظم، وإن السفارة الإنجليزية على علم بما يجري من مكاتبات بينهما. ثم أشار السفير الإنجليزي بعد ذلك إلى أن محمد علي لديه ميل عدواني تجاه السلطان ولكنه يُخفي ذلك معتبرًا أن إعلانه لهذا العداء فيه خطأ كبير. وأضاف بونسونبي إلى كل ما سبق أن خسرو باشا بكل تأكيد كان يعتزم تدمير مصطفى رشيد باشا.[٦] وأن هناك خوفًا من أن تتدخل روسيا في هذه المؤامرة، الأمر الذي سينتج عنه انقسام الإمبراطورية العثمانية. وأن مصطفى رشيد باشا هو الوحيد القادر على الحفاظ على استقلال ووحدة الإمبراطورية. ولو أنه عارض تسليم محمد علي أراضي أخرى، باستثناء مصر، فإن الدول الكبرى سوف تؤيده في ذلك وسوف تقف حائلًا أمام أي محاولات عدوانية يقوم بها محمد علي ضد السلطان. ولو أظهرت الإمبراطورية العثمانية إصرارًا في هذه القضية، فإن فرنسا سوف تتضامن مع إنجلترا في إرغام محمد علي على طلب العفو؛ إذ ليس هناك ما يدعوها أن تدخل في خلافات مع إنجلترا، طالما أن هناك مخاطر يُمكن أن تُهدد فرنسا من ظهور تحالف بين الدول الأربع (روسيا والنمسا وبروسيا وإنجلترا) ضدها. وحتى يُهدئ بونسونبي من قلق مصطفى رشيد بسبب التأخر في اتخاذ مؤتمر لندن ١٨٤٠م لقرارات، بين له أن بطء الدول الأوروبية لا يُشكل أي خطورة على حكومة السلطان، بل على العكس من ذلك تمامًا؛ إذ إنه يُساعد في هزيمة محمد علي، فها هو محمد علي يُعاني من مصاعب في التصدير لعدة أشهر متوالية. ولو استمر تراجع التصدير أكثر

[٦] فور عودة مصطفى رشيد باشا إلى إسطنبول في نهاية شهر سبتمبر عام ١٨٣٩م، أصر الصدر الأعظم خسرو باشا على إعدامه، تنفيذًا للحكم الذي كان قد أصدره السلطان محمود الثاني سرًّا، قبل وفاته، على مصطفى رشيد بسبب فشله في عقد معاهدة عسكرية ثنائية ضد محمد علي. وقد قرأ مصطفى رشيد بنفسه مذكرة خسرو باشا إلى السلطان الجديد عبد المجيد (٤٨، ص١٦١). من هنا كان لمصطفى رشيد أن يثق فيما قاله له بونسونبي بأن الأمر يمس حياته.

من ذلك لأدى ذلك لفقدان محمد علي للسلطة. ووعد بونسونبي مصطفى رشيد أن يتم حل الصراع التركي المصري وكذلك «المسألة الروسية»، وكان يعني بالأخيرة إلغاء معاهدة أونكيار إيسكيليسي. كان بونسونبي يرى أن هذه المعاهدة أخلت بميزان القوى في أوروبا، وأنها هددت النمسا وأعاقت حركة التجارة وسياسة فرنسا وسبَّبت الكثير من المتاعب لإنجلترا (٤٨، ص٣٢٨–٣٣١).

يدل محتوى الخطابين اللذين قدمهما بونسونبي إلى وزير الخارجية التركي أن صاحبهما قد بحث عن كل الحجج الممكنة التي يُمكن بواسطتها منع مصطفى رشيد من الدخول في مفاوضات مع محمد علي؛ إذ كان يخشى أن تؤدي المفاوضات المباشرة إلى استمرار تأثير روسيا على الإمبراطورية العثمانية وتأثير فرنسا على مصر. وقد تؤدي التنازلات الإقليمية لصالح محمد علي إلى إضعاف الإمبراطورية العثمانية وهو ما لم تكن تريده إنجلترا.

في عام ١٨٤٠م اتُّهِم خسرو باشا بعدم تنفيذه لما تقرر من تنظيمات إصلاحية، علاوة على تقاضيه الرشوة، وهو ما أدى إلى خلعه من منصبه في شهر مايو من العام المذكور وإبعاده إلى مدينة رودوستو[٧] لمدة عامين (٤٨، ص٢١٨–٢٢٣). ومن المحتمل تمامًا أن يكون لنفي خسرو باشا علاقة مباشرة بالصراع الذي احتدم داخل الحكومة بين مؤيدي المفاوضات المباشرة مع محمد علي وبين معارضيها. وفي الوقت نفسه قام عملاء إنجلترا بإمداد السوريين بالسلاح وساعدوهم على توسيع التمرد على محمد علي (٦٢، ص١٧٨، ٩٧، ص١٠١، ٧١، المجلد ١ ص٣٩٧). وقد أدى هذا الأمر أيضًا إلى عرقلة المفاوضات المباشرة بين محمد علي وبين السلطان وجعل من احتفاظ الباشا المصري بسوريا أمرًا صعبًا.

ولما كانت فرنسا هي صاحبة المبادرة في إجراء المفاوضات المباشرة، وهو ما قامت به على نحو سري، انطلاقًا من رغبتها في مساعدة مصر، فقد توصَّلت الدول الأخرى إلى القرار التالي: الإسراع بإعلان الحرب على محمد علي إذا رفض قبول شروط الصلح؛ وذلك منعًا لإمكانية قيام المفاوضات الثنائية المباشرة، العمل بشكل جماعي مع استبعاد فرنسا. وقد تم تسجيل هذه القرارات في اتفاقية لندن التي وقَّع عليها في ١٥ يوليو ١٨٤٠م كل من

[٧] رودوستو (تكفور داجي أو تكيرداج): مدينة وميناء تقع في الجزء الأوروبي من تركيا في منطقة فراكيا على البحر الأسود، مركز الصنجق الذي يحمل نفس الاسم وصنجق فيز في إيالة أدرنة (١٧٩، ص٧٠).

إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا (انظر ٣٤، المجلد ١٢، ص١٣٠–١٤١/ ٤٠، ج١، ص٦٨٩–٦٩٧، ٤٣، ص٣٠٥–٣١٤، ٤٣، ج٢، ص٤١٧، ٤٨، ص٣٣١–٣٣٥، وللاطلاع على تحليل الاتفاقية والوثائق الخاصة بها انظر ٦٣، ص١٢٦).

كان بالمرستون على يقين أن فرنسا لن تُشعل نيران الحرب ضد الدول الأوروبية المتحالفة وأنها ستكتفي بإطلاق صيحات الإنذار.

إخماد انتفاضة محمد علي

تعهدت الدول الأوروبية المتحالفة، طبقًا لاتفاقية لندن ١٨٤٠م، باستخدام الإجراءات الضرورية لإرغام محمد علي على قبول الشروط التي تم عرضها عليه. وبذلك أصبح باستطاعة السلطان قبول مساعدة إنجلترا والنمسا في البحر المتوسط في حالة عدم امتثال محمد علي، كما أصبح بإمكانه طلب ما يشاء من قوات من الحلفاء بقدر حاجته، إذا ما وجَّه محمد علي قوات برية باتجاه إسطنبول، وقد اشتملت اتفاقية لندن على قرار يتعلق بإغلاق المضايق أمام السفن الحربية للدول الأجنبية.[٨] وقد وردت فقرة بهذا المعنى في معاهدة أونكيار إيسكيليسي أيضًا، لكن مسئولية الحفاظ على هذا القرار أصبحت الآن على عاتق الدول الكبرى (٣، ص٢١١، انظر أيضًا ٩٠، ص٢٢٣، ١١٦، ص٢٣٩). كانت روسيا وراء قبول قاعدة إغلاق المضايق، التي وافق عليها الباب العالي. في تلك الفترة كان هذا القرار يتفق ومصالح الباب العالي؛ إذ إنه وفر له الحماية، بدرجة معلومة، من العدوان المحتمل (٢٠٣، ص١٩، ٢٠٨، ص٢٠٩).

بعد الاتفاق الخاص بوسائل إخضاع محمد علي، تم توقيع معاهدة (وضعها السلطان) طرح فيها شروط إخضاع محمد علي له. اتفق السلطان على إعطاء محمد علي وأحفاده إدارة مصر بصفته واليًا، وحق حكم عكا وجنوب سوريا مدى الحياة. فإذا لم يوافق محمد علي على قبول هذه الشروط خلال عشرة أيام من إبلاغه بقرار المؤتمر، يمتنع السلطان عن إعطائه حكم عكا مدى الحياة، فإذا تأخر محمد علي عشرة أيام أخرى فإن السلطان لا يترك له عندئذ سوى مصر ليحكمها هو وورثته. وعلى محمد علي، خلال المهلة

[٨] حاول الباب العالي بعد مرور ثلاثين عامًا إلغاء الوصاية على المضايق، «حتى يصبح سيد بيته» (انظر ١٢٢، ص٢٣٨).

المُحددة (٢٠ يومًا)، أن يُعيد أسطول السلطان، وأن يصدر هو والمفوض التركي أمرًا إلى قواته البرية والبحرية للانسحاب من الأراضي التي احتلها محمد علي.

كان من المفترض أن تُحدد الجزية السنوية تبعًا للمناطق التي سيئول حكمها إلى محمد علي، كما كان من الضروري أن تُطبق المعاهدات وقوانين الإمبراطورية العثمانية على هذه المناطق، وأن يُمارس محمد علي سلطاته باسم السلطان بشرط دفع الجزية، وأن تُصبح القوات البرية والبحرية التي يمتلكها محمد علي جزءًا من القوات المسلحة للإمبراطورية العثمانية (انظر ٣٤، المجلد ١٢، ص١٣٠–١٤١/ ٤٠، ج١، ص٦٨٩–٦٩٧/ ٤٢، ص٣٠٥–٣١٤/ ٤٣، المجلد ٢، ص٤١٧/ ٤٨، ص٣٣١، ٣٣٥/ ٦٣، ص٢٦).

يتضح لنا من مقارنة شروط إخضاع محمد علي للسلطان والتي تم إقرارها في مؤتمر لندن عام ١٨٤٠م بشروط الإخضاع، التي طرحها الباب العالي في الفترة من ١٨٣٢م وحتى ١٨٣٣م أنها متطابقة تقريبًا. ومن البديهي أن مبادرة طرح هذه الشروط في عام ١٨٤٠م قد جاءت على يد الباب العالي، الذي سعى عام ١٨٣٢م و١٨٣٣م لنقل حرية التصرف في الأسطول والجيش والمهمات الحربية لمصر إلى إسطنبول، ولكي لا تتجاوز صلاحية محمد علي حدود الأراضي التابعة له، وحتى تظل مصر خاضعة للوائح وقوانين الباب العالي. بالإضافة إلى ذلك فقد أراد الباب العالي أن يُدير قلاع مصر؛ الإسكندرية وغيرها، قادة معينون من قِبل الباب العالي، كما كان متبعًا من قبل. جدير بالذكر أن السفير التركي نامق باشا كان مفوضًا عامَي ١٨٣٢م و١٨٣٣م بالاعتراض بشكل حاسم على إعلان محمد علي السلطة على مصر له ولأحفاده من بعده (١٩٩، ص٢٤٤-٢٤٥).

وخلافًا للأعراف الدبلوماسية المتبعة؛ فقد شرعت الدول في تنفيذ الاتفاقية دون انتظار لاعتمادها (٨٤، المجلد ٤، ص٢٤٦)، ومما دفع بها لاتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الصدد، التهديد القائم بدخول الباب العالي ومحمد علي في مفاوضات مباشرة.

لقد كان توقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠م دون مشاركة فرنسا بمثابة «واترلو دبلوماسية» لها، حتى إن الصحف الفرنسية راحت تُهدد إنجلترا بالحرب (١٠٠، ص٧١).

في الخامس من أغسطس عام ١٨٤٠م أعلن مصطفى رشيد موافقة الباب العالي الكاملة لقرارات معاهدة لندن. وفي نفس الشهر توجَّه صادق رفعت أفندي مستشار وزارة الخارجية إلى مصر لإعلان واليها باسم السلطان، بالقرارات التي تم اتخاذها في لندن. وفي محاولة منه لكسب أفضل الشروط، لم يتقدم محمد علي بالرد في الموعد المحدد (٥٣، المجلد ٦، ص١١٥–١١٧، ٦٣، ص١٤٦)، معتقدًا أن فرنسا سوف تدخل الحرب إلى جانبه وما لبث أن أُعلن حالة الحصار على الساحل السوري. وفي منتصف أغسطس

أعلن شيخ الإسلام في اجتماع موسع لمجلس الدولة أن محمد علي يستحق أشد العقاب. لقد تقرَّر «ضرورة تنفيذ المعاهدة الموقعة مع الحلفاء، وأنه لا بديل عن ذلك. وأن كل من يطعن أو يُعارض ذلك سوف يُعاقب على الفور» (٥٣، المجلد ٦، ص١١٦-١١٧، انظر أيضًا ٤٨، ص٣٣٥، ٢٢٩).

إن هذه الصياغة المتمثلة في ضرورة البدء في الأعمال العسكرية ضد محمد علي في اتحاد يضم قوات الدول الأوروبية المتحالفة، إنما يُشير إلى أن الباب العالي اعتبر قبول مساعدة الدول المتحالفة بالذات أمرًا غير مرغوب فيه، بعد أن تحقق التحالف الثنائي بين إنجلترا وتركيا. على أي الأحوال فقد اضطرت حكومة السلطان للاستسلام لهذا الأمر وقبول السير في هذا الطريق. وكما ذكرنا من قبل، فإن الباب العالي لم يعد باستطاعته أن يدخل في صراع ضد محمد علي معتمدًا على قواه الذاتية بعد الخسائر التي تكبَّدها في الجيش والأسطول، وبعد موت السلطان الدءوب محمود الثاني. كانت إنجلترا تتهرب من الحرب إلى جانب السلطان؛ وهو ما أفقد الباب العالي أيضًا إمكانية العمل استنادًا إلى الاتفاق الثنائي بين إنجلترا وتركيا الذي نجح في التوصل إليه بعد عدة سنوات.

من المحتمل أن يكون للقرار الذي ذكرناه آنفًا، والذي اتخذته حكومة السلطان بشأن ضرورة تنفيذ المعاهدة مع الحلفاء ظلال أخرى. إن الطعن في هذا القرار ومقاومته كان من الممكن أن يأتيا، سواء من جانب المؤيدين للمفاوضات المباشرة بين محمد علي، أو من جانب المسلمين المتعصبين عمومًا. لقد قابل بعض المسلمين هذا التعاون من جانب «الكفار» بالسخرية، بل إنهم سخروا أيضًا من الاتجاه المعادي لمحمد علي «المؤمن» (انظر على سبيل المثال ٢٧، ص١١١–٥١١، ١٢٤، ج١، ص١٥٠، ١٧٣، ١٣٢، ص٤٢٨).

وفي إسطنبول ناقش مصطفى رشيد الوضع الذي تخلف عن هذا القرار مع سفراء الدول المتحالفة وفي المجلس الاستشاري للباب العالي المجتمِع في مقر إقامة شيخ الإسلام. وقد اعترف المشاركون في الاجتماع أن محمد علي لم يلتزم بموعد الامتثال وأقروا عزله. أصدرت حكومة السلطان قرارًا بنقل حاكم مصر مؤقتًا، على نحوٍ رمزي، لعزت باشا حاكم عكا، وكان من المفترض، بناءً على قرارات اجتماع لندن، ضرب الحصار على الشواطئ المصرية بعد شهر من تسلم محمد علي شروط المعاهدة، وذلك في حالة رفضه لهذه الشروط (٥٣، المجلد ٦، ص١١٥–١١٧، ٦٣، ص١٤٦)، وذلك بالجهود المشتركة لأساطيل إنجلترا والنمسا. وقد أبلغ مصطفى رشيد سفارات الدول المعنية علمًا باقتراح بدء الحصار (٤٨، ص٣٣٥–٣٣٨).

ولما كان قناصل الدول الأوروبية ما يزالون يواصلون اتصالاتهم بمحمد علي في الإسكندرية، فقد أحاطهم مصطفى رشيد علمًا بموعد بدء إجراءات التأديب ضد محمد علي، واعتبر أن وجودهم أصبح غير ذي ضرورة، واقترح على السفارات استدعاء قناصلها من المدينة. وقد تلقى سفراء الدول الأوروبية الأربعة في إسطنبول إخطارًا من مصطفى رشيد يعلمهم فيه بعزل محمد علي من منصب الوالي وبدء حصار الشواطئ المصرية والسورية وأسباب اتخاذ هذه القرارات (٤٨، ص٣٣٦-٣٣٧). وقد وصلت إخطارات مماثلة إلى سفراء الدول الأوروبية في إسطنبول،[٩] وكذلك جرى إبلاغ محمد علي بقرار السلطان عزله من منصبه عن طريق القائم بالأعمال الذي جاء على باخرة يرافقها الأسطول الإنجليزي، وهي نفس الباخرة التي غادرت الإسكندرية وعلى متنها قناصل الدول المتحالفة.

وسرعان ما ضرب الأسطولان الإنجليزي والفرنسي المتحدان الحصار على الشاطئ السوري. أما فرنسا التي كانت راغبة عن الدخول في حرب ضد الدول المتحالفة فقد سحبت أسطولها من البحر المتوسط.

في الحادي عشر من سبتمبر عام ١٨٤٠م أمطر الكومودور ش. نيبير[١٠] بيروت بقنابله وأنزل قواته شمالها، وفي لبنان اشتدت انتفاضة السكان ضد محمد علي. وسرعان ما شملت سوريا وفلسطين بأكملهما، وقد قام الإنجليز والنمساويون بتوزيع السلاح والمال على سُكان الجبال (١٢٩، ص٦٣، ٨٣).

وفي أكتوبر لقي جيش محمد علي هزيمة منكرة قرب بيروت. وفي هذا الوقت تقدم مترنيخ تقدم باقتراح إعادة حقوق محمد علي في حكم مصر. وأيدته في هذا الاقتراح روسيا، التي كانت تخشى من تصاعد قوة إنجلترا في الشرق الأوسط. وفي الخامس عشر من أكتوبر عام ١٨٤٠م وجَّه بالمرستون، أمام ضغط الحلفاء، تعليمات جديدة إلى بونسونبي يقترح عليه فيها أن يوصي الباب العالي بإعادة محمد علي للسلطة بشرط إعلانه الطاعة وإعادته أسطول السلطان وسحب قواته من سوريا وعدن وكريت والمدن «المقدسة».

---

[٩] جميع الإخطارات المذكورة التي أُرسلت للسفراء في إسطنبول وإلى السفارات في الخارج والقناصل في الإسكندرية منشورة في صحيفة «تقويمي فيكاي» المؤرخة ٧ سبتمبر ١٨٤٠م (٤٨، ص٣٤١).

[١٠] قاد تشارلز نيبير أسطول البحر المتوسط الإنجليزي عام ١٨٣٩م على قدم المساواة مع الأدميرال ستوبفورد.

وقد أرسلت قيادة الحلفاء الكومودور نيبير إلى الإسكندرية لإبلاغ محمد علي بالقرار الجديد (٦٣، ص١٥٤–١٥٥). وفي منتصف نوفمبر توجَّه نيبير إلى الإسكندرية لإجبار محمد علي على الخضوع لقرارات مؤتمر لندن ١٨٤٠م، بعد أن يُقدِّم له وعدًا لحكم مصر حكمًا وراثيًّا. وفي السابع والعشرين من نوفمبر وقع محمد علي الاتفاق الذي اقتُرح عليه وأرسل خطابًا إلى السلطان يُعرب فيه عن ولائه له.

لم يكن الباب العالي راضيًا عن القرار المستقل الذي اتخذه نيبير، فبدلًا من أن يقوم هذا بإبلاغ محمد علي؛ إذ به يأخذ على عاتقه مسئولية توقيع محمد علي على الاتفاق (٤٨، ص٣٦٣)، فقد كان الباب العالي يأمل في إقصاء محمد علي نهائيًّا لأنه تجاوز الموعد الذي حددته قرارات اتفاقية لندن ١٨٤٠م. وفي الثامن من ديسمبر أرسل شكيب أفندي إلى سفراء الدول المتحالفة في لندن مذكرة السلطان بشأن رفض السلطان تقديم حق حكم محمد علي لمصر وراثيًّا. وعندما كان الساحل السوري في ديسمبر من عام ١٨٤٠م مليئًا بقوات الحلفاء، واصل جيش السلطان هجومه، بينما ظل الباب العالي على رفضه توقيع معاهدة صلح مع محمد علي.

كان بالمرستون غير راضٍ تمامًا أيضًا عن التصرفات التي قام بها نيبير دون إذن، واتَّخذ قرارًا بعدم التسرع في إعطاء محمد علي الحكم الوراثي؛ نظرًا للنجاحات التي كان الحلفاء يحرزونها في سوريا. وقد قام بالمرستون بإرسال خطاب إلى بونسونبي جاء فيه: «ليس هناك أحد على وجه العموم، باستثناء السلطان، بإمكانه إعطاء مثل هذه الضمانات» (الاستشهاد من المرجع ٦٣، ص١٥٥). وقد طرح الباب العالي على سفراء الدول المتحالفة القرار النهائي لمناقشته. لم تكن حكومة السلطان تثق في إخلاص محمد علي، ولهذا راحت تعوِّل على مساعدة الحلفاء في صياغة شروط لإخضاع محمد علي وحرمانه من الاستقلال الحقيقي، وقد تعزله حتى من منصبه.

اجتماعات إسطنبول

في ديسمبر من عام ١٨٤٠م بدأت في إسطنبول اجتماعات ممثلي الحكومة العثمانية مع سفراء أوروبا تحت رئاسة مصطفى رشيد لدراسة شروط إخضاع محمد علي للسلطان (٤٨، ص٣٤٣).

تؤكد محاضر الاجتماعات وغيرها من الوثائق التي نشرها د. كاينار أن الثقة التامة قد سادت العلاقات بين وزير خارجية تركيا والسفير الإنجليزي (٤٨، ص٣٢٣). كان

موقف بونسونبي أثناء المباحثات متشددًا للغاية تجاه محمد علي، حتى إن مصطفى رشيد والباب العالي اضطُرَّا للبحث عن حلول معتدلة تجنبًا لإثارة سخط باقي المشاركين في هذه الاجتماعات، وهم سفراء النمسا وبروسيا وروسيا (٤٨، ص٣٥٠–٣٦٣).

كان أهم سؤال ناقشه السفراء في اجتماعهم هو ما إذا كان من الممكن أن يصبح محمد علي أهلًا للثقة. في البداية كان مصطفى رشيد ومعه السفير الإنجليزي يتخذان من هذا الأمر موقفًا سلبيًّا، أي إنهما كانا يعتزمان عزل محمد علي من منصب والي مصر. على أن الضغط الذي مارسه المشاركون الآخرون في الاجتماع إلى جانب المناخ الدولي بصورة أساسية قد «اضطرهما إلى تغيير عزمهما». وقد أعرب السفير النمساوي عن خوفه من أن يؤدي اتخاذ موقف متشدد تجاه محمد علي إلى تجدد الاشتباكات العسكرية. ونتيجة لذلك فقد قرَّر السفير أن يؤيد رأي السفير الإنجليزي — أيًّا ما كان هذا الرأي — فيما يتعلق بأهم قضية، ألا وهي السماح بالحكم الوراثي لمحمد علي (٤٨، ص٣٤٥–٣٤٩). وكان سفراء كل من روسيا والنمسا قد أعربا عن عدم رغبتهما في تصعيد الموقف.

تمت مناقشة محضر اجتماع السفراء الأوروبيين الأربعة في اجتماع مجلس وزراء الإمبراطورية العثمانية حيث تقرر طرح الثقة في محمد علي وذلك حتى لا يحدث خلاف على الموافقة الجماعية وإهدار ما تم التوصل إليه من نتائج. وقد تمت الإشارة في محضر الاجتماع إلى أن لورد بالمرستون يرى أن تكون هناك ثقة في محمد علي وإعلان ولائه، على أن إعطاء محمد علي حكم مصر وراثيًّا ينبغي أن تُصاحبه بعض الشروط المفيدة للإمبراطورية العثمانية (٤٨، ص٣٥٢-٣٥٣).

وقد تم إرسال مفوضين أتراك إلى مصر يحملون إلى محمد علي إخطارًا بشأن القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء. وعلى الفور قام محمد علي في ١١ يناير ١٨٤١م (١٢٤، ج٢، ص٤٩) بإعادة أسطول السلطان الذي كان موجودًا في مصر منذ الرابع من يوليو ١٨٣٩م، كما أرسل خطابًا جديدًا يُعرب فيه عن إخلاصه لحكومة السلطان. وقد أبلغ محمد علي الموظفين الموجودين في الأراضي التي أُعيدت إلى السلطان (في سوريا وكيليكيا والجزيرة العربية وكريت) كتابةً ولاءه لحكومة السلطان. وكان من نتائج ذلك تحرير المناطق بناءً على طلب السلطان (٤٨، ص٣٥٧-٣٥٨). وفي الثلاثين من يناير عام ١٨٤١م تقدمت الدول المتحالفة مرة أخرى إلى السلطان باقتراح إعادة محمد علي إلى منصب والي مصر (٥٣، المجلد ٦، ص١٢٠، ٦٣، ص١٧٠-١٧١)، في محاولة لتفادي اندلاع الحرب مع فرنسا.

أما المسألة الثانية والتي جرت مناقشتها في اجتماع السفراء الأوروبيين والتي طُرحت بعد تسليم محمد علي الأسطول للسلطان، فقد كانت تتعلق بشروط إعطاء محمد علي الحق في حكم مصر وراثيًّا. وقد أصر بونسونبي على أن تكون هناك شروط صارمة مصاحبة لحق الحكم الوراثي من شأنها أن تُخضع محمد علي خضوعًا كاملًا للباب العالي. وذكر بونسونبي أن المال قد أتاح لمحمد علي أن يعلو علوًّا كبيرًا لدرجة أن إخضاعه تطلب جهدًا عظيمًا وأُريقت من أجله دماء كثيرة. ولهذا فإن من المستحيل أن توضع في حوزته مرة أخرى ثروات ليس له حق فيها. وأكد السفير الإنجليزي أن معاهدة الدول المتحالفة قد أجبرت محمد علي على حل النزاع سلميًّا وإن كان يُفضل عليه الحرب. وقد اضطر الآن بعد هزيمته أن يخضع للسلطان دون أي شروط. كان بونسونبي يأمل أن تُكبل هذه الشروط الصارمة من سلطة محمد علي، فإذا ما رفض الانصياع لها فإن من الضروري عندئذ حرمانه من السلطة نهائيًّا.

حظيت قيمة الجزية التي كان على مصر دفعها للباب العالي وكذلك وسيلة جبايتها باهتمام كبير إبان المفاوضات. وقد أشار بونسونبي إلى أن محمد علي كان يحصل سنويًّا على ١٢٨٢٧٢٥٠ فرنكًا سنويًّا (ما يعادل ١٠٠ ألف كيس) من جراء ابتزازه غير الشرعي لأموال المصريين، وحتى يتم حرمانه من هذه العائدات اقترح بونسونبي إجبار محمد علي على تنفيذ بنود اتفاقية ١٨٣٨م التجارية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إلغاء نظام الاحتكار في مصر، وهو المصدر الرئيسي لثروة محمد علي. وأوصى بونسونبي بأن يتم تحصيل الضرائب عن طريق الدفتردار وموظفي حكومة الباب العالي (٤٨، ص٣٥٨، ٣٦٢، ٢٧٨). واقترح أيضًا تخفيض عدد القوات المصرية وحرمان محمد علي من حق تعيين كبار الضباط في الجيش، ليجعل من المستحيل عليه مستقبلًا تجديد أعماله العدوانية ضد السلطان (٤٨، ص٣٦٤). في فبراير عام ١٨٤١م وصلت المفاوضات إلى ذروتها، وأشار السفراء خلالها إلى ضرورة تحديد مبلغ معين للجزية (٤٨، ص٣٧٢)، وقد كان من المقرر مناقشة هذا القرار في مجلس وزراء الإمبراطورية العثمانية واعتماده من السلطان.

تردد مصطفى رشيد في اتخاذ قرار نهائي في هذا الشأن؛ إذ تنبأ بأن محمد علي لن يقبل بحرمانه من حق التصرف في أموال مصر، وعندئذ لن تكون لدى الباب العالي أي إمكانية على إجباره على الدفع دون مساعدة من الدول الأوروبية، الأمر الذي يتوقف برمته على تنفيذ بنود معاهدة لندن ١٨٤٠م.

وقد لخَّص مصطفى رشيد شكوكه في التقرير الذي رفعه للسلطان في فبراير ١٨٤١م (٤٨، ص٣٧٤–٣٧٩) حيث كتب يقول: إن رأي بونسونبي بشأن إرسال دفتردار الباب

العالي إلى مصر، أمر قد لا يوافق عليه السفراء الآخرون، وإن تنفيذ هذا البند سوف يواجه بصعوبات جمة. ولما كان مصطفى رشيد يرى أن رفض اقتراح بونسونبي قد يبدو مجافيًا للذوق، فقد اقترح أن ترفق وزارة الخارجية في ردها تفسيرًا مفاده أن «اقتراح السفير الإنجليزي مفيد، ولكنه يستند بلا شك على حسن النية فقط»، أما نص المعاهدة التي عُقدت في لندن، فقد اشتمل بوضوح على أن إدارة الشئون المالية لمصر أمر من اختصاص محمد علي، وبطبيعة الحال لم يكن هناك مجال للإصرار على القرار الآخر للباب العالي. على أنه إذا اكتشف السفير الإنجليزي بنفسه مع مرور الوقت أمورًا مواتية لاقتراحه، منها أن يرفض محمد علي الإقرار بالمعاهدة المعقودة، أو إذا ما نجح هو في إقناع السفراء الثلاثة الآخرين باقتراحه، أو لو ظهرت لدى الباب العالي ادعاءات ما ضد مصر في هذا الصدد، فإن الباب العالي عندئذ سوف يستغل اقتراح بونسونبي. وأشار مصطفى رشيد إلى أن توقف حل المسألة عند شكل جباية الجزية من مصر من شأنه أن يعرقل قضية التسوية بأكملها.

وفي وقت لاحق أعلن مصطفى رشيد وجهة نظر السفير النمساوي شتيورمر. وكان الأخير قد أكد أن السلام الذي جاء الآن على أسنة الرماح يُهدد الجميع، وأن فرنسا لن تضع سلاحها ما دامت شروط تسوية الأزمة لم تعلن بالكامل، إن البطء في التوصل إلى حل لبعض الشروط لا يعني — في رأي شتيورمر — الإسراع في حل المشكلة بأسرها، فهناك احتمال ألا ترضى فرنسا عن القرارات التي ستتَّخذ مستقبلًا، وأشار شتيورمر أيضًا إلى أنه ما لم تعلن الشروط الناقصة رسميًّا باسم السلطان، وما لم تنسحب قوات الدول المتحالفة، البرية والبحرية، من سوريا، فإن من المتوقع أن تظهر بعض الصعوبات في إجبار باشا مصر على قبول الشروط التي تم إعدادها.

وقد أعلن مصطفى رشيد أيضًا أن السفارة الروسية تؤكد أن البطء في قضية التسوية أمر خطير. وأكد السفير التركي أن هناك في النهاية رأيان: السفير الإنجليزي بونسونبي ويقف إلى جانب البطء والتروي، وسفراء النمسا وروسيا وبروسيا وهؤلاء يُناصرون اتخاذ قرار سريع. إن مسئولية إجبار محمد علي على قبول دفتردار الباب العالي تقع على كاهل إنجلترا وحدها؛ إذ إن الدول الأخرى قد تنحَّت عنها. أما فرنسا فما تزال شاكية السلاح، مستعدة لدخول الحرب، وما تزال تسعى لإرغام إنجلترا على وضع هذا الأمر في اعتبارها. كما أن استعراض القوى أمام محمد علي لم يعد أمرًا مقبولًا.

وفي الختام يقترح مصطفى رشيد البقاء على الشكل القديم لجباية الجزية طوال حياة محمد علي. كما يقترح كذلك تحديد مبلغ معلوم للجزية يتم دفعه لمدة خمسة أعوام،

بانتهائها يتقرر من جديد النظر في الأمر وتحديد قيمة الجزية التي تتناسب عندئذ والقدرة المالية لمصر. افترض مصطفى رشيد أن تكون القيمة السنوية للجزية طبقًا للدخل ١٠٠ ألف كيس. ولما كان مصطفى رشيد يُدرك أن المبلغ يُمكن أن يكون مُبالغًا فيه ومن ثم يتعرض للتخفيض، فقد رأى ألا يتم ذكره في الفرمان السلطاني. أما إذا تمت الموافقة فيُكتب في التعليمات. وكما توقع مصطفى رشيد فقد طالب محمد علي بتخفيض الجزية التي تحددت في البداية بثمانين ألف كيس (٤٨، ص٣٨٠).

وقد حدد مصطفى رشيد العدد الضروري للقوات في مصر بثمانية عشر ألف فرد. وكتب مصطفى رشيد يقول إن هذه الوحدات سوف تخدم في مصر، ويُمكن للباب العالي استدعاؤها إذا ما دعت الحاجة، ويتولى السرعسكر مراقبة هذه الوحدات.

كان تأخر صدور القرار النهائي الخاص بالصراع المصري يُعرقل انضمام فرنسا إلى المعاهدة الأوروبية المشتركة، على الرغم من أن فرنسا أعربت عن استعدادها للتوقيع على المعاهدة الخاصة بالمضايق، وذلك بعد تقاعد رئيس وزرائها تيسير في أكتوبر عام ١٨٤٠م. ولهذا السبب تجددت في لندن في يناير ١٨٤١م اجتماعات الدول الكبرى بخصوص المسألة الشرقية (وعلى مستوًى يفوق مستوى اجتماعات إسطنبول)، وقد توصَّلت الدول المشاركة إلى رأي موحد فيما يخص القضايا الجدلية حول حكم مصر.[١١] آنذاك كان شكيب أفندي يُمثل تركيا في لندن.

انتهت المفاوضات في التاسع والعشرين من مارس ١٨٤١م. وبمقتضى خطي شريف السلطان قدم محمد علي عددًا من التنازلات: تحدد انتقال السلطة بالوراثة لأكبر الذكور، يحق لمحمد علي تعيين الضباط حتى رتبة العقيد، تحددت قيمة مبلغ الجزية بالاتفاق الثنائي. وتبعًا لشهادة د. ج. روزين بلغت الجزية ٣٠ مليون قرش، أي ما يُعادل ٤٠ ألف كيس (١٢٤، ج٢، ص٥٠). وهو نفس المبلغ الذي ذكره إ. ب. شابوليو (١٢٣، ص٨٩). بينما أورد إ. كاراموسال رقمًا آخر هو ٦٠ ألف كيس، وهو ما يُمثل ربع إجمالي عائدات مصر (٢١٢، ص١٧٣).

أعلن محمد علي نفسه واليًا عن السلطان وأصبح حاكمًا على مصر فقط، وقام بإعادة المناطق الأخرى. تقلص جيشه إلى ١٨ ألف جندي يخضعون للسلطة العليا للباب العالي. أصبح للسلطان حق تعيين الرتب العسكرية العليا. ولم يعد محمد علي يملك حق بناء السفن الحربية.

[١١] لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية لندن الثانية ١٨٤١م انظر ٦٣، ص١٥٩–١٨٧.

نتائج نشاط الدبلوماسية العثمانية في فترة الصراع

على هذا النحو، ونتيجة للصراع الدبلوماسي الممتد (الذي كانت الحرب التي خاضها جيش الحلفاء ضد محمد علي من ١٨٤٠ إلى ١٨٤١م امتدادًا لها) انتهى الصراع التركي المصري بانتصار السلطان. لم يكن لهزيمة جيش السلطان على يد قوات محمد علي (في يونيو ١٨٣٩م) أي انعكاس على نتائج القرارات الدبلوماسية. لقد حصل محمد علي على حق الوراثة لأسرته في حكم مصر، ولكن بالشروط التي عرضها عليه السلطان عدة مرات من قبل ورفضها محمد علي في حينه. بقيت مصر في نطاق الإمبراطورية العثمانية، لكن حدود سلطة الحكم الذاتي لها تقلصت بشكل ملحوظ.

كان دور الدبلوماسية التركية في فترة الصراع الذي امتد عدة سنوات من أجل الوصول إلى هذا الحل دورًا بارزًا. كان هناك اتجاهان داخل الحكومة، الأول وهو لم يُدرس بعد دراسة كافية، وكان يميل إلى التحالف مع روسيا ويرتبط بمعاهدة أونكيار إيسكيليسي. وكان أشهر ممثليه خسرو باشا وأحمد فوزي باشا وعاكف باشا.

لقد أتاح التحالف الروسي التركي دعم الوضع الراهن في العلاقات مع محمد علي، وهيأ الفرصة للمفاوضات المباشرة معه. من المحتمل أن يكون أنصار التوجه الروسي قد عوَّلوا على مساعدة أكثر فعالية من جانب روسيا، وحيث إن روسيا لم تقدم هذه المساعدة، سواء بسبب معارضة دول أوروبا الغربية، أو بسبب عدم اهتمامها بتقوية الإمبراطورية العثمانية، فقد نجح خصوم التوجه الروسي في الانتصار على أنصار هذا التوجه.

كان مصطفى رشيد هو الروح الملهمة للاتجاه الثاني داخل حكومة السلطان، وهذا الاتجاه هو الذي اختار التوجه الإنجليزي، ونجح أنصاره في عقد التحالف الإنجليزي التركي الذي أخذ منحى هجوميًّا ضد محمد علي، كما نجح في تحييد فرنسا (أو أضعف من تأييدها لمحمد علي)، ثم رفض التوجه الروسي بداية من النصف الثاني للثلاثينيات. لقد وقفت الالتزامات الدبلوماسية لإنجلترا، إلى جانب معارضة كل من فرنسا وروسيا، حائلًا في طريق قيام التحالف الإنجليزي التركي، ولهذا لم يكن من السهل على الدبلوماسية التركية أن تنجز المهام التي وضعتها أمامها.

إن كون الباب العالي على امتداد الثلاثينيات لم يستجب لرغبة دول أوروبا الغربية، ولم يعقد معها معاهدة جماعية على غرار معاهدة أونكيار إيسكيليسي، قد شدد من المنافسة بين هذه الدول وبين روسيا، مما أدى في النهاية إلى إعادة النظر في معاهدة كوتاهية.

لقد كان من نتائج العلاقات الودية القائمة بين الباب العالي وروسيا، وهي العلاقات التي كانت تُثير قلق أوروبا الغربية، أن دفعت إنجلترا إلى تأييد السلطان ضد محمد علي بشكل أكثر فعالية مما قامت به روسيا. أما موقف فرنسا السلبي من معاهدة أونكيار إيسكيليسي فلم يسمح لها بمساعدة مساعي محمد علي في الحصول على الاستقلال.

وعلى الرغم من أن إنجلترا بدءًا من النصف الثاني من الثلاثينيات كانت قد حزمت أمرها على تأييد السلطان، لا محمد علي، فقد كان على الدبلوماسية التركية أن تبذل جهودًا جبارة لإنشاء علاقة ثقة بين الدولتين وأن توعز لإنجلترا أن مساعدتها للسلطان سوف تُحقق لها ما ترجوه من فائدة. وكان سبيل تركيا لتحقيق ذلك هو التنازل لصالح التجارة الإنجليزية عام ١٨٣٨م، ورفض طلب المساعدة من روسيا.

لقد نجحت الدبلوماسية التركية في تحييد فرنسا في الصراع التركي المصري مستغلة في ذلك التناقضات الفرنسية الروسية والفرنسية الإنجليزية. فقد استطاع الدبلوماسيون الأتراك إبان المباحثات التي جرت في كل من لندن وإسطنبول في الفترة من ١٨٣٩م وحتى ١٨٤١م وعن طريق علاقاتهم بإنجلترا الوقوف ضد المطالب الفرنسية المؤيدة لمزاعم محمد علي. وفي اللحظة الحاسمة التي قمع التحالف الأوروبي فيها قوات محمد علي عام ١٨٤٠م، اضطرت فرنسا للتخلي عن دعم مصر عسكريًّا. وقد أسهمت سياسات محمد علي الداخلية والخارجية أيضًا في هزيمته. كان محمد علي ينتهج سياسة إصلاحية تعسفية لصالح الطبقة الاجتماعية الجديدة. وفي السياسة الخارجية اقترن الصراع ضد السيادة التركية والسياسة الاستعمارية للدول الأوروبية مع النزعات التوسعية. «لم ينجح محمد علي في إقامة علاقات ودية مع السكان المحليين» سواء في الجزيرة العربية أو في السودان أو في سوريا (١٠٨، ص١٨٦).

على أن انتصار السلطان على محمد علي لم يكن انتصارًا كاملًا، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أنه تحقق بمساعدة حلفاء، وهو ما يؤكد الضعف الداخلي للدولة.

وبعد أن أقرَّت الدول الأوروبية بأسرها معاهدة لندن عام ١٨٤٠م، قامت كل من إنجلترا وبروسيا وروسيا وفرنسا والإمبراطورية العثمانية بتوقيع معاهدة لندن بشأن المضايق وذلك في ١٣ يوليو عام ١٨٤١م. وفي هذه المعاهدة «قرَّرت دول أوروبا بالإجماع، بناء على دعم السلطان، الاعتراف بالقانون القديم للإمبراطورية العثمانية الذي يقضي بإغلاق مضيقي الدردنيل والبوسفور أمام السفن الحربية الأجنبية، ما دام الباب العالي في حالة سلام».

على الرغم من أن وجود ضمانات للوحدة، يُعد في حد ذاته دليلًا على ضعف الدولة التي وُضِعت من أجلها الضمانات، وهي ضمانات لم تكن معلنة صراحة، لكنها نالت اعترافًا رسميًّا واعتُبرت قاعدة تسترشد بها الدول الأوروبية (١١٦، ص٢٤٢، انظر أيضًا ١٦٩، ص٤٥٩).

لم يكن وضع الإمبراطورية العثمانية بعد توقيع معاهدة لندن بشأن المضايق وضعًا متينًا، فالإمبراطورية لم يكن بمقدورها، اعتمادًا على قواها الذاتية وحدها، حماية أراضيها.

إضافة إلى ذلك فإن نشاط الدبلوماسية التركية في فترة الصراع التركي المصري يُمكن اعتباره نشاطًا حالفه النجاح، إذا ما وضعنا في اعتبارنا أن نتائجه تناسبت والإمكانات الحقيقية للدولة.

الفصل السادس

العلاقات التركية اليونانية

ما إن انتهت الأزمة التركية المصرية، حتى ظهرت أمام الحكومة العثمانية مشكلات جديدة تتعلق بعلاقاتها الدولية.

في الواحد والثلاثين من مارس عام ١٨٤١م تم عزل مصطفى رشيد باشا من السلطة، وهو الذي كان بمثابة «روح الإدارة» إبان فترة تسوية الأزمة (١٢٤، ج٢، ص٣٢). وتعد المصادر التي ذكرناها آنفًا أسبابًا مختلفة لعزله. لكن الذي لا شك فيه أن السبب الرئيسي يتلخص في أن السلطان والمقربين منه رأوا، بعد حل المشكلة المصرية، أن من الممكن السير قدمًا دون الاستناد إلى شخصية لها كل هذا الثقل في الدوائر الدبلوماسية، شخصية مصطفى رشيد، المبادر والقائد الأعلى لسياسة الإصلاحات، التي بدأ بها منذ عام ١٨٣٩م عصر جديد، والذي جعل الدخول الفعَّال للبلاد في النظام الرأسمالي الدولي الهدف الموضوعي لهذه الإصلاحات.

ومن الجائز أن يكون عدم ترحيب مترنيخ بالمباحثات الطويلة التي امتدت بين مصطفى رشيد وسفراء الدول الأوروبية في إسطنبول، بشأن شروط التسوية التركية المصرية، واحدًا من مبررات تقاعد رشيد، كما أشارت إلى ذلك كثير من المراجع التاريخية (٧١، المجلد ١، ص٤١٣/ ٢٠٢، ص١٣/ ٢٠٣، ص١٦/ ٢٠٧، ص٧٠٢/ ٤٨، ص٢، ٢٣٨–٣٨٣). وقد يرجع الأمر إلى الخلاف الذي وقع عند مناقشة القانون التجاري الجديد، والذي رأى فيه بعض أعضاء المجلس ما يخالف الشريعة الإسلامية (١١٠، ص١٢٨/ ١٥١، ص٢٠١).

وفي يوليو عام ١٨٤١م يعود مصطفى رشيد إلى نشاطه الدبلوماسي بعد أن تم تعيينه سفيرًا في باريس. وقد ظل يشغل هذا المنصب (باستثناء فترةٍ قصيرة من عام ١٨٤٣م) حتى نهاية عام ١٨٤٥م. ويتبين لنا بالرجوع إلى التعليمات الدبلوماسية التي

أصدرتها إليه حكومة السلطان (٤٨، ص٣٩٢-٣٩٣، ٤٩٢) إلى أي حد كان مصطفى رشيد مطَّلعًا على المشكلات الداخلية والخارجية للإمبراطورية العثمانية، وكذلك على كل ما يخص الشئون الأوروبية، حتى إنه لم يكن بحاجة إطلاقًا لأي تعليمات مفصلة. وكان التوجه الرئيسي لنشاطه مجددًا ببذل جهده، باعتباره سفيرًا، لبعث وتقوية التحالف الإنجليزي الفرنسي، بعدما لوحظ أن بعض الخلافات قد دبَّت بين إنجلترا وفرنسا منذ فترة حول عدد من قضايا السياسة الدولية (تمت الإشارة إلى هذه الخلافات في التعليمات)، وأن هذه الخلافات شديدة الضرر على الإمبراطورية العثمانية.

ويلي الحديث عن مضمون هذا الجانب من التعليمات في سياق الخلافات التي وقعت منذ فترة غير بعيدة بين إنجلترا وفرنسا بسبب الصراع التركي المصري، والمخاوف التي انتابت الباب العالي من جراء حدوث تقارب سواء بين إنجلترا وروسيا، أو بين روسيا وفرنسا.

ويتعلق الجانب الآخر من التعليمات بالتيارات المتحمسة التي سادت فرنسا آنذاك، ويتناول هذا الجانب كيف أن بعض الفرنسيين رأوا ضرورة تخليص الرعايا المسيحيين من سلطات الإمبراطورية العثمانية، وكيف أُنشئت في باريس جمعية خاصة لتحقيق هذا الغرض، وأن بعض أعضاء هذه الجمعية يشغلون مقاعد في البرلمان الفرنسي. بل إن جمعية أخرى قد أُنشئت في لندن على غرارها. وقد صدرت الأوامر إلى السفير أن يتولى متابعة نشاط هاتين الجمعيتين، وأن يعمل جاهدًا على الحيلولة دون امتداد أثرها الضار على الإمبراطورية العثمانية إذا ما نجحتا في استعداء الرأي العام الأوروبي على الإمبراطورية العثمانية.

وأشارت التعليمات بعد ذلك إلى أن إخماد انتفاضة كريت[١] كان من أسباب يقظة العقول في اليونان، وأن شائعات ذاعت تقول إن إجراءات يتم اتخاذها لتشجيع المتمردين اليونانيين في الإمبراطورية العثمانية.

وهكذا نرى أن مضمون هذه الوثيقة (التعليمات) يُشير إلى أن هناك قضيتين كانتا تثيران قلق الباب العالي بعد تسوية الصراع التركي المصري؛ وهما: الحفاظ على متانة

---

[١] لم تتم الإشارة إلى تاريخ هذه الانتفاضة، ويبدو أن الحديث هنا كان يدور حول انتفاضة سكان كريت التي وقعت في عام ١٨٤١م، وكان السبب وراءها نقل إدارة الجزيرة من محمد علي إلى الباب العالي. وقد طلب سكان الجزيرة اليونانيون، الذين شاركوا في النضال من أجل استقلال اليونان، الانضمام إلى اليونان (انظر ١٢٤، ج٢، ص٥٣–٥٥).

الرابطة بين إنجلترا وفرنسا باعتبارهما عنصر توازن في مواجهة التحالف القائم بين النمسا وروسيا وبروسيا، ثم الخلافات التركية اليونانية (٢٠٢، ص١٤١) إضافة إلى موقف فرنسا من القضيتين.

في عام ١٨٣٤م فرضت قضية العلاقات الدبلوماسية بين الإمبراطورية العثمانية واليونان نفسها على سياسة الدول الكبرى قريبة الصلة بالخلافات التركية اليونانية (١٢٤، ج١، ص٢١٧–٢٢٣). وفي فترة النشاط الدبلوماسي لمصطفى رشيد في باريس من عام ١٨٤١ وحتى ١٨٤٥م، لوحظت نفس الاتجاهات التي شاهدنا مثلها إبان الصراع التركي المصري، فقد قامت الدول الأوروبية بدور كبير لفرض سياسة مناوئة لروسيا في اليونان، وقد تجاوز هذا الدور التنافس بين هذه الدول بعضها ضد بعض.

لقد كانت التناقضات القائمة بين الدول الكبرى تُتيح للدبلوماسية التركية أن تُمارس ضغوطًا على محاولات الدولة اليونانية الفتية ضم الأراضي المأهولة بالسكان اليونانيين والتي ظلت ضمن نطاق الإمبراطورية العثمانية.

وقد سارعت الحكومة التركية أيضًا إلى إجراء مناورات سياسية محدودة؛ فعلى سبيل المثال، تحاشى الباب العالي الصراعات التي من شأنها أن تؤدي إلى خلافات حادة بينه وبين فرنسا (على الرغم من اعتراضه على سياسة فرنسا في تونس)، وذلك بهدف المحافظة على تأييد فرنسا له في صراعه ضد اليونان في أربعينيات القرن التاسع عشر (٤٨، ص٥٢٨–٥٣٣، ٥٣٧، ٥٤٠-٥٤١، ٥٤٣).

نجحت الدبلوماسية التركية أثناء صراعها مع اليونان في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر في الحفاظ على الحدود الإقليمية الفاصلة بين البلاد آنذاك.

كانت فرنسا تؤيد اليونان ولكن بحماسٍ يقل كثيرًا عن تأييدها لمحمد علي، ومن الواضح أن فرنسا لم تكن تعتزم مد اليونان بأي دعم عسكري أو تسمح بنشوب حرب بين تركيا واليونان.[٢] وفي اليونان ذاتها ظهرت تيارات قوية مؤيدة لفرنسا. وبعد انتفاضة الثورة في اليونان عام ١٨٤٣م «انتصر أصحاب التوجه الفرنسي على أصحاب التوجه الإنجليزي بفضل رفعهم لراية الهلينية» (١٣٢، ص٥٦٥). واعتبرت حكومة نيكولاي الأول أن «الموجة الثورية قد ارتفعت في اليونان، وأنها سوف تُطيح بالنظام القائم للدولة

[٢] وقفت القوات العسكرية لدول أوروبا الغربية، بما فيها فرنسا، ضد رغبة اليونان في استغلال حرب القرم الدائرة آنذاك لتوسيع أراضيها.

... إنها مؤامرة يُمكنها أن تضرم النيران في الشرق بأسره» (١٣، ص٥٦٥-٥٦٦)،[٣] ولهذا فقد توقَّفت تمامًا عن تأييد الطموحات اليونانية.

تُشير التقارير الدبلوماسية التي رفعها مصطفى رشيد من باريس في الفترة من ١٨٤١م وحتى ١٨٤٥م إلى أن الحكومة الفرنسية سعت إلى إجراء مصالحة بين الأتراك واليونانيين، عن طريق إقناع الأتراك بأن الجمعيات ذات التوجه القومي في اليونان لا تلقى تأييدًا من جانب الحكومة اليونانية. وفي الأيام الأولى من وصوله إلى باريس في نوفمبر عام ١٨٤١م، أجرى مصطفى رشيد مباحثات مع وزير الخارجية الفرنسي ف. جيزو حول مشكلات العلاقات التركية اليونانية. طلبت تركيا من اليونان تعويضات مقابل بقاء الأوقاف التي ظلت باقيةً فوق الأراضي اليونانية، وتتمثل في العقارات التي كان يمتلكها مواطنون أتراك انتقلوا للعيش في مناطق أخرى من الإمبراطورية. وقد أبلغ جيزو نظيره التركي أن فرنسا سوف تعترف في هذه الحالة بالحقوق التركية. ومن الأمور التي أثارت الخلافات أيضًا، شروط اتفاقية التجارة التركية اليونانية التي كانت المباحثات بشأن عقدها تدور آنذاك، وقيام اليونان بإثارة انتفاضة سكان جزيرة كريت من اليونانيين وغيرهم في الأقاليم الأخرى للإمبراطورية العثمانية، وهو ما كان يُسبب قلقًا للإمبراطورية.

ترجع الخلافات حول الاتفاقية التجارية إلى أن اليونان طالبت الحكومة التركية بإعطاء اليونانيين الذين يعيشون في الإمبراطورية العثمانية نفس المزايا التي يتمتع بها رعايا الدول الأوروبية الأخرى. وفي الوقت نفسه طالبت اليونان باحتفاظ عمالها من أصحاب الحرف العاملين في الإمبراطورية العثمانية بإمكانية استخدام الورش الموجودة. لكن الباب العالي لم يوافق على ذلك. كان حجم اليونانيين الذين يعيشون في الإمبراطورية ويُعدون رعايا يونانيين كبيرًا للغاية، وكانت الموافقة على الشروط المذكورة تعني إمكانية خلق مستوطناتٍ يونانية مستقلة على أراضي الإمبراطورية، وهو ما كان يُشكِّل مصدرًا لقلق حكومة السلطان. من ناحية أخرى فإن موافقة السلطان، كان من الممكن أن تقنع اليونانيين «الخونة» (من وجهة نظر الباب العالي) في وضع أفضل مقارنة باليونانيين الذين احتفظوا بجنسيتهم العثمانية (١٢٤، ج١، ص٢٢١–٢٢٣، ج٢، ص١١٢–١٢٠/٤٨، ص٤٩٨–٥٠٠).

[٣] يؤكد س. س. تاتيشيف في كتابه «السياسة الخارجية للإمبراطور نيكولاي الأول» «أن الانقلاب الذي حدث في أثينا ليلة الثالث من سبتمبر عام ١٨٤٣م أخرج اليونان نهائيًّا من دائرة نفوذنا» (١٣٢، ص٥٦٤).

بدأت المفاوضات حول شروط المعاهدة التجارية بين تركيا واليونان وكذلك بشأن رفع التعويضات مقابل الأملاك التي تركها الأتراك في الثلاثينيات واستمرت حتى الأربعينيات (١٢٤، ج١، ص٢٢١–٢٢٣، ج٢، ص١١٢–١٢٠/٤٨، ص٤٩٢–٥٠٠)، وقد قام أ. مافروكرداتو، الذي عُيِّن في الثامن عشر من فبراير عام ١٨٤٢م سفيرًا لليونان لدى إسطنبول[٤] بدور هامٍ في هذه المفاوضات (٤٨، ص٤٩٧)، وقد نجح كانينج سفير إنجلترا لدى تركيا في التوفيق بين اليونان والباب العالي. وقد اعتبر لويس فيليب الأول ملك فرنسا ومعه جيزو وزير خارجيته، أن عقد الاتفاقية التجارية بين الدولتين يتفق ومصالح فرنسا (٤٨، ص٤٩٨–٥٠٠). وقد حاول لويس فيليب في حديث له مع مصطفى رشيد في أبريل عام ١٨٤٢م استمالة السفير التركي لتقديم بعض التنازلات بخصوص مسألة وضع الأتراك في الإمبراطورية العثمانية (٤٨، ص٢٩٨).

على أن الدولتين لم ينجحا في تجاوز الخلافات بينهما في هذا الشأن، ومن ثم لم تُعقَد الاتفاقية التجارية بين اليونان وتركيا.

وفي ديسمبر عام ١٨٤١م أكد جيزو لمصطفى رشيد أن الدول الكبرى لا تؤيد مساعي اليونان في توسيع حدودها (٤٨، ص٤٩٢-٤٩٣). على أن مصطفى رشيد، الذي كان على دراية بالمنافسة المحتدمة بين هذه الدول على اليونان، ظل على مخاوفه في ألا يدوم هذا الاتفاق. ولهذا فقد استمر يتابع باهتمامٍ سياسة فرنسا تجاه هذه القضية.

يذكر مصطفى رشيد في التقرير الذي رفعه إلى الباب العالي والمؤرخ يناير ١٨٤٢م، أن أيًّا من الدول الكبرى، التي تسعى للتوصل إلى تسوية سلمية للصراعات الدولية، لا تُفكر في الوقت الراهن في عقد تحالف مع اليونان؛ فالأخيرة تقع الآن تحت وصايةٍ مشتركة لثلاث دول (روسيا وفرنسا وإنجلترا)، وأن أي علاقة أكثر قربًا يُمكن أن تنشأ بين إحدى هذه الدول وبين اليونان، ربما تُشعل المنافسة لدى الدول الأخرى، وهو ما قد يُشكل سببًا لمزيد من الخلافات السياسية (٤٨، ص٤٩٥).

وفي عام ١٨٤٢م ساءت من جديد العلاقات التركية اليونانية. فقد تبين أن هناك عضوين منتخبين في البرلمان اليوناني تعود أصولهما إلى جزيرة بسار Ebsare، التي ما

---

[٤] ألكسندر مافروكرداتو (١٧٩١–١٨٦٥م)؛ من أبرز المشاركين في الثورة اليونانية، شغل منذ عام ١٨٣٢م منصب نائب رئيس المجلس الوطني، كما شغل منصب الوزير عدة مرات، وكان مفوضًا لدى كل من ميونيخ وبرلين ولندن وإسطنبول وباريس. وفي عام ١٨٥٤م ترأَّس الحكومة اليونانية.

تزال خاضعةً للإمبراطورية، وبناءً على هذه الحقيقة؛ قامت الحكومة اليونانية بإدخال تعديلات على مواد القانون اليوناني تسمح بانتخاب اليونانيين، الذين يعيشون على أراضي الإمبراطورية العثمانية، للبرلمان اليوناني. وقد اعتبر الباب العالي هذه الإجراءات ادعاءً من اليونان في أراضي بسار (٤٨، ص٥٠٢–٥٠٤) ورأت ضرورة اتخاذ إجراءات مناسبة. أرسل الباب العالي بالتعليمات اللازمة لسفرائه لدى لندن وباريس. وقد أعرب كوستاكي، السفير التركي لدى اليونان، عن احتجاجه على الحكومة اليونانية، وسلم نسخة من الاحتجاج إلى سفراء كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا لدى أثينا. وقام السفراء الأتراك لدى لندن وباريس بإجراء المباحثات الضرورية مع وزراء خارجية هذه الدول (٤٨، ص٥٠٢-٥٠٣). وفي فبراير ١٨٤٤م وعد جيزو مصطفى رشيد توجيه تعليمات إلى بيكاتوري السفير الفرنسي لدى اليونان تُفيد بألا يسمح بقيام تحركات من جانب الحكومة اليونانية تكون موجهةً ضد الإمبراطورية العثمانية (٤٨، ص٥٠٣-٥٠٤).

ونتيجة للجهود الدبلوماسية التي بذلها ممثلو الدول سالفة الذكر؛ أُلغي التعديل الخاص بالسماح بانتخاب سكان الأراضي الخاضعة للإمبراطورية العثمانية للبرلمان اليوناني من مشروع الدستور اليوناني، وتم الاحتفاظ بها على هيئة «سند»، وقد كان هذا الموقف مبررًا لاندلاع الخلافات بين اليونان وتركيا أكثر من مرة[٥] (٤٨، ص٥٠٥).

كان نشاط جمعية «إتيريا»[٦] في اليونان يقض مضاجع الباب العالي. وقد تلقى مصطفى رشيد تعليمات تقضي بأن يستوضح سرًّا موقف الحكومة الفرنسية من نشاط هذه الجمعية. وفي رده على الباب العالي المؤرخ ٢٨ مارس ١٨٤٤م أفاد مصطفى رشيد أن فرنسا وإنجلترا كانتا تؤكدان دومًا نياتهما لتأييد وحدة وحياد الإمبراطورية العثمانية، وإن لم يتمكن تمامًا من أن يستوضح بشكل محدد نياتهما المبيتة. كان مصطفى رشيد

[٥] استغل السكان اليونانيون من مختلف أجزاء الإمبراطورية العثمانية إمكانية إيفاد نواب لهم لتمثيلهم في البرلمان اليوناني، وذلك كنوعٍ من إظهار الإرادة في انتمائهم لليونان (انظر الموسوعة التاريخية السوفييتية، المجلد ٤، ص٧٥٨-٧٥٩).

[٦] في الأربعينيات سادت في أوساط الجمعيات السياسية اليونانية فكرة إقامة إمبراطورية بيزنطية عن طريق التأصيل المستمر للعناصر اليونانية في الإمبراطورية العثمانية وتحويلها إلى إمبراطورية عثمانية يونانية مع التوجه نحو تغليب العنصر اليوناني تدريجيًّا على حساب العنصر التركي (٢٠٩، ص٨٠–٨٢/ انظر أيضًا ١٣٩، ص٨٠).

نفسه يعتبر أن اليونانيين، بفضل تاريخهم القديم وثقافتهم، يتفقون بشكل كامل مع الأوروبيين في وجهات النظر وفي العقيدة وفي مبادئ الإدارة الداخلية على وجه الخصوص، ولم يكن لديه أدنى شك في أن الإنجليز والفرنسيين سوف يتعاطفون مع اليونانيين. على أن آمال فرنسا وإنجلترا كانت تواجه صعوبات تمثَّلت في موقف روسيا المعادي للخطوات اليونانية الأخيرة، وفي اتفاق وجهات نظر النمسا وبروسيا مع وجهات نظر روسيا بشأنها، علاوة على ذلك كانت فرنسا وإنجلترا مشغولتين بمشكلاتهما الداخلية، كما أنهما كانتا تنتهجان سياسةً تُجنبهما نشوب أي تدهور في الأوضاع الخارجية. ويُشير مصطفى رشيد إلى أن من الصعوبة تصور أن تكون لدى الدولتين أي طموحات تجاه اليونان في المستقبل القريب. على أنه إذا اندلعت الانتفاضات في الإيالات العثمانية المجاورة لليونان، أو في جزر البحر المتوسط، التي كانت تدخل ضمن نطاق الإمبراطورية العثمانية، فإن وزيري خارجية فرنسا وإنجلترا، ربما يُضطران — تحت ضغط الرأي العام — لإعلان تأييدهما لليونان ولو ظاهريًّا (٤٨، ص٥٠٥–٥٠٦).

أولى مصطفى رشيد، بتكليفٍ من حكومة السلطان، اهتمامًا أكبر لنشاط الجمعيات ذات النزعة الهلينية في فرنسا وإنجلترا، وسعى لاستيضاح علاقات الحكومات الأوروبية بها. لقد أتاح الحديث الذي دار بين السفير التركي وبين جيزو في هذا الصدد (٤٨، ص٥١٣) والقلق الذي أبدته روسيا من جراء إنشاء هذه الجمعيات تهدئة مخاوف الحكومة التركية، حيث أكد جيزو أن هذه الجمعيات لا تُشكل في الوقت الحالي أي خطر حقيقي على الإمبراطورية (٤٨، ص٥١٣–٥١٤).

وفي عام ١٨٤٤م ترأَّس كوليتيس الحكومة اليونانية، وكان معروفًا بتأييده للتوجهات الفرنسية، مما دفع الباب العالي لمخاطبة فرنسا تحديدًا بطلب توفير ضمانات لحصانة أراضي الإمبراطورية العثمانية. وفي تقريره المؤرخ ١٧ سبتمبر ١٨٤٤م يعود مصطفى رشيد مرة أخرى لينبه أن الحكومة الفرنسية، شأنها في ذلك شأن الدول الكبرى الأخرى، وعدت بألا تسمح بالتوسع في حدود اليونان، لا عن طريق الحرب، ولا عن طريق الانتفاضات، وأنها أحاطت الحكومة اليونانية علمًا بذلك (٤٨، ص٥١٥–٥١٦).

كان مترنيخ قد اقترح ضم النمسا وبروسيا إلى تحالف الدول الثلاث الضامنة، وتوقيع معاهدة تجمع بين الدول الخمس الكبرى بهدف الحفاظ على حدود ثابتة لليونان (٤٨، ص٥١٦). استحسنت روسيا هذه الفكرة، بينما وقفت منها إنجلترا وفرنسا موقفًا سلبيًّا. رفضت فرنسا الاقتراح النمساوي؛ إذ رأت أن مثل هذه الضمانات (وهو ما أوضحه

سفير النمسا لدى فرنسا لمصطفى رشيد في يناير ١٨٤٥م) يُمكن أن تُقلل من شأن التأثير الفرنسي في اليونان. وقد أعطى مصطفى رشيد أهمية فائقة لتصريحات الدول الكبرى فيما يتعلق بضمانات الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية؛ إذ كان من شأن هذه التصريحات، من وجهة نظره، أن تُساهم في فرض طاعة السلطان على اليونانيين الذين يعيشون على أراضي الإمبراطورية.

وفي مايو ١٨٤٥م أوجز الباب العالي محصلة تقارير السفراء الأتراك لدى إنجلترا وفرنسا عن اليونان، وتوصَّل إلى استنتاج مفاده أن ثلاث دول تؤيد الإمبراطورية العثمانية في نزاعها مع اليونان. وقد تعرض التقرير الذي رُفع إلى السلطان إلى أن وزارة خارجية الإمبراطورية العثمانية والسفراء الأتراك لدى العواصم الأوروبية طالبوا بحظر نشاط الجمعيات اليونانية في لندن وباريس، وأن سفارات الدول الراعية تؤيد هذه المطالب (٤٨، ص٥٢٢–٥٢٤).

وأشارت التقارير أيضًا إلى أن كانينج، السفير الإنجليزي لدى إسطنبول «يحدوه الأمل في إبلاغ الباب العالي بأفضل النيات وتصرفات حكومته تجاه الإمبراطورية العثمانية»، عرض على وزارة خارجية الإمبراطورية العثمانية سرًّا تعليمات لورد أبردين، التي قدِّمت للسفير الإنجليزي لدى أثينا. وتؤكد هذه الوثيقة الموقف الإنجليزي الرافض للمشروعات اليونانية الخاصة بالتوسع في أراضيها. وأكد كانينج أن الدول الأوروبية الأخرى اتَّفقت بالإجماع على هذه المسألة مع إنجلترا (٤٨، ص٥٢٦).

وفي يناير عام ١٨٤٧م، وكان مصطفى رشيد ما يزال يشغل منصب رئيس الحكومة التركية، وقع صدام حاد بين الإمبراطورية العثمانية واليونان، كان من نتيجته قطع العلاقات الدبلوماسية، وكان السبب وراء هذا الصدام هو الإهانة التي تعرض لها موسوروس السفير التركي لدى أثينا (١٢٤، ج٢، ص١١٧، ١٣٢، ص٦١٣، ٢١٣، ص٤٢٨-٤٢٩). وقد تدخَّلت الدول الأوروبية أيضًا في هذا الصدام (١٢٤، ج٢، ص١١٨–١٢٠)، وكانت هذه الدول «متفقة فيما بينها على أمر واحد، وهو بالتحديد رغبتها في منع وقوع حرب تركية يونانية، كانت، في رأيهم، مقدمة لوقوع حرب بين إنجلترا وفرنسا» (١٢٤، ج٢، ص١١٩).

اتخذ الباب العالي بقيادة مصطفى رشيد باشا موقفًا متشددًا أثناء هذا الصدام، وأحرز فيه انتصارًا دبلوماسيًّا واضحًا. وقد تحقَّق للباب العالي ما أراد؛ فتم الاعتذار للسفير. ويؤكد د. ج. روزين أن هذا الانتصار الدبلوماسي الذي حقَّقته حكومة السلطان قد زاد من احترام الدوائر الدبلوماسية الأوروبية لها (١٢٤، ج٢، ص١٢١).

لقد أتاح التنافس الدائر بين الدول الكبرى، وخاصةً التوجه السياسي للدول الغربية المناهض لروسيا، أتاح للإمبراطورية العثمانية أن تستغل هذه العوامل لحل خلافاتها مع اليونان، ورأت فيها ركائز للتأثير الدبلوماسي ولتحقيق النتائج المرجوة.

لقد كان طموح الشعب اليوناني لإعادة وحدته ظاهرةً تقدمية من الناحية التاريخية، على الرغم من النزعات الهلينية القومية التي شاركته فيها البورجوازية اليونانية. ولهذا فإن من الضروري النظر إلى سياسة الباب العالي والدول الأوروبية المؤيدة له في هذه القضية باعتبارها محاولة لوقف مسيرة التطور التاريخي.

الفصل السابع

المشكلة الجزائرية

في السياسة الخارجية العثمانية

ذكرنا آنفًا أن مصطفى رشيد باشا، سفير تركيا لدى باريس، قد تم تكليفه ببدء المفاوضات مع حكومة فرنسا حول سحب قواتها من الجزائر. وكان الباب العالي يُعلق آماله على وعد بذلته فرنسا، وهو الوعد الذي ورد قبل ذلك في المذكرة التي سلمها له السفير الفرنسي في إسطنبول جيليمينو في عام ١٨٣٠م على إثر احتلال فرنسا للجزائر.

ويحتفظ أرشيف الدولة المركزي في إسطنبول بتعليمات دبلوماسية (غير مُحدد بها المرسل إليه على وجه الدقة)، من الواضح أنها صدرت قبل تعيين مصطفى رشيد سفيرًا لدى فرنسا، جاء فيها: «حيث إن هناك نيات طيبة ثنائية[١] لتحرير الجزائر من أيدي الدول الغربية، فمن الضروري تعيين وإرسال شخص ما من دولتنا على وجه السرعة لبحث وسائل تحقيق هذا الهدف»[٢] (الاستشهاد من المرجع ٤٥، العدد ٧، ص٤٩، حاشية رقم ٢).

من الملاحظ أن جميع التقارير الدبلوماسية ذكرت مصطفى رشيد باعتباره الشخصية الرسمية المكلفة بالاتصال بشأن الجزائر، (٤٥، العدد ٧، ص٤٩). وهو ما يعني أنه تسلم — بطبيعة الحال — تعليمات شبيهة بالتي أوردناها سابقًا.

---

[١] المقصود هنا بالثنائية، على ما يظهر، النية التركية الجزائرية.

[٢] يفترض ج. بايسون (صاحب الاستشهاد المأخوذ من التعليمات) أن هذه التعليمات كانت موجَّهة إلى مصطفى رشيد تحديدًا (انظر ٤٥، العدد ٧، ص٤٩، الملحوظة ٢). ويؤكد على هذا الرأي أيضًا مؤرخ تركي آخر هو إ. كوران (انظر ٢١٥، ص٣٥).

ولما كانت سنوات أربع قد مضت منذ احتلال فرنسا للجزائر، فإن الباب العالي كان يخشى أن ترفض فرنسا الدخول معه في مفاوضات بشأن هذه القضية. وقد أكد هذه المخاوف ما أعلنه سفير فرنسا في إسطنبول روسين عن عدم ارتياحه تجاه عزم الأتراك البدء في المفاوضات بشأن الجزائر (٢١٥، ص٣٦).

لهذا السبب اتَّسمت مهمة السفير التركي بالسرية، وقام مصطفى رشيد بالتمهيد لهذه المهمة بشكل جاد، حتى يتسنى له أن يحصل على موافقة الحكومة الفرنسية على قبول مذكرة الحكومة التركية الرسمية بشأن المسألة الجزائرية. كان تسليم المذكرة يُمثل — من وجهة نظر الباب العالي وكما تدل على ذلك التقارير الدبلوماسية لمصطفى رشيد — الخطوة الأولى التي ينبغي أن تتلوها خطوات أخرى. لقد كان بنية حكومة السلطان أن تصر مستقبلًا على مطلبها بإعادة الجزائر إلى كيان الإمبراطورية، كما كانت تأمل أن تؤيدها كل من إنجلترا وروسيا والنمسا في هذا المطلب.

في مطلع عام ١٨٣٣م قدم اللورد جراي، رئيس وزراء إنجلترا، وعدًا للسفير التركي نامق باشا (الذي كان قد وصل لطلب المساعدة من إنجلترا في مسألة انتفاضة محمد علي)، مفاده أن إنجلترا سوف تضع المسألة الجزائرية على جدول أعمالها بمجرد أن تنتهي من حل مشكلاتها السياسية الخارجية التي لا تحتمل التأجيل مع البرتغال وبلجيكا، وفي الوقت نفسه يكون الباب العالي قد اتخذ خطوات نحو إنهاء مشكلته مع مصر. وقد صرَّح السفير التركي أن رئيس وزراء إنجلترا قد أعلن خلال مباحثاته معه: «أن المشكلة الجزائرية سوف تؤدي في المستقبل إلى نشوب الحرب ضد فرنسا» (١٩٩، ٢٤٧).

ويُشير المؤرخون الأتراك إلى أن مصطفى رشيد في الثلاثينيات قد بالغ بعض الشيء في تقديره لثقل إنجلترا في السياسة الدولية. فقد رأى أن جميع القضايا السياسية، بما فيها الخلافات التركية الفرنسية، لا تُحل إلا عن طريق هذه الدولة بشكل أساسي (٤٨، ص٨٣، ٢٠٢، ص٧). مع أنه لو تذكر أن لويس فيليب في بداية توليه الحكم رأى أن من الضروري وقف غزو الجزائر، الذي كان كارل العاشر قد بدأه لتوه، لتهدئة إنجلترا، وأن «الحكومة الفرنسية أعلنت صراحة في عام ١٨٣٤م، بعد تغلبها على التأثير الإنجليزي عليها، عن رغبتها في إخضاع الجزائر بأكملها لسلطانها» (٧١، المجلد ١، ص٣٦٦)، لكان من المحتمل أن تصبح حساباته بالنسبة لتلقي الدعم من إنجلترا في المسألة الجزائرية دون مبرر.

كان مصطفى رشيد يعوِّل أيضًا على التعاون الدبلوماسي مع النمسا، بعد أن تلقى وعدًا من البارون أوتينفيلس سكرتير مترنيخ، في مقابلة أجراها معه في فيينا في سبتمبر

عام ١٨٣٤م، بأن يقوم سفير النمسا في باريس بمساعدته، على الرغم من أن أوتينفيلس أكد له على المصاعب التي ستواجه الباب العالي في حل المشكلة الجزائرية (٤٥، العدد ١، ص٣٥).

تُوفِّر لنا تقارير مصطفى رشيد الأساس لنؤكد أن سفير روسيا في باريس بوتسو دي بورجو قد قدم له المساعدة في صورة مشورة.

ومن العوامل المؤثرة أيضًا، والتي دفعت الباب العالي لطرح المسألة الجزائرية في عام ١٨٣٤م، العريضة التي رفعها حمدان أفندي السكرتير السابق لباي الجزائر، الذي خلعه الفرنسيون، للسلطان محمود الثاني في ١٨ يوليو عام ١٨٣٣م، يشكو حمدان أفندي في عريضته مما يُقاسيه الشعب الجزائري منذ احتلال الفرنسيين للجزائر، ويطلب المساعدة ويقترح اتخاذ بعض الإجراءات التي تستهدف تحرير البلاد؛ ومن بينها: تعيين باشا تركي في الجزائر، قد يستطيع إنشاء ديوان من المواطنين أصحاب الشأن الرفيع، كما يقترح توحيد جهود باشاوات الجزائر وتونس وطرابلس، مما قد يسمح بتكوين جيش قوامه ما بين ٤٠ إلى ٥٠ ألف جندي، يقفون في مواجهة الفرنسيين.[٣] وقد كتب حمدان أفندي عريضته بعلم من باي مدينة قسنطينة (الجزائرية) الحاج أحمد، وأوصى بتعيين الأخير في منصب باشا تركيا في الجزائر. وجاء في العريضة أن أحمد بك قد جمع حوله بالفعل قوات عسكرية، أخذت أعمالها في إزعاج الجيش الفرنسي المحتل.

وكان لهذه العريضة أثر بالغ على محمود الثاني. فقد قرَّر السلطان الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير الجزائر، لكنه رأى أن العمل بالطرق الدبلوماسية هو المتاح فقط في الوقت الحالي (٢٠١، ٢١٥، ص٤٤-٤٥). لم يكن السلطان راغبًا في قطع العلاقات الفرنسية التركية التي أصبحت ضرورية للوصول إلى حل ناجح لمشكلة أخرى أكثر أهمية بالنسبة له، ألا وهي الصراع التركي المصري. كان السلطان يُجهز قواته العسكرية بحمية بالغة للدخول في حرب ضد محمد علي. وكان يرى أنه ليس في مقدوره الدخول في حربين إحداهما ضد فرنسا والأخرى ضد الباشا المصري. وكان الباب العالي يأمل ألا تؤيد فرنسا محمد علي بأي قوات عسكرية في حالة دخول الأخير حربًا ضد السلطان.

---

[٣] لم يُساند الباب العالي الحركة الثورية للشعب الجزائري التي قادها الأمير عبد القادر. عن هذه الحركة انظر ١٤٤.

فور وصوله إلى باريس؛ قام مصطفى رشيد بالاتصال بحمدان أفندي وشخص آخر من طرابلس يُدعى حسون الداغس؛ ليتسنى له الاستفادة من معرفتيهما بالوضع في الجزائر، وحتى يكون باستطاعته استخدام هذه المعرفة إبان مفاوضاته مع الحكومة الفرنسية (٢١٥، ص٣٩).

كان حمدان أفندي ينتمي إلى طائفة العلماء، وكان رجلًا طاعنًا في السن. وقد جاء إلى باريس في مطلع شهر أكتوبر عام ١٨٣٤م لعلمه بحضور السفير التركي كما اتضح. وفي باريس جرت اللقاءات بينه وبين مصطفى رشيد، لكنهما اتفقا على استمرار الاتصالات بينهما كتابة وألا يلتقيا إلا عند الضرورة القصوى تجنبًا لغضب السلطات الفرنسية (٤٥، العدد ٢، ص١٤٥–١٤٦).

بدأ مصطفى رشيد مفاوضاته مع الحكومة الفرنسية في ديسمبر عام ١٨٣٤م، أي بعد وصوله إلى باريس بثلاثة أشهر. وطوال هذه الفترة كان مصطفى رشيد يستعد لها، وهو ما يُمكن الاستدلال عليه من خلال تقاريره الدبلوماسية أثناء تلك الفترة. أجرى مصطفى رشيد عددًا من المشاورات مع سفيري روسيا والنمسا، وتبادل الرسائل مع نامق باشا سفير تركيا لدى لندن. وفي منتصف شهر نوفمبر عام ١٨٣٤م أبلغ مصطفى رشيد الباب العالي بالتحذير الذي تلقاه من نامق باشا، والذي يُفيد أن المباحثات بشأن الجزائر يُمكن أن تضر بالقضية المصرية، وأن لندن، كما أخبر بالمرستون السفير التركي لديها، لا يُمكنها أن تُقدم للباب العالي أي دعم في هذه المباحثات (٤٥، العدد ٦، ص٤٣٦). على أن هذه المعلومات التي قدمها نامق باشا لم تثبط من عزم مصطفى رشيد (٤٨، ص٦٦). وبعد شهر واحد تغير المزاج في العاصمة الإنجليزية، وأبلغ نامق باشا مصطفى رشيد في باريس بتجدد الأمل في أن تقوم وزارة الدوق ويلنجتون، التي كانت قد حلت لتوها محل الحكومة الإنجليزية السابقة بتأييد الجانب التركي في مباحثاته مع فرنسا بشأن الجزائر (٤٥، العدد ٦، ص٤٣٦). وحيث إنه قد سارت شائعات تقول إن ويلنجتون لن يستمر في السلطة أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر، فإن من الضروري عدم إضاعة الوقت (٤٥، العدد ٧، ص٤٤-٤٥).

وهناك سبب آخر يُفسر لنا عدم شروع مصطفى رشيد في الدخول في المفاوضات بشأن الجزائر فور وصوله إلى باريس. ففي ربيع عام ١٨٣٤م، أعلن محمد علي والي مصر قناصل الدول الأوروبية عن عزمه إعلان الاستقلال، الأمر الذي كان من الممكن أن يؤدي حتمًا إلى دخول السلطان في حرب ضد محمد علي، وبالتالي تدخل الدول الأوروبية في

الصراع التركي المصري. وقد طلبت حكومتا كل من إنجلترا وفرنسا من محمد علي التخلي عن عزمه، وتلقتا منه ردًّا في ديسمبر من العام المذكور. ولم تكن العلاقات مع مصر تسمح لمصطفى رشيد أن يبدأ مفاوضاته بشأن الجزائر قبل أن يعرف رد محمد علي.

تحاشى نامق باشا في خطابه المؤرخ ١٦ ديسمبر أي ذكر للتقلبات الأخيرة (٤٥، العدد ٧، ص٤٤-٤٥). لقد انتهت المشاورات التي أجراها السفير التركي مع سفيري روسيا والنمسا في باريس بأن أيد الأخيران في ديسمبر ١٨٣٤م رأي مصطفى رشيد في أن الوقت قد حان لعقد المفاوضات (٤٥، العدد ٧، ص٤٥-٤٦). وكان مصطفى رشيد قد كتب قبل ذلك في الخامس والعشرين من سبتمبر عام ١٨٣٤م إلى إسطنبول يخبرها بأن الصحف الفرنسية مليئة بالأخبار عن الإصلاحات التي تُجريها فرنسا في الجزائر، ولهذا فإن سكوت السفير التركي يُمكن أن يُفسَّر هنا بأنه موافقة ضمنية على الاحتلال وعلى ما تفعله الإدارة الفرنسية. وكان من رأي السفير أن من الضروري أن يعلن باسم حكومته عن القضية الجزائرية (٤٨، ص٦٦). وقد أشار سفيرا كل من روسيا والنمسا على مصطفى رشيد بأن يقوم بتسليم مذكرة رسمية إلى وزير خارجية فرنسا، فعندها ستضطر فرنسا إلى الرد عليها رسميًّا، وهو ما يُمكن أن يكون مفيدًا في المستقبل (٤٥، العدد ٧، ص٤٦). وفي ١٦ ديسمبر عام ١٨٣٤م كتب مصطفى رشيد يقول إن على صحيفة «تقويمي فيكاي» التي تصدر في إسطنبول أن تُعبِّر عن الاحتجاج الرسمي في حالة رفض فرنسا للمذكرة التركية (٤٥، العدد ٧، ص٤٦).

حدد مصطفى رشيد موعد تسليم المذكرة مع افتتاح جلسات البرلمان الفرنسي التي كان من المفترض أن تُفتَتَح في ديسمبر، وكان يرى أن المذكرة سوف تدرس خلال انعقادها (٤٥، العدد ١، ص٤١).

وخوفًا من رفض الجانب الفرنسي مناقشة مسألة إعادة الجزائر، أعد مصطفى رشيد مبكرًا احتجاجات مؤسسة على الأعراف الدبلوماسية التي تقضي بعدم جواز الرفض. إلى جانب ذلك أحضر مصطفى رشيد معه أدلة تؤكد أن فرنسا وعدت في عام ١٨٣٠م بإعادة الجزائر إلى السلطان، كما أعد أيضًا تفسيرات لعدم تطرق الباب العالي على مدى الأعوام الأربعة المنصرمة لمناقشة مسألة الجزائر خلال اتصالات بفرنسا.

في نهاية العقد الثاني دخل مصطفى رشيد في مفاوضات تم الإعداد لها على نحوٍ جيد (٤٨، ص٧٢).

دارت المفاوضات مع وزير خارجية فرنسا الأدميرال دي ريني. وقد بدأ السفير التركي كلمته بالتأكيد على أن الهدف الرئيسي لنشاطه الدبلوماسي يتمثل في دعم العلاقات

الودية المخلصة مع فرنسا، ونبَّه إلى أن الجانبين دأبا على تجنب الأعمال العدوانية دائمًا. وتحدث السفير قائلًا إن فرنسا قامت باحتلال الجزائر بسبب ما أبداه بايلر باي الجزائر في حينه من أعمال اتسمت بالرعونة، على أن الحكومة الفرنسية وعدت بإعادة الجزائر إلى مالكها الحقيقي، وهو السلطان. وأعرب السفير عن أمله في أن تصل المفاوضات الودية إلى حلول مرضية للطرفين في هذه القضية. كان مصطفى رشيد قد اعتزم تسليم دي ريني مذكرة حكومته، لكن الأخير — بعد شيء من الرؤية — أجاب بأنه ليس باستطاعته قبول هذه المذكرة؛ إذ إن الفرنسيين لن يتركوا الجزائر، ولهذا فإنه يرى أن من غير الممكن الاستجابة للسفير التركي.

نظر مصطفى رشيد إلى الجانب القانوني للعلاقات الدبلوماسية، وقال إن معنى تسليم المذكرة يكمن في تفسير أهداف ونيات الدولة، وإن قبولها لا يعني الموافقة على ما ورد بها. فإذا ما كانت هناك نقاط فيها تخرج عن حدود صلاحيات السفير، فإن من الممكن تأجيل المفاوضات بشأنها حتى يتم تسلم توضيحات حكومة السلطان. وأعلن مصطفى رشيد أنه لا توجد دولة واحدة ترفض قبول مذكرات السفراء والاستماع إليها، وأن هناك علاقات سلمية بين فرنسا والإمبراطورية العثمانية، وأن ادعاءات الباب العالي في الجزائر تستند إلى وعد رسمي بذلته فرنسا قبل ذلك.

وهنا اضطر دي ريني إلى شرح موقف فرنسا فقال إن بلاده ترى أن الجزائر لا تدخل في نطاق الإمبراطورية العثمانية، وإنما كانت دولة مستقلة يحكمها متمردون، وقد أرسلت فرنسا أسطولها وقواتها إلى هناك وأنفقت في ذلك أموالًا طائلة.[٤] وقد أجاب مصطفى رشيد أن الجزائر تنتمي للإمبراطورية العثمانية، وأن سكانها يُعدون رعايا للسلطان وهو ما يُمكن إثباته بحجج دامغة. وأعرب دي ريني عن دهشته لكون حكومة الإمبراطورية العثمانية ظلت على صمتها تجاه الجزائر وأن مصطفى رشيد لم يبدأ مفاوضاته بشأنها فور وصوله إلى باريس.

---

[٤] يدخل في هذه النفقات، بداهة، دين داي الجزائر لفرنسا، التي أرادت أن تُطالب به الإمبراطورية العثمانية في عام ١٨٣٠م، وهو ما رفضته الأخيرة. في سبتمبر عام ١٨٣٤م أخبر الجنرال جيليمينو السفير السابق لفرنسا لدى إسطنبول (١٨٢٤–١٨٣١م) مصطفى رشيد، أن فرنسا تنفق سنويًّا في الجزائر ٣٦ مليون فرنك (انظر ٤٥، العدد ١، ص٤١ «تقرير مصطفى رشيد، نهاية سبتمبر ١٨٣٤م»).

وقد نبَّه السفير التركي إلى أن الجنرال جيليمينو سفير فرنسا قد سلم الحكومة التركية مذكرة رسمية[٥] بعد احتلال الجزائر، جاء فيها أن الجزائر سوف تعود إلى الإمبراطورية العثمانية. وأعلن مصطفى رشيد أن اضطرابات داخلية[٦] وقعت في فرنسا بعد تسليم هذه المذكرة مباشرة، وأن الإمبراطورية العثمانية رأت أنه من غير اللائق أن تقوم الإمبراطورية بإزعاج دولة صديقة في هذه الظروف، وفضَّلت تأجيل الأمر بعض الوقت، ثم تلا ذلك تبادل المذكرات. وقد نبَّهت الإمبراطورية العثمانية، إبان الحوادث المؤسفة التي جرت بعد ذلك (يقصد بدء الصراع التركي المصري عام ١٨٣١م)، مندوبي السفارة الفرنسية بموضوع الجزائر، وقد أجابت فرنسا أن الجزائر سوف تعود. وصرَّح مصطفى رشيد قائلًا: «إن الهدف الرئيسي من نشاطي الحالي في باريس هو تقوية العلاقات الودية بين بلدينا، ثم إن القانون الإسلامي هو الذي اضطر الإمبراطورية العثمانية للحديث عن الجزائر. وحيث إن الإمبراطورية قد عينت سفيرًا لها الآن في باريس فإنني مضطر لطلب رد رسمي.»

أشار الوزير الفرنسي إلى أن الثورة التي قامت في فرنسا بعد احتلال الجزائر قد ألغت كل مواد المعاهدات السابقة، وأنه إذا كان الجنرال جيليمينو قد تحدث عن إعادة الجزائر فهو قد تصرف على نحوٍ شخصي؛ إذ لم يكن على علم برأي الحكومة في هذا الصدد، وهنا اعترض مصطفى رشيد قائلًا إنه لا يوجد سفير واحد يجرؤ على التصرف من تلقاء نفسه ودون موافقة حكومته، وإن كلمة السفير في كل مكان تؤخذ بثقة كاملة وهي التزام رسمي في المقام الأول. علاوة على ذلك فقد سلمت الحكومة العثمانية — بعد الثورة أيضًا — مذكرةً رسمة بشأن الجزائر وتلقَّت ردًّا من السفارة الفرنسية يؤكد ثبات موقف فرنسا من هذه المسألة. وقال مصطفى رشيد إن بإمكانه على أي حال إبراز هذه المذكرات.

أنهى دي ريني مفاوضاته معلنًا أن فرنسا لا تستطيع في الوقت الحالي أن تعيد الجزائر، ولكنه سوف يبلغ حكومته بمضمون هذه المفاوضات ثم يُحدد موعدًا ليناقش

[٥] للاطلاع على مضمون المذكرة الفرنسية التي سلمها السفير الفرنسي جيليمينو لدى إسطنبول إلى الحكومة التركية في الرابع عشر من أغسطس عام ١٨٣٠م (انظر ٢١٥، ص٢٨).

[٦] المقصود هنا الثورة الفرنسية البورجوازية عام ١٨٣٠م.

فيه مع مصطفى رشيد نتائج مشاوراته (٤٨، ص٧٢–٧٧). كان مصطفى رشيد راضيًا عن المفاوضات؛ إذ تمكن من تسليم مذكرة تركيا (٢١٥، ص٤٠).

وفي التقارير التي رفعها مصطفى رشيد إلى الباب العالي أشار إلى السؤال الذي طرحه عليه الوزر الفرنسي، عما إذا كان السفير التركي لدى إنجلترا على علم ببدء المفاوضات بشأن الجزائر. كان مصطفى رشيد يرى أن هذا السؤال يؤكد مخاوف دي ريني من تدخل إنجلترا في المفاوضات الجارية بين تركيا وفرنسا، وأن السفير التركي في لندن سوف يسعى لتحقيق هذا التدخل (٤٨، ص٧٦).

وفي مساء ذلك اليوم الذي بدأ فيه مصطفى رشيد مفاوضاته بشأن الجزائر، كما أعلن ذلك السفير التركي في تقريره، دعاه دي ريني إلى زيارته. وقد تناول الحديث بينهما مختلف مذاهب العقيدة الإسلامية، وأي هذه المذاهب يوليه السلطان أهميةً كبرى، وكيف يتفق أن يُعلن كبار العلماء في البداية أن محمد علي خارج على السلطان (فرمانلي) ثم يتم العفو عنه بعد ذلك، وتطرق الحديث إلى الأسباب التي شجَّعت إبراهيم بن محمد علي إلى اللجوء إلى يوسكيودار[٧] في البداية، ثم تراجعه عن الأمر بعد ذلك.

لا يحتوي تقرير مصطفى رشيد أي تعليقات عن رأيه في الدافع وراء الأسئلة التي طرحها عليه دي ريني. من المحتمل الظن أن هذا النقاش كان رد فعل للمفاجأة غير السارة بالنسبة لدى ريني، وهي طلب الباب العالي إعادة الجزائر، كان دي ريني يريد أن يُظهِر أن التبرير الذي يُفسِّر رغبة الباب العالي في استعادة الجزائر بزعم أنه مطلب من مطالب الدين الإسلامي هو تبرير غير مقبول. فقد ذكر دي ريني أن رجال الدين الإسلامي كثيرًا ما يقعون في تناقضات في أحكامهم بشأن واقعة وأخرى، وضرب مثلًا بحكمهم على سلوك محمد علي المتمرد. وفي نفس الوقت فإن إبراهيم وهو ابن محمد علي، مسلم الديانة، كان مستعدًّا للذهاب بقواته حتى ولو إلى الإمبراطورية العثمانية، بينما كان المسيحيون هم الذين يقفون للدفاع عن السلطان.

وفي المباحثات غير الرسمية التي أجراها مصطفى رشيد مع بوتسو دي بوردو، السفير الروسي في باريس، والتي عرضها مصطفى رشيد في تقريره، ذكر السفير الروسي أنه لم يشكَّ لحظةً واحدة في عدم جدوى المفاوضات، ولكنه أشار عليه بتكرارها من حين إلى آخر حتى تُصبح مطالب الباب العالي المذكورة ذات فائدة في المستقبل. كان بوتسو

[٧] يوسكيودار (سكرتاري): حي من أحياء إسطنبول يقع على الشاطئ الآسيوي للبوسفور.

يرى أن تحرير الجزائر ممكن إما بالقوة بوساطة إنجلترا أو بغيرها من الدول الأوروبية (مؤكدًا بذلك رأي جيليمينو)، وإما بإقناع الشعب الفرنسي بعدم جدوى امتلاك الجزائر لفرنسا وأنه قد كره تبذير أمواله. لكن الحل الأول كان يعني قيام حرب شاملة، ولهذا فإنه من غير الممكن السماح لهذا الحل، أما الحل الثاني فلم يحدث (٤٥، العدد ٩، ص٢١٠). فيما بعدُ كان دي ريني يتحاشى الدخول في مناقشات مع مصطفى رشيد بشأن الجزائر.

وعلى الرغم من أن لورد ويلنجتون رئيس الحكومة الإنجليزية اعترف بحق الإمبراطورية العثمانية في الجزائر، إلا أنه أشار إلى أن إعادتها سوف يكون أمرًا صعبًا (٢١٥، ص٤١).

لم تُسفر جهود مصطفى رشيد في عام ١٨٣٤م عن تحقيق النتائج المرجوة. ويعود السبب في ذلك إلى ضعف الدولة العثمانية التي رأت فرنسا أنه قد أصبح بإمكانها في الوقت الحالي ألا تعيرها اهتمامًا.

كانت إنجلترا والنمسا تستثيران، عن قصد، أمل الباب العالي في استعادة الجزائر. فالأولى — على حد قول نيكولاي الأول — تحسد فرنسا على هذا الكسب الرائع (٨٥، ص٥٤٦). وفي الثلاثينيات كان بالمرستون ومترنيخ يُشيران على مصطفى رشيد أن يُدلي من حينٍ لآخر بتصريحاتٍ مناسبة عن حقوقه في الجزائر، وأن يتجنب أي تصريحات يُمكن أن تُفسَّر على أنها تخلٍّ عن هذه الولاية. وقد أشار مصطفى رشيد في أحد تقاريره أنه في الفترة الأخيرة لإقامته في فرنسا بصفته سفيرًا (عام ١٨٣٦م) لم يُصدر أي تصريحات رسمية بشأن الجزائر. على أنه لم يتوقف عن الحديث بشكل غير رسمي عن هذه المشكلة وتوجيه الانتقاد للفرنسيين (٤٦، العدد ١٦، ص٤٤).

في يناير عام ١٨٣٦م بعث سكان مدينة قسنطينة الجزائرية وضواحيها برسالة إلى إسطنبول يذكرون فيها نضالهم ضد الفرنسيين ويطلبون الاعتراف بأحمد بك واليًا على قسنطينة. لم يكن الباب العالي يتوقع آنذاك نجاح المذكرات الدبلوماسية، لكن أعضاء حكومة السلطان لم يتحمسوا لإرسال دعوة مفتوحة لفرنسا لكي تعترف بأحمد بك واليًا تركيًّا، على الرغم من أنهم لم يتوقفوا عن تشجيعه على مواصلة النضال ضد الفرنسيين. وقد تم إرسال كمال بك سفير الباب العالي إلى الجزائر عبر تونس، وفي نفس الوقت خرج جزء من الأسطول العثماني إلى عرض البحر المتوسط ولم تتوانَ الحكومة الفرنسية عن اتخاذ الإجراءات التي ترد بها على هذا التصرف. ففي السابع من يونيو عام ١٨٣٦م بعثت فرنسا بمذكرة أعلنت فيها عن خروج الأسطول الفرنسي إلى عرض البحر للدفاع عن

مصالحها السياسية والتجارية. وعلى الرغم من أن الباب العالي أجاب على هذه المذكرة بما يُفيد حقه الكامل في تصرفاته، إلا أنه أعاد الأسطول إلى قواعده. وقد وجَّه وزير الخارجية الفرنسي مولي تحذيرًا لنوري أفندي، السفير التركي لدى باريس، مفاده أنه في حالة إرسال الباب العالي أسلحة إلى أحمد بك فإن الحرب بين فرنسا والإمبراطورية العثمانية ستشتعل على الفور (٢١٥، ص٤٥-٤٦، ٥٤).

في صيف عام ١٨٣٧م تعود فرنسا من جديد لتعلن احتجاجها على زيارة أسطول السلطان لسواحل تونس وطرابلس (٤٨، ص٨٤، انظر كذلك ٧١، المجلد ١، ص٣٧٨)،[٨] وهو الأسطول الذي يعمل تحت إمرة القيادة العليا للسلطان. وقد عللت الحكومة الفرنسية احتجاجها بأن ظهور السفن العثمانية سوف يدفع القبائل الجزائرية إلى التمرد على فرنسا (١٢٤، ج١، ص٢٨٢–٢٨٤)، وقد أعلن جرينويل سفير إنجلترا في باريس في معرض دفاعه عن مصالح الباب العالي في هذه القضية، احتجاجه على الوزير الفرنسي مولي، معتبرًا أن فرنسا ليس لديها الحق في تصرفاتها (٤٨، ص٨٥).

في يوليو عام ١٨٣٧م أبحر الأسطول التركي إلى طرابلس. وهنا أعلنت فرنسا عن إرسال أسطولها إلى تونس. وقد أشار بونسونبي، السفير الإنجليزي لدى إسطنبول بإعطاء باي تونس ضمانات من السلطان (ضمان أمن تونس في حالة هجوم الفرنسيين على أراضيه). عندما وصلت السفن التركية إلى طرابلس؛ توجَّه إلى تونس أحمد توفيق، الذي تسلم من مصطفى باشا بايلر باي تونس ٥٠٠ كيس لتوصيلها إلى الباب العالي هدية منه. وفي سبتمبر عام ١٨٣٧م تحوَّل الأسطول التركي متجهًا إلى إسطنبول، وقد رافقه الأسطول الفرنسي حتى تشنكالي (ميناء على مضيق الدردنيل)، وقد أبلغ الباب العالي احتجاجه إلى السفير الفرنسي روسين.

في الثالث عشر من أكتوبر عام ١٨٣٧م سقطت مدينة قسنطينة، ولم يُقدِّم باي تونس أي مساعدة لأحمد، على الرغم من أن الباب العالي طلب منه ذلك (٢١٥، ص٥٦-٥٧).

وقد أعلن بالمرستون مرارًا أن إنجلترا لا تُحبِّذ استيلاء فرنسا على الجزائر (٤٨، ص٨٤، ٨٧). وفي أغسطس عام ١٨٣٨م أوصى بونسونبي، سفير إنجلترا لدى إسطنبول، الباب العالي يُطالب لويس فيليب بالاعتراف بسيادة السلطان على الجزائر (٧١، المجلد ١، ص٣٨٠).

[٨] كان الباب العالي ينوي أن يرسل سرًّا تعزيزات إلى باي مدينة قسنطينة عن طريق تونس.

في هذه الظروف، ظل مصطفى رشيد يتحين الفرصة التي تصطدم فيها مصالح الدول الأوروبية، وعندها يُمكن إجبار فرنسا على إعادة الأراضي المحتلة عن طريق أعداء فرنسا المحتملين (٤٨، ص٥٤٦–٥٥٥). لكن هذه الفرصة، كما هو معروف، لم تحِن قط. وفي عام ١٨٤٧م لم يرِد ذكر الجزائر للمرة الأولى في قائمة ولايات الإمبراطورية العثمانية المطبوعة في السلنامة،[٩] وكان هذا يعني أن السلطان قد تنازل عن حقوقه فيها (٢١٥، ص٦٠).

[٩] السلنامة: المطبوعات الحكومية السنوية، وكانت تضم المراسيم التي أصدرها الباب العالي وقوائم أهم الأحداث. بدأت في الصدور في الإمبراطورية العثمانية منذ عام ١٨٤٧م.

الفصل الثامن

التنافس التركي الفرنسي في تونس

كانت مقاومة السياسة الفرنسية في تونس إحدى المهام التي تطلبت اهتمامًا دائمًا من جانب الدبلوماسية العثمانية في الفترة من عام ١٨٤١ وحتى عام ١٨٤٥م.

شجَّعت الحكومة الفرنسية التوجهات الانفصالية لباي تونس، وسعت لأن يقوم بتوسيع حدود بلاده، آملة أن يؤدي ذلك إلى تقوية موقف فرنسا في حوض البحر المتوسط.

لقد حاول الباب العالي في أربعينيات القرن التاسع عشر تفادي الأخطاء التي ارتكبها في حينه بالنسبة للجزائر، وكان دائم التأكيد على الحق الأعلى للسلطان في هذا الإقليم، وفي الوقت نفسه استمر في محاولاته لتجنب تفاقم علاقاته في فرنسا.[١]

كانت تبعية تونس لفرنسا ضعيفة، وكان البايات حتى ١٨٤٥م يدفعون للباب العالي الجزية، وفي عام ١٨٤٥م أعفت حكومة السلطان، ظاهريًّا، تونس من دفع الجزية كما ظلت تبعيتها له أمرًا شكليًّا (١٢٤، ج٢، ص١١٠).

وبعد احتلالها للجزائر عام ١٨٣٠م، ظلت فرنسا متخوفة من استخدام الحكومة التركية لتونس كقاعدة لتقديم المعونات العسكرية للمناضلين الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي (٤٨، ص٥٢٨–٥٣٠). ولهذا كانت فرنسا تُعرب عن احتجاجها المستمر كلما ظهر أسطول السلطان عند سواحل شمال أفريقيا بنفس الحجة التي ترى أن هذا الأمر يُعد تحريضًا للجزائريين على القيام بانتفاضات جديدة (١٢٤، ج٢، ص٩٠).

---

[١] بدأت حدة التنافس بين الباب العالي وفرنسا في تونس في الظهور منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر. يؤكد ذلك، على سبيل المثال، التقرير الذي اشترك في كتابته كل من مصطفى رشيد ونوري بك في باريس في سبتمبر عام ١٨٣٦م (انظر ٤٦، العدد ١٤، ص٦٤/ انظر أيضًا ٨٥ أ، ص٩٧).

وفي أربعينيات القرن التاسع عشر استمر نضال الشعب الجزائري ضد المحتلين الفرنسيين تحت قيادة عبد القادر الجزائري (انظر المرجع ١٤٤)، أما الباب العالي فلم يفقد الأمل، كما ذكرنا من قبل، في الحل الدبلوماسي لإعادة الجزائر إلى الإمبراطورية العثمانية. لقد قرَّر الباب العالي في الفترة من ١٨٣٥ إلى ١٨٣٧م تحويل تونس إلى ولاية عادية من ولايات الإمبراطورية العثمانية يحكمها والٍ يُمكن تعيينه من قِبل إسطنبول. وقد اعترضت فرنسا على ذلك وانتهى الأمر بأن تخلى الباب العالي عن مخططاته (١٢٤، ج١، ص٢٨٢–٢٨٤ / ٧١، المجلد ١، ص٤٢٥ / ١٧٦، ص٢١٠–٢١١). آنذاك أكد تيسير أن فرنسا لا تعتزم فرض رقابتها على تونس وطرابلس، ولكنه رفض في الوقت نفسه الاعتراف بسيادة السلطان على هذه المناطق، وأرسل الأسطول الفرنسي إلى تونس تحسبًا لظهور الأسطول التركي هناك (١٨٢، ص٦٤–٦٥). وقد أيدت فرنسا محاولة الباي للحصول على استقلال أكبر عن الباب العالي؛ إذ ربما كانت تعرف أن معارضته للباب العالي يُمكن أن تدفعه للاستسلام للسياسة الفرنسية (١٢٤، ج٢، ص١١٠، انظر أيضًا ٢٧١، المجلد ١، ص٤٢٥).

وفي ربيع عام ١٨٣٥م وبعد الرفض المستمر لفرنسا إعادة الجزائر، أرسل الباب العالي أسطولًا إلى الحدود الواقعة بين الجزائر وطرابلس بقيادة الفريق نجيب باشا، الذي أعاد تنظيم قيادة طرابلس بعد أن حوَّلها إلى ولاية. وقد أعلن الباب العالي وريث عائلة كارامنيلي، الذي كان يحكم طرابلس، واليًا معيَّنًا من قِبل السلطان عليها، لكي يُقلص بشكل كبير من استقلاليته في إدارة هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية. من هنا كان الباب العالي قد عزم على تقديم المساعدة العسكرية للجزائر سرًّا. وفي أبريل عام ١٨٣٦م أرسل الباب العالي مبعوثه الخاص إلى تونس، وكان على هذا المبعوث أن ينقُل إلى أحمد بك باي مدينة قسنطينة (الجزائر) خطابًا يشجعه فيه على مواصلة النضال من أجل تحرير الجزائر. وفي ربيع عام ١٨٣٦م كان الأسطولان التركي والفرنسي يشقان عباب البحر المتوسط (٢١٥، ص٤٤–٦٠ / ٢٠٧، ص٣١١–٣١٦).

وفي تقارير مصطفى رشيد، السفير السابق لتركيا لدى باريس في الفترة من عام ١٨٤١ وحتى عام ١٨٤٥م، يتكرَّر ذكر الاحتجاجات التي أعربت عنها الشخصيات الرسمية الفرنسية ضد نيات الباب العالي إجراء تغييرات ما في الوضع الحكومي لتونس، أي في حدود استقلالها (٤٨، ص٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٧، ٥٤١). بينما وعد الباب العالي بأنه لن يقوم بأي تغيير. وفي الأربعينيات أولى الباب اهتمامه للحفاظ على وضع تونس، وحتى لا تنقطع تلك التبعية الواهية التي تربط باي تونس أحمد بك (١٨٣٧–١٨٥٥م) بالإمبراطورية العثمانية (١٢٤، ج٢، ص١١٠).

كان بايات (دايات) تونس يدركون فائدة وضرورة تأييد الباب العالي لهم فيما يتعلق بالادعاءات الأوروبية في تونس، ولهذا رأوا أن من الضروري ألا يقطعوا تبعيتهم للإمبراطورية العثمانية على الرغم من أنهم دافعوا عن حكمهم الذاتي الداخلي.

حصل أحمد بك باي تونس على حماية فرنسا، وفي الوقت نفسه أراد الاحتفاظ بعلاقاته مع الإمبراطورية العثمانية. ويؤكد الباحث الإنجليزي ل. براون: «أن الباي أحمد كان يعي أن هناك خطرًا يتهدده؛ وهو ابتلاع فرنسا له بعد أن تنتهي من الجزائر. وكان سلاحه في الدفاع عن بلاده يتمثل في تأييد التوازن الواهن بين الجارتين العظميين (الإمبراطورية العثمانية وفرنسا) والمثال الدال على ذلك هو تسوية الحدود عام ١٨٣٨م. فعندما رفض أحمد باشا الموافقة على اقتراح القنصل الفرنسي قال له إن عليه أن يتشاور مع إسطنبول، فعلى الرغم من أنه يملك السلطة التامة في إدارة تونس، إلا أنه لا يملك الحق في تغيير الحدود التونسية القائمة» (١٥٤، ص٢٣٩-٢٤٠).

اغتنم بايات تونس أيضًا فرصة الخلافات القائمة بين الدول الأوروبية، وقد كفل لهم ذلك حمايتهم من التدخل المباشر (١٥٤، ص١٣٧). فقد أبدت إنجلترا، على سبيل المثال، مقاومةً جادة لسياسة فرنسا في تونس (٩٧، ص١٦١–١٦٥). وفي الوقت نفسه فإن أي مبادرة من جانب العثمانيين (طلب الجزية، مشكلة العلم التونسي، الأمر بتطبيق التنظيمات الإصلاحية ... إلخ) كانت تؤخذ من جانب باي تونس باعتبارها محاولةً لإرساء حكمٍ عثماني مباشر (١٥٤، ص٢٥٩).

بعث هذا الموقف من جانب باي تونس، إلى جانب ضعف الإمبراطورية العثمانية، الذي ظهر على وجه الخصوص في فترة الصراع التركي المصري، الأمل لدى فرنسا في إمكانية احتلالها لتونس.

في أول تقرير له من باريس، والمؤرَّخ ديسمبر عام ١٨٤١م، ذكر مصطفى رشيد أن ملك فرنسا قد ساوره القلق من جراء الشائعات التي سارت بشأن قيام إسطنبول بإعداد أسطول لإرساله إلى تونس، وأنهم في باريس يتوقعون وصول باي تونس الذي ينوي حل عدد من المشكلات إبان وجوده في العاصمة الفرنسية. هذا ما رواه أحد المسيحيين ويُدعى رافو[٢] للسفارة الفرنسية. وفي الوقت نفسه أكد لويس فيليب، إبان مراسم الاحتفال المقام

[٢] جوزيب رافو: مسيحي من سردينيا، كان يعمل لدى باي تونس أحمد، وكان يؤدي دور «وزير صوري لخارجية تونس»، وكان يتمتع بنفوذ كبير، لكنه لم يكن يتمتع بأي سلطات، وكثيرًا ما قام بدور الوسيط بين حكومة تونس والقناصل الأجانب (انظر ١٥٤، ص٢٢٧–٢٢٩).

بمناسبة وصول السفير التركي إلى باريس، لمصطفى رشيد أن فرنسا تُعد صديقًا مخلصًا للإمبراطورية العثمانية، وأنها تعمل على الحفاظ على وحدة الإمبراطورية واستقلالها. ولهذا فإن على الإمبراطورية ألا تشرع في تدبير المؤامرات في تونس ضد فرنسا. وكذلك أكد جيزو وزير خارجية فرنسا، والذي واصل مباحثاته مع مصطفى رشيد بشأن هذا الموضوع، أن فرنسا لا تسعى للقضاء على السلطة العثمانية في تونس، ولكنها لن تسمح بتغيير وضع الدولة فيها كما فعلت الإمبراطورية العثمانية في طرابلس. وأضاف جيزو أن ما فعله الباب العالي في طرابلس — في رأيه — لم يعد بأي فائدة على الإمبراطورية، ناهيك عن النفقات الباهظة والعناء الكبير وإن كانت تونس هي المقصودة هنا بهذا التلميح.

أحاط جيزو مصطفى رشيد علمًا بعزم الأسطول الفرنسي مراقبة تحركات السفن التركية إذا ما ظهرت في البحر المتوسط، وصرَّح له بأنه سيتم منعها من الوصول إلى تونس بل واستخدام القوة معها إذا دعت الحاجة لذلك. وأضاف جيزو أنه أبلغ بذلك كلًّا من إنجلترا والنمسا. أجاب مصطفى رشيد بأنه لا يعلم عن مخططات حكومته في هذا الصدد أي شيء، ولكنه افترض إمكانية إرسال الأسطول التركي إلى المنطقة في حالة قيام باي تونس بارتكاب مخالفات ضد الإمبراطورية. وأضاف قائلًا إن من غير اللائق أن تقوم فرنسا بحماية أعداء الحكومة الشرعية (٤٨، ص٥٢٨–٥٣٠)، وكان عليها أن تستخدم نفوذها على الوالي (باي تونس) لإرغامه على الوفاء بالتزاماته باعتباره من رعايا السلطان وألا يتوقف عن دفع الجزية. وطالب مصطفى رشيد بإبعاد الأسطول الفرنسي من المياه التركية. وأجاب جيزو على السفير التركي بقوله إن فرنسا سوف تنصح باي تونس بالاستجابة لمطلب السلطان بدفع الجزية، لكنه عاد مرة أخرى ليؤكد أن الحكومة الفرنسية لا تُحبذ بأي شكل من الأشكال إجراء أي تغييرات على الوضع الحالي لتونس. وبخصوص طلب مصطفى رشيد سحب الأسطول الفرنسي أجاب جيزو أن الأسطول سوف يتم استدعاؤه بعدما ينتفي السبب من وجوده. وقد أوضح مصطفى رشيد في تقريره أن التحقيق الذي أجراه أسفر عن أن باي تونس كان يلقى تأييدًا من جانب فرنسا في ألا يدفع الجزية، على أنه أصبح بالإمكان الحصول عليها من جديد. علاوة على ذلك أشار السفير إلى أنه على الرغم من أن الباب العالي يحصل على الجزية من تونس، فإن أوروبا كانت تنظر إلى السيادة العثمانية في تونس باعتبارها حمايةً عادية، ولهذا فإن من الضروري تغيير هذا التصور الكاذب حول طبيعة السلطة العليا (٤٨، ص٣٥٠–٥٣١).

لقد قام باي تونس بإجراء مباحثات مع الحكومة الفرنسية باعتباره حاكمًا مستقلًّا من خلال مبعوثه رافو، مخالفًا بذلك وضعه كأحد رعايا الباب العالي. هذا ما أخبر به

مصطفى رشيد الباب العالي في السابع من نوفمبر عام ١٨٤٢م (٤٨، ص٥٣٢)، لكنه رأى أن من غير المجدي الاحتجاج على استقبال الحكومة الفرنسية للسفير التونسي؛ إذ إن تونس والجزائر وطرابلس عقدوا آنذاك معاهدات صداقة مع عدد من الدول الأوروبية بما فيها فرنسا، ولم يولِ الباب العالي أي اهتمام بهذا الأمر. بالإضافة إلى ذلك فإن رافو كان مسيحي الديانة ولم يكن يُعد من رعايا باي تونس — على أن مصطفى رشيد لم يكن يساوره الشك في أن رافو وصل إلى فرنسا باعتباره شخصية رسمية — وكان مصطفى رشيد قد علم بوصوله من الصحف الفرنسية بشأن دفع تونس للجزية. وفي مباحثاته مع ديزاج، مدير الإدارة بوزارة الخارجية الفرنسية، رأى مصطفى رشيد أن من الملائم توجيه اللوم للحكومة الفرنسية على استقبالها لرافو باعتباره ممثلًا لحاكمٍ مستقل، وقال إن هذا الأمر يتعارض والقانون الدولي، واستند ديزاج في رده بأن رافو وصل إلى فرنسا لإنجاز شئون شخصية (٤٨، ص٢٣٢-٢٣٣).

وفي تقريره الذي رفعه للسلطان في التاسع من فبراير عام ١٨٤٤م، وصف الباب العالي نيات فرنسا إعاقة زيارة الأسطول التركي لتونس بأنها ظالمة وغير لائقة، لكن الباب العالي اعترف في الوقت نفسه بضرورة أخذ هذه التصرفات بعين الاعتبار، نظرًا للظروف الدولية المعقدة. لقد وجَّه السفير التركي في فرنسا نظر الباب العالي إلى أن الدول البحرية أجرت في الأربعينيات مباحثات لاتخاذ قرارات ضد التجار.[٣] وقد قامت الدول المتفقة بإنشاء أسطول مراقبة، له الحق في مراقبة واحتجاز السفن المشتبه فيها (٤٨، ص٢٣٤–٥٣٥)، وقد استغلت فرنسا هذا الوضع الجديد لكي تعرقل تحرك الأسطول التركي نحو تونس.

عندما دبَّت الخلافات بين تونس وسردينيا بشكل يُنذر بوقوع حرب بينهما، تدخل الباب العالي بوصفه وسيطًا عن طيب خاطر، مظهرًا حقوقه العليا على تونس. وترجع الخلافات بين تونس وسردينيا إلى شروط الاتفاقية التجارية التي كانت معقودة بينهما، وقد انفجرت هذه الخلافات بسبب احتجاج سردينيا على الحظر الذي فرضه باي تونس في أكتوبر ١٨٣٤م على تصدير القمح. وقد رأى قنصل سردينيا في هذا العمل خرقًا لشروط الاتفاقية، وأعلن أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ينبغي أن تُقطع، وأن أسطول سردينيا سوف يقوم بالتجمع في مظاهرة. وفي مارس ١٨٤٤م ظهرت بوادر الحرب،

[٣] انضمت الإمبراطورية العثمانية إلى هذه المعاهدات في عام ١٨٤٦م.

وأصدر أحمد باي تونس أمرًا بتعبئة الجيش. وقد استثمر السلطان هذا الصراع ليؤكد حقوقه في تونس (انظر ١٥٤، ص١٦-١٧، ٢٤٣-٢٤٥، انظر أيضًا ١٢٤، ج١، ص٩٠، ١١٠-١١١، ٤٨، ص٥٣٦-٥٣٧).

في السابع عشر من أغسطس عام ١٨٤٤م يقوم مصطفى رشيد مرة أخرى بإبلاغ الباب العالي بأن ملك فرنسا ووزير خارجيتها أعربا عن قلقهما تجاه الشائعات التي انتشرت بشأن نية الباب العالي إرسال أسطوله إلى تونس، وأنهما حذرا مصطفى رشيد من أن تحقيق ما عزم عليه الباب العالي قد يؤدي إلى وقوع صدام عسكري بين أسطولي تركيا وفرنسا (٤٨، ص٥٣٧-٥٣٨). بالإضافة إلى ذلك، فقد صرَّح جيزو أن عدد السفن الحربية التركية عند سواحل لبنان يبدو له كبيرًا للغاية (٤٨، ص٥٣٨). وعلى الرغم من أن رد الباب العالي أكد أن تونس هي أراضٍ عثمانية، وعليه فإن اعتراض دولة أجنبية على زيارة الأسطول التركي لها اعتراض في غير محله (٤٨، ص٥٣٨)، فإن هذا الرد تضمن تأكيدًا مهدئًا لفرنسا بأن الأسطول التركي لا يعتزم الذهاب إلى تونس، وقد أحاط جيزو بدوره السفير التركي أن السفن الحربية الفرنسية التي أُرسلت إلى تونس سوف يتم إعادتها (٤٨، ص٥٣٩)، وقد أكد مصطفى رشيد مرة أخرى في مباحثاته في أكتوبر عام ١٨٤٤م مع ملك فرنسا، أن الحكومة التركية لا تعتزم إرسال أسطولها إلى تونس (٤٨، ص٥٣٩-٣٤٠).

لم تتوقَّف فرنسا عن متابعة الأسطول التركي طوال وجوده بالقرب من سواحل بيروت (على إثر الانتفاضات التي وقعت في لبنان)، بسبب خشيتها أن يتوجَّه الأسطول التركي إلى تونس، وقد ظل عدد من السفن الحربية الفرنسية يقوم بمناوراته على مقربة منه. وقد نبَّه السفير التركي جيزو إلى أن مثل هذه المناورات من شأنها أن تخلق شائعات غير مرغوب فيها، وأن غياب الثقة يعوق قيام علاقات ودية متبادلة بين البلدين. وكرَّر جيزو في رده أن مرافقة أسطول دولة لسفن دولة أخرى هو من تقاليد الدول الأوروبية (وكان جيزو يُشير هنا إلى قيام السفن الإنجليزية بمراقبة السفن الفرنسية)، وأن هذا الأمر لا يجب أن يُثير قلق الباب العالي. وأشار أيضًا إلى أن فرنسا تفرض حمايتها على باي تونس، وأنها تهتم ببقاء وضع تونس دون تغيير، ولهذا فإن فرنسا سوف تُدافع عن تونس إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، سواء بقواتها البحرية أو البرية. وقد أجاب مصطفى رشيد أن هذا التصريح ليس له ما يبرره، وأنه غير ملائم؛ إذ إن الباب العالي لا يعتزم تغيير الوضع الداخلي لإيالة تونس (٤٨، ص٥٤٠).

وفي التعليمات التي أرسلها إلى الباب العالي في صيف عام ١٨٤٥م، يوجِّه مصطفى رشيد الانتباه إلى أن ملكة إنجلترا استقبلت رافو، وأنه قد سلمها — إبان المقابلة — أوراق اعتماد باي تونس، مما يؤكد، كما ورد في التعليمات، أن إنجلترا كانت حريصةً على رؤية باي تونس مستقلًّا.

وفي الثامن عشر من أغسطس عام ١٨٤٥م أبلغ مصطفى رشيد الباب العالي أن شائعات ذاعت في باريس، قبل وصول رافو بفترةٍ قليلة، مفادها أن حكومة السلطان، كما يبدو، تُجري استعدادات على أراضي لبنان (طرابلس) لدخول الحرب ضد تونس، وأن رافو سوف يطلب مساعدة فرنسا. وفي إطار ذلك أشار مصطفى رشيد إلى أن باي تونس، على الأرجح، يرى أن قيامه بعقد معاهدات مع دول أجنبية،[٤] وفي إقامة علاقات مشتركة مع هذه الدول إظهار لاستقلاله، وأنه يحلم بالاستقلال الكامل، وأن الفرنسيين سوف يخدعونه في المستقبل. كان الباي يخشى الإمبراطورية العثمانية، ولذلك اجتهد في أن يوطِّد علاقاته بأوروبا. وقد دعمت زيارات رافو أحلامه الخاوية. وفي كل مرة كان رافو يذهب فيها إلى باريس، كان يحمل معه خطابات من الباي إلى ملوك أوروبا ويسلمها رسميًّا لهم باعتباره سفيرًا لدولة مستقلة. كان باي تونس مرتبطًا بمعاهدات مع معظم الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا، إنجلترا، إيطاليا وغيرها)، وكان يتصرف مع هذه الدول باعتباره حاكمًا مستقلًّا، وقد وضع هذا الأمر، في رأي مصطفى رشيد، الإمبراطورية العثمانية في وضع حرج. في تلك الفترة لم يكن الباب العالي يحظر على الإيالات الغربية (تونس والجزائر وطرابلس) أن تعقد معاهدات مع الدول الأوروبية، والآن فإن الدول الأوروبية يُمكنها أن ترفض وساطة الباب العالي في حالة وقوع خلافات بين تونس وإحدى هذه الدول، وأن تلجأ تونس لاتخاذ قرارات منفردة استنادًا إلى هذه المعاهدات. لقد رأى مصطفى رشيد باشا أن من الضروري منع باي تونس من القيام بتبادل الخطابات على نحوٍ رسمي أو أن يدع علاقاته مع الدول الغربية (٤٨، ص٥٤١–٥٤٣).

في تقرير له مؤرخ ٩ أكتوبر ١٨٥٤م كتب مصطفى رشيد أن صحيفتي Deba وCourrier الفرنسيتين نشرتا أن باي تونس أعلن نفسه حاكمًا عليها، وأن نظام الإدارة في تونس هو نظام مستقل. أما باي تونس فقد راح يومًا بعد الآخر يُغير من سلوكه، استنادًا إلى المعاهدات التي عقدها. كان النفوذ الفرنسي في تونس يزداد تدريجيًّا، الأمر

[٤] للاطِّلاع على حق عقد المعاهدات الذي أعطاه الباب العالي لتونس انظر أيضًا ١٢٤، ج٢، ص٩٠.

الذي أثار قلق إنجلترا بطبيعة الحال. وقد اقترح مصطفى رشيد استغلال ذلك الظرف، وكذلك دفع علاقات باي تونس مع النمسا إلى التروي بسبب رفض تونس استقبال قنصل النمسا، وأشار مصطفى رشيد بضرورة إرغام الباي على دفع الجزية وإجباره بمقتضى مرسومٍ خاص على استقبال قنصل النمسا (٤٨، ص٥٤٣-٥٤٤).

لقد قامت حكومة السلطان بإصدار هذا المرسوم، لكن الحكومة النمساوية علاوة على ذلك، زوَّدت قنصلها في تونس بأوراق اعتماد باسمها، وهو أمر يحدث عادة عند إرسال ممثلين رسميين إلى حكومة مستقلة. وقد تحدث سفير النمسا لدى باريس مع مصطفى رشيد في هذا الأمر وأخبره «أن رياح الاستقلال تدوي في رأس هذا الرجل (باي تونس، المؤلف)»، وعلى الرغم من أن سفير النمسا أدان سلوك الباي، فإن مصطفى رشيد أكد في تقريره إلى الباب العالي أن قرار النمسا تسليم أوراق اعتماد إلى القنصل النمساوي، كما لو كان متوجهًا إلى دولة مستقلة، أمر تستنكره الإمبراطورية العثمانية (٤٨، ص٥٤٤-٥٤٥).[٥]

كان التقرير الذي اعتمدنا عليه آنفًا والمؤرخ ٢٢ أكتوبر ١٨٤٥م هو آخر تقرير أرسله مصطفى رشيد من باريس، وقد تم تعيينه بعد ذلك مرة أخرى وزيرًا للخارجية، وسرعان ما عاد إلى الوطن.

---

[٥] انتهى الصراع على تونس بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا، كما هو معروف، بعد مرور ما يزيد على ثلاثة عقود في عام ١٨٨١م، عندما احتلت القوات الفرنسية تونس لتدخل تحت الحماية الفرنسية، وكانت الحجة هي الدين الضخم على تونس وإفلاسها نتيجة القروض الأوروبية.

الخاتمة

بنهاية القرن الثامن عشر أدرك رجال الدولة في الإمبراطورية العثمانية أن تغييرات كبيرة قد طرأت على العالم، أتاحت للدول الأوروبية أن تتفوق كثيرًا على الإمبراطورية العثمانية في النمو الاقتصادي والسياسي.

كان سليم الثالث (١٧٨٩–١٨٠٧م) أول سلطان تركي عزم على تحطيم التقاليد البالية ودعم الدولة عن طريق الإصلاحات. على أن الإصلاحات التي قام بها سليم، وعلى وجه الخصوص إعادة بناء الجيش وإنشاء سفارات دائمة في عواصم أوروبا، لم يُكتب لها النجاح. أولًا: بسبب التناقضات بين الانكشارية التي دعمتها فئات كثيرة من المجتمع لم تكن مهتمة بهذه الإصلاحات، ثانيًا: بسبب التعقيدات في السياسة الخارجية بالدرجة الأولى بما فيها خيانة نابليون للتحالف مع تركيا.

واصل محمود الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩م) الإصلاحات التي بدأها سليم الثاني. وفي عام ١٨٢٦م استطاع أن يقضي على الانكشارية وأن يُقيم جيشًا على الطراز الأوروبي. كما نجح في أن يبذل مساعي كثيرة لقمع التوجهات الانفصالية لحكام الأقاليم وإخضاعهم للسلطة المركزية.

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر بدأ نظام الاقتصاد الرأسمالي في الظهور وخاصةً في بلدان البلقان وسوريا، وهما المنطقتان اللتان كانتا أكثر ارتباطًا بالأسواق الأوروبية.

كما اشتدت حركات التحرر الوطني لدى الشعوب الخاضعة للأتراك، والتي ارتبط تطورها بالنظام الاجتماعي المتخلف للإمبراطورية العثمانية، ثم لم تعد راغبة في الاكتفاء بوضعها كرعايا «من الدرجة الثانية».

يُعد انفصال اليونان، التي حصلت في عام ١٨٣٠م على استقلالها بمساعدة الدول الأوروبية، والهزيمة في الحرب الروسية التركية (١٨٢٨-١٨٢٩م)، واستيلاء فرنسا على

الجزائر، وتمرد والي مصر الذي لم ينجح السلطان في إخماده بالقوة، من الأحداث التي أرغمت تركيا على الدخول في علاقات دبلوماسية وثيقة مع الدول الأوروبية، والتخلي عن سياسة العزلة التي كان الباب العالي ينتهجها، واتباع التجربة التي بدأها سليم الثالث.

لقد ساعد التنافس القائم بين الدول الأوروبية والذي ازدادت حدته نتيجة لتطور الإنتاج الرأسمالي والحاجة إلى خامات وفتح أسواق للسلع التي أنتجتها الصناعة المتطورة فيها، الدبلوماسية العثمانية على تحقيق الهدف الذي وضعه الباب العالي والحفاظ على الإمبراطورية.

لقد أفرز إنشاء السفارات والوجود الدائم للدبلوماسيين الأتراك في بلدان أوروبا طرازًا جديدًا من رجال الدولة في الإمبراطورية العثمانية. فقد حصل هؤلاء على المعارف العميقة في مهنتهم، فضلًا عن تعلمهم مبادئ نظام الدولة والمجتمع في الدول الغربية البورجوازية والاقتصاد والنظريات الاقتصادية والثقافة والأيديولوجيا. إن مقارنة مستويات التطور في أوروبا والإمبراطورية العثمانية أظهر، بدرجة كبيرة، مبادرين ومناصرين لتلك الإصلاحات التي استهدفت منذ نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر، إدخال عدد من المعايير البورجوازية إلى نظام الدولة والحياة الاجتماعية والاقتصادية وتشريعات البلاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإصلاحات التي تحقَّقت بمبادرة مصطفى رشيد، أحد أبرز الدبلوماسيين ورجال الدولة في الإمبراطورية العثمانية من الثلاثينيات وحتى الخمسينيات من القرن التاسع عشر، لم تكن تهدف إلى تدمير نظام الدولة والمجتمع القائمين. لقد سعى الإصلاحيون إلى الارتقاء بالنظام الاجتماعي بحيث يصبح من الممكن أن تتعايش المؤسسات القديمة والجديدة معًا. ومن هنا نشأ التناقض في سياسة الإصلاحات التي اتخذت طابعًا ازدواجيًّا انعكست نتائجه على هذا الإصلاح. وقد ساعد على صعوبة الوضع التناقضات الدينية والقومية الحادة، إلى جانب تبعية البلاد اقتصاديًّا لرأس المال الأوروبي والتي ازدادت حدتها أيضًا.

كانت الخطوة الهامة في هذا الطريق هي إلغاء نظم اللوائح الحكومية والاحتكارات والشراء الإجباري المميزة للأسلوب الإقطاعي للإنتاج، وقد جاءت هذه الخطوة في سياق المعاهدة التجارية التي عُقدت بين إنجلترا وتركيا. على أن تطبيق مبدأ التجارة الحرة لم يؤدِّ إلا إلى مجرد نمو طفيف في النظام الرأسمالي في الاقتصاد، وكذلك إلى زيادة ملحوظة في التعبئة الاقتصادية للدول الأوروبية على الرغم من زيادة الرواج التجاري. لقد هيأ مرسوم خطي شريف جولخانة عام ١٨٣٩م والإصلاحات التي تلته، والتي كان مصطفى

رشيد المحفز لها، عددًا من الظروف الضرورية لنمو الرأسمالية في تركيا، وفي الوقت نفسه ساهمت هذه الإصلاحات في تهيئة البلاد لمتطلبات الاقتصاد الرأسمالي الواعي.

جاءت التغيرات السياسية الداخلية والخارجية للإمبراطورية العثمانية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر مصاحبة لبعضها البعض، فضلًا عن أنها جاءت استجابة لنفس الأسباب (السعي للحفاظ على الإمبراطورية، تجاوز التخلف عن الدول الأوروبية، الخروج من العزلة السياسية والثقافية)، بل إن هذه التغيرات جميعها تمت على يد نفس الأشخاص.

لم تكن الإصلاحات الداخلية وسيلة فقط لتجديد الدولة. وإنما كانت أيضًا «سلامًا دبلوماسيًّا»، فقد رأى الإصلاحيون أنها ضرورة لغزو الرأي العام الأوروبي، وأنها بذلك سوف تُساعد على الحفاظ على وحدة الدولة.

لقد نجح الدبلوماسيون الأتراك الجدد في الاستفادة من الوضع الدولي للوصول إلى حل مناسب لعدد من مشكلات السياسة الخارجية. وساهم نشاط أكثر الدبلوماسيين الأتراك حصافة، مصطفى رشيد باشا، في حل الصراع التركي المصري، وتجاوز الخلاف التركي اليوناني مؤقتًا، وكذلك صعَّب من تنفيذ مخططات فرنسا في تونس.

لقد أتاح لنا النشاط الدبلوماسي لمصطفى رشيد في الثلاثينيات والأربعينيات أن نحكم على جوانب النجاح والفشل في الدبلوماسية التركية، وعلى وجه الخصوص على السياسة الخارجية لها ككل. وقد كان الصراع التركي المصري الذي كان يُهدد بانفصال مصر يُمثل أكثر المشاكل حدة. فقد أصبح هذا الصراع مشكلة مشاكل السياسة الخارجية التركية نظرًا لتدخل الدول الأوروبية في أحداثه.

لقد وضع مصطفى رشيد، قبل ذلك بكثير، في فترة وجوده في باريس ولندن، منذ عام ١٨٣٤م وحتى ١٨٣٧م، بصفته سفيرًا لبلاده، تصورًا دقيقًا للوضع الدولي في أوروبا و«للتوازن السياسي للقوى»، وكذلك المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول الأوروبية في الإمبراطورية العثمانية. وفي تقريره الذي رفعه للسطان (في نهاية عام ١٨٣٧م)، تعرَّض مصطفى رشيد تفصيليًّا لعلاقة الدول الكبرى بالإمبراطورية وموقفها من انتفاضة محمد علي واستيلاء فرنسا على الجزائر، عارضًا بشكلٍ جيد التناقضات بين هذه الدول بعضها البعض. وقد نجح مصطفى رشيد في استغلال التناقضات الحادة بين إنجلترا وفرنسا في توقيع اتفاقية أونكيار إيسكيليسي، كما استغل أيضًا الموقف المعادي لإنجلترا تجاه انتفاضة محمد علي منذ النصف الثاني لثلاثينيات القرن التاسع عشر. لقد قدم الباب

العالي عددًا من التنازلات لإنجلترا، بما فيها توقيع معاهدة التجارة عام ١٨٣٨م، واتفاقية التجارة الحرة، التي سرعان ما انضمت إليها معظم الدول الأوروبية.

عندما تفاقم الصراع التركي المصري من عام ١٨٣٩ إلى ١٨٤١م، كانت إنجلترا أول من أيد الباب العالي، ثم تلتها النمسا وروسيا. وبفضل ما قدموه ثلاثتهم من دعم عسكري ودبلوماسي تم إخماد انتفاضة محمد علي، أما فرنسا فلم تقف في هذه الحرب إلى جانب والي مصر. لقد أسهمت إنجلترا بشكل رئيسي في توزيع القوى على هذا النحو إلى جانب الدول الأوروبية الأخرى، على أنه ينبغي ألا نُسقط من حسابنا جهود الباب العالي، الذي كان شريكًا فعالًا في الصراع الدبلوماسي الذي دارت رحاه في الفترة من ١٨٣١م وحتى ١٨٤١م. لقد أظهر مصطفى رشيد صبرًا عظيمًا حتى نجح في الحصول أولًا على موافقة إنجلترا، ثم على تأييدها الدبلوماسي والعسكري من أجل تغيير الوضع القائم بين السلطان ومحمد علي، والذي أقرته اتفاقية كوتاهية. وفي النصف الأول من ثلاثينيات القرن التاسع عشر حذَّرت إنجلترا والدول الأوروبية الأخرى أيضًا، الباب العالي من محاولاته الإخلال بالوضع الراهن. أما في النصف الثاني من الثلاثينيات فقد تغير موقف إنجلترا. وقد دفع إنجلترا إلى هذا التغيير عدد من الأسباب، على رأسها التنافس القائم بينها وبين روسيا. وكان رفض استبدال معاهدة أونكيار إيسكيليسي الثنائية بأخرى تضم الدول الأوروبية جميعها، إحدى «الأوراق الرابحة» الرئيسية للدبلوماسية العثمانية، فقد اعتبر الباب العالي أن توقيع مثل هذه المعاهدة سوف تكون له نتائج وخيمة عليه؛ إذ يُصبح من الممكن أن تغل هذه المعاهدة يده نهائيًّا في علاقاته بمحمد علي، وقد يفقد الباب العالي بسببها إمكانية الاستفادة من التنافس القائم بين إنجلترا وروسيا، الذي تزيد معاهدة أونكيار إيسكيليسي من وطأته. ومن الأمور التي كان لها أثرها في تغيير موقف إنجلترا في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن التاسع عشر خلافاتها مع فرنسا فيما يتعلق بمصر.

تمسَّك مصطفى رشيد بالتوجه الإنجليزي في السياسة الخارجية، فقد تصرَّفت إنجلترا في الثلاثينيات وحتى الخمسينيات باعتبارها مؤيدًا للإمبراطورية العثمانية، وكانت تعتبر الأخيرة بمثابة رأس جسر ضد روسيا. كانت سياسة إنجلترا الشرقية تتفق ومصالح الباب العالي، ولأن إنجلترا كانت تقف حجر عثرة في طريق سياسة فرنسا في مصر والجزائر وتونس واليونان وغيرها من البلاد.

لقد أخفى الباب العالي عن روسيا سعيه لعقد تحالف عسكري هجومي مع إنجلترا ضد محمد علي حتى عام ١٨٣٨م، إذ لم يكن على ثقة أنه سيتمكن من تحقيقه، فضلًا عن

أنه لم يكن يرغب في خرق التحالف الذي تقضي به معاهدة أونكيار إيسكيليسي بينه وبين روسيا، طالما أن هذه المعاهدة ما تزال تعمل لصالحه. على أن روسيا كانت تقف بشدة ضد تغيير الوضع القائم بين السلطان ومحمد علي، وهو ما لم يكن الباب العالي راضيًا عنه إطلاقًا. لقد أدى رفض إنجلترا عام ١٨٣٩م توقيع معاهدة ثنائية بينها وبين تركيا ضد محمد علي لزيادة قوة التحالف الروسي التركي. وقد نجح الباب العالي في الاحتفاظ بتأييد روسيا على امتداد فترة الصراع مع باشا مصر، على الرغم من التوجه الإنجليزي السري نحو حل هذه المشكلة.

انتهت المفاوضات التي جرت وقائعها في كل من لندن وإسطنبول بين ممثلي الدول المعنية (باستثناء فرنسا في فترة عزلتها) باتخاذ القرار الذي ظل السلطان على امتداد فترة الصراع التركي المصري يسعى لتحقيقه: عدم إعطاء الباشا المصري الاستقلال، وانتزاع سوريا من مجال إدارته. على أن إعطاء محمد علي حق حكم مصر بالوراثة وكذلك اتفاقية المضايق التي وقعتها الدول الكبرى في عام ١٨٤١م تدل على ضعف تركيا. فالضمانات المشتركة للدفاع عن المضايق كانت تعني أن تركيا لم تكن في حالة تسمح لها بالدفاع عنها على نحوٍ مستقل.

لم تفقد تركيا السلطانية طوال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر الأمل في إعادة فرنسا للجزائر بعد احتلالها، واستعانت في ذلك بالتأييد الدبلوماسي لكل من إنجلترا والنمسا وروسيا. على أن إنجلترا لم تكن ترغب في دخول حرب مع فرنسا، المنافس الرئيسي لها في البحر المتوسط. لقد أتيحت للإمبراطورية العثمانية فرصة تقديم العون العسكري للكفاح المسلح ضد الفرنسيين عن طريق الإقطاعيين الجزائريين المحليين، بمن فيهم أحمد بك، باي مدينة قسنطينة. لكن السلطان كان يدخر قوته لمحاربة محمد علي، ولهذا لم يستطع الاستفادة من هذه الظروف، ناهيك عن أن الاهتمام الاقتصادي للباب العالي بامتلاك الجزائر كان ضعيفًا. لكن السبب الرئيسي للسلوك الحذر للباب العالي في هذه القضية تلخَّص في سعيه ألا تتعقد علاقاته بفرنسا، وبهذه الطريقة يُمكنه أن يُضعِف من تأييدها لمحمد علي. لكن مصطفى رشيد رأى أن من الضروري تنبيه فرنسا بشكل دائم إلى أن السلطان لم يتخلَّ عن حقوقه في الجزائر. ظل مصطفى رشيد حتى نهاية الأربعينيات يُعلِّق آماله على أن تُهيئ الظروف وقوع صدام بين مصالح الدولة الأوروبية، بحيث يُمكن للإمبراطورية العثمانية أن تستغله في استعادة الجزائر.

في هذه الفترة كان موقف فرنسا في اليونان موقفًا قويًّا؛ إذ كان الحزب الحاكم هناك ذا توجه فرنسي. ولهذا كان على الباب العالي أن يضع في اعتباره هذا الظرف. وتؤكد

التقارير التي رفعها مصطفى رشيد من باريس أن الباب العالي لم يُفكر على أي حال في إرسال أسطوله إلى تونس؛ إذ إن هذا العمل كان سيؤخذ على أنه عمل عدائي ضد فرنسا، التي كانت تخشى أن تُقدِّم تركيا مساعدة للجزائر المحتلة، على الرغم من النضال المحتدم للإمبراطورية العثمانية ضد النفوذ الفرنسي في تونس، حتى يتحقَّق هدفه الرئيسي؛ وهو عدم السماح لها بأن تدعم الادعاءات اللاإقليمية لليونان. وكما حدث إبان الصراع التركي المصري، فقد ساعد التنافس بين الدول الأوروبية الكبرى وخوفها من الصدامات العسكرية في الشرق الجهود الدبلوماسية للباب العالي في هذا الاتجاه.

ظل مصطفى رشيد يُتابع باهتمام الوضع الداخلي في اليونان وعلاقاتها بالدول الكبرى، وكذلك نشاط الجمعيات المُحبة لليونان في اليونان نفسها أو خارجها، وكان تقديره للوضع الدولي صحيحًا؛ إذ رأى أن سعي اليونان نحو توسيع أراضيها في تلك الفترة لا مستقبل له.

لقد رأى بايات تونس، الذين كانوا يتمتعون باستقلال اقتصادي وسياسي كبير في إطار الإمبراطورية العثمانية، والذين كانوا يسعون لزيادة هذا الاستقلال بمساعدة فرنسا، أن من الأفيَد لهم — على أي حال — أن يظلوا داخل نطاق الإمبراطورية، طالما كان ذلك يوفر لهم الحماية بدرجة محددة من ابتلاع الدول الأوروبية لهم. على أن محاولات الباب العالي حرمان باي تونس من الحكم الذاتي، وتحويل تونس إلى ولادية عادية (وهو ما حاول أن يفعله في عامَي ١٨٣٥م و١٨٣٧م) إلى جانب تشجيع فرنسا لتونس في صراعها للاستقلال عن الباب العالي، فقد فاقم من العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية وباي تونس.

وكما رأينا فقد أصبحت علاقات الباب العالي بعدد من البلاد الخاضعة له هدفًا للعلاقات الدولية.

لقد حاربت الدبلوماسية التركية في الثلاثينيات والأربعينيات من أجل الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية في ظروف احتدام النضال الداخلي للشعوب المقهورة، وسعي الدول الأوروبية لاستغلال ضعف الإمبراطورية العثمانية في الحصول على نصيبها من «التركة التركية».

لقد استرشد الباب العالي في صراعاته الدولية بأهدافه السياسية الخاصة، على الرغم من أن نشاطه اقتصر على محاولة تجنب تفاقم الصراع في مشكلةٍ ما من أجل تحقيق النتائج المرجوة في مشكلةٍ أخرى. على أن هذه القيود التي ميزت أكثر الدول في القرن

التاسع عشر قوة لا تُعطي أي مبررات لوصف السياسة الخارجية للباب العالي بأنها سياسة تابعة.

لقد أظهر مصطفى رشيد باشا، الذي كان على قمة الدبلوماسية التركية الجديدة، أنه دبلوماسي قدير موهوب، استطاع أن يستغل بنجاحٍ التناقضات القائمة بين الدول. وبفضله أدت الدبلوماسية التركية دورًا محددًا في الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، وفي إجراء الإصلاح من أجل تهيئة الدولة لمواكبة الظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة في العهد الرأسمالي.

المصادر والمراجع

مؤلفات كارل ماركس وفردريك إنجلز

(١) ك. ماركس، كلمة حول حرية التجارة، أُلقيت في الاجتماع العام للجمعية الديمقراطية في بروكسل في التاسع من يناير ١٨٤٨م، المجلد الرابع.

(٢) ك. ماركس، السياسة الروسية تجاه تركيا، المجلد التاسع.

(٣) ك. ماركس المسألة الروسية. رسائل دبلوماسية، المجلد التاسع.

(٤) ك. ماركس الدول الغربية وتركيا، المجلد التاسع.

(٥) ك. ماركس اللورد بالمرستون، المجلد التاسع.

(٦) ك. ماركس مناظرات برلمانية، المجلد العاشر.

(٧) ك. ماركس الثورة اليونانية، المجلد العاشر.

(٨) ك. ماركس الحرب. مناظرات برلمانية، المجلد العاشر.

(٩) ف. إنجلز مذهب الحماية الجمركية أم نظام حرية التجارة، المجلد الرابع.

(١٠) ف. إنجلز حركات عام ١٨٤٧م، الجزء الرابع.

(١١) ف. إنجلز بداية نهاية النمسا، الجزء الرابع.

(١٢) ف. إنجلز المسألة التركية، المجلد التاسع.

(١٣) ف. إنجلز ما الذي سيحدث لتركيا الأوروبية؟ المجلد التاسع.

(١٤) ف. إنجلز تطور الاشتراكية من الطوباوية إلى العلم، المجلد التاسع عشر.

(١٥) ف. إنجلز مذهب الحماية الجمركية أم نظام حرية التجارة، مقدمة لكتيب: كارل ماركس، كلمة حول حرية التجارة، المجلد الواحد والعشرون.

(١٦) ف. إنجلز السياسة الخارجية للنظام القيصري الروسي، المجلد الثاني والعشرون.

(١٧) ف. إنجلز رسالة إلى ن. ف. دانييلسون، ١٥ مارس ١٨٩٢م.

وثائق من السجلات

أرشيف السياسة الخارجية الروسية، رصيد المحفوظات

(١٨) وثيقة ٥٠، عام ١٨٣٣م، مدونات ٤٧٦–٤٨٨.

(١٩) وثيقة ٤٦، عام ١٨٣٩م، مدونات ٧٠–٧٦، ٣٧٠–٣٨٠.

(٢٠) وثيقة ٤٨، عام ١٨٣٩م، مدونات ٤ ب–٤ ف.

(٢١) وثيقة ٢٢٩، عام ١٨٣٩م، مدونات ٩٩ أ–٩٩ ب.

(٢٢) وثيقة ٤٣، عام ١٨٤٠م، مدونات ١٠٤–١٠٦، ٣١٨–٣٢٤، ٣٨٧–٣٨٩.

(٢٣) وثيقة ١٠٢، عام ١٨٤٠م، مدونات ٣٨.

المصادر

(٢٤) عبد الرحمن الجبرتي. مصر تحت حكم محمد علي (١٨٠٦–١٨٢١م)، المجلد الرابع، ترجمة وتقديم وملاحظات خ. أ. كيلبرج، موسكو، ١٨٦٣م.

(٢٥) السيرة الذاتية لألكسندر أوسيبوفيتش دوجاميل، موسكو، ١٨٦٣م.

(٢٦) حادثة السفينة الشراعية «ويكسن» بين إنجلترا وروسيا، مقالة افتتاحية للأستاذ س. بوشوييف، مجلة «الأرشيف الأحمر»، موسكو، ١٩٤٠م، رقم ٥، مجلد ١٠٢، ص١٨٩–٢٣٨.

(٢٧) ك. م. بازيلي، سوريا وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين التاريخية والسياسية، موسكو، ١٩٦٢م (صدرت لهذا الكتاب ترجمة عربية تحت اسم سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، دار التقدم، عام ١٩٨٦م، طبع في الاتحاد السوفييتي، ترجمة طارق معصراني، المترجم).

(٢٨) ي. ن. بيريزين، تركيا الحديثة، مجلة «حوليات الوطن»، المجلد ١٠٤، سان بطرسبورج، ١٨٥٦م، الجزء الأول، ص٢٩–٥٨، ٣٩٧–٤٢٤.

(٢٩) أ. فامبيري، حياتي. ترجمة معتمدة من المؤلف، ترجمها عن الإنجليزية ف. لازاريف، موسكو، ١٩١٤م.

(٣٠) أ. فامبيري، مقالات حول حياة الشرق وطباعه، ترجمة عن الألمانية، سان بطرسبورج، ١٨٧٧م.

(٣١) فدونتشينكو، نظرة عامة على آسيا الصغرى كما هي عليه الآن، كما سجَّلها الرحالة الروس، موسكو في جزءين، سان بطرسبورج، ١٨٣٩م، ج٢، سان بطرسبورج، ١٨٤٠م.

(٣٢) أ. أ. جريس، روسيا والشرق الأوسط، مواد حول تاريخ علاقتنا بتركيا، سان بطرسبورج، ١٩٠٦م.

(٣٣) ك. ماك كوان، نظامنا الجديد للحماية، وصف للخصائص الجغرافية والعرقية والاقتصادية لآسيا التركية، ترجمة عن الإنجليزية، موسكو، ١٨٨٤م.

(٣٤) ف، مارتنس، مجموعة البحوث والمعاهدات التي عقدتها روسيا مع الدول الأجنبية، وضع ف. مارتنس، المجلد ٤، الجزء ١، والمجلدات ١٢ ن ١٥، سان بطرسبورج، ١٨٧٨–١٩٠٩م.

(٣٥) ج. مولتكي، خطابات حول أحداث ومغامرات في تركيا في الفترة من ١٨٣٥م وحتى ١٨٣٩م، ترجمة عن الألمانية.

(٣٦) ن. ن. مورافيف «كارسكي»، تركيا ومصر عامَي ١٨٣٢م و١٨٣٣م، أربعة أجزاء صدرت في موسكو في الفترة من ١٨٧٠م حتى ١٨٧٤م.

(٣٧) خطابات مولتكي عن تركيا، مجلة «الكتاب العسكري»، ١٨٧٧م، العدد ٨، ص٣٠٨–٣٢٩/العدد ٩، ص١٢٠–١٤١/العدد ١٠، ص٣٢٢–٣٥٢.

(٣٨) مجلة «تاريخ روسيا القديم»، المجلد ١٠٣، ١٩٠٠م، ص٢٠١–٢٢٤، ٤٣١–٤٤٨، «مذكرات ميخائيل تشايكوفسكي «محمد صادق باشا»، ترجمة عن البولندية».

(٣٩) ت. يوزيفوفيتش، المعاهدات السياسية والتجارية الروسية مع الشرق، جمعها وأصدرها ت. يوزيفوفيتش، سان بطرسبورج، ١٨٦٩م.

(40) Correspondence Relative to the Affaire of the Levant, pp. 1–3. L., 1841.

(41) Hurewitz J. C., Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record: 1535–1914, Vol. 1, Princeton, 1956.

(42) Noradounghian G., Recueil d'actes intemationaux de L'Empire Ottoman, T. 2, 1789–1856, p. 1900.

(43) Testa l., Recueil des Traités de la Porte Ottoman avec les Puissances Etrangéres, T. 2–3, p. 1872.

(44) Barkan O. L. XV. Asrin sonunda bazi büyük çehirlerde eçya ve yiyecek fiyatlarinin tesbit ve teftisi hususlarini tanzim eden kanunlar. "Tarih vesikalari". Cilt 1, No. 5, 1942, c. 326–340.

(45) Baysun M. C., Mustafa Resit pasanin paris ve Londra sefaretleri esnasindaki siyasî yazilari. "Tarih vesikalari". (lstanbul). Cilt 13, No. 1–14, 1941–1945 (No. 1, c. 30–44; No. 2, c. 145–155; Np. 4, c. 283–296; No. 6, c. 430–442; No. 7, c. 41–55; No. 9, c. 208–219, No. 12, c. 452–461; No. 13, c. 51–59; No. 14, c. 206–221).

(46) Baysun M. C., Mustafa Resit pasanin siyasî yazilari. "lstanbul Universitesi Edebiyat, Fakúltesi Tarth Dergisl". lstanbul 1954–1963 (No. 9, c. 39–52; No. 14, c. 59–70; No. 15, c. 121–142; No. 16, c. 43–62; No. 17–18, c. 175–190).

(47) Cevdet pasa. Tezakir. No. 1–12. Ankara, 1953.

(48) Kaynar R., Mustafa Resit pasa ve Tanzimat. Ankara, Türk Tarih Kurumu yayinlari. 1954.

(49) Muahedati umumiyeyi mecmuasi. Cilt 1, 4. Istanbul, 1294 (1878/79).

(50) Sahillioglu. Osmanlilarda narh müessesesi ve 1525 ylh sonunda lstanbulda fiyatlar. Belgelerle türk tarihi dergisi". 1967, No. 1, c. 36–40.

(51) Selâheddin M. Bir türk diplomatinin evraki siyasiyesi. Istanbul, 1889.

(52) Tarihi Cevdet. Cilt 6–8. Dersaadet, 1309.

(53) Tarihi Lûtfi. Cilt 1–8. Istanbul, 1290–1328.

المراجع

(٥٤) س. ل. أجاييف، «الثورة من أعلى»، أصل التطور وطرفه، مجلة «قضايا الفلسفة»، ١٩٧٦م، العدد ١١، ص٧٤–٨٤.

(٥٥) ج. ل. أرش، جمعية «فيليكي إتيريا» (جمعية الصداقة) السرية، من تاريخ نضال اليونان لإسقاط نير العبودية العثماني، موسكو، ١٩٦٥م.

(٥٦) ف. م. أتسامبا، وضع الصناعة وأحوال العمال الأُجراء في مصر في القرن التاسع عشر، دراسات في تاريخ البلدان العربية (مجموع مقالات)، موسكو، ١٩٥٩م، ص٥–٣٣.

(٥٧) ف. أ. باييورتيان، العلاقات التركية الإيرانية (١٩٠٠–١٩١٤م)، موجز رسالة دكتوراه، يريفان، ١٩٧٥م.

(٥٨) أ. ب. بارسوكوفا، ن. ن. شوفالوفا، دراسة التاريخ الحديث والمعاصر لتاريخ تركيا في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة «شعوب آسيا وأفريقيا»، ١٩٧٧م، العدد ٤، ص٢٠٢–٢٠١٢.

(٥٩) ك. ب. فينوجرادوف، موقف الدول الأوروبية في بداية أزمة البلقان في سبعينيات القرن التاسع عشر، دراسات بلقانية، مشكلات التاريخ والثقافة، موسكو، ١٩٧٦م، ص١١٦–١٢٢.

(٦٠) ك. ب. فينوجرادوف، فردينان دي ليسبس وشق قناة السويس، مجلة «قضايا التاريخ»، ١٩٦٩م، العدد ١١، ص١٣٩–١٥٤.

(أ) المسألة الشرقية في السياسة الخارجية الروسية. من نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين، موسكو، ١٩٧٨م.

(٦١) مجلة «تاريخ العالم» المجلدان ٥، ٦، موسكو، ١٩٥٨-١٩٥٩م.

(٦٢) ف. أ. جيورجيف، الكتابات التاريخية البورجوازية الإنجليزية للمسألة الشرقية، عرض، مجلة «قضايا التاريخ»، ١٩٦٨م، العدد ٣، ص١٧٢–١٨١.

(٦٣) ف. أ. جيورجيف، السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر، موسكو، ١٩٧٥م.

(٦٤) ف. أ. جيورجيف، م. ت. بانتشينكوفا، مشكلات السياسة الخارجية الروسية في القرن التاسع عشر في كتابات المؤرخين السوفييت، مجلة «قضايا التاريخ»، ١٩٧٠م، العدد ٧، ص١٣٨–١٤٧.

(٦٥) س. جوريانيوف، البوسفور والدردنيل، بحث في مسألة الممرات استنادًا إلى المراسلات الدبلوماسية المحفوظة في الأرشيف الرئيسي لسان بطرسبرج، سان بطرسبرج، ١٩٠٧م.

(٦٦) لا يوجد مرجع تحت هذا الرقم في الكتاب الأصلي. (المترجم)

(٦٧) ف. ف. جراتشيف، السياسة الشرقية لفرنسا عامَي ١٨٠٨، ١٨٠٩م، مشكلات التاريخ الفرنسي الحديث والمعاصر، جزء ٢، سياسة فرنسا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ريازان، ١٩٧٤م، ص٢–٣٦.

(٦٨) ف. ف. جراتشيف، سياسة فرنسا في الشرق عامَي ١٨١٠، ١٨١١م، المرجع السابق، ص٣٧–٧٠.

(٦٩) ف. ي. جروسول، الإصلاحات التي تمت في ممالك الدانوب وروسيا (في عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر)، موسكو، ١٩٦٦م.

(٧٠) ف. ي. جروسول، ي. ي. تشيريان، روسيا وقيام دولة رومانيا المستقلة، موسكو، ١٩٦٩م.

(٧١) أ. ديبيبدور، تاريخ أوروبا الدبلوماسي من مؤتمر فيينا وحتى مؤتمر برلين (١٨١٤–١٨٧٨م) المجلدان ١، ٢، مترجم عن الفرنسية، موسكو، ١٩٤٧م.

(٧٢) القاموس الدبلوماسي، المجلدات ١، ٢، ٣، موسكو، ١٩٦٠–١٩٦٤م.

(٧٣) ن. أ. دولينا، التغيرات التي طرأت على الدبلوماسية العثمانية (في ثلاثينيات القرن التاسع عشر)، «مجموعة الدراسات التركية ١٩٧٣م»، موسكو، ١٩٧٥م، ص٦٢–٨١.

(أ) ن. أ. دولينا، حول برنامج إصلاحات مصطفى رشيد باشا، الآثار المكتوبة ومشكلات تاريخ ثقافة شعوب الشرق، الدورة العلمية الثانية عشرة لمعهد الاستشراق بليننجراد التابع لأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفييتي، موسكو، ١٩٦٧م، ص١٢–٧١.

(ب) ن. أ. دولينا، موقف مصطفى رشيد باشا من مشكلة وضع المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية، «مجموعة الدراسات التركية ١٩٧٦م»، موسكو، ١٩٧٨م، ص٦٦–٧٤.

(ج) الاتفاقية التركية الإنجليزية عام ١٩٣٨م وتأثيرها على التطور الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية، مجلة «شعوب آسيا وأفريقيا»، ١٩٧٦م، العدد ٣، ص٩٦–٨٠.

(٧٤) ت. ف. يريمييفا، المرحلة الختامية للأزمة المصرية في الفترة من ١٨٣١م وحتى ١٨٣٣م والدول الأوروبية، مجلة «البحوث العلمية في التاريخ الحديث والمعاصر لمعهد التاريخ التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية»، الإصدار الثاني، ١٩٥٦م، ص٤٧٥–٥١٨.

(٧٥) ن. أ. يروفييف، الصراع الإنجليزي الفرنسي على قناة السويس (١٨٥٤–١٨٧٥م)، من تاريخ الحركات الاجتماعية والعلاقات الدولية، مجموعة مقالات في ذكرى الأكاديمي ي. ف. تارلي، موسكو، ١٩٥٧م، ص٥٩٠–٦١٤.

(٧٦) أ. د. جيلتياكوف، حول مسألة تغريب تركيا في العصر الحديث (وفقًا لمفهوم المؤرخ التركي ت. توناي)، التأريخ ودراسة المصادر التاريخية لبلدان آسيا وأفريقيا، الإصدار الثاني، ليننجراد، ١٩٦٨م، ص١٢٥–١٣٥.

(٧٧) أ. د. جيلتياكوف، الصحافة في الحياة الاجتماعية السياسية والثقافية لتركيا (١٧٢٩–١٩٠٨م)، موسكو، ١٩٧٢م.

(٧٨) أ. د. جيلتياكوف، أ. أ. بتروسيان، تاريخ التعليم في تركيا (من نهاية القرن الثامن عشر وحتى بداية القرن العشرين)، موسكو، ١٩٦٥م.

(٧٩) أ. إ. جيجالينا، مفهوم «قضية آسيا الوسطى» في الدراسات التاريخية الإنجليزية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر، مجلة «شعوب آسيا وأفريقيا»، ١٩٧٣م، العدد ٤، ص١٢٨–١٣٢.

(٨٠) أ. أ. زونينشترال، بيسكورسكي، سياسة التجارة الخارجية التركية، مجلة «الشرق الجديد»، موسكو، ١٩٢٧م، العددان ١٦، ١٧، ص١٥٤–١٧٧.

(٨١) إ. بيرزين، العلاقات الدبلوماسية التركية مع الدول الأوروبية، مجلة «سوفريمينك» (المعاصر)، المجلد ٥١، ١٨٥٥م، الجزء الثاني، ص٨٩–١١٢.

(٨٢) ن. أ. إيفانوف، سياسة محمد علي الزراعية (مدخل لدراسة العلاقات الزراعية في مصر في مطلع القرن التاسع عشر)، دراسات في تاريخ البلدان العربية (مجموعة مقالات)، موسكو، ١٩٥٩م، ص٣٥–٦٠.

(٨٣) أ. ج. إندجيكيان، حول بعض مقدمات تطور الرأسمالية في الإمبراطورية العثمانية، مجلة «الدراسات الاجتماعية لأكاديمية العلوم السوفييتية»، بريفان، ١٩٧٢م، العدد ٧، ص٣٦–٤٨ (باللغة الأرمينية مع ملخص باللغة الروسية).

(٨٤) تاريخ القرن التاسع عشر (أوروبا الغربية والدول غير الأوروبية) بإشراف الأستاذين لافيس ورامبو، المجلدات من ١ إلى ٨، الطبعة الثانية، ترجمة عن الفرنسية، موسكو، ١٩٠٥–١٩٠٧م.

(٨٥) تاريخ الدبلوماسية، المجلد الأول، الطبعة الثانية، موسكو، ١٩٥٩م.

(٨٦) تاريخ الكفاح القومي التحرري لشعوب أفريقيا في العصر الحديث، موسكو، ١٩٧٦م.

(٨٧) تاريخ الاتحاد السوفييتي من أقدم العصور حتى اليوم، السلسلة الأولى، المجلد الرابع، موسكو، ١٩٦٧م.

(٨٨) تاريخ بلدان آسيا وأفريقيا في العصر الحديث، موسكو، ١٩٧١م.

(٨٩) مدخل لقراءة محصلات مناقشة مسألة مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي لبلدان الشرق قبل تحولها إلى مستعمراتٍ وشبه مستعمراتٍ للدول الرأسمالية، حول نشأة الرأسمالية في بلدان الشرق (من القرن الخامس وحتى القرن التاسع عشر)، موسكو، ١٩٦٢م، ص٣٩٤–٤١٥.

(٩٠) أ. خ. كاسوموف، من تاريخ الدسائس الإنجليزية التركية في شمال القوقاز في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، مجلة «البحوث العلمية لجامعة كاباردين، بالكاريا»، الإصدار الرابع، مدينة تالتشيك، ١٩٥٨م، ص٩٩–١٢٠.

(٩١) ن. س. كينيابينا، السياسة الخارجية الروسية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، موسكو، ١٩٦٣م.

(٩٢) ن. س. كينيابينا، معاهدة أونكيار إيسكيليسي عام ١٨٣٣م، (التقارير العلمية للمدرسة العليا، العلوم التاريخية)، موسكو، ١٩٥٨م، العدد ٢، ص٣٠–٤٩.

(٩٣) أ. كويمن، النزعة الاستعمارية في التجارة الحرة، الإمبراطورية العثمانية، موسكو، ١٩٧٠م، ص٢١، (المؤتمر الدولي الخامس للتاريخ الاقتصادي، ليننجراد، من ١٠ إلى ١٤ أغسطس ١٩٧٠م).

(٩٤) ف. د. كونوبييف، حركة التحرر القومي البلغاري، الأيديولوجيا، البرنامج، التطور، صوفيا، ١٩٧٢م.

(٩٥) ك. د. كوسيف.

(٩٦) ي. ن. كوشيفا، مسألة وسط آسيا والبورجوازية الروسية في أربعينيات القرن التاسع عشر، (التاريخي)، العدد ٣، ليننجراد، ١٩٣٤م، ص١٣٣–١٦٢ (أعمال لجنة التاريخ التابعة لأكاديمية العلوم السوفييتية).

(٩٧) ز. إ. ليفين، تطور الاتجاهات الرئيسية للفكر الاجتماعي السياسي في سوريا ومصر، (العصر الحديث)، موسكو، ١٩٧٢م (ظهرت له ترجمة باللغة العربية في مصر).

(٩٨) ف. ب. لوتسكي، التاريخ الحديث للبلدان العربية، الطبعة الثانية، موسكو، ١٩٦٦م.

(٩٩) ي. ماخوفسكي، تاريخ القرصنة البحرية، ترجمة عن البولندية، موسكو، ١٩٧٢م، (ظهرت له ترجمة باللغة العربية تحت اسم تاريخ القرصنة في العالم، ترجمة د. أنور محمد إبراهيم، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٤م).

(١٠٠) م. س. ماير، أثر «ثورة الأسعار» في أوروبا على الإمبراطورية العثمانية، مجلة «شعوب آسيا وأفريقيا»، ١٩٧٥م، العدد ١، ص٩٦–١٠٧.

(١٠١) أ. ف. ميلر، موجز تاريخ تركيا، موسكو، ١٩٤٨م.

(١٠٢) أ. ف. ميلر، كمال أتاتورك، السنوات الأولى، مجلة «شعوب آسيا وأفريقيا»، ١٩٧٠م، العدد ٦، ص٦٨–٨٣.

(١٠٣) أ. ف. ميلر، مصطفى باشا البيرق دار، الإمبراطورية العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر، موسكو، لينينجراد، ١٩٤٧م.

(١٠٤) ج. مولتكي، الحملة الروسية التركية في تركيا الأوروبية عامي ١٨٢٨، ١٨٢٩م، تأليف الأمير مولتكي، ترجمة عن الألمانية ن. شيلدر، ملحق «مجلة الهندسة»، سان بطرسبورج، ١٨٧٦م.

(١٠٥) ف. ب. موتافتشييفا، مدخل لدراسة قضية الإيجار الإقطاعي في الإمبراطورية العثمانية، (الفدية الإجبارية في القرنين السابع عشر والثامن عشر)، النشرات الموجزة لمعهد الدراسات السلافية، العدد ٢٤، موسكو، ١٩٥٨م، ص٩٠–٩٩.

(١٠٦) ج. ناتان، تاريخ التطور الاقتصادي البلغاري، ترجمة عن البلغارية، موسكو، ١٩٦١م.

(١٠٧) ج. نيبولسين، التقرير الإحصائي للتجارة الخارجية الروسية الذي وضعه جريجوري نيبولسين، الجزءان الأول والثاني، سان بطرسبورج، ١٨٥٠م.

(١٠٨) ب. نيدكوف، الدبلوماسية العثمانية وعلم الكتابات القديمة (الببليوجرافيا) ج١، صوفيا، ١٩٦٦م.

(١٠٩) التاريخ الحديث لبلدان أفريقيا وآسيا غير السوفييتية، الطبعة الثانية، لينينجراد، ١٩٧١م.

(١١٠) أ. د. نوفيتشيف، تاريخ تركيا، المجلد الثاني، العصر الحديث، ج١، (١٧٩٢–١٨٣٩م)، لينينجراد، ١٩٦٨م.

(١١١) أ. د. نوفيتشيف، تاريخ تركيا، المجلد الثالث، العصر الحديث، ج٢، (١٨٣٩–١٨٥٣م)، ليننجراد، ١٩٧٣م.

(١١٢) أ. د. نوفيتشيف، الإعداد لإصلاحات سليم الثالث، مجموعة الدراسات التركية، صدر في الذكرى الثلاثين لوفاة أ. ن. كونوفوف، موسكو، ١٩٦٦م، ص٢١٦–٢٢٠.

(١١٣) أ. د. نوفيتشيف، مقدمات الصراع بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي في الفترة من ١٨٣٩م وحتى ١٨٤١م (من تاريخ الكفاح المصري من أجل الاستقلال)، مجلة «بشير جامعة ليننجراد»، العدد ٢٠، التاريخ، اللغة، الأدب، الإصدار الرابع، ١٩٧١م، ص٥٩–٦٩.

(١١٤) أ. د. نوفيتشيف، دراسات في الاقتصاد التركي قبل الحرب العالمية، موسكو، ليننجراد، ١٩٣٧م.

(١١٥) أ. د. نوفيتشيف، الطفرات الاقتصادية والاجتماعية في آسيا الصغرى والبلقان في النصف الأول من القرن التاسع عشر وبداية التنظيمات، المؤتمر الأول لدراسات البلقان (صوفيا، من ٢٦ أغسطس وحتى ١ سبتمبر ١٩٦٦م)، نشرات الوفد السوفييتي، موسكو، ١٩٦٦م.

(١١٦) ب. أ. نولدي، السياسة الخارجية، دراسات تاريخية، مجموعة مقالات، براغ، ١٩١٥م.

(١١٧) س. ب. أوكون، مقالات في تاريخ الاتحاد السوفييتي، الربع الثاني من القرن التاسع عشر، ليننجراد، ١٩٥٧م.

(١١٨) إ. أ. أوريلي، جداول التقويم الهجري وما يُقابلها من تواريخ أوروبية، موسكو، ليننجراد، ١٩٦١م.

(أ) س. ف. أوريشكوفا، العلاقات الروسية التركية في بداية القرن الثامن عشر، موسكو، ١٩٧١م.

(ب) س. ف. أوريشكوفا، وثيقة تركية من النصف الأول للقرن الثامن عشر حول الوضع الدولي في أوروبا وأهداف السياسة الخارجية التركية للإمبراطورية العثمانية، التركية ١٩٧٦م، موسكو، ١٩٧٨م، ص١٠٩–١١٩.

(١١٩) س. بالاوزوف، مصطفى رشيد باشا، مجلة «وقائع سان بطرسبورج»، ١٨٥٨م، العدد ١٤.

(١٢٠) م. ت. بانتشينكوفا، الدراسات التاريخية للمسألة الشرقية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، قضايا الكتابات التاريخية في مناهج التاريخ العام، الإصدار الأول، موسكو، ١٩٧٢م، ص٦٦–٨١.

(١٢١) ن. ل. بتروفا، نظام الاحتكارات التجارية في مصر في عهد محمد علي، مؤتمر الباحثين الشباب وطلاب الدراسات العليا، (موضوعات التقارير العلمية في التاريخ والاقتصاد)، موسكو، ١٩٧٥م، ص١٧٧-١٧٨.

(١٢٢) ي. أ. بتروسيان، حركة تركيا الفتاة (النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين)، موسكو، ١٩٧١م.

(١٢٣) م. ن. بوكروفسكي، الدبلوماسية وحروب روسيا القيصرية في القرن التاسع عشر، مجموعة مقالات، موسكو، ١٩٢٣م.

(١٢٤) ثورات ١٨٤٨–١٨٤٩م. المجلدان الأول والثاني، موسكو، ١٩٥٢م.

(١٢٥) د. ج. روزين، تاريخ تركيا من انتصار الإصلاح في عام ١٨٢٦ وحتى معاهدة باريس عام ١٨٥٦م، الجزءان الأول والثاني، ترجمة عن الألمانية، بسان بطرسبورج، ١٨٧٢م.

(١٢٦) ل. س. سميونوف، روسيا وإنجلترا، العلاقات الاقتصادية في منتصف القرن التاسع عشر، لينتجراد، ١٩٧٥م.

(١٢٧) ل. س. سميونوف، ف. إ. شيريميت، العلاقات التجارية الدولية التركية في فترة حرب القرم، (بشير جامعة لينتجراد)، التاريخ، اللغة، الأدب، الإصدار ٣، ١٩٧٣م، ص٤٤–٤٩.

(١٢٨) أ. س. سيلين، التوسع الاستعماري الألماني في الشرق الأوسط عشية الحرب العالمية الأولى (١٩٠٨–١٩١٤م)، موسكو، ١٩٧٦م.

(١٢٩) إ. م. سميليانسكي، مدخل لدراسة انهيار العلاقات الإقطاعية في سوريا ولبنان وفلسطين في منتصف القرن التاسع عشر، حول نشأة الرأسمالية في بلدان الشرق (من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر)، موسكو، ١٩٦٢م، ص٢٨١–٣١٣.

(١٣٠) إ. م. سميليانسكي، حركة الفلاحين في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، موسكو، ١٩٦٥م.

(١٣١) أ. ف. سولوفيوف، مدخل لدراسة علاقة روسيا القيصرية بالهند في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مجلة «قضايا التاريخ»، ١٩٥٨م، العدد ٦، ص٩٦–١٠٩.

(١٣٢) ي. ف. تارلي، حرب القرم، الطبعة الثانية، المجلدان الأول والثاني، موسكو، لينينجراد، ١٩٥٠م.

(١٣٣) س. س. تاتيشيف، السياسة الخارجية للإمبراطور نيكولاي الأول، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية الروسية إبان حرب سيفاستوبول، سان بطرسبورج، ١٨٨٧م.

(١٣٤) م. أ. تاوبي، المسألة الشرقية والسياسة النمساوية الروسية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، براغ، ١٩١٦م.

(١٣٥) ف. تيبلوف، ممثلو الدول الأوروبية لدى القسطنطينية، مجلة «البشير الروسي»، ١٨٩٠م، المجلد ٢٠٨، العدد ٥، ص٣–٣٧، العدد ٦، ص٣–٣٧.

(١٣٦) ف. تيبلوف، ممثلو روسيا لدى تساريجرادي من ١٤٩١م وحتى ١٨٩١م، سان بطرسبورج، ١٨٩١م.

(١٣٧) ف. تيبلوف، زمن الفتنة وانقلاب البلاط في القسطنطينية، (مذكرات شاهد عيان)، سان بطرسبورج، ١٨٩٧م.

(١٣٨) ن. تودوروف، المدينة البلقانية من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر في نطاق الإمبراطورية العثمانية، مجلة «دراسات بلقانية»، صوفيا، ١٩٧١م، العدد ٤، ص٢٨–٥٤.

(١٣٩) ن. تودوروف، المدينة البلقانية من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، النمو الاجتماعي الاقتصادي والسكاني، صوفيا، ١٩٧٢م.

(١٤٠) ن. تودوروف، اتفاقية كيوتشوك كاينارجي للسلام، مجلة «دراسات بلقانية»، صوفيا، ١٩٧٥م، العدد ٢، ص٧٧–٨٢.

(١٤١) م. ن. تودوروفا، أوربة الإمبراطورية العثمانية (طرح المشكلة وتفسيرها في الكتابات التاريخية الغربية والتركية المعاصرة)، مجلة «شعوب آسيا وأفريقيا»، ١٩٧٧م، العدد ٢، ص٢٠٤–٢١١.

(١٤٢) أ. أوبيتشيني، ب. دي كورتايل، الوضع المعاصر للإمبراطورية العثمانية، الإحصاء، الحكم، الإدارة، المال، الجيش، الجاليات غير الإسلامية ... إلخ. استنادًا للكتاب السنوي ١٨٧٥–١٨٧٦م (السلنامة «الكتاب السنوي» عام ١٢٩٣ هجرية) ولوثائق حديثة أخرى. وضع أوبيتشيني، ب. دي كورتايل، ترجمه ونشره أ. إ. باكست، سان بطرسبورج، ١٨٧٧م.

(١٤٣) أ. ف. فادييف، روسيا والأزمة الشرقية في عشرينيات القرن التاسع عشر، موسكو، ١٩٥٨م.

(١٤٤) ن. ج. خميلييف، دولة الجزائر بقيادة الأمير عبد القادر والكفاح الشعبي التحرري للشعب الجزائري (١٨٣٠–١٨٤٧م)، موسكو، ١٩٦٣م.

(١٤٥) ن. ج. خميلييف، دولة عبد القادر الجزائري، موسكو، ١٩٧٣م.

(١٤٦) ف. ف. تسيبولسكي، التقاويم الحديثة لبلدان الشرقين الأوسط والأدنى، جداول التقاويم الميلادية والهجرية مع شروح، موسكو، ١٩٦٤م.

(١٤٧) ف. ش. شعبانوف، نظام الدولة والنظام القانوني في تركيا في فترة التنظيمات، باكو، ١٩٧٥م.

(١٤٨) ف. إ. شيريميت، تركيا وصلح أدرنة عام ١٨٢٩م، من تاريخ المسألة الشرقية، موسكو، ١٩٧٥م.

(١٤٩) أ. شبارو، سياسة كانينج الخارجية والمسألة اليونانية (١٨٢٢–١٨٢٧م)، مجلة «قضايا التاريخ»، ١٩٤٧م، العدد ١٢، ص٤٣–٦١.

(١٥٠) أ. شبارو، دور روسيا في نضال اليونان من أجل الاستقلال، مجلة «قضايا التاريخ»، ١٩٤٩م، العدد ٨، ص٥٢–٧٣.

(١٥١) ي. ل. شتاينبرج، وجهة النظر الإنجليزية حول تهديد روسيا للهند في القرنين التاسع عشر والعشرين، مجلة «بحوث تاريخية»، ١٩٥٠م، العدد ٣٣، ص٤٧–٦٦.

(152) Bailey Fr. Ed. British Policy and the Turkish Reform Movement: A Study in Anglo-Turkish Relation 1826–1853, Cambridge, 1942.

(153) Barbier de Meynard A. C., Dictionnaire turk-français. Supplément aux dictionnaires publiés jusqu'a ce jour, Vol. 1, P., 1881; vol. 2.

(154) Berkes N., The Development of Secularism in Turkey, Montreal, 1964.

(155) Brown L. C., The Tunisia of Ahmad bey 1827–1855, Princeton, 1974.

(156) Charmes G., L'avenir de la Turquie (le panislamisme), P., 1883.

(157) Davison R. H., The Advent of the Principle of Representation in the Government of the Ottoman Empire, Chicago, 1968, c. 93–108.

(158) Davison R. H., Reform in the Ottoman Empire 1856–1876, Princeton, 1963.

(159) Davison R. H., Turkey, Prentice-Hall, 1968.

(160) Destrilhes M., Confidences sur la Turquie, 2-éme éd., P., 1855.

(161) D'Ohsson M., Tableau general de l'Empire Othoman, T. 1–3, 1787–1820.

(162) Driault Ed., La question d'Orient depuis ses origins jusqu'ànos jours, 2-éme éd., P., 1900.

(163) Du Velay A., Essai sur I'histoire financiére de la Turquie. Depuis le regne du Sultan Mahmoud II jusqu'à nos jours, P., 1903.

(a) L'Empire Ottoman 1839–1877. L'Angleterre et la Russie dans la question d'Orient par un ancien diplomats, P., 1877.

(164) Engelhardt Ed., La Turquie et le Tanzimat ou histoire des rèformes, P. 1. P., 1882; p. 2. P., 1884.

(165) Ergil D., Class Relations and the Turkish Transformation in Historical Perspective.-"Studia islamica", XXXIX. P., 1976, c. 77–94.

(166) Findikoglu Z. F., The Westernization of Economic thought in Turkey.-International Congress of Orientalists, 26th, New Delhi, 1964; Proceedings … vol. 2, New Delhi, 1968, c. 134–136.

(167) Findley C. V., The Legacy of Tradition to Reform: Origins of the Ottoman Foreign Ministry.-"International Journal of Middle East Studies", L., 1970, Vol. 1, No. 4, c. 334–357.

(168) Gokbilgin T., Un aperçu general sur l'histoire des institutions de l'Empire Ottoman au XVle siècle.-"Turcica", T. 1. P., 1969, c. 247–260.

(169) Hammer J., Histoire de L'Empire Othoman, T. P., 1841.

(170) Hurewitz J. C., The Europeanization of Ottoman Diplomacy: the Conversion from Unilateralism to Reciprocity (1835–1870).–Tpy XXV Me.

(171) Karkar Y. N., Economic Development in the Ottoman Empire 1856–1914.–"Middle East Economic Papers". American University of Beirut, 1968, c. 97–109.

(172) Karpat K., An Inquiry Into the Social Foundation of Nationalism in the Ottoman State: From Social Estates to Classes, From Millets to Nations, Princeton, 1973.

(173) Köymen O., The Advent and Consequences of Free Trade in the Ottoman Empire, "Etudes balkaniques", Sofia, 1971, No. 2, c. 47–55.

(174) Lane–Poole S., The Life of the Right Honorable Straford Canning, Viscount Stratford de Redcliffe, from His Memoires and Private and Official Papers, Vol. 1–2, L., 1888.

(175) Lewis B., The Emergence of Modern Turkey, L., 1961.

(176) Mantran R., Le statut de l'Algérie, de la Tunisie et de la Tripolitaine dans l'Empire Ottoman.–Estratto del volume: Atti del 1. Congresso Internazionale di Studi Nord–Africani, Cagliari, 22–25 Gennaio 1965, c. 205–216.

(177) Milev N., Réchid pacha et la reforme ottoman.–"Zeltschrift für Osteuropäische Geschichte". Bd 2. H. 3. B., 1912, c. 382–398.

(178) Mosely Ph., Russian Diplomacy and the Eastern Question in 1838 and 1839, Cambridge, 1934.

(a) Mosse W. E., The Return of Reschid Pasha, An Incident in the Career of Lord Stratford de Redcliffe.–"The English Historical Review". L., 1953, vol. 68, No. 269, c. 546–573.

(179) SPb., 1873. Mostras C. Dictionnaire géographique de l'Empire Ottoman.

(180) Puryear V. J., International Economics and the Diplomacy in the Near East, Study of British Commercial Policy in the Levant 1834—1853, L., 1935.

(181) Rodkey F. S.. Lord Palmerslon and the Rejuvenation of Turkey 1830—1841. "The Journal of Modern History", 1929, No. 4, c. 575—579.

(182) Rodkey F. S., The Turco-Egyptian Question in the Relations of England, France and Russia, 1832—1841.-"University of Illinois studies in the social sciences", Vol. 11, No. 3-4 Urbana, Illinois, 1924.

(183) E. Rossi. Storia di Tripoli e della Tripolitania della conquista araba aL 1911. Roma, 1968.

(184) Shaw St. J., Between Old and New. The Ottoman Empire under Sultan Selim III 1789—1807, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1971.

(185) Shaw St. J., The Central Legislative Councils in the Nineteenth Century Ottoman Reform Movement Before 1876.-"International Journal of Middle East Studies". L, vol. 1, 1970, No. 1, c. 51—84.

(186) Temperley H., England and the Near East. The Crimea. L., 1936.

(187) Texier Ed., Les Hommes de la guerre d'Orient. P., 1854.

(188) Todorova M., The Establishment of British Consulates in the Bulgarian lans Etudes Balkaniques and British Commercial Interests". Solia, 1973, No. 4, c. 80—88.

(189) Ubicini M. A., Lettres sur la Turquie ou tableau statistique, religieax, politique, administrative, militaire, commercial etc. de l'Empire Ottoman. Depuis le Khatti-Cherif de Gulkhanè (1839), p. 1. Les Ottomans. 2-éme ed., P., 1853.

(190) [Ubicini A.]. La Turquie actuelle par A. Ublcini. P., 1855.

(191) Urquhart D. Progress of Russia in the West, North and Channels of Wealth and Power. 4 ed. P., 1853.,

(192) Yorga N. Istoria comertului Rominesti, Bucuresti, 1825.

(193) Zeletin St. Burghezia romana. Originea si rolul ei istorie. Bucuresti, 1925.

(194) Zimova N. peu. Ha: Ett. Rossi. Storia di Tripoli e della Tripolitania della conquista araba al 1911.–"Asian and African studies". VIII. L., 1972, c. 252—254.

(195) Zimova N. Turkish Penetration in the Sahara.–"Asian and African studies". Department of Oriental Studies of the Slovak Academy of Sci-ences Bratislava. X. 1974. L., 1975, c. 177—181.

(196) Abdurrahman Seref. Tarih musahabeleri. Istanbul, 1339.

(197) Ali Fuad bey. Ricali mühimmeyi siyasiye. Istanbul, 1928.

(198) Itundag S. Kavalah Mehmet Ali pasa isyani. Misir meselesi 1831—1841. 1. Kisim. Ankara, 1945.

(199) Altundag S. Kavalah Mehmat Ali pasa isyam esnasinda Namik pasanin yardim talep etmek üzre 1832 senesinde memuriyeti mahsusa ile Londraya gönderilmesi.–"Belleten". Cilt 4, No. 23–24. Ankara, 1942, c. 229—251.

(200) Avcioglu D. Türkiyenin düzeni (Dün, Bugün, Yarin), Cilt 1–2, 4 bs. Ankara, 1969.

(201) elçillgi.–III. Türk Baysun M. C., Cezayir meselesi ve Resid pasanin Paris. tarih kongresi. Ankara, 1948, c. 375—379.

(202) Baysun M. C. Mustafa Resit pasa. Tanzimat. Istanbul, 1940, c. 1—24.

(203) Bilsel C. Tanzimatin haricî siyaseti. Tanzimat. Istanbul, 1940, c. 1–41.

(204) Bulutoglu K. 100 soruda Türkiyede yabanci sermaye. Istanbul, 1970.

(205) Findikoglu Z. Türk iktisadî tefekkür tarihi ve Mehmet Serif. III. Türk tarih kongresi. Kongreye sunulan lebligler. Ankara, 260–268.

(206) Gökbilgin M. T. Tanzimat hareketinln osmanli müesseselerine ve teskilätina etkilerl. "Belleten". Ankara, 1967, Cilt 31, No. 121, c. 93–111.

(207) Isläm ansiklopedisi. Isläm älemi tarih, cografya, etnografya ve biyografya lügati. Istanbul, 1941–1966.

(208) Karal E. Z. Osmanli tarihi. Cilt 5. Nizami cedit ve Tanzimat devir-leri. 1789–1856. Ankara, 1956.

(209) Islahat fermani devri. 1856–1861. Ankara, Karal E. Z. Osmanli tar-ihl. Cilt 6. 1954.

(210) Karal E. Z. Osmanli tarihi. Cilt 7. Islahat fermani devri. 1861–1876. Ankara, 956.

(211) Karal E. Z. Ebu Bekir Ratib eiendinin "Nizami cedit" islahatinda rolü.–V. Türk tarih kongresi. Kongreye sunulan teblikler. Ankara, 1960, c. 347–355.

(212) Karamursal Z. Osmanli mali tarihi hakkinda tetkikler. Ankara, 1950.

(213) Kuneralp S. Bir Osmanli diplomati Kostaki Musurus pasa. 1891.– "Belleten". Cilt 34, No. 135. Ankara, 1970, c. 421–435.

(214) Kuran E. peu. Ha: Resat Kaynar. Mustafa Resit pasa ve Tanzimat. Ankara.–"Istanbul Universitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergis". Cilt 8, No. 11–12, 1956, c. 227–230.

(215) Kuran E. Gezayirin fransiziar tarafindan isgali karsisinda osmanli siyaseti (1827—1847). Istanbul, 1957.

(216) Kuran E. Fransanin Cezayire tecavüzü (1827).–"Istanbul Universitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi". Cilt 3, No. 5–6, 1953, c. 53—62.

(217) Kurat A. N. Türk–Ingiliz münasebetlerine kisa bir bakis (1553—1953). Ankara, 1952.

(218) Kurat A. N. XVIII. Yüzyil basi "Avrupa umurni harbinde Türkiyenin tarafsizligi.–"Belleten". Cilt 7, No. 26. Ankara, 1943, c. 245—272.

(219) On çüncü asri hicride osmanli ricali.–"peyami sabah gazelesi". No. 4, 5.

(220) Sarc O. C. Tanzimat ve sanayyimiz.–Tanzimat. Istanbul, 1940, c. 1—18.

(221) Soysal l. Türk–Fransiz diplomasi münasebetlerinin ilk devresi. "Istanbul Universitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Derglsi". Cilt 3, No. 5–6, 1953, c. 63—94.

(222) Sureyya M. Sicilli Osmani (The Ottoman National Biography). Vol. 1—4. Istanbul, 1308—1315. Printed in offset by Franz Wolf. 1971.

(223) Sapolyo E. B. Mustafa Resit pasa ve Tanzimat devri tarihi. Istanbul, 1954.

(224) Tengirsenk Y. K. Tanzimat devinde osmanli devletlnin haricî ticarel siyaseti.–Tanzimat. Istanbul, 1940, c. 1—24.

(225) Tunaya T. Z. Türkiyenin siyasî hayatinda batllilasma hareketleri. Istanbul, 1960.

(226) Türk ziraat tarihine bir bakis. Istanbul, 1938.

(227) Basim–Ankara, Unat F. R. Hicrî tarihleri miladi tarihe çevirme kilavuzu, 1959.

(228) Unat F. R. Osmanli sefirleri ve sefaretnameleri. Ankara, 1968.

(229) Yaman T. M. Misir valise Mehmed Ali pasanin Isyani üzerine Anadolu ve Rumeliye gönderilmis olan bir emimame.–“Tarih vesikalan”. Cilt 1, No. 6. Istanbul, 1942, c. 426–429.

قاموس المصطلحات

الانكشارية: من الكلمتين التركيتين «يني تشيري» سلاح المشاة الجديد، قوات خاصة مميزة في الإمبراطورية العثمانية، تم تأسيسها في النصف الأول من القرن الرابع عشر على يد السلطان أورخان. وفي عام ١٨٢٦م قام السلطان محمود الثاني بالقضاء عليها.

الإيالة: أكبر وحدة إدارية عسكرية في الإمبراطورية العثمانية يحكمها البايلرباي. وفي القرن التاسع عشر، تم إعادة تشكيل الإيالات لتصبح ولاية يحكمها الوالي.

الباب العالي: الاسم الرسمي لحكومة الإمبراطورية العثمانية.

الباديشاه: الملك، الحاكم، القيصر، اسم رئيس الإمبراطورية العثمانية في المصادر التركية.

الباشا: أعلى لقب بين العسكريين والمدنيين في الإمبراطورية العثمانية.

الباشدفتردار: رئيس أمناء الخزانة، وأمين المالية في الإمبراطورية العثمانية (حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر) والمراقب المالي بعد إنشاء وزارة المالية.

الباشلكة: أكبر وحدة إدارية عسكرية في الإمبراطورية العثمانية تخضع لحكم الباشا الذي يُعينه الباب العالي. وهي أيضًا الإيالة.

الباي: السيد، لقب إقطاعي كان يُضاف للاسم الشخصي أو يُستخدم مستقلًّا. وكان للشخصيات الهامة الحق — بدرجة ما — في حمله. وكانت باي تعني أيضًا الرئيس والحاكم والمحافظ والوالي وهو يُعادل لقب داي.

البايلرباي: حكام روميلية والأناضول وسوريا وبعض المناطق الأخرى وتنضم إليها بعض الولايات.

البايليكشي: رئيس الإدارة (رئيس قلم).

البايليكشي قلمي: أهم وأكثر إدارات الباب العالي عددًا، وكانت تقوم بتسجيل جميع القرارات التي يتخذها وإرسالها إلى الجهات المهنية. ومنها كان يتم إعداد مختلف الوثائق التي تصدر باسم السلطان (عدا ما يخص الأمور المالية)، كما كانت تتولى تنفيذ القوانين والمعاهدات الدولية.

التنظيمات: الإصلاحات، وتعني فترة الإصلاحات ذات الطابع البورجوازي التي استمرَّت من عام ١٨٣٩ وحتى عام ١٨٧٨م.

الداي: المساعد، الوالي، لقب الحاكم في الجزائر وتونس وطرابلس.

الديريبابي: الإقطاعي الكبير والشخصية ذات النفوذ الواسع.

الديوان: المجلس، المجلس الأعلى للحكومة السلطانية ويدخل ضمن أعضائه الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وغيرهم من كبار الموظفين. وقد أصبح الديوان يحمل اسم مجلس الوزراء في فترة حكم محمود الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩م).

الرعية: الاسم العام للسكان الخاضعين للإمبراطورية العثمانية، ويُستخدم في المراجع الأوروبية لوصف السكان غير المسلمين فقط.

السرعسكر: القائد الأعلى ووزير الحربية.

الصدر الأعظم: رئيس حكومة السلطان والموظف الأول في الإمبراطورية العثمانية، وهو رئيس مجلس الوزراء بعد الإصلاحات التي تمت في الثلاثينيات.

القبودان دار: أو القبودان باشا: قائد الأسطول.

الكازعسكر: القاضي العسكري، وكان هناك اثنان في الإمبراطورية العثمانية؛ أحدهما في تركيا الأوروبية، روميلية، والآخر في تركيا الآسيوية–الأناضول.

الكيخيابك: أحد ثلاثة مساعدين رئيسيين للصدر الأعظم (الوزير الأعظم) كان المؤلفون الأوروبيون كثيرًا ما يُسمونه بوزير الداخلية، وذلك قبل الإصلاحات التي جرت في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، على الرغم من أن الوظيفتين تختلفان عن بعضهما البعض إلى حد كبير.

المتصرف: رئيس الصنجق.

بيرات (بيرولدي): مرسوم سلطاني، مرسوم بخلعة.

خط: خطاب، أو رسالة.

خطي شريف: بيان سلطاني تم إصداره عام ١٨٣٩م بشأن الإصلاحات، تم إعلانه في حديقة قصر السلطان في مكان يُعرف باسم جولخانة (عريشة الورد).

خطي همايون: مرسوم أصدره السلطان التركي عام ١٨٥٦م بشأن الإصلاحات.

رئيس الكتاب (الريس أفندي): واحد من المُساعدين الرئيسيين الثلاثة للصدر الأعظم، ويعمل سكرتيرًا للباب العالي ورئيسًا لإداراته الثلاث، وفي الفترة من ١٦٩٩م وحتى ١٨٣٦م كان يعمل رئيسًا لمصلحة العلاقات الخارجية ومستشارًا للشئون الدولية، كثيرًا ما ورد ذكره في المصادر الأوروبية باعتباره وزيرًا للخارجية، على الرغم من أن هذه الوزارة لم تُنشأ إلا في عام ١٨٣٦م.

فرمان: مرسوم.

فرمانلي: من يخالف إرادة السلطان.

نظام: الجيش النظامي الدائم، الذي تأسس في عصر سليم الثالث (١٧٨٩–١٨٠٧م).


هنداوي